

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد قام الطالب بعمل التصديرات المطلوبة

أشرف د. محمد الله الحسن البرماني

م

د. فتيحة محمد وولاد

أشرف

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم النحو والصرف



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠١٩٧٠

بسم الله الرحمن الرحيم
قام الطالب بإجراء التصديرات

د. محمد البرماني

شرح ابن إياز

علم تصنيف ابن مالك

المسمى : إيجاز التعريف في علم التصنيف

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الصرف

٠٠٤٢٢٦

دراسة وتحقيق

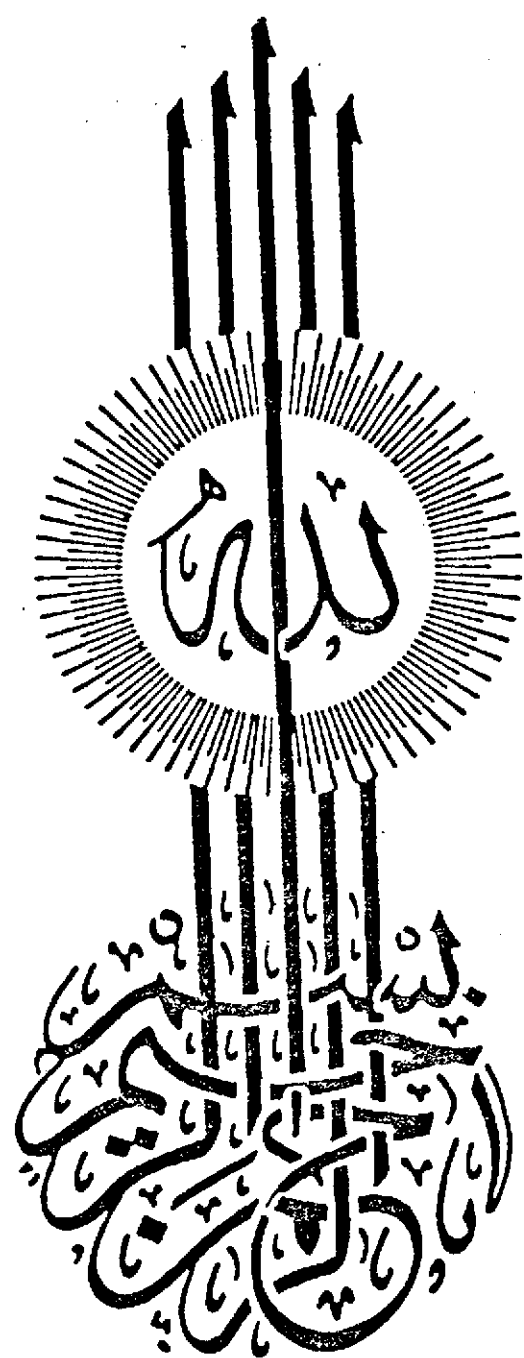
الطالب أحمد دولة محمد الأمين



إشراف الدكتور

حماد حمزة البحيري

١٩٩٠ م / ١٤١١ هـ



ملخص الرسالة

دراسة وتحقيق:

شرح ايجاز التعريف في علم التصريف

للحسين بن بدر بن إياز (ت ٦٨١هـ) شرح به مختصر محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك (ت ٦٧٢هـ).

وقد اشتملت هذه الرسالة على قسمين أولهما للدراسة، والثاني منهما للتحقيق.

وقد اشتمل قسم الدراسة على فصلين، الفصل الأول منهما ذكرت فيه ترجمة صاحب المتن وصاحب الشرح. والفصل الثاني اشتمل على دراسة النص. وكانت من زاوية عقلية الشارح في هذا الكتاب، ومعالجته للمسائل الصرفية.

وقد ختمت الدراسة بأبرز النتائج التي توصلت إليها.

أما قسم التحقيق فقد اشتمل على التعريف بالكتاب - وموضوعه معالجة المسائل الصرفية - ذكر

فيه المؤلف ابنية الأسماء وأبنية الأفعال وأحكامها، والميزان الصرفي، واتبعتها ثلاثة عشر فصلاً، الفصل الأول منها خصصه للزيادة مواضعها وأحكامها وعشرة فصول خصصها للإبدال، وفصل ذكر فيه إعلال مضارعي وعد وأكرم، والفصل الأخير ذكر فيه الإدغام وأحكامه.

ثم قمت بتحقيق عنوان الكتاب، وتوثيق نسبه لصاحبه، ووصفت النسختين اللتين اعتمدت عليهما

في التحقيق وأثبت الفروق بينهما على الهامش وضبطت المتن بالشكل وكذلك الأمثلة الصرفية التي

تحتاج الى ضبط مع وضعها بين قوسين وخرجت أقوال العلماء الذين نقل المؤلف عنهم، وخرجت

الشواهد القرآنية والشعرية وحددت بحورها، وعلقت على ما يحتاج الى تعليق، وترجمت للأعلام

المذكورين في الكتاب، ووضعت عناوين للموضوعات الصرفية، ومزت المتن عن الشرح بوضعه بين

قوسين، ووضعت رقم ورقة الأصل على حاشية الصفحة ليسهل الرجوع اليها عند الحاجة.

ثم وضعت فهرس لما يحتاج الى فهرس. والله الحمد من قبل ومن بعد.

الطالب:

المشرف

عميد كلية اللغة

احمد دولة محمد الامين د. عبدالله على الحسيني البركاتي د. محمد بن مريسي الحارثي

شكر واعتراف بالجميل

أقدم شكري واعترافي بالجميل لكل من ساعدني في هذا العمل ، وأخص بالذكر أم الجامعات (جامعة أم القرى) وليس بغريب أن أقول (أم الجامعات) فهي إذا كانت حديثة العهد بالتنظيم الإداري الخاص بها ، فإن العلوم التي تُدرس بها نَبَع معينها من هذا البلد الأمين (الحرم) وحمله أبناؤها إلى كافة أنحاء المعمورة . وأخص بالشكر - أيضاً - الأستاذ الفهامة المحرر الفاضل الدكتور / حماد حمزة البحيري الذي بذل لي مالا أستطيع حصره من نصح وتوجيه .

جزاه الله عني أحسن الجزاء ،،،

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله والملاة والسلام على نبينا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله
الطيبين الطاهرين وصحابه الغر الميامين وعلى تابعيهم وتابعي التابعين .

أما بعد فإني لما عزمت على تسجيل موضوع لنيل درجة " الماجستير " اتجهت
إلى ميدان تحقيق التراث لأضع قطرة في بحر اللغة الزاخر بتحقيق أحد
كتب التراث ثم نشره .

وقد وقع اختياري على هذا الكتاب (شرح إيجاز التعريف في علم
التمريف) للعلامة الحسين بن بدر بن إياز (ت ٦٨١ هـ) شيخ علوم العربية
بالمستنصرية في زمانه ، شرح به مختصر علامة العلماء جمال ابن مالك
(ت ٦٧٢ هـ) .

وعلى أهمية الشرح والمشرح فإن أحدا من الدارسين أو
الناسخين لم ينقص عنه غبار الإهمال . وقد نشر كثير
ما هو أقل قدرا منه ، وذاع صيت كتب تعد دونها منه .

وليس في ذلك غرابة ، فالشهرة والخمول صفتان متضادتان تميب
كل منهما الكتب مثلما تصيب مؤلفيها ، ولا شك في أن ابن إياز وكتبه
أصابهما خمول لا يناسب مكانتهما فابن إياز عالم من أبرز علماء القرن
السابع الهجري ، قرن ازدهار العلوم العربية وتجميعها وتنقيحها ، قرن
تأليف الموسوعات والمطولات ، وقرن مثل هذا لا يبرز فيه إلا النوابغ
الافئذان . ويكفي دليلا على عظم شأنه وعلو قدره ما ترك من تصانيف
استجادها العلماء ، منها مثلا كتابه المحمول في شرح الفصول
(شرح فصول ابن معط) وهو كتاب جليل وأظن أنه إذا ما أخرج للناس
فسوف يخمل كثيرا من كتب النحو المتداولة اليوم .

وكذلك هذا الكتاب (موضوع الدراسة) فقد جمع فيه ابن إياز ما
أمله الخليل وسيبويه وما قعداه إلى ما أعمل فيه أبو علي الفارسي

وابن جنى فكريهما ، فأبدعا فيه بما لهما من تحليل وتعليل وتنشيط مع ما لغيرهم من جهابذة علماء السلف على مدى أكثر من ستة قرون .

فجاء هذا الشرح عقدا بديعا نشر جواهره المتقدمون ونظمها ابن إياز وهذبها وشذبها .

ولهذا ولما سأذكر كان جديرا بأن يحقق ومن دواعي اختيارى لسه أيضا كذلك : أنه لعلامة زمانه الأوحى جمال الدين الحسين بن بدر ابن إياز ، وأن هذا العالم لم تلق كتبه ما تستحق من العناية والدراسة إذ إنه لم ينطبع شئ من مؤلفاته حتى الآن وتحقيق كتاب من كتبه ثم نشره ربما ينبه الباحثين إلى أهمية مؤلفاته فتلقى عندهم ما تستحق من التحقيق والدراسة والنشر .

ومن دواعي الاختيار - أيضا - : أن متسن هذا الكتاب لعلامة العلماء جمال الدين بن مالك ، ولا يخفى ما لمؤلفاته من أهمية إذ إنها هسى قطب رحى علوم العربية الذى تدور حوله منذ ظهورها قبل سبعة قرون حتى اليوم . ومنها أن هذا الكتاب من كتب التمرير المتخمة .

وفى التمرير لم يحظ بما حظى به منوه النحو ولهذا فلإن المكتبة العربية فى حاجة إلى كتب فى هذا الفن لا سيما إن كانت مثل هذا الكتاب الذى حوى آراء قطبيين من أقطاب الدراسات اللغوية .

وقد قسمت هذا البحث قسمين الأول منهما للدراسة والثانى للتحقيق . أما قسم الدراسة فيتكون من فصلين الفصل الأول منهما لترجمة الرجلين (صاحب المتن ، وصاحب الشرح) ويشتمل على اسميهما وحياتهما - دراستهما وتدريسهما وشيوخهما وتلاميذهما ومؤلفاتهما ووفاتهما . واشتمل الفصل الثانى على دراسة النسخ

وتناولت فيه ما رأيت أنه جدير بالاهتمام من تحليل ونقد .
وقدمت لدراسة النص بتعريف لمتن ابن مالك .

أما قسم التحقيق فقد اشتمل على تحقيق عنوان الكتاب وتوثيق نسبه لمأخذه ، ووصف النسختين اللتين اعتمدت عليهما في التحقيق ، ثم تقويم النص ومقابلية النسختين وثبت الفروق بينهما بالهامش وضبط ما يحتاج إلى ضبط ، وشرح ما يحتاج إلى شرح وتوثيق ما استطعت توثيقه من الآراء التي يحيل عليها المؤلف مع التعليق على ما يحتاج إلى تعليق من الآراء الواردة في الكتاب .
ووضعت عناوين للموضوعات الصرفية ، وترجمت للأعلام المذكورة في الكتاب ، ووضعت رقم ورقة الأصل على حاشية الصفحة وجعلت متن ابن مالك بين قوسين لتمييزه عن الشرح ، وفهرست ما أرى أنه يحتاج إلى الفهرسة .

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ .

القسم الأول

الدراسة

ابن مالك

نتناول في السطور التالية بعض أخبار ابن مالك (صاحب المتن)
ولن اطيل في تفاصيل أخباره وحياته الحافلة بالعلم والتأليف
وذلك للاستغناء بما كتب عنه من دراسات في مختلف المؤلفات بعضها
في كتب التراجم وكتب التاريخ وبعض منها مذكرت به مؤلفات
المطبوعة . وكل ذلك موجود والرجوع إليه سهل ، فلا حاجة إلى الإسهاب
فيه .

اسمه ونسبه :

هو : محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي الجياني
" المالكي عندما كان في المغرب الشافعي في المشرق " (١) والجياني
نسبة إلى جيان إحدى مدن الأندلس .

مولده وحياته :

ولد جمال الدين بن مالك سنة ٦٠٠ هـ على الأرجح وقال المقرئ :
أو التي بعدها (٢) (يعني سنة ٦٠١ هـ) .
أما أسرته فلم تتحدث المصادر عنها .

وكانت ولادته بجيان ، وهي إحدى مدن الأندلس وقد بدأ أول حياته
بها ، ودرس على بعض مشايخها ولكن تلك الحقبة التي شب فيها
كانت بلاد الأندلس مضطربة مما دعا كثيرا من علمائها إلى
مغادرتها ، ومنهم ابن مالك فرحل إلى المشرق تاركا تلك البلاد . وما
فيها ومن فيها في سبيل العلم الذي وقف حياته عليه منذ أن نشأ

(١) نفح الطيب ج ٢ - ٤٢٥

(٢) المدر السابق

الى ان توفي . وقد تجول في بلاد الشام من حماة الى حلب فدمشق
التي استقر بها ولم يبرحها .
شيخه :

قال عبد المجيد اليماني * سمعت الشيخ انير الدين ابا حيان
بالقاهرة بجامع الاقمر يقول : ما زلت افهم وأنقب عن قراء عليه
ابن مالك ؟ فما وجدت ، الى ان جرى ذكر ذلك بحضور تلميذه ابن الربيع
سليمان بن ابي حرب الفارقي ، فقال : كان الشيخ يقول : انا قرأت
العربية على ثابت بن محمد بن حيان الكلاعي ... وسمعت من يذكر
انه حضر مجلس ابي علي الشلوبين * (١)

ونقل الميوطي نحو من هذا بمنزلة الى ابي حيان (٢) قال نقلا
عن ابي حيان : " كان ابن مالك لا يتحمل المباحثة ولا يثبت للمناقشة
لانه انما اخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه ، هذا مع كثرة
ما اجتناه من ثمرة غرسه * (٣) وفي الحقيقة فان هذا جزء من تعامل
ابي حيان على ابن مالك والمحيح انه درس على كثير من مشايخ العلم
في المغرب والمشرق ، فقد بدأ دراسته في جيان بالاندلس وهي
مقط رأسه .

قال المقرئ : واخذ العربية عن غير واحد فمن اخذ عنهم بجيان
ابو المظفر ، وقيل ابو الحسن ثابت بن خيار ... وابي رزين بن ثابت

(١) اشارة التبيين ص ٢٢٠ - ٢٢١

(٢) بغية الوعاة ج ١ - ١٣٠

(٣) المصدر السابق * - ١٢١

ابن محمد يوسف بن خبار الكلاعي من لبلة ، وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نوار ، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن مالك المرشاني ، وجالس ابن يعيش وتلميذه ابن عمرو وغيرهم بحلب . (١) .
وقال : وسمع بدمشق من مكرم وأبي ماذق الحسن بن مباح وأبي الحسن السخاوي وغيرهم * (٢) .

وروى عن ابن الجزري أنه قال : " قد شاع عند كثير من منتحلي العربية أن ابن مالك لا يعرف له شيخ في العربية ، ولا في القراءات وليس كذلك ، بل قد أخذ العربية في بلاده ...

منفاته وأخلاقه :

وكتب ابن مالك حياته لتحصيل العلم وإفشائه فظل طيلة حياته بين أخذ وعطاء حتى وفاته ، وتجمع جميع الترجمات على أنه كان صالحا ورعا زاهدا حسن الخلق فائق الذكاء ذا هيبة عند جميع الناس صدوقا ثقة مدققا .

ممنفاته :

كان ابن مالك غزير الانتاج مقبول التمانين ولعل الإقبال على مؤلفاته منذ تأليفها حتى الآن أكبر دليل على جودتها ، بل على تفوقها على مئالاتها ومعظم هذه المنفاته في علوم العربية

ومن منفاته : الفوائد المحوية والمقاصد النحوية وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد والكافية الشافية وشرحها ، والخلاصة المعروغة بالألفية ، والموصل في شرح المفصل ، وسبك المنظوم وغك المختوم ، وإكمال الإعلام بتخليت

(١) نفح الطيب ج ٢ - ٤٢٥

(٢) المصدر السابق .

الكلام ولامية الاعمال ، والمقدمة الاسدية واعراب مشكل البخارى وعمدة الحافظ وعمدة اللافظ ، وتحفة المودود فى المقصور والممدود ، والنظم الاوجز فيما يهمز والاعتضاد فى الظاء والفاء ، وغيرها من المؤلفات (١)
تلاميذه :

تولى جمال الدين ابن مالك تدريس علوم العربية بحلب قبل أن ينتقل إلى دمشق التى استقر بها فى حياته ، وفيها كان مماتسه وقد تخرج به خلق كثير .

فمن تلاميذه : ابنه بدر الدين ، وشمس الدين بن ابي الفتح ، وزين الدين ابو بكر المزى ، وشهاب الدين بن غانم وناصر الدين بن شافع ، وابو عبد الله الصيرفى ، وشهاب الدين بن محمود ، وقاضى القضاة بن جماعة . وغيرهم (٢)

وفاتسه :

توفى جمال الدين - رحمه الله - بعد عمر بارك الله فيه بالعلم والعمل المالح - توفى بدمشق فى شعبان سنة ٦٧٢ هـ ودفن بسفح جبل قاسيون (٣)

(١) ينظر : اشارة التعيين م ٣٢٠ - ٣٢١ ، البلغة م ٢٠١ ، نفح الطيب ج ٢ - ٤٢٥ وما بعدها ، وبغية الوعاة ج ١ - ١٣٠ وكشف الظنسون م ٨٢ ، ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٤٤ ، ١٥١ ، ٢٠٥ ، ٤٠٥ ، ٤١٢ ، ٥٥٣ ، ٦٤٩ ، ١٧٨ ، ١٠٨٧ ، ١١٦٦ ، ١١٧٠ ، ١٢١٩ ، ١٣٠١ ، ١٣٣٨ ، ١٣٤٤ ، ١٣٦٩ ، .

(٢) نفح الطيب ج ٢ - ٤٢٨ وبغية الوعاة ج ١ - ١٣٠

(٣) نفح الطيب ج ٢ - ٤٢٩ ، ٤٣٠ وبغية الوعاة ج ١ - ١٣٤

ابن اياز - عصره .

قبل الحديث عن ابن اياز ، لا بأس أن ألم المامة بعصره ، الذي عاش فيه ، لما اشتمل عليه من أحداث تجدر الإشارة إليها ، سواء ما كان منها سلبا كالغزو المغولي ، أو ما كان ايجابا كالازدهار الثقافي والنشاط العلمي الذي اتسم به ذلك العصر .

عاش ابن اياز في العصر المغولي (القرن السابع) وكان هذا القرن اسوأ ما شهدته العالم الاسلامي على مدى التاريخ الاسلامي الطويل .

فقد جاء هذا القرن على البلاد الاسلامية وهي مقسمة الى دويلات بعد ان ضعف نفوذ الخليفة العباسي الذي كان تديين له جميع الاقطار الاسلامية ، ولم يبق تحت حكمه منها - على احسن حال الا العراق - وهذان وخوزستان (١) وكانت توجد الى جانبه عدة ممالك اخرى لكل منها حاكم مستبد بحكمها ، وبرزها : الدولة الخوارزمية وتحكم ما بين العراق وتركستان والدولة الايوبية - في مصر ، وبلاد الشام . وكانت في بعض الاقطار الاسلامية الاخرى دويلات اقل شأنًا من الدول المذكورة قبل - منها :

الاسماعيلية الذين كان لهم نفوذ في فارس واصفهان . وبعض بلاد الشام والدولة السلجوقية التي كان لها وجود في آسيا الصغرى وارمينيا (٢)

وقد بدأ غزو المغول لهذه الاقطار في العقد الثاني من القرن السابع الهجري . قال السيوطي : " كان اول ظهور التتار وراء النهر سنة خمس عشرة [يعني مع الست مائة] فأخذوا بخارى وسمرقند وقتلوا أهلها ، وحاصروا خوارزم شاه ، ثم بعد ذلك عبروا النهر .. " (٣)

وقال في وصفه لحادثة هجوم التتار " حادثة التتار من الحوادث العظمى والممائب الكبرى التي عرفت الدهور عن مثلها - عت الخلائق

(١) الكامل في التاريخ ج ١٢ / ١٣٦ وما بعدها .

(٢) تاريخ بن خلدون ج ٤ / ٢٠١ وما بعدها .

(٣) تاريخ الخلفاء ص ٤٣٢



(١١)

وخمت المسلمين ، فلو قال قائل " ان العالم منذ خلقه الله تعالى الى الآن لم يبتلوا بمثلها لكان صادقا " (١)

وقد استمر الزحف المغولي حتى استولى على عاصمة الخلافة (بغداد) سنة ٦٥٦ هـ على يد الطاغية هولاكو وجنوده الذين عاشوا في الارض فسادا ولم يفرقوا بين مسلح واعزل ولا بين رجل وامرأة ، ولا بين قاصر وبالغ .
ولست بمدد سرد الاحداث التاريخية لأن كتب التاريخ مليئة باخبارها وما جرى فيها من احوال لا يصدقها العقل على الرغم من حدوثها .

الحياة الثقافية :

اذا كان هذا العمر اسوأ عصر سياسي شهده العالم الاسلامي على الاطلاق . فانه لم يكن اسوأ ثقافيا ، بل ان العصر من ازهر عمور التأليف والنشاط العلمي فقد شهد تأليف الموسوعات الشرعية والمطولات النحوية ، والموسوعات اللغوية والتاريخية وغيرها من انواع المعارف ، واكبر دليل على ذلك اقامة مدارس كبرى تدرس جميع العلوم الشرعية واللغوية والطب والرياضيات ١٠٠٠ الخ ، فمن المدارس المدرسة المستنصرية التي بناها المستنصر بالله ببغداد وقد بدأ بنائها سنة ٦٢٩ هـ وبدأ التدريس بها سنة ٦٣١ هـ وسوف أقدم عنها نبذة فيما بعد ، لأن من اسانذتها صاحبنا الذي هو موضوع الدراسة وفي سنة ٦٤١ هـ أسست المدرسة الصالحية بمصر . وفي سنة ٦٤٩ هـ أقيمت المدرسة البشيرية ببغداد .

وفي سنة ٦٦٢ هـ أقيمت المدرسة الظاهرية بمصر .
وفي سنة ٦٧١ هـ أقيمت المدرسة المعتمدية ببغداد .

وفى سنة ٦٨٤ هـ أقيمت المدرسة المنمورية بمصر .
وقد أقيمت بعد هذا فى مطلع القرن الثامن مدارس أخرى شبيهة
بهذه المدارس (١) .

وقد سقت بعض أسماء هذه المدارس وتاريخ انشائها - هنا - لإقامة
الدليل على ما كان فى هذا العصر من عناية فائقة بالعلم وأهله .

يعد القرن السابع الهجرى قرن نشوج العلوم العربية ، إذ
إنه شهد ظهور علماء أجلاء طبعوا هذا العصر بطابعهم
المنهجي الذى اتسم بلم شتات اللغة وشرح غامضها وتقريب شاربها
وتبويبها . وقد سيطر منهج هذا العصر على الدرس النحوى وما يزال
يسيطر حتى نسخ ما كان قبله ، فلم يعد أحد يلتفت إلى كتاب
سيبويه ، ولا إلى جمل الزجاجى ، ولا إلى إيفاح أبى على الفارسى
ولا إلى لمع ابن جنى ، وأكثر من ذلك طغى على كتب الزمخشبرى
والجرجانى وغيرها من كتب علماء القرن السادس . وكانت هذه الكتب
محل عناية ودراسة على مدى عصور طويلة حتى ظهرت كتب علماء
القرن السابع .

ويكفى هذا العمر أنه ظهر فيه كثير من العلماء الأجلاء نذكر
منهم على سبيل المثال :

ابن معط (ت ٦٢٨ هـ)

وابن يعين الحلبى (ت ٦٤٢ هـ)

وعلم الدين السخاوى (ت ٦٤٢ هـ)

وابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)

(١) انظر الحوادث الجامعة ص ٥٣ وما بعدها وتاريخ علماء المستنصرية

والماغانى	(ت ٦٥٠ هـ)
وابن عمفور	(ت ٦٦١ هـ)
وابن منالك	(ت ٦٧٢ هـ)
والرضى الاستراباذى	(ت ٦٨٨ هـ)
وابن منظور	(ت ٧١١ هـ)

ولا يخفى ما لهؤلاء العلماء من آياد بيضاء على
 العلوم الاسلامية بصفة عامة واللغوية منها بصفة
 خاصة وهي عصب كل العلوم الاسلامية .

المدرسة المستنصرية :

ويسمىها بعض المتأخرين الجامعة المستنصرية
أمر الخليفة المستنصر بالله بإنشاء مدرسة تسمى
فيها جميع العلوم التي كانت تدرس في ذلك العصر .

دائرة اللغة وآدابها :

من نافلة القول أن جامعة إسلامية عنييت بالعلوم
العربية ، لأن العلوم العربية هي عصب كل العلوم الأخرى
من علوم قرآن وحديث ، وفقه ، طب ، رياضيات الخ .

ولذلك فإن الجامعة أو المدرسة المستنصرية كانت تختار
أكفأ العلماء لتدريس النحو والأدب وقد تعاقب على
التدريس بدائرة اللغة بالمستنصرية علماء أجلاء منهم :
ابن إياز وذو الفقار القزويني المتوفى سنة ٦٨٥ هـ

وكانت تعقد فيها المحاضرات العلمية والأدبية مثل
 مجالس ابن الميقل الجزري ، التي دامت شهرين وحضرها
 مائة وستون عالما من علماء بغداد منهم ابن إياز (١) ..

(١) تاريخ علماء المستنصرية ج ٢ / ١ ، ٢٠ .

ابن إياز ... ٦٨١ هـ = ١٢٧٥ م
اسمه ولقبه :

الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين

كذا ما نسبته أكثر الذين ترجموا له . قال ابن مكتوم :
إياز وتقال إياس (١) ورواها حاجي خليفة - في كشف الظنون -
مرة إيازا ومرة إياسا (٢)

وقد شهد له كل من ترجم له بالعلم والفضل ، وثقة الرواية

ولا توجد تفاصيل حياة ابن إياز فيما بين أيدينا من كتب
التراجم والتاريخ . فلم أجد شيئا - عند من ترجموا
له - عن تاريخ ولادته ولا عن مكانها ، ولا عن تربيته ولا غير
ذلك . بل إن الذين ترجموا له يحكون خبرا واحدا يأخذه
اللاحق عن السابق ، وهو أنه أخذ علم العربية عن بعض
الشيخ في بغداد . وأن الشرف الدمياطي زار بغداد فوجده
يدرس النحو على سعد بن أحمد المغربي ، وهو - أي ابن إياز -
شاب في زى أولاد الأجناد . ثم إنه ولي مشيخة النحو بالمستنصرية
ببغداد وكان عالما فاضلا ثقة فيما يكتب. توفي سنة إحسانى
وثمانين وستمائة .

(١) مقدمة المحمول في شرح الفصول بخط ابن مكتوم مصورة معهد

البحوث بجامعة أم القرى رقم ١٢١٠

(٢) كشف الظنون ص ٨٥ ، ٤١٢ ، ١٢٧٠ ، ١٥٧٣ ، ١٦٦١

وعلى الرغم من أنه لم تحدثنا المراجع عن مكان ولادته ، ولا عن
نشأته ، أين كانت ولا كيف كانت فأننى أرجح أن يكون ولد ببغداد
أو أنها فى أول شبابه بدليل أن شيوخه الذين أخذ عنهم ببغداد
كما أن احدا ممن وقفت على كلامهم لم يذكر أنه رحل الى خارج بغداد
انه أخذ العلم من أحد من علماء الأقطار الأخرى . وكذلك تدريسه كما أن
ببغداد فلم يغادرها حتى توفى بها .

وأقدم ترجمة موجودة لابن اياز ترجمة ابن مكتوم له التلى
نقل فيها عن شيخه الديماطى مشافهة ، والديماطى عامر ابن
اياز ، ولقيه فى بغداد وأخذ عن سعد بن أحمد المغربى (شيخ
ابن اياز) وسوف أتى نى هذه الترجمة قريبا ، ان شاء الله .

ولا توجد ترجمة اقدم منها فيما بين ايدينا من الكتب
المنشورة الا ما جاء فى الحوادث الجامعة لابن الفوطى - وهو ممن
اخذوا عن ابن اياز - الا أن النسخة المطبوعة من هذا الكتاب اتلف
الزمن بعضا منها ومنه ترجمة ابن اياز فجاءت بعض كلماتها
غير مفهومة وتتخلل الترجمة نقاط تدل على فقرات محذوفة
ومع ذلك فإن المعنى يتمحىح (الحوادث الجامعة) لم يشر الى
ما وقع لهذه الترجمة ، ولم يقدر عدد الفقرات والسطور التى
ضاعت منها ، بل ولم يهتم بتصحيح الاسم الذى ورد فى الترجمة
بعضه وحذف بعضه (١)

وفيما يلي نذكر كلام أحمد بن مكتوم قال : " جمال الدين الحسين بن اياز ويقال اياس البغدادي النحوي المنعوت بجمال الدين أحد أعلام النحويين بالعراق والمشهود له بالفضيلة في الأقايق أخذ علم العربية عن الأستاذ أبي عثمان سعد بن أحمد بن عبد الله الجذامي الأندلسي البلياني - ببغداد - أخبرني بذلك شيخنا الحافظ أبو محمد الدمياطي - رحمه الله - وقال : انه زاره ببغداد يقرأ على سعد المذكور ، وهو شاب في زى أولاد الأجناد : أو هذا ما بمعناه .

ولابن اياز المذكور من الثمانين ٠٠ كتاب المحمول في شرح الفمول ٠ وله كتاب شرح التمرين في الضروري ذكر فيه ابن أبي عبد الله بن مالك ضروري التمرين . "

ولا أدري تاريخ وفاته غير أنه كان موجودا ببغداد في ٠٠٠ (١) الثمانين وستمائه رحمه الله قال ذلك وكتبه بخط يده أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم (٢) . "

وقال عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني : " الحسين بن بدر بن اياز المنعوت بجمال امام متأخر في العربية ٠٠ وكان ذا خط حسن ثقة فيما يكتب . متمدرا لأقرباء العربية بالمستنصرية ببغداد (٢)

ونقل مجيد الدين الفيروز آبادي نذكر كلام عبد المجيد هذا

، ولم يشر الى انه نقل عنه (٤)

(١) كلمة غير واضحة .

(٢) مقدمة المحمول مصورة معهد البحوث بجامعة أم القرى رقم ١٢١٠ نحو

(٣) إشارة التعيين ص ١٠٢

(٤) البلفسة ص ٩١ .

وقال المصنف : " الحسين بن اياز بألفين بينهما ياء وفي
الأخر زاي ، العلامة جمال الدين النحوي شيخ العربية بالمستنصرية
ببغداد (١) . . .

وقال ابن تغري بردي مثل ما تقدم (٢) . . .

وقال السيوطي : " كان أوحده زمانه في النحو والتمريف . . .

قال أبو حيان : ابن اياز أبو نعاليل (٣) . . .

وله ترجمات في كتب أخرى لا تختلف عن الترجمات المتقدمة
ذكرها الا اختلافا يسيرا ما ذكره - إن شاء الله - عند تحقيق
تاريخ وفاته .

والترجمات المذكورة هي :

ترجم له أحمد بن محمد الكناشي (٤)

ولسما عيل باشا البغدادي (٥)

وكارل ابروكلمان (٦)

وناجي معروف (٧)

(١) الواقي بالوفيات ج ١٢ / ٢٤٢ - ٢٤٣

(٢) الدليل الشافي ج ١ / ٢٧٣

(٣) بغية الوعاة ج ١ / ٥٣٢ .

(٤) دة الحجال ج ١ / ٢٤٥ .

(٥) هدية المعارفين ج ٥ / ٣١٣

(٦) تاريخ الادب العربي ج ٥ / ١٨٥ .

(٧) تاريخ علماء المستنصرية ج ٢ / ١٩ - ٢١ .

الاختلاف في اسم جده :

كل المصادر التي ذكرته متفقة على أن اسمه : الحسين بن بدر
ومعظمها يتفق على أن اسم جده "اياز" . واختلف منها ما جاء
في البلغة فقد جاء فيه : "ابان" (١) "بدل" "اياز" والظاهر أنه
تمحيض لانه لم يذكره غيره .

وجاء في كشف الظنون "اياسا - حيناً - وايازا" حيناً آخر
فقد ذكره حاجي خليفة ست مرات في كشف الظنون عند ذكره لمؤلفاته
التي ذكرها في عدة أمكنة من كتابه المذكور مقسمة حسب
موضوعاتها فذكره مرتين "ايازا" (٢) وذكره أربع مرات اياسا (٣) .
وقد أشار ابن مکتوم الى جواز قول "اياس" بدل "اياز" وتقدمت
الإشارة الى قوله هذا .

(١) البلغة ص ٩١

(٢) كشف الظنون ص ٨٥ ، ١٦٦١ .

(٣) كشف الظنون ص ٤١٢ ، ١٢٧٠ ، ١٥٧٣ ، ١٦٦١ .

مؤلفاته :

تذكر المصادر التي ترجمت له من المؤلفات ستة كتب خمسة
مجمع عليها وواحد ذكره بعضها وأعله بعضه وذكر المؤلف ثلاثة
منها في كتابه هذا وستأتي الاحالة على مكان الاحالة قريبا .
وقد بحثت في المراجع التي تكلمت عن المؤلف وعن مؤلفاته
وعن تاريخ وتأليف هذه الكتب لكي أرتبها ترتيبا زمنيا
ولكنني لم أظفر بشئ من ذلك الا احالات للمؤلف على بعض كتبه
يفهم منها أن الكتاب المحال عليه متقدم على الكتاب المحال
فيه ولكن ذلك لا يعطى مطلقة أقدمية التأليف ، إذ قد يحيل
المؤلف على كتاب عزم على تأليفه ، ولكنه لم يؤلفه حينذاك .
وقد أحال في شرح إيجاز التعريف (١) على شرح الفصول ، وأحال في شرح
الفصول على شرح إيجاز التعريف ، (٢) . وأحال في شرح إيجاز التعريف
- أيضا - على المسائل الخلافية ، وعلى مأخذ المتبع .
وكتبه المذكور هـ :

(١) المحصول في شرح الفصول

وهو كتاب كبير شرح به مختصر ابن معط المسمى " الفصول
الخمسون " وتوجد منه نسختان مصورتان بمعهد البحوث
العلمية وأحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة
أحدهما برقم ١١٠٢ نحو مصورة من مكتبة عارف حكمت بالمدينة
المنورة برقم ١٧٦ . نحو وعدد أوراقها : ٢٤٥ ، وعدد أسطرها ٢٦
ومكتوب عليها " قرئ قسرا في تصحيح سنة ٨٣٠ هـ " .
والنسخة الثانية - أيضا - مصورة بالمعهد المذكور برقم ١٢١٠
نحو مصورة من مكتبة شهيد باثا بتركيا ورقمها فيها : ٢٥١٤
وعدد أوراقها ١٤٢ وعدد الأسطر ٣١ .

(١) ص : ١٤٠ .

(٢) المحصول ورقة : ٢٢١

قواعد المطارحة :

(٢)

وتوجد منه ثلاث نسخ بمعهد البحوث المذكور بجامعة ام القرى
احداها برقم ٥٤٤ نحو ، وعدد أوراقها ١٦٨ وعدد السطور ١٩
مصورة من مكتبة ولي الدين بتركيا ورقمها فيها ٢٠٢
والنسخة الثانية ورقمها : ٢٧٤ وعدد أوراقها ٧٥ وعدد السطور
٢٧ مصورة من دار الكتب المصرية ورقمها فيها : ٢٢ نحو ،
والنسخة الثالثة مصورة بالمعهد المذكور - ايضا - برقم : ٨٠٣
وعدد أوراقها ٨٥ وعدد السطور ٢٥ .

وقد حقق فنى القاهرة .

شرح ايجاز التعريف فى علم التمرىف : وهو هذا الكتاب

(٣)

مأخذ المتبع ، ذكره المؤلف فى شرح ايجاز التعريف (١) .
ونكره حاجى خليفة (٢) واسماعيل باشا
البغدادي (٣) .

(٤)

المسائل الخلايفية :

(٥)

وقد نرى عليه المؤلف بهذا الاسم (٤) - وقال مرة أخرى الاسما
فى تنمة الانصاف ولست أدري أهما كتابان ، أم اسمان لكتاب واحد
وقد بحثت فى الكتب التى تكلمت عن مؤلفاته ولم

(١) ص : ٢٣ .

(٢) كشف الظنون ص ١٥٧٣ .

(٣) هدية العارفين ج ٥ / ٣١٣ .

(٤) التحقيق ص ٥٢ ، ٥٥ ،

٦٠ ، ١١٣ .

أجد من جعلهما كتابين الاحاجي خليفة في كشف الظنون
حيث ذكر له كتابين في المسائل الخلاقية سمي أحدهما
الاسعاف في الخلاف (١) ، وسمى الثاني مسائل الخلاف في النحو (٢)
وكذلك اسماعيل باشا في هدية العارفين جعلهما كتابين
وسمى الأول (الاسعاف في علم الخلاف) وسمى الثاني (مسائل
الخلاف في النحو) (٣) .

والسادس ان كان غير المسائل الخلاقية الذي نرى عليه
المؤلف بهذا الاسم عدة مرات - كما تقدم - فيكون اسمه :
الاسعاف في تنمة الانصاف وقد نرى على ذلك المؤلف
مرة واحدة (٤)

(١) كشف الظنون ص ٨٥

(٢) كشف الظنون ص ١٦٦٩

(٣) هدية العارفين ج ٥ / ٢١٢

(٤) شرح إيجاز التعريف ص : ١٦٨ .

مذهب النحوى

ان عمر ابن اياز (القرن السابع) عمر خفت فيه العممية المذهبية للمدرستين البصرية والكوفية بعد ان ماتت المدرسة البصرية ولم يبق من الأخرى الا اراء متناثرة فى بطون الكتب اكثرها فى كتب البصريين .

ومع ذلك فان المتتبع لأرائه فى الكتاب يبدو له ميله الى المذهب البصرى ، وذلك لانه يعرض رأيه مطابقا للبصريين ، وعند ذكره للرأى المقابل يقول عند الكوفيين ، وكذلك كل مصطلحاته بصرية ، والامثلة التالية تؤيد ذلك .

فعند كلامه عن لكن قال : " واللام فى لعل زائدة بدليل حذفها كثيرا فى عل ... وأما لكن فحرف نادر وذهب الكوفى الى انه مركب (١) ... " .

وعند قول ابن مالك " والسين معها فى استعمل وفروعه " : عقيب عليه الشارح بقوله : " وهنا تنبيه وهو أن ذلك قد زيد فى المصدر نحو استخراج ، وليس فرعاً على المستقبل عند البصريين بل عند الكوفيين (٢) . " وقال ابن مالك فى موضع آخر " تبدل التاء من فاء الاقتعال وفروعه ... " فقال ابن اياز : " يريد نحو الاقتعاد والاتسار ، وفروعه وهى : الماضى والمستقبل ، والامر ، والنهى ، واسم الفاعل والمفعول . ولا اشكال فى انها فروعه ، اذ المصدر هو الاصل عند البصرى . " .

(١) شرح إيجاز التعريف ص : ٢٣ ، ص : ١٨٧ .

(٢) شرح إيجاز التعريف ص : ٥٦ .

شيوخه :

يجمع المؤرخون والمترجمون الذين ترجموا لابن اياز على أنه لازم سعد بن أحمد المفرسي مدة يدرس عليه النحو وقد مرح ابن اياز بذلك .

قال : " كان شيخى سعد بن أحمد المفرسي - جزاء الله عنى غيرا - يموب قول الاخفشى .. " (١) .. وقال ابن مكتوم : " قال الشرف الدمياطى : رأيت (يعنى ابن اياز) شابا فى زى أولاد الأجداد يقرأ النحو على سعد بن أحمد المفرسي ... " (٢) ، وقد نقل الخبر غير واحد ممن ترجموا لابن اياز . وقال السيوطى : "قرأ على التاج الأرموى ، وقرأ عليه التاج ابن السباك ، وسمع من ابن القبيطى جزءا ولم يحدث به " (٣) وذكر الخبر المتقدم عن الدمياطى . وقال ناجى معروف : « وكان ابن اياز ممن سمع المقامات الزينية الخمسين وما فى أولها من المقدمة والخطبة والديباجة . وما فى آخرها من الاعتذار . على ممنفها الوزير شمس الدين ابن الميقل الجزرى سنة : ٦٧٦ هـ برواق المستنصرية » (٤)

(١) سعد بن أحمد المفرسي :

هو سعد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله أبو عثمان الجذامى البيانى الأندلسى . والبيانى نسبة الى بيانة ، وهى مدينة أندلسية .

قال السيوطى : " روى عنه الشرف الدمياطى . وقال : رأيت

(١) شرح ايجاز التعريف ص ١٣

(٢) مقدمة المحمول

(٣) بغية الوعاة ج ١ / ٥٣٢ .

(٤) تاريخ علماء المستنصرية ج ٢ / ٢٠

ببغداد يقرئ النحو وممن قرأ عليه ابن اياز . (١)

وقال : قلت " ونقل عنه تلميذه ابن اياز في شرح الفصول في مواضع عديدة وسماه سعد الدين ، وذكر أنه شرح الجزولية " (٢) ولم يذكر الميوطي تاريخ وفاته ، ولكنه قال : " وكان الدمياطي ببغداد سنة : ٦٥٠ هـ " .

وقال عمر رضا كحالة : توفي بعد سنة : ٦٤٥ هـ (٣) وعده ناجي معروف في ملحق تاريخ علماء المستنصرية ممن زارها ، ولم يذكر عنه غير ذلك .

(٢) الأرمسوى :

محمد بن الحسين بن عبد الله الأرمسوى تاج الدين أبو الفضائل أحد الفقهاء الأصوليين ، كان من مدرسي المستنصرية من مؤلفاته حاصل المحمول . توفي ببغداد سنة ٦٥٦ هـ وقيل توفي ٦٥٠ هـ .

(٣) ابن الميقل الجزري :

وسمى ابن اياز من ابن الميقل الجزري وهو : معد بن نصر الله بن رجب شمس الدين ابن أبي الفتح المعروف بابن الميقل الجزري أديب نابه . ولغوى بارع وفقيه مفت . من مصنفاته المقامات الزينية الخمسون قال الفيروز ابادي : " تلافيها تلو الحريري وأرسل عليه توفي سنة ٧٠١ هـ (٤)

(١) بغية الوعاة ج ١ / ٥٧٧

(٢) المصدر السابق .

(٣) معجم المؤلفين ج ٤ / ٢١٠

(٤) البليغة ص ٢٢٢ وبغية الوعاة ج ٢ / ٢١٤

تلاميذه :

من تلاميذه عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلى النحوى المشهور
بالتكواص
ولد بالموصل ثم انتقل الى بغداد ، وكانت مهنته صناعة القسي
ولم يميل الى طلب العلم الا بعد ان كبر وقد أدرك ما اراد . درس
على الحسين بن اياز والطوسي وغيرهما . ورتب معيدا للمذهب
المالكي بالمستنصرية . وكان شاعرا أديبا . توفى سنة ٦١٦ هـ .

ومن مؤلفاته شرح الفية ابن معط (١) .

ابن الفوطى :

كمال الدين أبو الفضائل عبد الرزاق بن تاج الدين أحمد بن محمد
بن أبى المعالى ينتهى نسبه الى معن بن زائدة الشيبانى وهو
كاتب ومؤرخ وفيلسوف وأديب .

والفوطى لقب جد أبيه لأنه نوبة الى بيع الفوط .

ولد كمال الدين سنة اثنتين وأربعين وستمائة ببغداد وظل بها
يتلقى تعليمه على أيدي علمائها الى أن غزاها هولاكو المغولى
سنة ست وخمسين وست مائة فأسر مع من أسر ، وسيق الى أنريجان
وعلى الرغم من أنه فك أسره سنة ٦٥٨ هـ فإنه لم يعد الى بغداد
الا سنة ٦٧١ هـ وفى هذه الفترة - أى الفترة الفاصلة بين فكاهه من

(١) بغية الوعاة ج ٢ / ١١ وتاريخ علماء المستنصرية ج ١ / ٢٥٥

الأثر وبين عودته الى بغداد - ظل يواصل طلب العلم ، فقد لازم نصير الدين الطوسي ثلاث عشرة سنة يدرس عليه . وتولى القيام على خزانة كتبه التي كانت تحوى أربع مائة ألف مجلد . وعندما عاد من مراغة (احدى مدن اذربيجان) أسندت اليه مهمة الاشراف على خزانة الكتب بالمستنصرية ثم عين بعد ذلك خازنا للكتيب بها أى : بالمستنصرية . توفى ابن الفوطى سنة ٧٢٣ هـ ببغداد (١)

ابن السبّاك :

على بن منجر بن عبد الله البغدادي ابو الحسن بن أبي اليمن الحنفي الملقب تاج الدين بن قطب الدين ، كان اماما في الفقه الحنفي . وولى تدريسه بالمدرسة المستنصرية ، وكان مشاركا في العلوم الأخرى وله يد في الأدب وباع في الشعر حتى قيل فيه " ونظم شعرا تجاوز به الشعرى " .

وكان مولده سنة ٦٦٠ هـ أو ٦٦١ هـ ببغداد وبها دراسته وتدريسه . اخذ العلم عن ابن اياز وغيره من مشايخ عصره كما بن الدواليبي وعلي بن شامر بن الحميين الفخري . وغيرهم . توفى سنة ٧٥٠ هـ (٢)

(١) مقدمة الحوادث الجامعة ، وتاريخ علماء المستنصرية ج ٢ / ٨٤

(٢) الدر الكامنة ج ٢ / ٥٥ ، وتاريخ علماء المستنصرية ج ١ / ١٣٤

الخزرجي :

يعقوب بن يوسف بن قاسم بن الحمين بن عوف الأثماري الخزرجي
المعبدي أبو يوسف المالكي النحوي الملقب بنجم الدين .

قرأ على ابن اياز ، وقرأ التسهيل على ابن الناظم بدر الدين
بن محمد بن عبد الله بن مالك . ودرس بالمستنصرية . ولد سنة
٦٤١ هـ ولا يعرف تاريخ وفاته (١) .

ابن زهرة العلوي :

على بن ابراهيم بن زهرة العلوي الحلبي . ذكر في اجازة
ابن مطهر قال * ومن ذلك جميع ممنفات ابن الحاجب عن من
جمال الدين ابن اياز عن شيخه سعد بن أحمد المغربي البلياني
عن الممنف (٢) .

(١) بغية الوعاة ج ٢ / ٣٥١ وتاريخ علماء المستنصرية ج ٢ / ١٤

(٢) تاريخ علماء المستنصرية ج ٢ / ١٩ .

الاختلاف في تاريخ وفاته :

أكثر الذين ترجموا له أو ذكره متفقون على أن وفاته كانت سنة : ٦٨١ هـ ولم يخالف هذا القول إلا عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني ، فقد ذكر أنه توفي سنة ٦٧٤ هـ (١) وتبعه مجد الدين الفيروز آبادي (٢) .

وليس ما قاله صحيحاً بدليل ما وجد من أثر المؤلف نفسه ، إذ أنه نمر في ذيل كتاب الأبحاث الجليلة في شرح الجزولية - وقد نسخه بيده - نص على أنه انتهى من نسخ الجزء الأول منه سنة ٦٧٦ هـ (٣) . وانتهى من نسخ الجزء الثاني سنة ٦٧٧ هـ (٤) .

والصحيح أنه توفي سنة إحدى وثمانين وستمائة - كما تقدم - وهو رأي جميع من ترجموا له غير المذكورين بمن فيهم تلميذه ابن الفوطي (٥) .

(١) إشارة التعمين ص ١٠٣

(٢) البلغة ص ٩١

(٣) الورقة الأخيرة من الجزء الأول مصورة معهد البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم ١٧٩

(٤) الورقة الأخيرة من الجزء الثاني مصورة معهد البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم ٤٥٧

(٥) الحوادث الجامعة ص ٤٢٦ .

دراسة
الكتاب

شخصيته العلمية من
خلال دراسة كتابه : شرح إيجاز التعريف

كان ابن اياز اماما في العربية مقدما في علومها على أقرانه
مشهورا بفضل موثوقا بعلمه وحفظه .

ولذلك اختير شيخا للعلوم العربية بالمدرسة المستنصرية
ببغداد وقد كان مشايخ المدرسة المستنصرية يختارون من
كبار العلماء في الأقطار الإسلامية كالعراق ، والشام ، ومصر
وغيرها . وكان المعيار الذي يختار الشيخ به :

أن يكون حاصلا على سند عال في العلوم التي يدرسها ، أو
انتهت اليه الرياسة في فنه أو عزف بالاستقما ، وحسن التأليف
فكانت - اذا - لا يدرس بها الا المتفوقون ، وكان صاحبنا - ابن
اياز - على رأس من توفرت فيهم الشروط المذكورة ، تشهد له بذلك
مؤلفاته في النحو والصرف التي كانت محل إعجاب العلماء
وتقديرهم ، وبدليل قبول العلماء مؤلفاته الذي يدل عليه نقل
العلماء منها ، ومن وقفت على نقولهم عنه (١)

المرادى (ت ٧٤٩) في الجنى الدانى (٢) والسيوطى . وقد اكثرت
النقل عنه حيث نقل حوالى أربعين نقلا في الاشباه والنظائر (٣) نقلها
من المحصول في شرح الأصول ، والأشمونى (ت ١٢١ هـ) في شرح
الافية والبغدادى (ت ١٠٩٢ هـ) في الخزانة (٤) وشرح أبيات

(١) انظر تاريخ علماء المستنصرية ج ١ / ٥٣ - ٥٤ .

(٢) ص : ٢٥٧ ، ٦١٤ .

(٣) ج ١ / ٢٧ ، ٦٦ ، ٨٣ ، ١٥١ ، ١٥٦ ، ١٦٣ ، ٢٢١ ، ٢٨٣ ، ٣٩٤ ، ٤٠٣ ، ٤٢١ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨

٤٨٨ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٢٦ ، ٥٣٨ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥١٧ ، ٦٣٥ ، ٦٧٨ ، ٦٨٧ ، ج ٢ / ٥

٦ ، ٧٠ ، ١٢٠ ، ١٦٤ ، ١٨٦ ، ١٩٩ ، ٢٤٨ ، ٥٤١ ، ج ٣ / ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٤ .

(٤) ج ٤ / ٢٢٤ .

المغنى (١) ، كما تشهد له قدرته على التعليل والترجيح والتقوية
والتضعيف وموافقته لآراء العلماء حيناً ومخالفته لها حيناً آخر .

وسوف أتناول شخصيته العلمية من ثلاثة جوانب

الأول : موقفه من ابن مالك

الثاني : موقفه من النحاة .

الثالث : قدرته على مناقشة القضايا .

وسوف يكون ذلك في نماذج محدودة مع الاحالة على مواضع آخر .

أولا : موقفه من ابن مالك

لم يكن ابن اياز متحاما على أحد من العلماء . ولم يكن متعمبا لاحد منهم ، وانما كان موقفه موقفا منمنا يأخذ من آرائهم ويرد ويقوى ويضعف ، ويوازن بين الآراء ويناقشها .

وموقفه من ابن مالك كموقفه من سائر العلماء لا يتعمب له ، ولا يتحامل عليه ، يوافقه اذا بدا له صواب رأيه ويخالفه اذا ما بدا له أن المواب فى رأى المخالف له .

ومن أمثلة ذلك ما يأتى :

قال ابن مالك : (ونون رعين ويلفن فى الرعين والبلوغ ، وهاء أمهات وهيلع فى الأمومة والبلع) (١) فجعل الهاء فى أمهات وهيلع زائدة . وللعلماء فى زيادتها وأصلتها أقوال مختلفة ، فمنهم من جعلها أصلا فى هذين المثالين ، ومنهم من جعلها زائدة ولكل حجة وأدلة ، وقد رجح ابن اياز رأى المخالف لابن مالك واحتج له بالسمع والقياس . أما السماع فقد سمع عن العرب قولهم (أمهت) فى أم (تأمته أما) سمع هذا شعرا ونثرا قال قمى بن كلاب : " أمهتى خندف والياس أبى " .

وقال الخليل فى كتاب العين انه سمع عن العرب : " تأمته أما " فصرخ ابن اياز أقوال العلماء فى هذه المسألة وأتى بما قالوه وما احتجوا به ، وكان من هؤلاء العلماء ابن السراج فاحتج ابن اياز لرأيه وقواه وقسما قال : إن أمهته

(١) شرح إيجاز التعريف ص : ٦٦ .

يمكن أن تكون مما يعتقب عليه لآمان الميم حينئذ والهاء حينئذ آخر
ولذلك نظائر كسنة وعضة ونم على رأى ويا هناء على رأى . واما
هبلع فقال الاكثرون على أن هاء أصل وممن قال بأمانة هاء
أمهات الخليل ، وممن قال بزيادتها ثعلب وكان ابن جنى يقوى
رأى ثعلب وينتقد كتاب العين ، فدافع ابن اياز عن كتاب المعين
مخالفاً ابن مالك راداً على ابن جنى قال : " وعندى أن مذهب ابن
السراج قوى - وذلك لأنه لا يجوز أن تعادل رواية الخليل
رواية غيره ، والعين وان وقع فى تمريرة غلط فذلك
منسوب الى أصحاب الذين نقلوا عنه لا اليه . وفى كتاب الفصح
على قلة أوراقه - أغلاط كثيرة نبه عليها شارحوه . واما قوله
ان ما زيد فيه أضعاف ما حذف منه ، فلا يلزم ، لأنه يقول : أم ،
وأما ، ثلاثيان والهمزة فاء والميمان عين ولام . وأمهة وأمهيات
ثلاثيان ، والهمزة فاء ، والميمان عين مضاعفة والهاء لام ، فهى
- اذا - مما يعتقب عليه لآمان الهاء تارة والميم أخرى . وهذا
له نظائر كسنة وعضة ونمويهما على رأى ويا هناء على رأى " (١)
وقال ابن مالك : (والسين معها فى استعمل وفروعه)
فقال ابن اياز : " وهنا تنبيه وهو : أن ذلك قد زيد فى المصدر
نحو استخراج وليس فرعاً على استعمل عند البصريين بل عند
الكوفيين (٢) .

يريد . . أن مذهب البصريين . . أن المصدر هو الأصل ، والفعل
فرع عليه وعند الكوفيين الفعل هو الأصل والمصدر فرع عليه .

وقال ابن مالك : (وان كانت ثانية فتحت ، فان كان أصلها
واو ردت اليه وتبدل الثانية واوا (٢) . وابن مالك يتحدث عن

(١) شرح إيجاز التعريف ص : ٦٨ .

(٢) شرح إيجاز التعريف ص : ٥٥ .

(٣) الضمير يعود على الياء

اببدال الياء في نحوَلَيْقَةٍ في النسب . ولم يذكر أنها تبدل الفاء ثم تبدل واوا . فقال ابن اياز : " وقوله : وتبدل الثانية واوا أي : تبدل الثانية في لية واوا لقولك : لووى ، وقد مرّح بأن الياء تبدل واوا من غير توسط . والمشهور : ما قدمته من تقدير قلب الياء ألفا ثم قلب الألف واوا ، وهو الأولى ، ألا ترى أنه لو لا ارادة ذلك لما كان لفتح الياء الأولى وجه ... " (١)

وقال ابن مالك : (وتبدل واوا - ايضا - بعد فتح ما وَلِيَّتْهُ ان كان مكسورا . الياء الواقعة ثالثة بعد متحرك - وقبل ياء أدغمت في أخرى ، وتحذف رابعة فماعدة) (٢) . فقال ابن اياز عند كلامه على حذف الياء الرابعة فماعدة متبها على ان حذف الرابعة جائز لا واجب وحذف الخامسة واجب .

قال : وهنا تنبيه وهو : أنه لا يجب الحذف في الياء الرابعة بل يجوز وليس في كلامه تقييد ، بل هو مرسل . واذا كانت الياء خامسة وجب حذفها ، تقول - في النسب الى مشتر - مشترى (٣)

(١) شرح ايجاز التعريف ص : ١٣٤ .

(٢) شرح ايجاز التعريف ص : ١٣٨ .

(٣) شرح ايجاز التعريف ص : ١٤٠ .

وابن جينى، والعبدى، والزمخشري، ثم قال " والذى
 أنكرته من قول الممنف : قوله : (لُغَلَى صفة محضة) فإنه
 مخالف لأقوال هؤلاء الذين ذكرتهم " (١)

(١) شرح إيجاز التعريف ص : ١٦٢ •

مصادره وموقفه من أصحابها

يستطيع مطالع هذا الشرح أن يعرف المصادر التي أخذ منها
الشارح مادته من خلال إحالاته .

وتنقسم إحالاته ثلاثة أقسام : قسم إحالات على كتب أيمة
النحاة الذين تركوا مؤلفات معلومة موجودة .
والقسم الثانى إحالات على أقوال بعض العلماء الذين لا توجد
لهم كتب ولكن آراءهم متناثرة فى كتب الآخرين .
والقسم الثالث : كتب معاصريه .

أما القسم الأول - فيشمل أيمة متقدمى النحاة ١٠٠ الذين لهم
مؤلفات جمعت آراءهم ، مثل سيبويه ، والمازنى ، والمبرد وشعيب
والزجاج ، وابن السراج ، وأبى على الفارسى ، وابن جنى ، وعبد
القاهر الجرجانى ، والنمخشى ، وغيرهم .

وأما القسم الثانى فهم النحاة الذى لا توجد لهم مؤلفات تجمع
أقوالهم وآراءهم ، ولكنها موجودة متناثرة فى كتب النحاة
الموجودة ، وبرز هؤلاء الخليل ، والأخفش (سعيد بن مسعدة المجاشع)
والكسائى والفراء ، والجرمى .

وأما القسم الثالث فهم النحاة الذين عاصروه مثل علم الدين السخاوى
وابن يعيث وابن الحاجب ، وابن عمفور وغيرهم .

ولقد عول ابن اياز على أقوال وآراء هؤلاء العلماء المتقدمين جميعا فامتد بها حيناً وقواها حيناً آخر ، وضعف بعضها ، وقسوى بعضها . ولكن أكثر تمويله كان على كتب ابن جنى ، الذى نقل عنه كثيرا من النقول صرح ببعضها ونقل بعضا دون أن يصرح بنقله أما الذى صرح به ، فلا يحتاج الى تمثيل ، وأما ما لم يصرح به فمن أمثلته ما جاء فى الصفحات : ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٧ . حيث انه نقل قضايا تكلم فيها علماء قديما ونقل ابن جنى كلامهم ، فجاء ما حيننا - ابن اياز - ونقل النمر كاملا سواء ما كان منه من كلام ابن جنى وما كان من كلام غيره ، حتى صار المطالع لهذا الكتاب يظن أن ابن اياز نقل أقوال هؤلاء العلماء بلا واسطة وهو فى الحقيقة ناقل قول ابن جنى .

وقد يقول : قال التمرغنيون فلما أرجع الى كتب التمرغنيين وجد أنه نقل قول ابن جنى ومن أمثلة ذلك ما جاء فى ص ٤٢ ، ١٠٠ ، ١٢٢ .

أما موقفه من هؤلاء العلماء - جميعا فهو موقف منصف - على ما يبدو - فهو لا يتعمب لأحد منهم ، ولا يتعمب على أحد - أيضا . وكان اذا عرض مسألة فيها خلاف ناقشها وعرض أقوال العلماء فيها ثم رجح من يرى أن معه المواب ، وقد يكتفى بعرض آراء هؤلاء العلماء دون ترجيح .

وهذه أمثلة على ذلك :

عند مناقشته للببناء السادس للرباعى (فعلل) الذى لم يذكره سيبويه وأصحابه ، وأثبتته الأخفش والكوفيين وابن يعين فى شرح الملوكى ، وابن مالك فى إيجاز التمرغني ومثاله

(جُخْدَب) فإورده الشارح وذكر الحجج التي تسقطه والحجج التي تثبتته ، وقوى حجج اثباته ، ونقد حجج الزعفراني حجة حجة وكان الزعفراني قد دافع عن مذهب سيبويه في أماله هكذا البناء (جُخْدَب) أما حجة سيبويه وأصحابه في انكار هذا البناء فهي عدم النقل عن العرب ، فرد عليهم بأن هذا البناء نطقه الفراء ، وله أمثلة أخرى غير (جُخْدَب) هي : قولهم في طَحْلَب وَبَرْقَع وَجُوْثَر : طَحْلَب وَبَرْقَع ، وَجُوْثَر - بضم الأول وفتح الثالث فيهما - ثم عرض حجة الزعفراني ونقضها قال الزعفراني : " والصحيح رأي سيبويه ، وأما برقع وطحلب فالأجود فيهما : ضم القاف واللام ، فيكونان كبرثن ، وكذلك الرواية الجيدة في جُخْدَب ضم الدال . وعلى أنه لو ثبت فتحها أمكن أن يكون محذوفاً من جُخْدَب .. " فكان رد ابن أياز عليه بنقض حججه بحجج تقابلها وهي تتكون من أربع نقاط .

(١) إن هذا البناء نقله ثقة لا سبيل إلى رد روايته .

(٢) يوجد مثالان ملحقان بهذا البناء هما : عُنْدَد ، وَعُنْتَب ولولم يوجد ما يلحقان به لما وجدا ولولم يكونا ملحقين لأدغم لهماها ، ولا سبيل إلى الطعن فيهما لأن الاشتقاق يثبت الأول منهما وهو " عُنْدَد " والثاني حمل عليه لجهل اشتقاقه .

(٣) قول الزعفراني : الأجود في بَرْقَع وَطَحْلَب : ضم الثالث دليل على سماع الفتح في الثالث منهما ، والنزاع ليس في الجودة وعدمها بل في وجود البناء أصلاً .

(٤) قولهم : إن جُخْدَباً منقوص من جُخْدَبٍ مثل هُنْدِيد وهُنْدِيد وَعَلَيْط وَعَلَاَيْط محجوج - أيضاً - بعدم تماثل البناءين

فهما يفترقان مع جُخْدَب من ناحيتين هما أن عُلَيْطًا مفتوح
الثانى مكسور الثالث ، وجُخْدَب ساكن الثانى مفتوح الثالث
وبهذا تبين الفرق .

قال : " وسيبوية وأصحابه لا يثبتون ذلك ، وتمسكوا بعدم
النقل ... " قال الزعفرانى - فى كتاب الأسماء الأعجمية :
والصحيح رأى سيبوية ، ولا حجة فيما تعلق به الكوفيون ، أما
جُونر فانه أعجمى ، وأما برقع وطحلب فالأجود فيهما ضم
القاف واللام ، فيكون كَبُرْتُن ، وكذلك الرواية الجيدة فى جُخْدَب
ضم الدال - وعلى أنه لو ثبت فتحها أمكن أن يكون محذوفاً من
جُخَايِب ... وأقول كان شيخى سعد بن أحمد المغربى يصوب قول
الأحفش ، ويقول : إن الغراء روى ذلك وهو ثقة ولا سبيل السى رد
روايته . ويدل على صحة ذلك قولهم عُنْدَد وعُنْبَب فالبدال الثانية
والباء الثانية فيهما للإحاق ، بدليل فك الإدغام ، ولو لم يكونا
له لقليل : عند وعنب ، ومعلوم أن الإلحاق يستدعى مثلاً يلحق

به فلو كان هذا البناء معدوما لما ورد عنهم ما هو ملحق به
فإن قيل : فهلا كانت النون زائدة والوزن قُنْعَل ؟ فالجواب : ما
قدمنا من كون الحرف الثانى فيهما للإحاق دليل على أمالة النون
وأيضاً فقولهم يَمْنِدُ أى : يحجز ... وعُنْبَب فى ذلك محمول عليه
لأنه لم يعلم له اشتقاق . وقول الزعفرانى " الأجود فى بُرْقُع
وطحلب ضم القاف واللام " يدل على أنه روى فيهما الفتح ، لكن زعم
أن الضم أجود ، والنزاع الآن ليس فى الأصح ، بل فى إثبات هذا البناء
وعدمه . ولا يجوز أن يكون جُخْدَب منقوفاً من جُخَايِب بدليل
إسكان الخاء وفتح الدال ، ولو كان منه لقليل : جُخْدَب بفتحها

وكسر الدال كَمَلَيْط ، وَهَدَيْد لما كانا محذوفين من عَلَايَط
وَهَدَايَط ...» (١) .

وإذا كان في ما عرض قبل خالف سيبوية والزعفراني فانه وافقهما
في موطن آخر .

فقد دافع عن مذهب سيبوية في قلب ثانی اللينين عند قول
ابن مالك : (أو ثانی لينين اكتنفاهما ، وليس المشيائين بدلا)
فقال ابن اياز : « وقوله : ثانی لينين ، مطلقا هو رأى
الخليل وسيبوية ، وأما أبو الحسن الأخفش فانه لا يرى الهمزة
الافى الواوين ، ويحتج بالسمع والقياس ، أما السماع فقولهم
ضياون في جمع ضيون ، وأما القياس فلأن الثقل في الواوين أكثر
منه في غيرهما . والجواب أن أبا عثمان المازني سأل الأعمش عن
عيل كيف تكسره العرب ؟ فقال عيائل بالهمز ، فهذا نص في
محل النزاع شاهد لهما دونه . وأما ضياون فهو شاذ خرج منبهة
على أصل هذا الباب كالقود واستنوق الجمل ... » (٢)

وكذلك اعتد بقول الزعفراني ان العرب قد تشتق من الأسماء
الأعجمية ، وكان ابن اياز يتكلم على زيادة نون نرجس ، فقال
انها زائدة لأنها لو جعلت أملا لأتى ذلك الى بناء معدوم وهو
تابع لابن مالك في ذلك قال ابن مالك : (وكلزوم عدم النظم
بأماله نون نرجس) فقال ابن اياز : « فان قيل فكيف
حكمتم بزيادة النون في نرجس ، وهو أعجمي مجراه مجرى الحروف ؟
فالجواب : أنه لما تكلمت العرب بذلك صرفته في الجمع والتفغير
وغيرهما ، أجروه مجرى العريى ، ولذا حكم على الفلجاء ، ووأو

(١) شرح ايجاز التعريف ص : ١٣ - ١٥ .

(٢) شرح ايجاز التعريف ص : ٨٧ - ٨٩ .

نَوْرُوزٍ وَيَاءُ إِبْرَاهِيمَ بِالزِّيَادَةِ ، لِقَوْلِهِمْ : لَجَمَ ، وَتَوَارِيْزُ ، وَأَبَارُهُ .

* قال الزعفراني : وقد تشتق العرب من الأسماء الأعجمية كاشتقاقها من الأسماء العربية وذلك نحو قول رؤبة - وانشده ابو علي -
هَلْ يُنْجِيَنِي حَلِيفٌ مِّخْتِيْتُ أَوْ فِضَّةٌ أَوْ ذَهَبٌ كِبْرِيْتُ .. * (١)

وضعف مذهب ابن جنى في اعلال اسم الفاعل من أقام ، فابن جنى يفتري في اسم الفاعل أنه لما قلبت واوه ألفا دخلت عليها ألف أخرى قبل العين ، فالتقى الفان ، ولا يمكن الحذف منه لأن ذلك يزيل عنه صيغة اسم الفاعل ، فحركات الألف الثانية بالكسرة فصارت همزة . قال ابن اياز :

* ونقل عن أبي الفتح أنه قال : لما قلبت العين في اسم الفاعل في قام وبنيت اسم الفاعل منه جئت بألف أخرى قبل العين ، فالتقى الفان ، وامتنع الحذف - لما تقدم - فحركات الثانية بالكسرة فصارت همزة . واستضعف ، لأنه لو كان الأمر على ما ذكره لقليل مقبم بالهمزة في اسم الفاعل من أقام ، لأن الألف في الماضي نقلت إلى اسم الفاعل ثم حركت بالكسرة فصارت همزة . ولا قائل بذلك * (٢)

وقد وصف رأى ابن جنى في موضع آخر بأنه تعسف ، وهو : " أن الياء الثانية في حَمِير - تمغير حمار - منقلبه عن واو ، والواو منقلبة عن الألف ومذهب ابن اياز أنها قلبت إلى الياء بلا واسطة ، ولذا وصف مذهب ابن جنى بأنه تعسف .

(١) شرح ايجاز التعمريف ص : ٧٠ .

(٢) شرح ايجاز التعمريف ص : ٧٧ .

قال : " والياء في حمير للتمغير ، والثانية منقلبة عن ألف
 حمار ، لما وقعت بعدها وتمذر النطق بالألف لسكون ياء التمغير
 قبلها . ونم أبو الفتح - في كتاب سر الصناعة - على أن الألف
 في هذا النحو تبدل في التمغير واوا ثم تبدل الواو ياء لما
 تقدم من اجتماعهما : وفيه تعسف (١) .

وإذا كان يرجح رأي الخليل وسيبويه تارة على رأي الأخفش
 - كما مر - فإنه قد يرجح رأي الأخفش تارة أخرى مثلما فعل في
 المسألة التالية حيث عرض آراء العلماء وأقوالهم في " مقاييس
 ومقاييس ومعاون " فنقل ما قاله سيبويه والأخفش والزجاج وأبو
 علي وابن جنى والزمخشري ، ثم حكى قول الأخفش في تخريجه لهمز
 مائيب فقال أنها اعتلت ياءوها بالقلب همزة في الجمع
 لاعتلال مفردة بالقلب ياء ، وأصله واو . فاستضعفه ابن جنى
 وقال : لو صح رأي الأخفش للزم أن يقال مقائم في مقاوم . قال :
 " وقال أبو الحسن الأخفش لما اعتلت الواو - في الواحد بقلبها
 ياء - اعتلت الياء - في الجمع - بقلبها همزة : واستضعفه
 أبو الفتح إذ يلزم منه مقائم في مقاوم ، ولا قائل به . وإذا لا
 يلزمه ، لأن المطابقة جائزة وليست بواجبة (٢) . "

وقد رد على السخاوي - أيضا - وكان السخاوي يعقب على ما نقل عن
 ابن جنى والعبدى من قولهما : إن الواو والياء لا يقلبان ألفا
 إلا بعد اضعافهما وإيهانها بالسكون ، فقال السخاوي إن ما قالاه
 ليس بلازم ، لثلاثة أوجه ، الأول : أن التغير كلما قل كان أولى ، والثاني :
 أن هذا الإسكان غير منطوق به ، والثالث : أن المقصود : الإسكان فإذا

(١) شرح إيجاز التعريف ص : ١٢٢ .

(٢) شرح إيجاز التعريف ص : ٨٦ .

أسكن الحرف فلا حاجة إلى القلب .

فرد عليه ابن اياز ، وضعف قوله ودافع عن مذهب ابن جنسى والعبدى ، واحتج بثلاث حجج الأولى : أن الانقلاب بموجب ما تقتضيه المنعة لا ينكر ، ومن أمثلته ما حدث فى (خطايا) التى يقدر فيها أن الياء منقلبة عن همزة منقلبة عن ياء . والثانى أن كل تقدير ليس لازما أن يكون منظوقا به ، إذ توجد أصول افتراضية مهجورة " فليل " أصلها : قول ، نقلت الهمزة إلى الكسرة ، ثم قلبت الواو ياء . والثالث : القول : أن الغرض السكون ليس لازما لان الغرض : القلب إلى حرف لا تنطرق إليه الحركة وليس فى الحروف حرف لا تنطرق إليه الحركة إلا الألف ، والسكون إنما قدر ليتوصل به إلى الألف وليس المراد السكون بنفسه .

وأريد - هنا - أن أورد تعليقا على ما قاله فى رده هذا على السخاوى أنه ان كان وفق فى بعض مناقشاته وتعليقاته فيبسطو أنه تعسف فى هذا الرد ، وخالف نفسه بنفسه . وذلك أن مذهب العلماء فى المسائل المبنية على الافتراض أنه كلما قل التغيير كان ذلك أولى (١) .

وثانيا : أن قوله بوجود مسائل بنيت على الافتراض فهذا أيضا - غير كاف لأنه اذا وجدت مسائل بنيت على ذلك فأنها لم تبين عليه إلا فى حال انعدام ما تخرج عليه . وأما استحسان الناس - الذى ذكر - لباب ملاطفة المنعة فلا غرابة فيه إن وجد ، ولا يكون مطلقا ، لان الناس مختلفون المذاهب والآراء والأذواق والافتراضات فبعضهم يستحسن الرياضة العقلية والقضايا المنطقية وبعضها يعاف

(١) شرح ايجاز التعريف ص : ١١١ .

هذه الاشياء ، ويحب ما يجرى من الاشياء على سجيته من غير منعة ولا تكلف، وقد اتهم الشارح ابن جنى بالتكلف والتمسف في اكثر من موضع من هذا الكتاب ولم ينتقده الا على ما تقتضيه ملاطفة المنعة " التي يحتج بها هنا .

وقال السخاوى - أيضا - ان الغرض السكون فلا حاجة بعده الى القلب فرد عليه ابن اياز - ايضا - بان ذلك غير لازم - وأن الغرض بالسكون التوصل الى الألف التي تؤمن معها الحركة .

وأقول : ان الغرض من الاعلال - أصلا - الخفة ، والسكون قصد اتفقوا على انه اخف الحركات ، فلا يوجد ما هو أخف منه فلا داعى - انا - لطلب خفة أخرى . ولعل ذلك ما أراد السخاوى بقوله : الغرض السكون " اذ لا غاية بعد الغرض . وبهذا يكون صاحبنا - ابن اياز - قد وقع فيما فر منه .

ورد على الأمهاني الذي حكى عنه انه قال ان الدليل على ان همزة رداء منقلبة عن ياء لقولهم في التثنية " ردايان " فقال ان الهمزة لها احكام مختلفة فهي في ما لا ينصرف (كحمراء) فيها ثلاثة اوجه هي " حمراء ان ، والقلب واوا والقلب ياء ويجوز حمروان وحمرايان ، وهذا محكى عن الفراء .

وانا كان ما فيه الهمزة مما ينصرف فله احكام غير هذا وهي ان كانت اصلا وجب اثباتها في التثنية كقراء وان كانت منقلبة عن أصل جاز الاثبات والقلب واوا والاحسن الاثبات .

وان كانت منقلبة عن حرف زائد لللاحاق جاز الاثبات والقلب واوا والقلب واوا احسن ، نحو حرباء . وقال : لم أر أحدا ذكر جواز القلب في هذه الهمزة ياء " (١) .

قدرته على المناقشة

لا يخفى على المتتبع لشرح ، ومناقشاته وعرضه لآراء العلماء واحتجابه لبعض هذه الآراء ورده لبعضها ، وجمعه للنظائر والأقضية لا يخفى عليه أنه كان ذا شخصية علمية متميزة بين العلماء .

وها أنا ذا أضرب أمثلة على ذلك - ان شاء الله - قال : عند مناقشته لأصالة حروف " ميمية " وذلك عند كلامه على قول ابن مالك : (اذا صحبت أكثر من أصليين ألف أو واو أو ياء أو حرف مسبوق بمثله أو همزة مصدرة لا مؤخرة ، أو نون بعد ألف زائدة ، أو ميم مصدرة حكم بالزيادة) .

فقد قال ابن مالك ان الياء اذا صحبت أكثر من أصليين حكم بزيادتها فنناقش الشارح هذه القضية منبها على أن الحرف المكرر لا يحكم بزيادته ولو كان حرف علة صحب أكثر من أصليين مثلما في ميميه .

فقال : وهنا تنبيه وهو أنه لو حصل في الكلمة تكرير لسم يحكم على حرف العلة بالزيادة ، وذلك نحو ميمية وعلته أنه لو جعل الأول زائدا لميرت الكلمة من باب ددن ، ولو جعل الثاني كذلك لميرت الكلمة من باب سلس ، وهما بآبان قليلان لا يحمل عليهما مع إمكان الانصراف عنهما . فان قيل : فما الدليل على أن ميمية من مضاعف الياء ، وهلا كانت من مضاعف الواو والأصل صوموة ، فقلبت الواو الأولى ياء ، لسكونها وانكسار ما قبلها فالجواب أن ذلك لا يجوز لقولهم في جمعها : الميمية ولو

كان أصل الياء واوا لقبيل المَوَاصِي ، ولَمَّا ثبتت اِمالَة الأولسى
دل ذلك على اِمالَة الثانية ؛ إذ كان يلزم أن يكون أحدهما أصلا
والآخر زائدا ؛ لزوال التكرير " (١)

وقد رأينا كيف برهن على مذهبه فى اِمالَة الياءين فى
ميمية وناقش ذلك من ثلاث نواح :

الناحية الأولى :

أن الياء الأولى لا يمكن أن تقدر زيادتها ، لأن ذلك يفضى إلى
توالى الماديين فى ميمية ، وبذلك تسمى الكلمة من باب
" ددن " ولا يخفى هروب العلماء من الحمل عليه ؛ لقلته .

الناحية الثانية :

أن الياء الثانية لا يمكن تقديرها زائدة - أيضا - لأن ذلك
يفضى إلى جعل الكلمة من باب (سلس) لأن الياء والتاء زائدتان
فيبقى الجذر (ميم) وهو كسابقه فى القلة .

الناحية الثالثة :

أن الياءين فيها ليستا منقلبتيين عن واو بدليل الجمع الذى
هو المَيمِى ، ولو كانت الكلمة واوية لأعاد لها التكرير
واويتها ، لأنها لو كانت واوية لطلعت الواو الأولى ، وقلبت
الثانية ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ، وإذا وقع ذلك
زال التكرير عن الكلمة فيحتمل - حينئذ - أن يكون أحد

(١) شرح إيجاز التعريف ، ص : ٣٦ .

حرفى العملة زائدا ، ويكون الآخر أصلا .

ومن ذلك احتجاجه لقول قاله ابن جنى ، كان يدافع به عن سيبويه فاستجاده ابن اياز واستشهد له بالشعر ، واستشهد للشعر بالقرآن الكريم . وكان ابن جنى فى مجلس أبى على الفارسى مع جماعة من العلماء فذكروا ما فات سيبويه من الأبنية ، فقالوا : إن "عِيَا هِم" منها ووزنه "قِيَا عِل" ، فخرجه ابن جنى على أنسه "أفاعِل" وان سيبويه ذكر "أفاعِل" وهو "أجارد" وارتضى أبو على قول ابن جنى - هذا . قال ابن اياز : " ... جرى عند أبى على ذكر ما فات سيبويه من الأبنية وقيل : ان منها "عِيَاهِم" والظاهر أنه فَيَا عِل" ، فقال أبو الفتح : يجوز أن تكون العيين مبدلة من الهمزة ، والأصل : "أِيَاهِم" كأجارد وسيبويه قد ذكر ذلك فارتضاه أبو على . وأقول هذا وجه جيد ، ذهب الى مثله المتقدمون فى قول خطام - أنشده أبو بكر بن الأثير ، والزعفرانى :

..... عَنْ كَيْفٍ بِأَلْوَصْلِ لَكُمْ أَمْ كَيْفَ لِي ؟

قيل : أصله أن كيف فأبدلت الهمزة عينا (١)

(١) شرح ايجاز التعريف ، ص : ٤٨ .

فهو هنا يسوق أدلتيه على صحة قول ابن جنى ، ومنها
 أن هذا القول قيل فى مجلس أبى على الفارسى . واستجاده
 أبو على ، وهو ثقة مبرز (١) ، ثم انتقل الى الأستشهاد بالشعر
 على صحة هذه اللغة . ويرى أن هذا الشعر لمتقدم نقله عنه
 ثقات لا سبيل الى الطعن فى روايتهم ، وعلى الرغم من أن هذا
 الشعر من الشعر الذى يحتج به فإنه لم يغنه ذلك عن أن
 يحتج لما ورد فيه لما يمكن أن يكون محل شك من أصحاب هذه
 المنعة أى النحاة ، وهو يفسر ما يرى أنه فى حاجة الى تفسير
 ليضخ معناه . فقال : "إن" أن "التى هى أصل " عن " فى صدر البيت
 لا تخلو من أن تكون مخففة من " أن " ولا اشكال اذا كانت منها
 أو تكون تفسيرية بمعنى " أى " ولها نظائر منها الآية الكريمة
 المتقدمة . وشئ آخر يقوى هذا . وهو أنه نقل عن عالم ثقة
 أنها لغة احدى القبائل التى جمعت من كلامها اللغة وهى تميم
 وأيضا فان قوله " أم كيف " لها تخريج يستقيم به كلام
 الشاعر . وهو : أن " أم " هنا جردت من معنى الاستفهام وأخلصت
 للعطف . فهى عاطفة بعد همزة مغنية عن لفظ " أى " و " كيف "
 استفهامية ، فلم يتوال - اذا - استفهامان فى هذا البيت

وقد ظهرت قدرته على مناقشة اية قضية أراد أن يناقشها
 ويقوى مذهبه فيها ، ويبرهن عليه .

أما آراؤه فتتمثل فى الآراء التى يوردها وفى تفضيله لبعض
 أقوال العلماء على بعض . واحتججه لها ، واستحسانه وفى ردوده
 على العلماء . وسوف أنقل - هنا - أمثلة من ذلك .

(١) شرح ايجاز التعريف ، ص : ٤٦ .

وتنظر أمثلة أخرى فى الصفحات : ٨٢ ، ١٤١ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ .

من ذلك مخالفته لأبي عثمان المازني في " أمّا " وكان أبو عثمان قال : إن " أمّا " إذا سمى به كان وزنه " فَعَلَى " ، وذلك حفاظا على قاعدة التمريفيين في الفرار من جعل الفاء والعين من جنس واحد ، فقال ابن إيجاز إن " أمّا " يمكن أن يكون أَفْعَلٌ ومسوغ ذلك عنده فيه أربعة أشياء هي : جواز الإدغام ، وزوال الثقل والحصر على سلامة القاعدة التي تقول : إذا محبت الهمزة المصدرة ثلاثة أصول حكم بزيادتها ، والرابع وجود النظير ، وهو ما قاله أبو علي الفارسي من أن " أول " وزنها " أَفْعَل " وفأؤها وعينها من جنس واحد . قال : " ولو قيل : إن أمّا أَفْعَل - حرما على زيادة الهمزة - وسهل كون الفاء والعين من جنس واحد - جواز الإدغام ، وزوال الثقل لذلك . لم أربه بأسا وبينه قول أبي علي في المسائل الشيرازية : إن أول أَفْعَل وفأؤها واو وعينها كذلك وجوزه الإدغام بخلاف تثن - (١)

واكتفى بنقل أقوال العلماء المذكورين قبل - ومقتضى أقوالهم أن فَعَلَى - مثل العُلَيّا والدُنَيّا والقُمَيّا ، وهي صفات جارئة

(١) شرح إيجاز التعريف ، ص : ٧١ - ٨٠ .

مجرى الأسماء - إذا كانت لامها واوا قلبت ياءً وان هذه وإن كانت في الأصل صفات فإنها نزلت منزلة الأسماء ، وذلك لأنهم رأوها لزمت الالف واللام ، والمفة لا تلزم حالا واحدة ، بل إنها تجيء معرفة ونكرة وقالوا في القميا - وحدها - القصوى وعلق عليها أبو على بأنهم خرجوها تخريج " استحوذ " ، و " القود " فهم عاملوها معاملة الأسماء . والمفة لها حكم آخر .

وقال ابن اياز : " والذي أنكرته من قول المصنف : قوله " لَفْعَلَى مفة محضة " فإنه مخالف لأقوال هؤلاء العلماء الذين نكروهم " (١)

وقال في قول ابن مالك : " واستثقلت همزة أفعل بعد همزة المضارعة فحذفت ، وحملت على نى الهمزة أخواته " قال ان حمل تصاريف " أَكْرَمَ " على " أَكْرِمَ " أقيس من حمل باب " أَعِدَ " على " يَعِيدُ " ؛ إذ أصل " أَكْرَمَ " " أَؤْكِرِمُ " فحمل عليه نُكْرِمُ وَتُكْرِمُ وَنُكْرِمُ ، هذا تقدير أهل التصريف لما رأوا حذف الهمزة من تصاريف هذا الفعل . وكذلك قدروا - في تصاريف وعد التى هي أعد ، ونعمد وتعد على أنها محمولة على " يعمد " وأصله " يوعد " وقال : ان القياس في همزة أوكرم الثانية أن تقلب واوا .

قال : " وعندى أن هذا أقيس من الحمل على باب أعد لأن الأصل - هنا - فعل المتكلم وباقى الأفعال محمول عليه ، وهناك الأصل : " يَعِيدُ " وهو فعل الغائب وهم يقولون : المتكلم : أصل ، فكان جعل فعله أصلاً أولى ، وأيضاً فان المحذوف - هنا - حرف زائد وهناك حرف أصلى ، هو فاء ، وحذف الزائد أسهل من حذف الأصل .

وقال : " وهنا تنبيه وهو أنه كان القياس في تخفيف هذه

(١) شرح ايجاز التعريف ، ص : ١٦٢ - ١٦٤ .

الهمزة أن تقلب واوا ، لافتحاها وضم ما قبلها فيقال : أنا
أَوْكِرِم كما يقال في ^{جؤن} جؤن ، غير أنه واجب في أَوْكِرِم لاجتماع الهمزتين
وجائز في جؤن لانفرادهما الا أنهم كرهوا ذلك لأن حرف المضارعة - قبله -
بعرضية الزوال في الامر فيقع الواو أولا . وذلك مما يكرهونه (١) .

ومن ذلك احتجاجة لرأى الخليل وسيبويه ورده لرأى الأخفش
وذلك في قول ابن مالك - في ابدال الهمزة من ثانی لينين اكتنفاها
وليس الثاني بدلا ، وكان ينبغي أن يذكر الرأي المخالف لرأيه
فذكر أن هذا : رأى الخليل وسيبويه ولكنه يقابله رأى آخر
لأبي الحسن الأخفش ، فأتى بحجج الأخفش فقال انه يحتج بالسمع
والقياس . ورأى الأخفش أنه لا يرى قلب الثاني من اللينين همزة إلا إذا كانا
واوين ، والحجة السماعية - عنده - قولهم ، ضَيَاوَن في جمع ضَيَوْن
وأما القياس فهو كون الثقل يحصل منه في الواوين ولا يحصل
في غيرهما .

وبعد أن عرض الشارح ما قاله الأخفش نقضه .

فقال في رده على السماع ان العرب سمع عنها ذلك في غير الواوين
نقل ذلك ثقة ولا سبيل الى رده ، وهذا هو مذهب الأئمة المتقدمين
وأما القياس في هذا فهو مع رأى الخليل وسيبويه لأن ضياون حرف
شاذ خرج منها على الأصل ، مثله في ذلك مثل كلمات أخرى جرث
مجراه ، وهي القَوْد واستَنَوَقَ الجمل ونحوهما ولا يقاس على الشاذ
وقد يكون السبب في صحته في الجمع محبة مفردة ، ومراعاة
الجمع للواحد موجودة في غير هذا إذ إن دِيمًا وقيَمًا اعتلتا في
الجمع لاعتلالهما في الواحد ، كما صح ضَيَاوَن لصحته في الواحد

وأیضا فإن القياس أن القرب من الطرف على موجبة القلب ، والياء
والواو متشابهان بدليل اجتماعهما في أرداني القوافي .

قال : " وقوله : " ثانی لینیین " - مطلقا - هو رأى الخليل وسيبويه وأما أبو الحسن الأخفش فإنه لا يرى الهمزة الا فى الواوين ، ويحتج بالسمع والقياس ، أما السماع : فقولهم ضياون فى جمع ضيون ، وأما القياس : فلأن الشقل فى الواوين أكثر منه فى غيرهما . والجواب : أن أبا عثمان المازنى سأل الأعمش عن عيل كيف تكسره العرب فقال : عيائل بالهمز ، فهذا نص فى محل النزاع شاهد لهما دونه ، وأما ضياون فهو شاذ خرج منبهة على أصل هذا الباب كالقود واستنوق الجمل وآى فى أحد الأقوال ، وقيل لما صح فى الواحد صح فى الجمع . وعكسه ديمه وديم وذلك لأنه اعتل الجمع بالقلب لاعتلال الواحد به ، وأما القياس فلأن الملة : القرب من الطرف - كما قدمنا - وذلك يتساوى فيسه الواو والياء ، والياء كالواو ولذلك يجتمعان ردفا - فى سعيده وعمود ، ولا يجوز معهما سعاد . (١) .

وعند قول ابن مالك : " فان اتصلت الياء الساكنة بالآخر لفظا أو تحديرا ، أو كانت عين فعلى - ومغا - وقيت الابدل بجمع الضمة كمرة " .

عرض ابن اياز أقوال سيبويه والأخفش وبين مذهب كل منهما فى هذه المسألة واحتج لكل منهما بما يوجب مذهبه . قال : " اعلم أن سيبويه والأخفش اتفقا على أنه يكسر إذا كان مضموما وثانية ياء لتسلم الياء ، وذلك نحو (يبي) والأمل (بُي) ... واختلفا فى المفرد فقاسه سيبويه على الجمع فى القلب فسبب فرارا من القلب . وخالفه الأخفش فأبقى الضمة ، فأنقلبت الياء واوا . فحجة الأول ان تغيير الحركة أهون من تغيير الحرف ، لا ترى الى قلة بيع المتاع ، وكثرة بيع . فمذهبه - ابدا - اعتبار قلة التغيير ألا ترى إلى مذهبه فى مفعول من الياء ؟ ... وحجة

(١) شرح ايجاز التعريف : ٨٧ - ٨٨ وتنظر الصفحات : ١٢٦ ، ٢٢٧ ، ١٩٣ ، ١٩٤

الثانى : أن الجمع أثقل من الواحد فكان أحوج الى التخفيف منه فكسروا أوله لتسلم ياءه التى هى أخف من الواو ، ألا تراهم قالوا فى جمع صائم : صُوم ، وصَيِّم وفى قائل : قُؤْل وقُيَّيْل ؟ ولم يقولوا فى قولها رجل حُؤْل - أي : حسن الحيلة - إلا بالواو لأنه واحد وذلك جمع . وأيضا فى جمعهم على قلب الياء فى مُوسِر ومُوقِن ، والأصل مُيِير ، ومُيِّقِن ، لأنهما من اليسار واليقيين دليل على ذلك .

وأيضا فانهم قالوا : قَضَوْ ، ورَمَوْ فلم يغيروه .
 وأيضا فقد قالوا : الطَّوْبَى ، والمَضُوقَةُ ، وهما من الطَّيْب وَضَافَ الرجل إذا مال والتجأ .
 ولقائل أن يجيب عن الأول بما تقدم من قلة التغيير .
 وعن الثانى : بالبعد عن الطرف (١) ٠٠٠

(١) شرح إيجاز التعريف ، ص : ١٢٠ - ١٢١ .

وانظر ص ١١٢ ، ١٢٣ .

التعليل - أصله وتعريفه .

قال الزجاجي : ذكر شيوخنا أن الخليل بن أحمد - رحمه الله - سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقييل له : أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : ان العرب نطقت على سجيتهن وطباعهن ، وعرفت مواقع كلامهن ، وقامت في عقولهن علله ، وان لم ينقل ذلك عنها ، واعتلت أنا بها عندي أنه علة لما علته منه . فان أكن أصبت العلة فهو الذي التمت ، وإن تكن هناك علة فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر المادق ، أو بالبراهين الواضحة ، والحجج اللائحة فكلمها وقسف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباليه محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ، فان سنح لغيري علة لما علته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليست بها (١) . وقد قسم الزجاجي العلل ثلاثة أقسام " علل تعليمية وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية (٢) " ،

والتعليل كما عرفه - الجرجاني - هو " تقرير ثبوت المؤثر لاثبات الأثر " (٣) .

وصاحبنا ابن اياز - من أكثر العلماء تمسكا بالتعليل وقد عرف بذلك حتى صار صفة ملازمة له : قال السيوطي : في بغية الوعاة " قال أبو حيان : ابن اياز أبو تعاليل " (٤)

(٤) بغية الوعاة ج ١ / ٥٢٢ .

(١) الايضاح ص ٦٥ - ٦٦ .

(٢) المصدر السابق ص ٦٤ .

(٣) التعريفات ص ٦١ .

وقد صدق أبو حيان فهو لا يكاد يأتي بجملة دون تعليل سواء عليه كانت الجملة تتناول حكما مسلما أو حكما خلافيا ، وهذا أنا ذا اذكر امثلة على ذلك من شرحه هذا .

فعند ذكره لحروف الزيادة ذكر العلة في جعلها زوائد فقال : ان سببا اختتامها بالزيادة كون أصل حروف الزيادة حروف المد واللين وباقي حروف الزيادة محمول عليها لمشايتها لها ، وسببا اختتام حروف الزيادة بهذا كونها لا تخلو كلمة منها باعتبار أن الحركات الثلاث أبعاض هذه الحروف . فان خلست كلمة من الواو أو الياء أو الألف فانها لا تخلو من الضمة أو الكسرة أو الفتحة ، وباقي حروف الزيادة مشبه بحروف المد واللين ، والدليل على ذلك : " أن الهمزة كثيرة الاعتلال والتغيير ولذلك عدها بعضهم من جملة الحروف المعطلة ، وهي مجاورة الألف في المخرج . وإن الميم من مخرج الواو - وهي الشقة وفيها غنة تمتد إلى الخيشوم تناسب ذلك حروف المعطلة ، وأن النون فيها غنة ، وهي اذا كانت ساكنة من الخيشوم وتمتد فيه كما امتداد الألف في الحلق ، ولهذا اذا امسك الانسان أنفه لم يمكنه النطق بها ، وقد حذفوها لالتقاء الساكنين قال الشاعر :

ولاك اسقنن ان كان ماؤك ذا فضل .

فحذف النون من لكن ولم يحركها وكذلك : " لم يك الحق " ، وإن التاء فيها هم تناسبا به حروف العلة ومخرجها قريب من مخرج النون ، وأبدلوا من الواو في تراث ، ومن الياء في ثنتين وإن الياء حرف مهموس ، وهو مجاور للألف ، وأبو الحسن يدعى أن مخرجها واحد ، وهي خفية ، ولذلك قالوا : (ردها) بفتح الدال

(وَرَدُّهُ) بضمها كأنه (رَدَّا وَرُدُّوا) ... (١)*

وهكذا ذهب في تعليله الى آخر حروف الزيادة وهو - كما رأينا - ان لم يجد شيئا مباشرا بين أحد حروف الزيادة وحروف المسد واللين يحمل حرف الزيادة على حرف زيادة آخر يكون بينه وبينه مع أحد حروف المد واللين فالنون تمتد في الخيشوم كما تمتد الألف فيه ، وتحذف الياء الساكنين كما تحذف الألف ، واللام مشابهة للنون ومخرجاها متقاربان ولذلك أدغمت النون في اللام في (مِنْ لَدُنْهِ) وأبدلت منها اللام في أصيلا (٢) * .

وقال ابن مالك : " وتبدل واوا لانضمام ما قبلها الألف والياء الساكنة المفردة " فقال ابن إياز : " قوله : المفردة يحترز به من العِلِّ والسَّيْلِ وإنما صحت عند الإدغام لما قدمناه في " أَجْلُوَانِ " . وعندى شيء آخر ، وهو أن الياء لو قلبت واوا - لسكونها والضممة - لاجتمعت الواو والياء وسبق الأول بالسكون ، فكان يجب قلب الواو ياءً وادغام الياء في الياء ، فلما كان الأمر كذلك اقتضى القياس الوقوف في أول رتبة (٣) * .

وقال في موضع آخر وغير خفى أن القرب منه (يعني : القرب من الطرف) له أثر في الإعلال ، والبعد عنه له أثر في التصحیح دليله إعلال (مُيِّم) وصحة (صُوَام) : (٤) * .

وقال : " وقوله : أو كانت عين فعلى وصفا يريد : نحو قوله تعالى : (قَسَمَ ضِيْرَى) (٥) ، وقولهم مَشِيَّةٌ حِيَكِي ، والأصل ضِيْرَى ، وَحِيَكِي بضم الأول . فأبدلت الضمة كسرة لما تقدم . وإنما لم يجعلوا

(١) شرح ايجاز التعريف ص : ٢٠

(٢) شرح ايجاز التعريف ص : ٣٢ وانظر ص : ٥٧ ، ٥٨ ، ٧٦ .

(٣) شرح ايجاز التعريف ص : ١١٦ - ١١٧ .

(٤) شرح ايجاز التعريف ص : ١٢١ .

(٥) من الآية « من سورة النجم .

الكسر أصلا لعدم فعلى صفة فى كلامهم • (١)

وفى تعليله لقلب الواو ياء إذا اجتمعتا وسكن الأول منهما
افترض سؤالين الأول منهما : لم يجب أن تقلب الواو ياء وتدغم
الياء فى الياء وليسا بمثلين ؟ والثانى منهما : لم يجب قلب
الواو ياء ولم يجب قلب الياء واوا ؟ فأجاب على هذا بعدة
أمور ، أولا : أنهما يجريان مجرى المثلين والدليل على ذلك : أنهما
تجمعهما حروف المد واللين وأنهما يبينان الاسماء المضمرة
نحو " بهى " و " لهو " وأنهما يحذفان فى الفواصل والقوافى
وان الياء إذا سكنت بعد ضمة قلبت واوا وأنا وقعت الواو ساكنة
بعد كسرة قلبت ياء وأنا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا
ألفا ، وإذا تطرقتا بعد ألف زائدة قلبتا همزة ، وهما - أيضا -
تتعاقبان على الأرواف فى القوافى دون غيرهما ، وهما يقلبان
ألفا إذا سكنا نحو " ياجل " ، ويابس " هذا عن السؤال الأول وأجاب
عن الثانى - وهو : لم قلبت الواو ياء وليس العكس ؟ - فقال : إن
الياء من حروف الغم والواو من حروف الشفة ، والادغام أكثر فى
حروف الغم ، والدليل جواز ادغام الياء فى الفاء ، ولا يجوز ادغام
الفاء فى الباء ، فادغام الباء فى الفاء نحو " اذهب فى ذلك "
وأىضا فان الياء أخف من الواو •

قال : " ... وهنا سؤالان الأول : أن يقال : لم يجب وليسا بمثلين ؟
والثانى : لم تعين قلب الواو ياء ولم يكن الأمر بالعكس ؟
والجواب عن الأول : أنهما يجريان مجرى المثلين لوجوه منها
اجتماعهما فى المد واللين وكونهما بيانا للأسماء المضمرة

(١) شرح ايجاز التعريف ص ١٢٣ ، وانظر ص ١٢٥ ، ١٨٢ ، ١٨٧ ، ١٩٥ ، ١٩٧ •

نحو "يَيْس" و "لَهُو" .

ومنها : أنهما يحذفان في الفواصل والقوافي في تخفيفنا
عند الوقف ... ومنها قلبهما ألفا إذا تحركا وانفتح مسما
قبلهما ... ومنها قلبهما همزة عند وقوعهما طرفا بعد
ألف زائدة ، ومنها : اجتماعهما في الردف ... ومنها : ابدال الألف
منهما ساكنين مثل ياجل في يوجل ويابس في ييبس ...
والجواب عن الثاني من وجهين ، أحدهما : قاله أبو علي
- في التكملة - وهو : أن الياء من حروف الغم والواو من حروف الشفة
والادغام في حروف الغم أكثر منه في حروف الطرفين ... والثاني :
أن الياء أخف من الواو فكان القلب اليهسا لذلك (١)

(١) شرح إيجاز التعريف ص ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ .

مأخذ على الشارح

وقبل ذكرها أريد هنا أن أنبه القارئ على أنني لست من المتجربين على نقد علماء السلف خلافا لما يفعله بعض الباحثين وغيرهم ممن ينتسب إلى العلم ، وذلك لمعرفة بمنزلة أولئك العلماء ، وعلماء أهل هذا العصر إذ لا مقارنة بين مستوى علماء السلف وعلماء الخلف فما ظنكم بمن ليس من علماء السلف ولا من علماء الخلف ؟ .

وعلى الرغم من ذلك فانه لابد لي من أن أنبه على أشياء أرى أن المؤلف - رحمه الله - سها عنها أو تجاهل فيها وتلخص فيما يلي :

لقد وهم ابن اياز عند شرحه لقول ابن مالك : " فان تحركتا أبدلت الثانية ياء ان كسرت أو وليت كسرة . ولم يضم " (١) وكلام ابن مالك - هنا - عن الهمزتين اذا توالتا وتحركتا فظن الشارح أنه يتكلم على الياء فينبى شرحه على هذا الظن وذهب يشرح ويستشهد لكلامه قال : " ولم يضم يعنى لم يضم الياء المبدلة من الهمزة ، كما لا تضم الياء الخالصة التي هي غير مبدلة وذلك لأن البدل - هنا - وجب لاجتماع الهمزتين فاطرح حكم الهمزة ولم يبق اليها التفات البتة . وهذا بخلاف ما اذا قلبت الهمزة وكانت نحو يستهزئون - على قول الأخفش فانك تقلب الهمزة ياء ، ويجوز ضمها مراعاة للهمزة ونظرا اليها . وهنا تنبيه وهو : أنه ليس لتخصيصه امتناع الضم في هذه الياء وجه ، إذ لا يجوز كسرها - أيضا - فقد كان يجزب - اذا - ان ينبه عليه ، ويجوز جائي في الضرورة أنشد ابن

(١) شرح ايجاز التعريف ص : ١٧ .

الدهان فى الغرة :

لعمرك لا تدرى متى الموت جئى ولكن أقصى مدة العمر عاجل (١)

فكل هذا ليس فى شئ مما اراد ابن مالك ، اذ ان ابن مالك كان يتحدث عن حكم توالى همزتين متحركتين ، واحترز بقولـه (أو يضم) من اجتماعهما فى اول الفعل المضارع مثل " أوكرم " وقد نى على ذلك فى التسهيل - أيضا - بقوله : " فان تحركتما والأولى لغير المضارعة أبدلت الثانية ياء ان كسرت - مطلقا - أو فتحت بعد مكسور ... (٢) "

وقد تساهل - أيضا - فى شرح قلب الواو ياء عند ذكره لقول ابن مالك : " تبدل الياء بعد كسره من الواو الكائنة عين مصدر اعتلت فى فعله " فقال ابن اياز : " أصل الاعلال انما هو فى الفعل والاسم - فى ذلك - محمول عليه بدليل ان الاسم انما يعمل اذا وافقه فى وزنه ، فان خرج عن ذلك صح . ونبيين هذا " (٣)

ولكنه لم يزد على أن قال : واذا اتضح ذلك فقلب الواو ياء فى قيام وعيان لاعتلالها فى قام وعان ، وانكسار ما قبلها ولمحتها فى قاوم وعاوذ صحت فى قوام وعوان (٤) ، ويمكن أن يكون معذورا - هنا - لوضوح المقصود من قول ابن مالك . وقد وهم - أيضا - فى موضع آخر ، وذلك عند كلام ابن مالك

(١) شرح ايجاز التعريف ، ص ٩٩ .

(٢) التسهيل ، ص ٣٠٢ .

(٣) شرح ايجاز التعريف ، ص ١٠٨ .

(٤) شرح ايجاز التعريف ، ص ١٠٨ .

عن الاعلال بالنقل فقال " ان كانت الياء او الواو عين فعل لا لتعجب ولا مَمَرَّف من عَوِرَ ونحوه ... ابدل منها ان لم تجانس حركتها مجانسها بعد نقلها الى الساكن قبلها ... *
 فظن ابن اياز أنه يتحدث عن عور وبني على ذلك شرحه فقال " قوله : ولا مصرف من عور ونحوه يريد : ان عور صح وان تحركت واوه وانفتح ما قبلها لأنه في معنى اعور فجعل مثله في الصفحة حيث وافقه في المعنى ، والمصرف منه وهو المضارع واسم الفاعل والمفعول كيغور وعاور ، ومعورة عينه . " (١)
 وحديث ابن مالك كان عن المصرف من عور لا عن عور ذاته كما هو واضح .

ومما يؤخذ عليه - أيضا - أنه قد يذهب مذهبها ويدافع عنه ثم يرجع وينتقد ذلك المذهب ويمفه بالتعسف والتكلف . ومن أمثلة ذلك ما نص عليه من ان التغيير كلما قل كان ذلك أولى ، وذلك عند شرحه لقول ابن مالك : " وتحذف واو مفعول ... " فتكلم عن مذهب سيبويه والاختش في المحذوف من مفعول نحو مفعول (أصله : مفعول) فمذهب سيبويه أن المحذوف الواو الزائدة ، ومذهب الاختش ان المحذوف الاملية ، وكان ابن اياز يرجح رأي سيبويه في كون المحذوف الواو الزائدة . وبعد ان عرض رأييهما رجح مذهب سيبويه لانه أقل تغييرا من مذهب الاختش ، اذ ان مذهب سيبويه ليس فيه الا ثلاثة تغييرات ومذهب الاختش فيه اربعة . فقال ابن اياز " ... انه ليس في مذهب سيبويه الا نقل الحركة والحذف وابدال الضمة كسرة . وفي مذهب الاختش : النقل والحذف وابدال الضمة كسرة والواو ياء . ومهما قل التغيير كان ذلك أولى " (٢)

وبينما نراه هنا يرجح المذهب الذي يميل اليه بقلية التغيير نجده في موضع آخر يناقض مذهبهم هذا ويقول انه لا بد من التدرج في

(١) شرح ايجاز التعريف ، ص : ١٨٦ .

(٢) شرح ايجاز التعريف ، ص : ١٩١ .

القلب ويكون ذلك بملاطفة المنعة وذلك أنه حكى عن ابن جنى
والعبدى أنهما قالان قلب الواو والياء الغا إنما كان بمعند
اضافتهما وإيهانتهما بالسكون ولا يقدر انقلابهما متحركين
لان الحركة تحمّنهما من التغيير . ثم نقبل تعقيباً
للسخاوى على القول المنسوب - قبل - إلى ابن جنى والعبدى ، وهو
أن السخاوى لا يرى ضرورة افتراض الانتقال من الحركة إلى
السكون قبل القلب ويستدل بثلاثة أمور ، الأول : ان التغيير
كلما قل كان أولى . والثانى : ان الاسكان إنما هو أمر
افتراضى غير منطوق به ، والثالث : أن المقمود الاسكان ، فلو
اسكن لم تكن حاجة إلى القلب ، أى أن القلب للتخفيف
والسكون أخف الحركات . فكان تعقيب ابن اياز على قول السخاوى
ما يلى : " وعندى أنه لا يلزم ما ذكره ، وذلك لان الانقلاب بموجب ما
تقتضيه المنعة لا ينكر أولاً ترى إلى التغيير الذى فى خطايا
، وانه يقدر ان الياء ينقلبه عن الهزة المنقلبة عن الياء فى
خطيئة ، ولم أر أحدا أنكر ذلك حيث اقتضاه القياس . وكل الناس
استحسنوا الباب الذى وسمه أبو الفتح بملاطفة المنعة ، وبناءه
على التدريج فى القلب وانه لا يرتكب ذلك من غير ملاطفة . " (١) .

وفى موضع آخر نراه يصف رأى ابن جنى بانه تعمف وذلك
عند حديثه عن الياءين فى " حمير " (تصغير حمار) حيث قال إن
الاولى من الياءين للتصغير ، والثانية بدل من ألف حمار . ثم
قال : " ونص أبو الفتح فى كتاب سر المناعة على أن الألف فى هذا
النحو تبدل فى التصغير واوا ثم تبدل الواو ياء ، لما تقدم
من اجتماعهما وفيه تعمف . " (٢)

(١) شرح ايجاز التعريف ، ص ١٧٦ .

(٢) شرح ايجاز التعريف ، ص ١٢٢ .

ومن المسائل التي تناقض فيها قوله : البناء السادس للرباعي (فعلل) اذ انه يدافع عن صحة هذا البناء ويحتج لوجوده بحجج عدة ، ومن المعلوم ان البناء المذكور ذكره الاخفش وقال : ان مثاله (جخدب) وذكره الفراء وغيره من الكوفيين ، وتبعهم من المتأخرين ابن يعمير ، وابن مالك في بعض مؤلفاته وأيد ابن اياز هذا المذهب وقواه باقوال علماء آخرين منهم الزعفراني وسعد بن أحمد المغربي (١) . ولكنه قال في موضع آخر ان بناء (فعلل) غير موجود وذلك عند كلامه على زيادة تاء ترتب (فيه لغتان : ترتب وترتب) فقال ان التاء الاولى زائدة لامرين : الاشتقاق وعدم النظير . قال : " وأما ما زيد فيه فنحو ترتب التاء الاولى زائدة لوجهين أحدهما : الاشتقاق ، وهو انه من ترتب والثاني عدم النظير ، وهو أنه ليس في الكلام (فَعَلَّل) كَجَعَلَر (٢) . وقد رأينا كيف أثبت جخدبا هناك ، وانكر ترتبا هنا ، ولو قال ان التاء زائدة بدليل الاشتقاق وترك الدليل الثاني السلفي استدلل به على زيادتها لجنب نفسه التناقض .

واذا كان أعطى للبناء المذكور قبل (فعلل) ما يستحقه من مناقشة واحتجاج فانه قد يمر ببعض القضايا التي تحتاج الى ان يوقف عندها ، ولكنه لا يعطيها كبير اهتمام . فمن أمثلة ذلك ما فعله عند ذكر ابنية الاسم الخماسي فقال ان ابنى السراج ذكر بناء خامسا للخماسي هو : (فَعْلَلِل) ولكنه (أى ابن اياز) لم يعطه من المناقشة ما أعطاه لسابقه (فَعْلَل) فلم يزد على ترجيح كون المثال المذكور وهو (هُنْدَلِيع) ليس بناء خامسا ، وإنما هو رباعي ، ونونه زائدة (٣)

(١) شرح ايجاز التعريف ، ص ١٠ ، ١١ ، ١٢ .

(٢) شرح ايجاز التعريف ، ص ٢٤ .

(٣) شرح ايجاز التعريف ، ص ٢٤ .

وكذلك عند مناقشته لمذهبين للعلماء في هاء أمهات أحدهما يقول ان الهاء فيها زائدة ، ويقابله الرأي الآخر باصالة الهاء فيها فرجح ان يكون الرأيان صائبين فتكون أمهات انا - مما يعتقب عليه لامن ، واستشهد على ذلك بأمثلة أخرى ولكنه لم يوضح حكم هذه الأمثلة المستشهد بها فاكتفى بقوله : " وهذا كسنة وعضة ، فمويهما على رأى وياهناه على رأى " (١) .

ومما يؤخذ عليه كثرة نقوله حتى أصبح الكتاب مجموعة من الإحالات على كتب أخرى - بعضها موجود - اليوم - وبعضها مفقود .

وكذلك عدم نسبة بعض ما ينقل الى المنقول عنه ، وقد وقع ذلك في عدة أماكن من هذا الكتاب نبهت عليها في أماكنها .

وكذلك عدم نقله للنسب حرفيا اذ يندر أن ينقل نما كاملا دون أن يسقط منه .

ويؤخذ عليه أيضا كثرة التمارين في الكتاب ، ومعلوم ان هذه التمارين رياضة عقلية افتراضية ، وانا كان لا بد من الاتيان بها كان الاولى ان يفرد لها فصلا مستقلا في آخر الكتاب ، لا أن يصرف فـسـلـى ايرادها في ثنايا الكتاب الذي لم يخل منه فعمل من هذه التمارين .

(١) شرح ايجاز التعريف ، ص ٦٧ - ٦٨ .

خاتمة البحث

من المعلوم أن علوم اللغة العربية بدأت العناية بها منذ القرن الأول الهجري، وذلك لأن الدراسات اللغوية اثر من آثار الدراسات التي تدور حول القرآن الكريم الذي نزل بلسان عربي مبين، فلما أقبل المسلمون على دراسة القرآن الكريم كان لابد لهم من دراسة لغته، خاصة بعد أن شعروا بخطر اللحن على السنة التي بدأت تفقد اليها السنة أخرى دخل أهلها في الاسلام، فهب علماء الامة لحماية لغة القرآن الكريم فجمعوا اللغة وقعدوا قواعدهم وقيدوا شاربهم، وقربوا قاصيها وحفظوا دانيها، وحددوا حدودا زمانية وحدودا مكانية لتلقى اللغة وتدوينها، فكان المكان المحدد قلب الجزيرة العربية والزمن نهاية القرن الرابع للهجرة .

فلم يبق للمتأخرين - والعال هذه - من مجال للتأليف الا سبيل التوصل والايضاح، اذ لم يعد هناك رواية مشافهون، ولا أعراب مشافهون .

ولهذا حدد العلماء حدودا لا ينبغي تجاوزها عند التأليف وهي: اختراع لم يسبق اليه، او اختصار طويل، او تنمة ناقص او جمع متفرق، او ترتيب مختلط، او اصلاح خلل، أو حسن نظم وتأليف (١) .

ولا ينقص هذا من قيمة هذا فقد جمع فيه الشارح كثيرا من المفردات
التصريفية ، التي كانت متفرقة في كتب المتقدمين وبسط
القول في شرحها موضحا لما أوجزه ابن مالك في مختصره
الذي لا يمكن لطالب مبتدئ أن يفيد منه دون الشرح .

أما النتائج المستخلصة من دراسة هذا الكتاب فيمكن تلخيص
أهمها فيما يلي :

١ - أن ابن اياز عالم جليل درس علوم العربية على مشايخ عصره
وتتبع كتب متقدميه من علماء العربية واستوعبها مما أهلته
لأن يتمدر للتدريس والتأليف . وقد ظهر ذلك على مؤلفاته
التي لقيت الاستحسان والقبول من العلماء .

- أنه يملك عقلية فذة ذات قدرة على التحليل والتعليل
والموازنة والمفاضلة .

- رأى أن كتاب ابن مالك (ايجاز التعريف) كتاب موجز لا بد
من شرحه ليوضح لطلاب العلم أنه لا يمكن لمبتدئ الطلاب أن
يفيدوا منه إلا بالشرح .

- لم يغير ابن اياز ترتيب الكتاب ، بل أنه شرحه وفق الترتيب
الذي رتبته عليه المؤلف (ابن مالك) مع محافظته على تمييز
الشرح عن المتن بنسبة كل منهما إلى صاحبه .

- أن مذهب المؤلف يميل إلى المذهب البصري ، مع أنه لا يتعامل
على المذهب الكوفي .

- تبدو على أسلوبه نزعة منطقية ، مع تمسك بنهج القدماء

- أنه لم يتحمل على أحد من العلماء إلا عَالِيٍّ واحد وصفه بالكذب ، ومع ذلك لم يصرح باسمه ولا بمففة أخرى تمكن معرفته بها .

- أنه لا يكسر من الشواهد . ولعل ذلك يرجع الى طبيعــــــــــــــــة المؤلف (بفتح اللام) .

- ان هذا الشرح يخلو من الاستشهاد بالحديث ولست أدري ما اذا كان ذلك عن قمد أم عن غير قمد . ومن المعلوم أن مسألة الاستشهاد بالحديث فيها أخذ ورد بين العلماء .

- ان الشارح عول على كتب ابن جنى اكثر من غيرها ، وذلك مما يدل على تأثره بابن جنى إذ إنه ينقل عنه مع تمريح بذلك ودون تمريح ، وكثيرا ما يشير إليه بقوله : قال التمرغيفيون . وكذلك عول على كتب العلماء الذين لهم شروح على كتب ابن جنى مثل : العبدى ، والامفهانى وابن الدهان والواسطى وابن يعميش وغيرهم .

- تؤخذ على المؤلف ما أخذ نبهت عليها فيما تقدم .

نسال الله تعالى التوفيق والسداد .

(ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ...)

القسم الثاني

شرح ايجاز التسعير

في علم التصريف

=====

اسم الكتاب ونسبته

يوجد على غلاف النسخة : أ العنوان التالي على غلاف الكتاب (شرح إيجاز التعريف في علم التصريف لابن إياز رحمه الله تعالى ، والمتن لابن مالك رحمه الله آمين .)

أما النسخة : ب فجاء على الصفحة الأولى منها ما يلي : (هذا شرح جمال الدين ابن إياز النحوي على تصريف ابن مالك) وجاء في بغية الوعاة في إحدى مراثي ابن مالك نظم تضمن منصفاته قال فيه صاحبه :

وعرف بالتعريف في الصرف أنه إمام غدا في كل فضل مفضلا
وفي شرح ذا التعريف فمل كل ما أتى مجملا فيه وبين مشكلا

هذا كل ما وجدت فيه إشارة إلى تسمية المتن (بإيجاز التعريف في علم التصريف) أما باقي الذين ذكره فكلهم يعبر عنه بتصريف ابن مالك ، أو بضرورة التصريف . وعبر عنه ابن إياز في مقدمة شرحه هذا بقوله : " وبعد فان جماعة من المشتغلين على والمترددین الى التمسوا مني أن ابين لهم ما الفزه الشيخ الامام ابن مالك في تصريفه " (٢) وقال في شرح الفصول : " وما هان ودرا ن شانان ، وفيه بحث ذكرته في شرح تصريف ابن مالك " (٣)

أما باقي الذين وقفت على كلامهم عن الكتاب فكلهم يقول تصريف ابن مالك أو ضرورة التصريف لابن مالك ، ومنهم - مثلا - عبد الباقي اليماني (٤) ، والفيروز آبادي (٥) ، وأحمد بن

(١) بغية الوعاة ج ١ / ١٢٢ .

(٢) مقدمة الشرح

(٣) المحصول الورقة : ٢٢٧

(٤) إشارة التبيين ص ١٠٣ .

(٥) البلغة ص ٩١ .

محمد المكناسي الشهير بابن القاضي (١) وحاجي خليفته (٢) واسماعيل بن باشا البغدادي (٣) وناجي معروف (٤) ، والشيخ الطنطاوي (٥) و بروكلمان (٦) ورضا كحاله (٧) ، ولكن عدم ذكر هؤلاء لاسم الكتاب اكتفاء بتسميته تصريف ابن مالك أو ضروري التصريف لا يعارف تسميته بإيجاز التعريف في علم التصريف لان المتقدمين كثيرا ما يتساهلون في تسمية الكتاب بل يعدلون عنها الى اسم آخر ، أو يكتفون بجزء من اسم الكتاب ، ونجد ذلك في تسميتهم للخلاصة بالالفية واختصارهم اسم تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد الى التمهيل واختصار اسم الكافية الشافية الى الكافية ، وغير ذلك كثير لا داعي الى اطالة بذكره .

والذي يظهر لي ان ابن مالك سمي مختصره هذا (إيجاز التعريف في علم التصريف) ولكن الناس بعد ذلك تساهلت في ذكر الكتاب باسمه استنقالا له لئلا طال عليها ، خاصة إذا ما قرن باسم المؤلف . والناس بطبعهم ميالون الى الأغصاف فاختاروا الوصول إلى الغرض من أقصر طريق .

(١) درة الجمال في أسماء الرجال ج ١ / ٢٤٥

(٢) كشف الظنون ص ٤١٢

(٣) هدية العارفين ج ٥ / ٢١٣

(٤) تاريخ علماء المستنصرية ج ٢ / ١٩

(٥) نشأة النحو ص ٢٠٦

(٦) تاريخ الأدب العربي ج ٥ / ١٨٥

(٧) معجم المؤلفين ج ٣ / ٣١٦

توثيق نسبة الكتاب

إذا لم يكن بين العلماء اتفاق على اسم مختصر ابن مالك فلا خلاف بينهم على نسبته اليه . وقد نرا ابن اياز على انه لابن مالك في مقدمة شرحه هذا وفي غيرها .

وكذلك لا خلاف في نسبة شرحه لابن اياز ، فكل الذين ترجموا له نصحوا على ان الشرح له - كما هو مثبت في عنوانه في النسختين وقد ذكر ابن اياز نفسه هذا الشرح باحاطته عليه في شرح فصول ابن معط ، وقد تقدمت الاشارة الى ذلك قريبا كما أن في الاحالات السابقة نسبة اليه .

ومن ادلة ما ذكر احالات ابن اياز في هذا الشرح على كتب له ، فقد أحال على المسائل الخلاقية (١) ، وعلى مأخذ المتبوع (٢) وشرح الفصول (٣) ، ولا خلاف في أن هذه الكتب للمؤلف ، كما لا خلاف في أن هذا الشرح له .

(١) شرح ايجاز التعريف ص : ٥٢ ، ٥٥ ، ٦٠ ، ٩٦ ، ١٩٣ .

(٢) شرح ايجاز التعريف ص : ٢٣ .

(٣) شرح ايجاز التعريف ص : ١٤٠ .

تعريف بالمتن

(إيجاز التعريف في علم التمرير)

هو مختصر في التمرير، ذكر فيه مضافه (جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك) أبنية ، الأسماء ، وأبنية الأعمال والميزان المرفى ، وأتبعها ثلاثة عشر فصلا .

الفصل الأول من هذه الفصول في الزيادة ، وعشرة فصول في الإبدال وهي من الفصل الثاني إلى الحادي عشر ، وذكر في الفصل الثاني عشر اعلال مضارع (وعد) و (أكرم) ، والفصل الثالث عشر في الادغام .

وهو موجز أشد الإيجاز تناول فيه الأحكام . وقد اتفقت عباراته في معظم قسم الإبدال مع عباراته في التسهيل (١)

ولا أعلم ما إذا كان ابن مالك ألف إيجاز التمرير في علم التمرير قبل تأليفه للتسهيل، فلما بدا له تأليف التسهيل ضمنه إيجاز التمرير أو العكس ؟

والأرجح - عندي - أن يكون ابن مالك ألف التسهيل أولاً ثم أراد بعد ذلك أن يؤلف مختصراً للضرورة من التمرير يسهل حفظه على طلاب العلم فاختصره من التسهيل .

والدليل على ذلك أن معظم مؤلفات ابن مالك تعليمية كما أن معظمها منظومات قصد منها تيسير الحفظ على الطلاب كالكافية الشافية والخلصة ، ولامية الأعمال ، والمثلث (المنظوم) والمقصود والممدود .

(١) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٢١١ وما بعدها .

ودليل آخر هو أن هذا المؤلف أشد اختصاراً في موضوعاته من
نظائرها فاموضوعات التي اتفقت فيها عباراته فيهما حذفت منها
بعض العبارات من إيجاز التعريف .

كما أن نهج ابن مالك في مؤلفاته أن يكون المؤلف الأخير أشد
اختصاراً مما اختصر منه ، فالخلاصة مختصرة من الكافية الشافية - مثلاً -
ويبدل على ذلك - أيضاً - : أن رأيه فيه وافق رأيه في الخلاصة - فيما
وقفت عليه - في مسألة على بناء (قُئِلَ) وهو مخالف لرأيه في
التسهيل وشرح الكافية الشافية ، حيث رجح فيهما - أي : في
التسهيل وشرح الكافية أن يكون هذا البناء تفرعاً على (قُئِلَ) (١)
وجعله في الخلاصة وإيجاز التعريف بناءً سادساً للرباعي (٢) .

ومعلوم أن الخلاصة من آخر مؤلفاته النحوية ، لأنها خلاصة
الكافية الشافية ، وشرح الكافية الشافية ألفه بعد التسهيل
وأدله ذلك قوله في آخر الخلاصة :

وما بجمعه عنيت قد كمل نظماً على جل المهمات اشتمل
أحصى من الكافية الخلاصة كما اقتضى غنى بلا خصاصه

وقال في شرح الكافية الشافية :
" وبسط الاحتجاج لذلك مستوفى في شرح تسهيل الفوائد وتكميل
المقاصد فليُنظر فيه هناك " (٣)

فما جاء - أنا - في الألفية يكون هو الذي استقر عليه رأيه . وإيجاز
التعريف هنا هو المؤلف الوحيد الذي أفرد له لتصريف الأسماء ويحتمل
أن يكون لما أفرد منظومة لتصريف الأفعال وما يجرى عليها من
الأسماء أفرد مؤلفاً آخر لتصريف الأسماء ..

والله أعلم .

(١) انظر التسهيل ص ٢٩١ ، وشرح الكافية الشافية ص ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية ج ٢ / ٥٤٤ ، شرح إيجاز التعريف ص : ٩

(٣) شرح الكافية ص ٣١٩ .

وصف نسختي التحقيق .

اعتمدت في التحقيق على مصورتين لنسختين بمعهد البحوث العلمية وأحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

النسخة الاولى مسجلة بالمعهد برقم (١٥) صرف وهي مصورة من نسخة بمكتبة جامعة برينستن بامريكا مجموعة يهودا ورقمها فيها ١٢٨٥ نحو . وعدد اوراقها سبع وسبعون ورقة وفي كل صفحة سبعة عشر سطرا (١٧) ومقاسها : (١٠ × ١٦ سم) .

وليس فيها خرم ، ولا نقص ما عدا سقوط بعض العبارات التي تنفخ أثناء معارضتها بالنسخة الأخرى .

وهي مكتوبة بقلم معتاد خال من الشكل وقد يخلو من النقاط أحيانا ، وقد ميز الناسخ الشرح عن المتن باستخدام مداد مختلف عن قلم المتن .

كما أنه حافظ على ترتيب الأوراق بكتابة الكلمة التي تبدأ بها كل ورقة في أسفل الورقة التي قبلها ، وفي ورقات قليلة منها حواش .

وفي نهاية الورقة الأخيرة كتب تاريخ نسخها والعبارة الاولى منه غير واضحة وبعدها ثانی عشر شوال سنة ٨٧٨ هـ . وكتب عنوان الكتاب على الورقة الاولى وكتب بها مثل الورقة اسم مالك النسخة وتاريخ تملكه هكذا : السيد المفتقر الى مولاه محمد شاكر عفى عنه أمين في رجب سنة ١١٩٦ هـ .

النسخة الثانية :

أما النسخة الثانية فهي مصورة في المعهد المذكور أيضا - ورقمها

فيه (١٤) صرف مصورة من مخطوطة بدار الكتب المصرية ، ورقمها فيها (٣٧) صرف وهي مرقمة حسب عدد الصفحات ، وعددها ثمانون ، تسع منها فيها متن ابن مالك المشروح والبقا قلى ٧١ صفحة منسوخة بقلم معتاد قديم وعليه بعض التشكيل ولكن ردا ة التصوير حالت دون الاستفادة منه . وفى هوامش بعض صفحاتها اثر مقابلة على النسخة المنقولة منها حيث تكتب عبارة " بلغت " ، وعدد السطور (٢٥) سطرا بكل صفحة ، ومقاسها (٢٠ x ١٠) وقد سقطت منها صفحتان ليستا فى مصورة المعهد هما : (ص ٧٨ - ٧٩)

- وعلى الورقة الاولى كتب : تمرىفا بن مالك .
- وتحتته : وقف لله تعالى أبدا .
- وعلى الصفحة العاشرة و بداية الشرح (كتب فى رأس الصفحة .
- هذا شرح على تمرىفا بن مالك .
- وتحتته كتب : وقف صحيح وقف ، وكتبت وقف على ص ١١ أيضا .
- وفى آخر صفحة منها كتب تاريخ نسخها هكذا : تم الكتاب بعون الله وحسن توفيقه على يد اضعف عبده الراجى غفران ربه (١)
- ابن عبد العزيز المردانى غفر الله له ولوالديه ، ولجميع المسلمين فى نهار الاربعاء ٦ تاسع عشر ربيع الاول سنة ٠٠٠ (٢) عشر وسبع مائة . والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبى الأمى وعلى آله واصحابه الطيبين الطاهرين وسلم تسليمًا كثيرًا .

هذا وقد جعلت النسخة "أ" الأمل لأمرين
أولهما : أن تصويرها واضح بخلاف الأخرى .
وثانيهما : أنها تامة والثانية ناقصة .

(١) الاسم الأول غير واضح .
(٢) العدد الأول غير واضح .

النص المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مقدمة الكتاب]

أحمد الله تعالى على متواتر نعمائه حمدا يملأ طباق أرضه وسماائه وأمجده وإن قصر
الشكر عن إدراك ثنائه وأنزهه كما نزه نفسه بصفاته وأسمائه وأصلي على سيدنا محمد الذي
أرسله بالوعد الصادق والوجه الطلق، فكان بحق حبيب الحق، وشفيع الخلق وعلى آله ذوى
الأخلاق الشريفة، والأحساب المنيفة [وصحبه الأخيار والتابعين لهم فى الإعلان والإسرار] (١)

وبعد فإن جماعة من المشتغلين علي، والمترددin إلى التمسوا (٢) مني أن أبين
لهم ما ألغزه الشيخ الإمام ابن مالك المغربي في تصريفه. وأُتبع كل فصل (ما) (٣) يليق
به من تصحيحه أو تزييفه، فأجبت ملتمسهم وشرحته وكشفته كشفا شافيا وأوضحته، ونبهت على
ضوابطه الجامعة، واحترازاته اللطيفة النافعة.

(٤)
وأرجو ممن يقف عليه، ويتصفح، ويتأمل ما أودعته ويلمحه أن يمهّد في التعمير عذرى
فإني الفته والهموم تتجاذب فكرى، والله الموفق والمعين (٥)

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ

(٢) في أ التمس، وكان أولى أن يقول: التمس، ولكنه جاء بواو الجماعة في الفعل .

(٣) فى ب : بما .

(٤) مقابل هذه الكلمة كلمة غير واضحة فى ب .

(٥) فى ب : " والله سبحانه المعين والموفق " .

[ابنية الاسم الثلاثي]

قال : (الاسم المجرد عِن (١) الزوائد إمَّا ثلاثي كَقَلَسٍ ، وَفَرَسٍ ، وَكَبِدٍ ، وَعُضْدٍ ، وجَبَرٍ ، وَعَنَبٍ ، وإِبِلٍ ، وَبُرْدٍ ، وَصُرْدٍ ، وَعُنُقٍ) .

قلت : بدأ بتبيين وزن الاسم ، لأنه هو الأصل ولما كان ينقسم إلى قسمين مجرد عن الزوائد ومزيد فيه ، بدأ بالمجرد لأنه الأصل أيضا ولما كان المجرد ينقسم إلى ثلاثي ورباعي وخماسي بدأ بالثلاثي لأنه الأخف ، والأكثر استعمالا / أما أنه أخف فلأنه أتى على العدة التي تقتضيها حكمة الوضع ، ألا ترى أن الحرف الأول للابتداء ، ولا يكون إلا متحركا ، والحرف الأخير للوقف ، ويسكن فيه ، ويتحرك في الوصل ، والحرف الثاني للفصل بينهما ، لئلا يلي الابتداء الوقف ، لأن المتجاورين كالشيء الواحد ، والوقف والابتداء متضادان ففصل بينهما (٢) ، ولهذا لم يجوز (٣) البصريون ترخيـمـهـ - وأجاز الفراء (٤) ترخيـمـه إذا كان متحرك الوسط (٥) .

(١) في ب "من"

(٢) انظر الخمائص ج ١/ ٥٦-٥٥ ، والمنصف ج ١/ ٣١-٣٢ وشرح الملوكي في التمرير ص ٢٤

(٣) في ب "يجز"

(٤) سوف تأتي ترجمته في الحفصة : ١١

(٥) انظر الإنصاف ص ٢٥٦ - ٢٥٩ والتسهيل ص ١٨٨ والتبريح ج ٢/ ١٨٥

وها هنا تنبيهه وهو أنه ليس المراد بالاعتدال ^(١) قلة الحروف إذ يلزم من ذلك أن يكون الأخف نحو من وكم ، ولا يقال ذلك ، بل المراد بذلك ما قدمنا .

وأما أنه أكثر استعمالاً فلكثره أبنيته بخلاف أخويه ، ومن تأمل كلامهم عرف صحة ذلك . وأعلم أن التقسيم يقتضي أن تكون أبنية الثلاثي اثني عشر بناءً ، وبيانها أن الفاء إما أن تكون مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة ، والعين كذلك ، وتزيد عليها بالسكون ، وثلاثة في أربعة اثنا عشر ، لكن عدم ضم الفاء في الأسماء - بناءً (٢) ، ومع كسرهما - مطلقاً - بناءً (٣) ، فبقيت أبنيته عشرة . وبدأ بالمفتوح الفاء ، وله أربعة أبنية ففعل بفتح الفاء وسكون العين ويكون اسماً وصفة فالاسم (مَقَر) (٤) والصفة : (صَغْب) ، وفعل بفتحهما ويكون كذلك (كَجَمَل) و (بَطَل) وفعل بفتح الفاء وكسر العين ويكون كذلك نحو (كَيْد) و (خَيْر) وفعل بفتح الفاء وضم العين ويكون كذلك (كَعْمَد) (٥) و (حَدَّث) (٦) .

(١) لم يرد ذكر للاعتدال فيما تقدم ، وقد يكون قومه مفهوماً من قوله : " أما أنه أخف فلا لأنه أتى على العدة التي

تقتضيها حكمة الوضع ٠٠٠ ص ٢٠ .

(٢) هو (فُعِل) بضم الفاء وكسر العين لاختصاصه بالفعل المبني للمفعول وهو نادر .

(٣) هو (فُعِل) بكسر الفاء وضم العين . وهو نادر ، أيضاً .

(٤) في ب (نحو مَقَر) .

(٥) في ب (نحو عَمَد) .

(٦) رجل حَدَّثَ وحَدَّثَ وحَدَّثَ وحَدَّثَ بمعنى واحد ؛ كثير الحديث حسن السياق له . اللسان / حدث وفي شرح الملوكي (ص ٢١) " ٠٠٠٠٠ " والمفظة حَدَّثَ وحَدَّرَ يقال " رجل حَدَّثَ أي حسن الحديث ، ورجل حَدَّرَ أي متيقظ " .

وثنى بمكسورها ، وله ثلاثة أبنية فَعَل بكسر الفاء وسكون العين ويكون
كذلك نحو (عَدَل) و (يَقْضُو) (١) وفَعَل بكسر الفاء وفتح العين ١/٥ وهو
في الاسم نحو (عَنَب) .

قال التمرغيشيون : ولا نعلمه جاء صفة إلا في قولهم قوم (عَدَى) ، وهو
اسم جنس وصف به الجمع كالسفر والركب ، وليس بتكسير لأنه لا نظير له في
الجموع المكسرة (٢) . وفعل بكسرهما ويكون كذلك (كَيْل) و (يَلِيز) (٣) للمرأة
العظيمة ، وقيل للقصيرة (٤) .

-
- (١) النَّضُو : من معانيه : الثوب الخلق ، والهزيل . اللسان / نضا .
(٢) قاله ابن يعيش في شرح الملوكي ص ٢١ - ٢٢ والمفصل ج٦/١١٢ وانظر الممتع
ج١/٦٣ .
(٣) لم يذكر سيبويه لهذا البناء إلا مثالا واحدا وهو (إِيل) وقال إنه لا يعلم
غيره في الاسماء ولا في المفات . الكتاب ج٤ ص : ٢٤٤ .
وقد ذكر ابن خالويه أنه ليس في كلام العرب بناء على فعل الاثمانية اسماء
هي : إِيل ، إِطِل ، حِيسر ، جِلِخ ، طِلِب ، وِتِد ، يِلِز ، يِلِص .
وقد علل ابن خالويه اهمال سيبويه لسبعة من هذه الأمثلة بكونها مختلفا فيها
ما عدا المثال الوحيد الذي ذكره وهو (إِيل) وذكر ابن عمفور (إِيلَا) و (أَتَانِسا
إِيدَا) وأنكر باقي الأمثلة . انظر : ليس في كلام العرب ص ٩٦ ، والممتع ص ٦٥ .
(٤) انظر اللسان / بلز .

والمعدوم منه فَعُلَّ يكسر الفاء وضم العين ، وعللوه بأنهم كرهوا الخروج من
الكسر الذي هو ثقیل إلى الضم الذي هو أثقل منه ، فأما (حُبُّكَ) بكسر الحاء وضم
الباء فقد استضعف ، وأجيب عنه بأنه من التداخل ، وذلك لأنه يقال (حُبُّكَ)
(كَعْنُق) ، و (حَبِّكَ) (كَابِل) (١) .

فالمتكلم بحبك كأنه قصد الكسر أولاً ثم غفل فذكر الضم

ثانياً .

وأكثر ما يكون التداخل في كلمتين (كَقَنَط يَقْنَط) بفتح العين فيهما ، (٢)
فإنه لما قيل قَنَط يَقْنَط (كَمَرَب يَضْرَب) ، و (قَنِط يَقْنَط) (كَعِلِم يَعْلَم) ،
فمن فتح العين فيهما ركبهما من اللغتين .

(١) هذا هو تخريج ابن جنس للقراءة الشاذة (الحُبُّكَ) بكسر الحاء وضم الباء .
وعلق الرضي على ذلك بأن (فَعِل) قليل لم يذكر منه سيويه الا مثالا واحدا هو
(إِيل) وعلى افتراض ثبوته فهو مفرد ، و (الحُبُّكَ) بضمتيين جمع ، فكيف
تتداخل لغتان من جمع ومفرد ؟ وقال ابن مالك : " وهذا التوجيه لو اعترف به
من عزيت القراءة إليه لدل على عدم الضبط ، ورداءة التلاوة ، ومن هذا شأنه
لم يعتمد على ما يسمع منه لإمكان عروض مثل ذلك منه " .

انظر المحتسب ج ٢ / ٢٨٧ ، وشرح الشافية ج ١ / ٣٩ ، وشرح الكافية الشافية
ص ٢٠٢١ .

(٢) فـ ب : فهما .

وثالث بمضمومها وله ثلاثة أبنية : فُعِل بضم الفاء وسكون العين ،
ويكون كذلك (كَبُود) و (عُيِّر) ، يقال ناقة (عُيِّر) أى لانزال يسافر عليها (١) . وفعل
بضم الفاء وفتح العين ويكون كذلك (كَرِيع) (٢) أو (سَكَح) (٣)

وَفُعِل بضمهما ويكون كذلك (كَطُنَّب) (٤) و (سُوح) (٥) .

يقال : ناقة سُوح .

والمعدوم منه في الأسماء فُعِل بضم الفاء وكسر العين ، ويختص بالفعل
الثلاثي الصحيح العين غير المضاعف ، المبني للمفعول (كَضْرَب) .

(١) انظر القاموس / عبر .

(٢) الرَّبْع : الفصيل الذي ينتج في الربيع . وجمعه رَبَاع وأَرْبَاع قال علقمة :
إِذَا تَرَعَّمْ فِي حَافَاتِهَا رَبْعٌ حَنَّتْ شَعَامِيمُ فِي حَافَاتِهَا كُومٌ

وانظر اللسان / ربع .

(٣) قال سيبويه : (ورجل خُتَع وُسَكَع) وفي اللسان : ورجل سَكَم متبختر ...
وهو ضد الختَع وهو الماهر بالدلالة ، ونسب تفسيره للسيرافي . الكتاب
ج ٤ ص ٢٤٢ / اللسان سَكَع .

(٤) الطَّنْب والطَّنْب : حبل الخباء والسرادق ونحوهما . اللسان / طُنْب .

خيل سرح وناقة سرح : سريعة قال الاعشى :

يَجْلَالَةُ سُوحٍ كَانَ يَغُزِّيهَا هَرًّا إِذَا انْتَعَلَ الْكُمَاةُ ظِلَالَهَا .

اللسان / سرح .

وأما (دليل) قبيلة أبي الأسود (١) فقليل إنها معرفة / ٥ / ب والمعارف غير معسول عليها في الأبنية لجواز أن تكون منقولة . وقيل إنه اسم دويبه شبيهة (باين عرس) (٢) حكاه الأخفش (٣) (٤) .

ونقل الميداني (٥) أنه يقال : (وَعِل) لغة في (الْوَعِل) (٦) وعن الليث (٧) (الرَّثِم) اسم (للسب) (٨) وهذا كله شاذ .

(١) هو ظالم بن عمرو بن سفيان ، وقيل ظالم بن عمرو بن جندل بن سفيان ، وقيل ابن سفيان بن جندل بن عمرو بن عدي بن الدثئل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة يقال إنه أول من وضع النحو ونقط المصحف . توفي سنة ٦٩ هـ ، ترجمته في : مراتب النحويين ص ٢٤ وطبقات الزبيدي ص ٢١ .

(٢) ابن عرس : دويبة دون السَّوَر أُشْتَرُ أَصْلُكُ له ناب جمعه : بنات عرس ، ذكرها كان أو انثى . هكذا في اللسان والقاموس . عرس .

(٣) هو : أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش المجاشعي مولاهم . : أحد أعلام النحاة توفي سنة ٢١٥ هـ ترجمته في مراتب النحويين ص ١١١ ، ونزهة اللبا ص ١٣٣ .

(٤) نقله عنه ابن جني في المنصف (ج ١/ ٢٠) وانظر شرح الملوكي ص ٢٣-٢٤ ونزهة الطرف في علم الصرف ص ٦ والممتع ج ١/ ٦١ وشرح الشافية ج ١/ ٣٧ - ٣٨ ، وشرح شواهد شرح الشافية ص ١٢ .

(٥) هو : أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الفضل الميداني النيسابوري صاحب الأمثال المشهورة توفي سنة ٥١٨ هـ ترجمته في إنباه الرواة ج ١/ ١٥٦ ، وبغية الوعاة ج ١/ ٣٥٦ .

(٦) نزهة الطرف في علم الصرف ص ٦ .

(٧) هو الليث بن نصر بن سيار اللغوي النحوي وفي بغية الوعاة يسار بدل سيار . وهو صاحب الخليل بن أحمد الذي يقال إنه اكمل بعده كتاب العين . ترجمته في إنباه الرواة ج ٢/ ٤٢ وبغية الوعاة ج ٢/ ٢٧٠ .

(٨) في أ : السنة . والسبة تقال للاست . ينظر خلق الانسان في اللغة . ص ١٥٩ .

[أبنية الاسم الرباعي]

قال : (وإِمَّا رَبَاعِيٌّ كَجَعْفَرٍ • وَدِرْهَمٍ ، وَدِرْجٍ وَدِرْفَسٍ ، وَبُرْثَانٍ ،
وَجُحْدَبٍ) (١) (٢) •

قلت : ذكر للرباعي ستة أبنية ، وأيمه هذا الفن جعلوها خمسة (٣)
وسأبين الذي فيه الخلاف عند الوصول إليه - إن شاء الله تعالى •

فالخمس : فَعْلَل بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام ، ويكون اسما وصفة
(كَجَعْفَرٍ) (٤) و (سَلَهَبٍ) للطويل (٥) إن كانت الهاء أصلا •

-
- (١) جعله هنا بناء سادسا ، وفي التسهيل جعل الأبنية خمسة وقال : الأولى في
" فُعْلَل " أن يكون فرعا على " فُعْلَل " التسهيل : ص ٢٩١ •
 - (٢) في نسخة المتن المستقلة اختلاف في ترتيب الأبنية عما هنا •
 - (٣) انظر الكتاب ج ٤ / ٢٨٨ ، والمقتضب ج ١ / ٢٠٤ •
 - (٤) الجعفر : النهر الصغير أو النهر المملآن أو فوق الجدول • القاموس (جعفر) •
 - (٥) القاموس / سلهب •

- وَفُعِّلَ بكسر الفاء وسكون العين وكسر اللام الأولى، ويكون كذلك (كِزْبِرَج) (١)
- و (عِنَقَص) للمرأة القليلة الحياء (٢) • وَفُعِّلَ بضم الفاء وسكون العين، وضَمَم اللام الأولى، ويكون كذلك (كَبُرْتُشْن) (٣) و (جُرُشْع) (٤) •
- وَفُعِّلَ بكسر الفاء وسكون العين • وفتح اللام الأولى، ويكون كذلك (كِدْرَهَم) (٥) و (هَبْلَع) (٥) إن كانت الهاء أصلاً • وَفُعِّلَ بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى، ويكون كذلك (كَقِمَطَر) (٦) و (سَبْطَر) (٧) •
- والسادس هو المختلف فيه وهو فُعِّلَ بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى •

-
- (١) الزَّبْرِج : الزينة من وشي أو جواهر ، ويقال للذهب والسحاب الرقيق / القاموس (زبرج)
- (٢) القاموس / العنقَص •
- (٣) البُرْتُشْن : الكف مع الأصابع ومخلب الأسد وقيل هو للسبع كالاصبع للانسان • القاموس (البرشن) •
- (٤) الجُرُشْع : العظيم من الإبل والخيول أو المنتفخ الجبين • والجَرَشْع : الأودية العظام القاموس (الجرشع) •
- (٥) الهَبْلَع : الأكل العظيم اللقم الواسع الحنجور • القاموس (الهبلع) •
- (٦) القِمَطَر : ما تمان فيه الكتب •
- (٧) السَبْطَر : الطويل المنبسط •

ذهب هذا المصنف إلى إثباته وقد تبع في ذلك شيخه أبا البقاء ابن يعيـش الحلي (١) ، فإنه عنه أخذ علم العربية - أخبرني بذلك جماعة - وهو مذهب الأخفش .

ونقل الميداني أنه رأى / الكوفيين (٢) وحجتهم ١/٦ ما رواه الفراء (٣) وغيره من قولهم (تُرْقَع) و (طُحَلَب) (٤) و (جُوذَر) (٥) ، و (جُحَدَب) (٦) .

(١) هو : يعيـش بن علي بن يعيـش بن محمد بن أبي السرايا النحوي الحلي ، صاحب شرح المفصل - المشهور - وشارح الملوكي في التصريف . توفي سنة ٦٤٣ هـ ترجمته فـس إشارة التعيين ص ٣٨٨ ، وبغية الوعاة ج ٢/٣٥١ .

(٢) نزهة الطرف ص ٧ .

(٣) هو : يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي أبو زكريا الفراء وهو ثاني أئمة المدرسة الكوفية بعد الكسائي ومن أشهر مؤلفاته معاني القرآن ، توفي سنة ٢٠٧ هـ ترجمته في : مراتب النحويين ص ١٣٩ ، وطبقات الزبيدي ص ١٣١ .

(٤) الطُّحَلَب : خضرة تعلو الماء المزمّن . روى فيه مجد الدين تثليب الطـ القاموس (طحلب) .

(٥) الجُوذَر : ولد البقرة الوحشية . القاموس / جذر .

(٦) هذا البناء (جُحَدَب) يرويه النحاة عن أبي الحسن الأخفش قال ابن يعيـش (وأرى القول ما قاله أبو الحسن لأن الفراء قد حكى تُرْقَع وتُرْقَع وطُحَلَب وطُحَلَب وقُعْدَد وقُعْدَد ودُخَلَل ودُخَلَل . فهذا وإن كان الضم فيه المشهور إلا أن الفتح قد جاء عن الثقة ، فلا سبيل إلى رده) وذكر ابن جنى في المنصف أن جميع البصريين خالف الأخفش إلا من تبعه - كما قال -

وخلاصة القول أن ابن جنى لم يوافق ولم يخالف وإنما ساق القولين ورجح رأي الأخفش ابن يعيـش وابن الحاجب والرضي ، وخالفه ابن عصفور ، وابن مالك في التسهيل . انظر المنصف ج ١/٢٧ وشرح الملوكي ص ٢٦ ، والممتع ص ٦٧ والتسهيل ص ٢٩١ وشرح الشافية ج ١/٤٧ .

وهنا تبييه وهو أن الألف في بُهْمَاة (١) على هذا تكون للإلحاق، إذ قد امتنع أن تكون للتأنيث، لدخول تائه عليه، ونظيره أن (إِخْدَى) ألفه للتأنيث فإذا قلت إحدى عشرة فهي للإلحاق (يُؤْزَهُم)، إذ المركب جارٍ مجرى الكلمة الواحدة، ولا تجتمع علامتا تأنيث فيها

هذا قول أبي علي (٢) في التذكرة (٣) وقال بعضهم : مسوغ ذلك أنهما - وإن ركبنا - كلمتان ، بدليل أحد عشر ، وقد علم أن أربعة أحرف متحركة لا تتوالى ، فما ظنك بستة ؟ وسيبويه (٤) وأصحابه لم يثبتوا ذلك وتمسكوا بعدم النقل (٥) .

(١) البهامة : لغة في البهمي : نوع من النبت تأكله البهائم . انظر اللسان/بهم ، والكتاب ج٤/٢٥٥ ، وشرح الشافية ج١/٤٨ .

(٢) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان أبو علي الفارسي النحوي أبوه فارسي وأمه عربية سدوسية . له مؤلفات كثيرة مشهورة منها الحجة في القراءات والايضاح في النحو والتكملة في التصريف وله كثير من المؤلفات سماها المسائل مضافة الى البلد الذي الفت فيه أو الذي سئل فيه عنها، منها على سبيل المثال المسائل الحلبيات ، المسائل العنديات ، المسائل البغداديات وغيرها توفي سنة ٢٧٧ هـ

(٣) انظر التكملة ص ٣٠٩ - ٣١٢ .

(٤) هو : عمرو بن عثمان بن قنبر ، من موالي بني الحارث بن كعب ، من أهل فارس ، هو صاحب الكتاب الشهير الذي يعتبر مصدر النحاة منذ الفه الى يومنا هذا ، واختلف في سنة وفاته ف قيل ١٦١ وقيل ١٨١ ، ترجمته في مراتب النحويين ص ١٠٦ ، وطبقات الزبيدي ص ٦٦ . وبغية الوعاة ج٢/٢٢٩ .

(٥) سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج لم يذكروا للرباعي الاخمسة أبنية ، وهي المتفق عليها ، فاما جخدب فلم يثبتوه . انظر الكتاب ج٤/٢٨٨ ، والمقتضب ج١/٢٠٤ ، والأصول ج٣/١٨٢ .

وَأَلَفَ (بُهِمَّة) عَلَى هَذَا التَّكْثِيرِ (كَقَبَعَثَرَى) ، قَالَ الزَّعْفَرَانِيُّ فِي-الْأَسْمَاءِ
الْأَعْجَمِيَّةِ : " وَالصَّحِيحُ رَأْيُ سَيَبَوِيهِ ، وَلَا حُجَّةٌ فِيمَا تَعْلُقُ بِهِ الْكُوفِيُّونَ " .

أَمَّا جَذَرٌ^(١) فَإِنَّهُ أَعْجَمِي ، وَأَمَّا بُرْقَعٌ ، وَطُحْلَبٌ فَالْأَجُودُ فِيهِمَا ضَمُّ الْقَافِ وَالسَّلَامِ
فَيَكُونَانِ كَبُرْتَيْنِ . وَكَذَلِكَ الرِّوَايَةُ الْجَيِّدَةُ فِي جُحْدَبٍ ضَمُّ الدَّالِ ، وَعَلَى أَنَّهُ لَوْ شَبَّهَتْ
فَتْحُهَا أَمَكْنَ أَنْ يَكُونَ مَحْذُوفًا مِنْ جُحَادِبٍ " أَنْتَهَى كَلَامُهُ .

وَأَقُولُ : كَانَ شَيْخِي سَعْدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَنْغَرِبِيِّ (٢) (٣) يَصُوبُ قَوْلَ الْأَخْفَشِ ،
وَيَقُولُ : إِنْ الْفَرَاءُ رَوَى ذَلِكَ وَهُوَ ثَقَّةٌ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى رَدِّ رَوَايَتِهِ ، وَيَدُلُّ عَلَى صَحَّةِ

-
- (١) قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ ، وَالْجَوَالِيْقِيُّ : إِنَّهُ فَارَسِيٌّ مَعْرَبٌ . وَلَمْ يَذْكُرْ
ذَلِكَ الْجَوْهَرِيُّ . وَفِي اللِّسَانِ : قَالَ ابْنُ سَيْدِهِ : " وَعَنْسَدَى أَنْ
الْجَيْذَرُ وَالْجَوْدُ عَرَبِيَّانِ . وَالْجَوْدَرُ وَالْجَوْدَرُ فَارَسِيَّانِ . الْجَمْهَرَةُ :
ج ١ / ٤٥٣ ، وَالْمَعْرَبُ : ص ٢٤٦ ، وَالْمَصْحَاحُ ، وَاللِّسَانُ جَذَرٌ .
- (٢) هُوَ : سَعْدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَذَامِيِّ الْإِنْدَلِسِيِّ الْبَيَّانِيِّ النَّحْوِيِّ الْمَالِكِيِّ .
قَالَ السَّيُّوطِيُّ " رَوَى عَنْهُ الشَّرَفُ الدِّمِيَّاطِيُّ وَقَالَ : رَأَيْتُهُ يَقْرَأُ النَّحْوَ بِبَغْدَادَ ،
وَمِمَّنْ قَرَأَ عَلَيْهِ ابْنُ أَبِي إِسَازٍ ، وَنَقَلَ عَنْهُ ابْنُ أَبِي إِسَازٍ فِي شَرْحِ الْفُصُولِ وَسَمَاهُ : سَعْدُ الدِّينِ
فِي مَوَاضِعَ عَدِيدَةٍ . وَذَكَرَ أَنَّهُ شَرَحَ الْجَزُولِيَّةَ " بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ج ١ / ٥٧٧ .
- (٣) فِي بَزِيَادَةٍ : " جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي أَحْسَنَ الْجَزَاءِ " .

ذلك قولهم : [عُنْدَد] (١) (٢) ، وَعُنَيْب (٣) ، فالدال الثانية والباء الثانية فيهما للإلحاق ، بدليل فك الإدغام ، ولو لم يكونا له لقليل : عُنْد (٤) / وَعُنَيْب ٦/ب

ومعلوم أن الإلحاق / يستدعي مثالا يلحق به فلو كان هذا البناء معدوما لما ورد عنهم ما هو ملحق به .

فإن قيل : فهلا كانت النون زائدة ، والوزن : فُعَل ؟

فالجواب : ما قدمنا من كون الحرف الثاني فيهما للإلحاق - دليل (٥) على أصالة النون ، وأيضا [فَعُنْدَد] (٦) مأخوذ من قولهم : يَعْنِد (٦) أي يحجز ومعنى مالي عنه [عُنْدَد] (٦) : مالي عنه حاجر .

(١) في "أ" غندد بالغين والظاهر أنه تصحيف .

(٢) في اللسان : "مالي عنه عُنْدَد وعُنْدَد أي بد " وأنشد :
لَقَدْ طَعَنَ الْحَيَّ الْجَمِيْعُ فَأَمْتَدُوا نَعَمْ لَيْسَ عَمَّا يَفْعَلُ اللَّهُ عُنْدَدُ
وقال مرة أخرى : " ... ما وجد لذلك عُنْدَدَا وعُنْدَدَا أي سبيلا "
ينظر اللسان والقاموس / عند والمنصف ج ٢/٩

(٣) العنبيب كثرة الماء . وعنبيب : موضع ثلاثي عند سيبويه ، وحمله ابن جنى على أنه فنعل . وفي اللسان عن ابن الأعرابي :
فَصَبَحَتْ وَالشَّمْسُ لَمْ تَقْضِبْ عَيْنًا يَغْضِيَانِ تَجُوجَ الْعُنَيْبِ .
وفي مادة (عيب) قال : " قال أبو منصور جعل الْعُنَيْبِ الْفُعْلُ مِنَ الْعَيْبِ وَالنُّونُ ليست زائدة ، وهي كنون العنصل ... " .
ينظر اللسان (عنْب) و (عيب) .

(٤) في أ "عند" .

(٥) في ب دليلا .

(٦) في أ غندد .

وَعَنْتَبَ فِي ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ لَهُ اشْتِقَاقٌ .

وقول الزعفراني [إن] (١) الأجود في بُرْقُع ، وَطَحْلُبُ ضَمِّ الْقَافِ وَالسَّلَامِ

يدل على أنه روى فيهما الفتح ، ولكن زعم أن الضم أجود .

والنزاع الآن ليس في الأفصح ، بل في إثبات هذا البناء وعدمه . ولا يجوز

أن يكون (جَحْدَب) منقوصاً من جَحَادِبِ بدليل إسكان الخاء ، وفتح الدال ، ولو كان

منه لقليل : جَحْدَبُ بفتحها ، وكسر الدال (كَعْلَيْط) (٢) ، (وَهْدَيْد) (٣) ، لما كانا

محذوفين من عِلَاطِط ، وَهْدَايِد ، وهذا بين فاعلمه .

(١) زبادة في ب

(٢) الْعَلَيْط ، وَالْعِلَاطِط : الضخم ، واللين الخاثر . القاموس/علبط .

(٣) الْهَدِيد وَالْهَدَايِد : اللين الخاثر والعشا ، أو ضعف البصر .

قال ابن دريد في (الجمهرة ص ١١٦٧) "واعلم أن ما كان من كلامهم على

فُعَلِّل فلك أن تقول فيه : فُعَالِل ، وليس لك أن تقول فيما كان على فُعَالِل ،

فُعَلِّل " . وانظر القاموس (هديد) .

[ابنية الاسم الخماسي]

قال : (وإِذَا خُمَاسِي كَسَفَرُ جَل (١) وَجَحْمَرِش (٢) وَجَزَدَ حُل (٣) وَقَدْ عَمِلَ (٤)) .
قلت : الخماسي له أربعة أبنية وقع عليها الاتفاق وهي : فَعَلَّلَ بفتح الفاء والعين وسكون
اللام الأولى وفتح اللام الثانية • ويكون اسما وصفة كَسَفَرُ جَل وَشَمَرْدَل (٥) وَقَعْلَلِيل بفتح
الفاء وسكون العين ، وفتح اللام الأولى وكسر الثانية ، قال أبو عثمان (٦) وأبو الفتح (٧) يكون

-
- (١) السَّفَرُ جَل : ثمر وواحدته : سفرجلة .
(٢) الْجَحْمَرِش : العجوز وقال ابن جنى : العظيمة من النساء والأرنب الضخمة • وفي القاموس
الأرنب المرفع • ينظر القاموس (جحمرش) والمنصف ج ٥/٣ .
(٣) الْجَزَدَ حُل : الوادي والضخم من الإبل • يستوي فيه المذكر والمؤنث • القاموس •
(٤) يقال : ما عنده قَدْ عَمِلَ وما عنده قَدْ عَمِلَ أي ما عند شي وَالْقَدْ عَمِلَ : المرأة القصيرة
والضخم من الإبل • (القاموس ٥٠) .
(٥) الشَّمَرْدَل من الإبل وغيرها : القوي السريع الفتى الحسن الخلق مؤنثه : شَمَرْدَلْة •
اللسان والقاموس (شمردل) •
(٦) هو بكر بن محمد بن بقية • وقيل : بكر بن عدي بن حبيب أبو عثمان المازني النحوي •
من بني مازن بن شيبان • أحد أعلام المدرسة البصرية توفي سنة ٢٤٧هـ على الأرجح •
ترجمته في أخبار النحويين البصريين ص ٨٥ ، مراتب النحويين ص ١٢٦ ، نزهة الألباء
ص ١٨٢ ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ج ١/٢٨٢ •
(٧) هو : عثمان بن جنى النحوي الأزدي بالولاء • عرف بالذكاء والتبحر في علوم العربية
وخاصة التصريف • يقال إنه كان يَدْرُس في أحد مساجد بغداد فمر به أبو علي الفارسي
وكان يتكلم في مسألة صرفية فأخطأ في تقدير المسألة أمام أبي علي - وكان ابن جنى شابا
صغيرا فقال له أبو علي " تزيبست وأنت حصرم " ثم ترك ابن جنى التدريس وصحب أبا
علي أربعين سنة حتى توفي أبو علي فتولى بعده التدريس في بغداد • توفي سنة ٣٩٢هـ •
ترجمته في نزهة الألباء ص ٣٣٢ وإنباه الرواة ج ٢/٣٣٥ •

اسمها وصفة (كَقَهْلَس) (١) و (جَحْمَرِش) للمرأة المسنة (٢) وقال ١/٧
أبو العباس (٣): لا يكون إلا صفة (٤). وفَعْلَل بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى
وسكون الثانية ويكون كذلك (كِفْزَطُطْب) (٥) و (جِرْدُخُل) .

وَفَعْلَل بضم الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى وكسر الثانية . ويكون كذلك
(كَقْذَ عَمِل) و (خَبَعِثِين) (٦) للشديد . وذكر ابن السراج (٧) بناءً خامسا
وهو (هُنْدَلِيع) لبقلصة (٨) . والظاهر أنه رباعي ونونه زائدة ووزنه فُعْلَلِيل .

-
- (١) القَهْلَس : تقال للخمسة من النساء - والكمرة والقملة الصغيرة . اللسان (قهيلس) .
(٢) قال له أبو عثمان في تمريره وتبعه ابن جنى ، ونقل ابن جنى عن المبرد أن حمرشا تكون صفة
لا اسما . وقال - ايضا - ان سيويوه استدرك عليه اسم سادس هو (هندلوع) اسم لبقلصة
انظر المنصف ج١/٣٠-٣١ .
(٣) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي المعروف بالمبرد انتهى إليه علم العربية
بعد المازني ، من أشهر مؤلفاته المقتضب والكامل . توفي سنة ٢٨٥هـ ترجمته في :
مراتب النحويين ص ١٣٥ وإشارة التعيين ص : ٣٤٢ .
(٤) المقتضب ج١/٢٠٦ .
(٥) يقال ما عنده فِرْطَقْتَبَة : ما عنده شيء وما عليه فِرْطَقْتَبَة ما عليه قطعة خرقصة .
اللسان (قرطعب) .

(٦) "الخَبَعِثِين : الأسد ، والشديد الضخم من الرجال ، المسترخي البدن . القاموس/خبعثن .
(٧) هو : محمد بن السري أبو بكر النحوي المعروف بابن السراج أحد أعلام علماء النحو ،
والأدب في زمانه . وله مؤلفات من أشهرها الأصول في النحو . توفي سنة ٣١٦هـ ترجمته
في طبقات الزبيدي ص ١١٢ ، نزهة الالباء ص ٢٤٩ ، إنباه الرواة ج٣/١٤٥ ، بغية
الوعاء ج١/١٠٩ .

(٨) انظر الأصول ج٢/١٨٦ .

فتقول في مثله من (وَأَيْت) و (وُنَائِيَّ) وأصله : (وُنَائِيَّ) فاستثقلت الضمة على الياء ، فأسكنت وحذفت لالتقاء الساكنين . وإن خَفَّفت الهمزة نقلت فتحتها إلى النون وحذفتها فقلت (وُنَيَّ) وإن شئت قلت (وناي) فقلبت الياء المسكورة الفا لتحركها وانفتح ما قبلها ، وصحت الياء الأخيرة ، لأن الالف قبلها أصلية (١) .

[أبنية الأفعال]

قال : (والفِعْلُ المجرّد إمّا ثلاثيّ كذَهَبَ وَعَلِمَ وَمَكَثَ ، وإمّا رباعيّ كدَخَرَ - رَجَحَ) قلت : لما تكلم على أوزان الاسم أخذ في الكلام على أوزان الفعل ، وهو على ضربين : مجرد من الزيادة ، وذو زيادة ، فبدأ بالمجرد ، وهو قسمان : ثلاثي ورباعي ، وليس في الفعل ما هو على أكثر من ذلك ، كأنهم حطّوه عن درجة الأسماء لاصالتها وفرعيته [وخفتها وثقله] (٢) واستغنائها عنه واقتضاره إليها .

وقال عبد القاهر (٣) إن الفعل تتمل به الضمائر وتتنزل منه منزلة أحد حروفه بالأدلة المذكورة في كتب النحو ، فلو كان فيه خماسي / واتمل به الضمير لذات عدته على عدة حروف الأسماء التي هي الأصول . فللثلاثي ثلاثة أبنية : قَعَلَ وَقَعِلَ وَقُعِلَ كَطَرَفَ ، فأما فُعِلَ فإنه يختص بما لم يسم فاعله كضَرَبَ ، وأصله أن يكون حديثا عن الفاعل ثم ينقل فيمير

(١) في بزيادة " فاعرفه) .

(٢) ساقطة من "أ" .

(٣) هو : عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، أبو بكر النحوي أحد مشاهير العلماء وله مؤلفات كثيرة في علوم العربية منها : إعجاز القرآن ، والمقتصد في شرح الإيضاح وشرح التكملة وغيرها ، توفي سنة ٤٧١ هـ . ترجمته في نزهة الألباء ص ٣٦٣ ، إنباه السرواة ج٢/ ١٨٨ ، بغية الوعاة ج٢/ ١٠٦ . أما قوله فلم اجده فيما اطلعت عليه من كتبه .

حديثاً عن المفعول ، وإنما يكون من قَتَلَ وقَتِلَ - بفتح العين وكسرها - ولا يكون من قُتِلَ بضمها لأنه لا يتعدى ، نعم إن كان معه ظرف متصرف أو جار ومجرور جاز أن تبني ذلك منه ، وذهب المبرد إلى أنه بناء مستقل غير متفرع على بناء الفاعل^(١) وليس هذا موضع بسطه . وليس في الأفعال قتل يسكون العين ، فأما قوله (٢) :

فإن أهْجَه يَمْجِرُ كما ضَجِرَ بَازِلٌ
مِنَ الْأَذَمِ دَجِرَتْ مَفَحَتَاهُ وَغَارِبُــــهُ
فانه أراد : ضجر ودبرت كعلم لكنه سكن استثقالاً للكسرة
وكذلك يجوز اسكان الضمة ، فاما المفتوح فمجيء الاسكان
فيه شاذ . قال (٣) :

وقالوا تَرَابِي قُلْتُ مَدَقْتُــــمُ
أَبِي مِنْ تَرَابٍ خَلَقَهُ اللَّهُ آدَمَا (٤)

(١) لم أجدها هذا القول في كتب المبرد وقد بحثت عنه في فطانه . وقال ابن يعيش : " ... هذه الميعة منشأة ومركبة من بناء الفاعل ، وعليه الأكثر من النحويين ومنهم من يقول : إن هذا الباب أصل قائم بنفسه ، وليس معدولاً من غيره ، واحتج بان ثم افعل لم ينطق بها عليها مثل جُنَّ زيد وحُمَّ بكر " شرح المفصل ج ٢ / ٧١ ، وشرح الملوكي ص ٣١ .

(٢) البيت ينسب إلى الأخطل التغلبي وليس في ديوانه المطبوع بشرح السكري ، وليس في النقائض أيضاً . وهو في المنصف ج ١ / ٢١ وتهذيب املاح المنطق ص ٩٨ ، والانصاف ج ١ / ١٢٣ وشرح الملوكي ص ٣١ ، واللسان (ضجر ، ودبر) وشرح الفصل ج ٢ / ١٢٩ ، والشاهد فيه قوله (ضَجِرَ ، ودَجِرَتْ) باسكان الثاني فيهما والأصل فيهما التحريك واسكنهما الشاعر تخفيفاً . قال ابن جنى : (وعلى هذا قالوا : كَرَّمَ الرجل) يريدون كَرَّمَ ، و (لَقَّضُوا الرجل) . يريدون (لَقَّضُوا) فاسكنوا المضموم كما اسكنوا المكسور المنصف ج ١ / ٢١ .

(٣) البيت في : عبث الوليد ص ٢٢٥ ، وارتشاف الضرب ج ٢ / ٢٩٤ ، وضرائر الشعر ص ٨٤ ، وشرح شواهد شرح الشافعية ص ١٨ وليس منسوباً لقائل ، إنما في عبث الوليد ينسب لبعض الشيعة . والشاهد فيه : إسكان ثاني الفعل الثلاثي المفتوح العين - ضرورة - وهو شاذ لأن التسكين يكون لتخفيف الثقيل والفتح خفيف .

(٤) هكذا في النسختين ووجه النصب أنه بدل من التميمي (خلقه) وفي الضرائر وشرح شواهد شرح الشافعية " آدم " وعلى هذا يكون التقدير : " ابي / آدم خلقه الله من تراب " .

أراد : خَلَقَهُ

وقال آخر (١)

وَمَا كُتِبَ مُتَّبَاعٌ وَلَوْ سَلَفَ مَفْقُهُ [بِرَاجِعِ] (٢) مَا قَدْ فَاتَهُ بِرَدَادِ (٣)

أراد : سَلَفَ . وقال أبو الفتح : " يحتمل أن يكون مخففاً من فَعِلَ مكسور العين ،

ولكنه فعل غير مستعمل إلا أنه في تقدير الاستعمال وإن لم ينطبق به ، كما أن قولهم :

" تفرقوا عباديَدَ وَشَمَاطِيْطَ " كأنهم قد نطقوا بالواحد من هذيين

الجمعين ، وإن لم يكن مستعملاً في اللفظ فإن قيل : فلم يسمع عنهم يَسَلَفَ بفتح

اللام فما ينكر أن يكون هذا يدل على أنهم لا يريدون سَلَفَ مكسور اللام على وجهه .

ألا ترى أن من قال : عَلِمَ بسكون اللام لا يقول في مضارعها الا يَتَعَلَّمُ بفتحها ؟

فالجواب : أنهم لما لم ينطقوا بالمكسور على وجهه ، واستغنوا عنه بالمفتوح صار

عندهم كالمرفوض الذي لا أصل له ، واجتمعوا على مضارع المفتوح . وهذا ينبغي

أن يكون مما ذكر سيوييه [أنهم] . (٤) يستغنون فيه بالشيء عن الشيء حتى

يكون المستغنى عنه مسقطاً (٥)

(١) للأخطل (غياث بن غوث التغلبي) في ديوانه ج ١/ ١٧٤ من قصيدة مطلعها :

أَتَقَضَّبُ قَيْسَ أَنْ هَجَوْتُ ابْنَ مِمْعٍ وَمَا قَطَعُوا فِي الْعِزِّ بَاطِلًا وَادٍ .

والشاهد فيه قوله " سَلَفَ " بتسكين وسط الفعل ، كما في الشاهد السابق .

(٢) في "يراجع" وفيها : بوداد بدل برداد .

(٣) الرَّدَاد : هو : رد الشيء مرتين . والرَّدَاد الاسم من المصدر وفيه الفتح

(٤) سقطت من أ .

(٥) أخذه من المصنف (ج ١ / ٢١ - ٢٢) وقال البغدادي في شرح

شواهد الشافية (ص ١٨) ان رأى ابن جنى متكلف .

فان قيل : فما وزن لَيْس - والظاهر أنه فَعَّل بسكون العين ؟
 فالجواب : وزنه فَعَّل كَعَلِمَ ، سكنت عينه ، والدليل (١) على ذلك أنه لا يجوز أن يكون
 بفتحها ، إذ لا يسكن ولا يجوز (٢) أن يكون بضمها ، لأن ما عينه ياء لا يأتي على
 فَعَّل بالضم (٣) ، فتعين ما قدمنا . فإن قيل لو كان كذا لقليل لشت كهبت -
 بكسر اللام ولم يُقَلَّ لَسَّت بفتحها - وهو المسموع ؟

فالجواب : أنه لما ألزمت العين السكون ولم تقلب الياء ألفا كَهَابَ جرت العين
 مجرى ما لا حظ له في الحركة .

وأیضا فهذا فعل جامد ضعيف وقد ذهب أبو علي الى حرفيته (٤) والنقل إنما بابه
 الفعل القوي المتمرف . وهذا واضح . ولربما عي مثال واحد وهو : فَعَّلَل (كَذَخَرَج)
 و (تَرْهَف) / زيد المبني إذا أحسن غداءه (٥) ٨/ب ،
 وها هنا تنبيه وهو أنهم كما حطوا الأفعال عن رتبة الأسماء كذلك حطوا الحروف
 عنهما ، فتجيء على حرف واحد كواو العطف وحرفين كمين وثلاثة أحرف كنعم .

(١) في ب " ويدل "

(٢) في ب " ولا جائز "

(٣) لم يسمع منه الا هَيُّوْ لِحَسَنِ الهَيْئَةِ .

(٤) المسائل الحلبيات ص ٢١٠ . وانظر الايضاح المعصدي ص ١٣٤
 وانظر مغنى اللبيب ص ٣٢٥ .

(٥) "القاموس / سرفه .

ولا يجيء على أربعة ، إلا ورابعه حرف لين نحو (حتّى) و (أمّا) إذ حرف اللين جار مجرى الحركة ، والزيادة للاطلاق . فإن قيل : ففي الحروف نحو (كَأَنَّ) و (لَعَلَّ) و (لَكِنَّ) فهي على أكثر من ثلاثة أحرف وليس رابعها

حرف لين ؟

فالجواب : أن كَأَنَّ مركبة والأصل : (إنَّ زيدا كالأسد) فقدموا الحرف الدال على التشبيه ، اهتماما به ، وفتحوا الهمزة لضرب من إصلاح اللفظ إذ لا يكون ما بعد حرف الجر إلا المفتوحة ، غير أنهم لما ركبوا الكاف مع (أن) ومزجوها حدث لهما حكم آخر . فليس موضع (أن) جرا بالكاف (١)

واللام في (لَعَلَّ) زائدة ، بدليل حذفها كثيرا في (علّ) .

قال الشاعر (٢) :

عَلَّ التَّهَوَّى مِنْ بَعِيدٍ أَنْ يُقَرَّبَهُ أَمْ التَّجُومِ وَمَرَّ الْقَوْمُ بِالْعَيْسِ

(١) مسألة تركيب كَأَنَّ و عدمه مسألة خلاف بين النحاة فأيمه البصريين والفراء يرون أنها مركبة وخالفهم آخرون .

انظر سر الصناعة ص ٣٠٤ ، ورف المبانى ص ٢٨٤ والجنى الداني ص ٥٦٨ ، ومغنى اللبيب ص ٢٠٨ .

(٢) الشاعر جرير بن عطية .

والبيت في ديوانه (ص ٣٢٨) من قصيدة مطلعها

حَيَّيْهِ الْهَدْمَلَةَ مِنْ ذَاتِ التَّوَاعِيْسِ فَالْجِنُّوْ أَصْبَحَ قَفْرًا غَيْرَ مَأْنُوسِ

والشاهد فيه حذف اللام الأولى من " لَعَلَّ " .

فبعض النحاة يرى أنها مركبة من حرفين هما :

اللام و " عَلَّ " فاللام الأولى لام الابتداء أو لام التوكيد دخلت على " علّ " وبعض

يرى أنها غير مركبة .

وانظر : رصف المبانى ص ٣٢٢ ، ٤٣٤ والجنى الداني ص ٥٧٩ ، ومغنى اللبيب ص ١٦٦

وقال آخر (١) :

يا أبتنا غلّك أو عساكا

وأما لَكِنَّ (٢) فحرف نادر ، وذهب الكوفي إلى أنه مركب . وقد استقصيت القول

فيه في مأخذ المتبع .

(١) من أبيات منسوبة لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨١) وقبله

تَقُولُ يَنْتَبِي قَدْ أَتَى إِنَّاكَ يَا أبتنا وبعده
وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى إِيَّاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ

ومنسوب له - أيضا في الكتاب ج ٢/ ٢٧٥ ، وفي شرح ابن السيرافي لأبيات سيبويه
ج ٢ / ١٦٤ وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ٤٤٣ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي
ج ٣/ ٢٣٤ ومنسوب في اللسان (علل) للعجاج ، والخزانة ج ٥ / ٣٦٢ . وغير
منسوب في الخمائص ج ٢/ ٩٦ وصر الصناعة ص ٤٠٦ ، ٤٩٢ ، ٥٠٢ ، وشرح
المفصل ج ٣/ ١٢٠ ، ١٢٣/ ٧ ، ٨٧/ ٨ ، وصر المبانى ص ١٢١ ، والجنى الدانى ص
٤٦٦ الشاهد فيه حذف لام "لَعَلَّ" الأولى .

(٢) قال ابن هشام في (المغني ص ٣٢٢) : إن البصريين على أنها بسيطة (غير مركبة)
والكوفيون على أنها مركبة من "لا" و"ان" والكاف الزائدة ، أو من "لكن ان"
والرأي الأخير عزاه للفراء .

[ماخرج عن الأوزان السابقة]

قال (وما خَرَجَ عَنْ هَذِهِ الْأَوْزَانِ ، مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ فَشَادَّ أَوْ مَزِيدٌ فِيهِ أَوْ مَحْذُوفٌ مِنْهُ أَوْ اسْمٌ يُشَبِّهُ الْحَرْفَ ، أَوْ أَعْجَبِيٌّ ، أَوْ فِعْلٌ صِيغٌ لِلْمَفْعُولِ ، أَوْ لِلْأَمْرِ) قلت : يقول : لما ضبطت لك أوزان / الأسماء ، والأفعال فما خرج عنها يكون على ٩/أ واحد من هذه الأقسام التي بينتها • أما مثال الشذوذ فنحو : (جُبِكَ) و (دُئِلَ) وقد ذكرناها ، وأما ما زيد فيه فنحو " تُؤْتَبُ " ، " التاء الأولى زائدة لوجهين أحدهما : الاشتقاق ، وهو أنه من (رتب) الثاني : عدم النظم ، وهو أنه ليس في الكلام (فُعِّلَ) كَجُعِّلَ بضم الفاء • ونحو انْطَلِقَ ، ووزنه انْفَعِلَ • وأما المحذوف منه فنحو " اسم " وزنه عند البصري : (افْعَ) لأنه محذوف اللام • وعند الكوفي " ائْعَلَّ " لأنه محذوف الفاء (٢) ، وكذا (أَيْقُنْ) قيل أصله : (أَتَوْقُ) فحذفت العين ثم عوض منها ياء زائدة ، فوزنه : (أَيْقُلَ) وقيل : قدمت العين على الفاء ، ثم قلبت ياءً لأن التغيير يؤنس بالتغيير ، فوزنه (أَعْقُلَ)

(١) التَّوْتَبُ والتَّوْتَبُ : الشيء المقيم الثابت ، وأمر تَوْتَبُ

ثابت • قال زياد بن زيد العذري :

مَلَكْنَا وَلَمْ نُفْلِكْ ، وَقَدْ نَا وَلَمْ نُفَقِدْ
وَكَانَ لَنَا حَقًّا عَلَى النَّاسِ تَوْتَبًا

انظر اللسان (رتب) •

(٢) اشتقاق الاسم من المسائل التي اختلفت فيها المدرستان (البصرية والكوفية) فعند

البصريين مشتق من السمو ، وعند الكوفيين مشتق من الوسم ، وهو العلامة •

انظر الانصاف ج ١ / ٦ - ١٦ •

وهو اختيار أبى الفتح^(١)، لأن الغراء حكى : (أَوْتَق) . وكذا (قُلْتُ) (٢) ووزنه (قُلْتُ) ، لأنه محذوف العين وأما الاسم المشبه بالحرف فنحو : (مَن) و (كَم) وإذا فهذا النوع لا يحكم عليه بزيادة ، ولا حذف ، ولا قلب ، لأنه كالحرف ، والحرف لا يدخله شيء من ذلك . وأما الأعجمي فنحو : (بَابُونَج) (٣) اسم هذه الحشيشة ووزنه : (قَاعُونَل) فالألف ، والواو ، والنون فيه زوائد . أما الألف ، والواو فلأنهما لا يكونان في الثلاثي فصاعدا إلا زائدين . وأما النون فلكون الكلمة خارجة عن أمثلة الأصول . فإن قيل : فهلا جعلت الألف منقلبة - قياسا / على ما جوزه أبو الحسن الأخفش في ألف (قَاوُون) مِن جعلها زائدة ، فالوزن (فاعول) أو منقلبة ،

٩/ب

(١) قال ابن جنى : إن سيبويه له مذهبان في أينق أحدهما أن يكون وقع فيها قلب مكانى فصارت في التقدير " أَوْتَقَا " ثم أبدلت الواو ياء فصارت " أَيْنَقَا " ووزنها " أَيْفَل " .

والمذهب الثاني أن عينها حذفت ، وهي الواو وعوضت عنها الياء ، ووزنها " أَيْفَل " .

انظر الخصائص ج ١ / ١١٤ ، ٢٦٥ ، ج ٢ / ٧٥ ، واللسان (نوق) .

(٢) قُلْتُ أصلها قَعُولِيَت ثم حولت إلى قَوُلْتِ ثم نقلت ضمة الواو إلى الفاء فحذفت الواو وأبقيت الضمة دليلا عليها . قال أبو عثمان : قال الخليل : " يدل ذلك على أن أصله قَعُولِيَت قولهم : قُلْتُهُ " وأتى ابن جنى بأدلة هي : لو كان قَعُولِيَت لم يتعد ، ولو كان قَعُولِيَت لقليل قُلْتِ ، ولو كان قَعُولِيَت لكان اسم الفاعل منه على قَعُولِيَت مثل كريم وظريف وكذلك قولهم قَعُولِيَت . انظر المنصف ج ١ / ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٣) في القاموس المحيط (بنج) : البابونج : زهرة معروفة كثيرة النفع .

فالوزن (فَعْلُول) (كَزَّرَجُون) (١) بل الواجب أن يكون ألف (تَابُوتَج) منقلبة، لئلا يلزم من زيادتها إدخال الكلمة في باب (دَدَن) (٢) وهو قليل، لا يحمل عليه مع إمكان غيره ؟

فالجواب من وجهين، الأول : أن قارون جاء على أمثلة الأصول، وهو ما قدمنا من (فَعْلُول) (كَقَرَبُوس) (٣) و (تَابُوتَج) ليس له نظير، فكيف تجعل ألفه منقلبة ؟ والثاني : أن (قَارُون) انقلاب ألفه شاذ، لأن فَعْلُولاً : بناءً خارج عن أبنية الأفعال، مع أن له نظيراً في الأسماء . فكيف يحمل (تَابُوتَج) على الشذوذ ؟ فإن بنيت مثله من زَمَيْت قلت : "زَامُونَا" وأصله : (زَامُونِي) فقلبت الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها . وأما المصوغ للمفعول فنحو : ضرب وقيل وأما المصوغ للامر فنحو (رع) وزنه (رع) لأنه من (وعيت) فحذفت الواو - هنا - لوجوب حذفها من (يعي) لوقوعها بين ياء وكسرة، وحذفت الياء للوقوف، فبقيت العيسن خاصة . فاعرفه .

[الأصل والزائد]

قال : (وَمَا لَمْ تُتَعَلَّمْ زِيَادَتُهُ مِنَ الْحُرُوفِ بِدَلِيلٍ فَهُوَ أَصْلٌ)

(١) الزَّرَجُون : الماء الصافي يستنقع في الجبل، ويقال للخمر أو شجرها، وقيل قضبان الكرم، قال بعض العلماء إنه عربي، وقال بعض إنه فارسي معرب . / القاموس/زرج

(٢) الدَدَن يقال فيه الدَّاء، والدَّيْن : كله اللهو واللعب وفي الحديث الشريف " ما أنا من دِي ولا الدُّ مني "

وفي اللسان عن ابن الأثير أن الفراء قال : لم يجيء ما فاؤه وعينه من موضع واحد من غير فصل إلا " دَدَن " . قال : وذكر غيره : " البير " وقيل أعجمي .
انظر اللسان (دَدَن) والمنصف ج١/٢١٧ .

(٣) القَرَبُوس : حنو السرج والقَرَبُوس لغة فيه وقيل لا يخفف إلا في الشعر، وجمعه قَرَابِيس . انظر اللسان، والتاج (قريس) .

قلت : اعلم أن حروف الاسماء المتمكنة العربية والأفعال على ضربين : أصلية وزائدة . وهذا يحتاج إلى أربعة فصول .

١٠/أ الأول : أن / الأمل عندهم عبارة عن الحروف اللازمة للكلمة كيف تصرفت ، وهي تجرى مجرى الجنس للأنواع ، نحو : الحياة - مثلا - للإنسان ، والفرس والطائر . ولا بد من وجودها في كل واحد من هذه الأنواع ، وإن اختلفت حقائقها . وكذلك الحروف الأصلية ، هي مادة ما بنى منها من الأبنية المختلفة ، موجودة في جميعها من نحو (ضَرَبَ ، يَضْرِبُ ، ضَارِبٌ ، مضروب) . فالضاد ، والراء ، والباء ، موجودة في جميع هذه الأبنية (١) . نعم ربما حذف شيء من الأمل لعللة ، نحو لم (يغز) ، ولم (يئزم) ولم (يخش) . وهي حروف (٢) الجزم (٣) وكذلك حذف هذه الحروف في لم (يقم) ، ولم (يبع) ولم (يخف) ، لالتقاء الساكنين .

والثاني : أن الزائد ضده ، كالهزة ، والسين ، والتاء في (استخترج) ألا ترى إلى سقوطها في (خرَج) ؟ وكذلك أُلِفَ (خَارِجٌ) وِيَاءُ (يخرج) ، لسقوطها في (خرج) . وههنا تنبيه وهو : أن الزائد قد يكون للمعنى ، كألف (ضارب) ، الدالة على اسم الفاعل ، والميم في (مكرم) الدالة عليه ، والهزة في (أذهبتسه)

(١) أي : أنه لا يصح بناء كلمة من الحروف الزوائد وحدها ، كما أنه لا يصح حذف جميع الأصول من كلمة . وإنما تمكن زيادة حرف فأكثر على الأصول ، وكذلك يمكن حذف بعض الأصول .

(٢) في أ حروف .

(٣) أي : أن حرف الجزم هو العلة التي حذف من أجلها الحرف الأخير من هذه الأفعال .

- الموجبة للتعدية • وقد يكون للإلحاق، كواو [كَوْثَر] (١) وياء (صَيَّرَف) ،
فإنهما الحقا الكلمة (بَجَعَفَر) وكذا (خَرُوع) ^(٢) ملحق (بِدِرْهَم) •
وذكر أبو الفتح أنه ليس في اللغة (فِئُول) إلا (يَرْوَع) في اسم ناقصة ،
و (جَدُول) لغة في جَدُول ، و (خِرْوَع) وهذا الإلحاق ليس بمقيس • وإنما /
المقيس / الإلحاق باللام ، (كقعد) (٣) و (مَهْدَد) (٤) و (جَلَبَب) •

- (١) في أ (ورنتل) وهو خطأ : لأن واوه أصلية فلا يصلح للتمثيل هنا •
(٢) الخِرْوَع : نبت لا يرعى • القاموس / خروع •

- (٣) القَعْدَد : الجبان اللثيم القاعد عن الحرب ، وعن المكارم قال دريــــــــــــد
ابن الصمة :
دَعَايِي أَخِي وَالْحَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَايِي لَمْ يَجِدْ يِي يَقُودُ
ينظر اللسان (قعد) •

- (٤) مهدد : اسم امرأة • وفي اللسان (مهد) " قال ابن سيده إنما قضي على
ميم مهدد أنها أصل لأنها لو كانت زائدة لم تكن الكلمة مفكوكة ، وكانت
مدغمة كمهد ، ومرد • وهو قَعْلَل • قال سيبويه : الميم من نفس الكلمة ،
ولو كانت زائدة لأدغم الحرف مثل " مفرّ " و " مردّ " فثبت أن الدال ملحقه ،
والمَلْحِق لا يدغم " • انظر الكتاب ج ٤ / ٣٠٩ ، والمنصف ج ٣ / ٨ وشرح الشافية
ج ١ / ١٤ •

وقد يكون للمد كواو (عَجَّوز) وياء (قَفِيب) ، وألف (كتاب) . وقد يكون للعوذ، كهاء (زَنَادِقَة) (١) وسين (يُسْطِيع) (٢) . وقد يكون للتكثير كميم (زَرْقَم) (٣) وقد يكون للإسكان، كألف الوصل . وقد يكون للبيان ك : (سُلْطَانِيَّة) (٤) .

والثالث : أن حروف الزيادة عشرة ، يجمعها قولهم : (هم يتساءلون) و (يا هو لا تستنم) و (أسلمني وتاه) و (السمان هويت) و (اليوم تنساه) (٥) و (أتى هو سليمان)

- (١) الزَّنْدِيق : القائل ببقاء الدهر . وفي اللسان : ليس زنديق ولا فرزيين من كلام العرب . وإنما تقول العرب : زندق وَزَنْدَقِيَّ إذا كان شديد البخل ، فإذا أرادت العرب معنى الهاء في زَنَادِقَة ، وَقَرَأْنَسَة عرضت من الياء في زَنْدِيق وفرزيين ، وأصله : الزناديق .
انظر اللسان (زندق) والكتاب ج١/٢٥، ج٢/٣٨، ج٣/٤٢٢ .
- (٢) أصلها عند سيبويه : أظاع زيد فيها السين عوضاً من ذهاب حركة العين من أفعل . الكتاب ج١/٢٥ ، انظر اللسان / طوع .
- (٣) الزَّرْقَم : الشديد الزَّرَق يوصف به المذكر والمؤنث ، وقيل المؤنث بالتاء .
اللسان والقاموس (زرق) والنمصف ج١/١٥١ ، ج٣/٢٥ .
- (٤) من الآية ٢٩ من سورة الحاقة .
- (٥) عبارة "اليوم تنساه" ساقطة من ب .

وإنما خصوها بذلك ، دون غيرها لأن أولى ما زيد حروف المد ، لأن كل كلمة لا تخلو منها . ألا ترى أنها إذا خلت منها فإنها لا تخلو من الضمة ، والكسرة . وهذه الحركات أبعاض لها . فلما كثر استعمالها كانت بالزيادة أولى . لأنهم يتسعون فيما يكثر استعماله ، ويتمرفون فيه بأنواع من التمرفات لا توجد فيما ليس كذلك . وباقي الحروف الزوائد مشبه بها . وبيان ذلك ان الهمزة كثيرة الاعتلال ، والتغيير ، ولذلك (١) عدها بعضهم من جملة الحروف المعتلة ، وهي مجاورة الألف في المخرج . وان الميم من مخرج الواو ، وهي الشفة ، وفيها غنة تمتد الى الخيشوم ، فناسبت بذلك حروف العلة . وان النون فيها غنة ، وهي اذا كانت ساكنة من الخيشوم / وتمتد فيه كامتداد الالف في الحلق ، ولهذا [إذا] (٢) أمسك الانسان أنفه لم يمكنه النطق بها ، وقد حذفوها للتقيا ، الساكنين . قال الشاعر (٣) :

أ/١١

وَلَاكِ اسْقَنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ

فحذف النون من لكن ، ولم يحركها . وكذلك :

(١) في ب " كذلك " .

(٢) سقطت من أ .

(٣) هذا عجز بيت وأوله : " وَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَشْتَطِيعُهُ "

وهو للنجاحشي الحارثي واسمه : قيس بن عمرو بن مالك من بني الحارث بن كعب .
والبيت من شواهد الكتاب (ج١ / ٢٧) وفي معظم كتب النحو وكتب الشواهد .
انظر : كتاب المعاني الكبير ج١ / ٢٠٧ ، المنصف ج٢ / ٢٢٩ ، الخصائص ج١ / ٣١٠ ،
رصف المباني ص ٣٤٧ - ٤٢٣ ، الجنى الداني ص ٣٢٣ ، مغني اللبيب ص ٣٢٢ ،
خزانة الأدب ج١ / ٤١٨ .
الشاهد فيه حذف النون من " لكن " .

"لم يك الحق" وان التاء فيها همس تناسب به حروف العلة . ومخرجها قريبا من مخرج النون ، وأبدلوها من الواو في (تُرَاثٍ) (٢) ومن الياء في (ثُنَيْتَيْنِ) (٣) . وان الهاء حرف مهموس ، وهو مجاور للألف ، وأبو الحسن يدعى أن مخرجهما واحد (٤) ، وهي خفية ، ولذلك قالوا : (رَدَّهَا) بفتح الدال ، و (رَدُّهُ) بضمها ، كأنه (رَدَّأ) ، و (رَدُّوا) . والمبرد أخرجها من حروف الزيادة ، لأنها لم تزد إلا في الآخر للوقف (٥) . وهو ضعيف ، لأنها قد زيدت في غير ذلك . على ما نذكره - إن شاء الله .

(١) هذه قطعة من بيت لُحَيْل بن عرفة الأمدى وهو بتمامه - وبعده بيت آخر :
لَمْ يَكُ الْحَقُّ عَلَى أَنَّ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَقَّى بِالْمَرَرِ
غَيَّرَ الْجِدَّةَ مِنْ عِرْفَانِهِ خَرَقَ الرِّيحَ وَطَوَّافَانَ الْعَهْرِ
وهو في النوار لأبي زيد ٢٩٦ ، وشرح الأبيات المشككة الإعراب ١٢٢ ، والمنصف ج ٢٢٨/٢ والخائص ج ١/١٠ وصر الصناعة ٤٤٠ والخزانة ج ١/٣٠٤ والإصابة ج ٢/٢٤٨ وفيه أن صاحب الشاهد كان يسمى : سُحَيْلًا سَمَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُسَيْنًا . والشاهد فيه حذف النون من يك . قال ابن جنى في المنصف : ويدل على أن النون أشبهت حروف اللين لكونها حتى حذفت كما حذفت - أنها لما تحركت لم تحذف ، لأن الحركة قد أخرجتها من شبه حروف اللين . وذلك قولهم : لم يكن الرجل منطلقا . ولا يجوز لم يكن الرجل ؛ لتحرك النون . وقد جاء شيء من هذا في ضرورة الشعر . ثم قال وأحسن ما يقال فيه عندي : أنه قدره : لم يك على حد قولك : لم يكن زيد ثم جاء بالالف واللام بعد أن حصل فيه الحذف ، فتركه على حاله .

(٢) تُرَاثٍ أصله مِنْ (ورث) انظر اللسان / ورث وصر الصناعة ص ١٤٥ .

(٣) في اللسان (ث ن ي) " والمؤنث : الثنتان ، تأؤه مبدلة من ياء . ويدل على أنه من الياء أنه من ثنيت " .

(٤) نقله عنه ابن جنى في صر الصناعة ص ٥٦١ . وابن يعيش في شرح المغمل ج ٩ / ١٤٢

(٥) لم أقف على قول للمبرد يُخرج الهاء من حروف الزيادة . بل إن الذي في المقتضب عكس هذا القول . فقد صرح في أكثر من موضع من المقتضب بأن الهاء من حروف الزيادة . قال : " هذا باب معرفة الزوائد ومواضيعها ، وهي عشرة أحرف : الألف والياء ، والواو ، والهمزة ، والتاء ، والنون ، والسين ، والهاء ، واللام ، والميم ، وقال : " والهاء تزداد لبيان الحركة ، ولخفاء الألف " وقال " هذا باب حروف البدل ، وهي أحد عشر حرفا ، منها ثمانية من حروف الزوائد (هكذا في المقتضب) التي ذكرناها ، وثلاثة من غيرها " . وقال : " وأما الثلاثة التي تبدل وليست من حروف الزيادة : فاحدها الطاء ، =

وان السين حرف مهموس ، يقرب من مخرج التاء . ولذلك أبدلوا منها ، وقالوا : (اِشْتَخَذَ) وأصله : (اِتَّخَذَ) وعكسه (سَتَّ) وأصله (سَيْدَسَ) لأنه من التَّشْدِيدِ ، فأبدلت السين تاءً . وكذلك الدال . وان اللام مشابهة للنون ، وقريب من مخرجه . ولذلك يدغم فيه نحو (مِنْ لَدُنْهُ) (١) ويحذف معها نون (٢) الوقاية ، كما تحذف مع مثلها ، قالوا : انى (٣) ، كما قالوا لَعْنَتِي ، وأبدل من النون في (أَمِيلَالِ) (٤)

[أدلة الزيادة]

ب/١١

الرابع : أن الأدلة / على الزيادة ثلاثة :

أولها : الاشتقاق ، وهو : اقتطاع فرع من أصل ، يدور في تصاريفه ، — ترتيب الحروف ، وزيادة المعنى . وذلك كقولهم : ان الياء — في صَيِّغَم (٥) زائدة ، لأنه مشتق من الصَّغْم . وكذلك الواو — في (كَوْتَر) (٦) لأنه من الكثرة . والالف في (كَاثِر) لأنه منها .

ومنهن الدال ٠٠٠٠ والحرف الثالث الجيم ٠٠٠ " وقال : وأما أمهات فالحاء زائدة لأنها من حروف الزوائد (هكذا) تزداد لبيان الحركة في غير هذا الموضع فزيدت . ولو قلت أمات لكان هذا على الأصل ، ولكن أكثر ما يستعمل : أمهات في الانس ، وأمات في البهائم ، فكأنها زيدت للفرق . ولو وضع كل واحدة في موضع الأخرى لجاز . ولكن الوجه ما ذكرت لك " ينظر المقتضب ج ١ / ١٩٤ ، ١٩٨ ، ج ٢ / ١٦٩ ، وقد قال كثير من العلماء ممن تقدم هذا المؤلف وممن تأخر عنه ان المنبرد اخرج الهاء من حروف الزيادة ، منهم ابن جني في سر الصناعة ص ٦٢ - ٥٦٣ ، وابن يعيش في شرح المفصل ج ٩ / ١٤٣ ، وشرح الملوكي ص ٢٠١ ، وابن عصفور في الممتع ص ٢٠٤ ، وابن الحاجب في الشافية ، والرضي في شرحها ج ٢ / ٣٨٢ - ٣٨٥ ، وابن عقيل في المساعد ج ٤ / ٥١ ، والاشموني ج ٤ / ٢٦٩ ، والازهري في التصريح ج ٢ / ٣٦٢ ، والبغدادى في شرح شواهد شرح الشافية ص ٣٠١ .

(١) من الآية ٤٠ من سورة النساء و (٢) من سورة الكهف .

(٢) في أ دون .

(٣) في أ (لعل) .

(٤) من شواهدا إحدى روايات بيت النابغة الذبياني وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً لَا أَسْأَلُهَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

(٥) الصَّيِّغَم ، والصَّيِّغَمِي : الأسد . اللسان / ضم .

(٦) الكَوْتَر : الكثير من كل شيء ، وفي لغة هذيل : الغبار الكثير .

اللسان . كثر .

وثانيها : عدم النظير ، وذلك نحو (قَرَنْفُل) ألا ترى أنه لا تكون النون أصلية ، لعدم (قَعْلَل) (كَسَفَرُجُل) وكذلك نون (نَرْجِس) (١) زائدة ، لعدم (فَعْلِل) (كَجَعْفِر) .

وثالثها : وقوع الحرف موقعا تكثر فيه زيادته ، كالهزمة إذا وقعت أولا ، وبعدها ثلاثة أصول ، نحو : (أحمد) ، وكالنون إذا وقعت الثالثة ساكنة ، نحو (جَعَنْفَل) (٢) .

وها هنا تنبيهه ، وهو أنه قد تنفرد دلالة واحدة من هذه الثلاثة ، وقد تجتمع ثنتان ، (كَتَرْتَب) ، إذ يدل على زيادة التاء الاشتقاق ، لأنه من (رتب) وعدم النظير ، وهو أنه ليس في الكلام (فَعْلَل) (كَجَعْفِر) بضم الفاء . وقد يجتمع الثلاث (كَعْرُود) (٣) لأنها ثلاثة ساكنة وليس في الكلام (جَعْفِر) بضم الفاء ، والعين ، والاشتقاق ، لأنهم قالوا (عُرْد) قال (٤) :

وَالْقَوْسُ فِيهَا وَتَرَعُودُ

- (١) النَّرْجِس : من الرياحين ، مَعْرَب ، ووزنه نفعِل ، وقد تكسر نونه . اللسان / رَجَس .
 - (٢) الجعنفل : الغليظ ، وغليظ الشفتين ، نونه رائد مُلْحِقَةٌ له ببناء ، سفرجل . اللسان . جحفل .
 - (٣) الْعُرْدُ ، وَالْعُرْدُ : الشديد من كل شيء . اللسان . عرد .
 - (٤) من أرجوزة ذكرها المبرد في الكامل ضمن خطبة الحجاج بن يوسف عند قدومه العراق ، ولم ينسبها المبرد لقائل ، وهي :
قَدْ شَمَرْتُ عَنْ سَاقِهَا قَشْدًا وَجَدَّتِ الْحَرْبُ بِكُمْ قَجْدًا
وَالْقَوْسُ فِيهَا وَتَرَعُودُ مِثْلُ ذِرَاعِ الْبَكْرِ أَوْ أَشَدَّ
لَا يَدٌ مِمَّا لَيْسَ مِنْهُ بَدٌ
- وغير منسوب في اللسان (عرد) .
ونسبه البغدادي (في شرح شواهد شرح الشافية) لحنظلة بن شعلبة بن يسار ، وقال انه قاله يوم ذي قار وروايته له : " ما علتى وأنا شيء ، إِدُّ الْقَوْسُ
مثل ذراع البكر
ينظر الكامل ج ١ / ٢٢٤ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

[الميزان الصرفي]

قال: (ويسمى أولُ الأصولِ قاءً ، وثانيتهما عَيْنًا ، وثالثُها زَايُعُها ، وخامسُها لَامَاتٍ ، لِمُقَابَلَتِهَا - في الوَزنِ - بهذه الأَحْزُفِ) . قلت اعلم أن التمرِيفيين /
١/١٢ يقابلون الحروف الأصلية بالفاء ، والعين ، واللام (١) . وأما الزائد فإنه يؤتى به في المثال بلفظه من غير مقابلة له بشيء من ذلك ، فيقولون : وزن (أَحْمَر) أَفْعَلْ فيأتون بالهمزة ، ويقابلون الحاء بالفاء ، والميم بالعين ، والراء باللام . وكذلك (عَذَايِر) (٢) (فُعَالِيل) و (عَنَتْرِيْس) (٣) (فَعْتَلِيل) . وها هنا تنبيهه وهو : أن الزائد قد لا يقابل بلفظه ، وذلك في مواضع . منها : أن يكون مبدلاً من تاء الافتعال ، نحو : (اِطْلَح) فإن وزنه (اِفْتَعَلَ) ولا يقولون : (اِطْعَلَ) (٤) وإن كانت الطاء زائدة ، لكونها بدلاً من زائد . وفعلوا ذلك تنبيهاً على الأصل المبدل منه (٥) ومنها : أن يكون للإلحاق ، فوزن (قَرَدَد) (فَعَلَّل) ولا يقال : (قَتَلَد) إذ الحرف الملحق جَارٍ مجرى الأصل فقول بما يقابل به . ومنها أن تكون العين مكررة ، كقَرَب ، فوزنه (فَعَلَّ) ولا يقال (فَعَزَل) ولا (قَزَعَل) .

(١) يخرج الوزن التصغيري على هذه القاعدة . فقد حمروه في ثلاثة أوزان هي : " فُعِيل " و " فُعِيلِيل " و " فُعِيلِيلِيل " فوزن دُرَيْيِم : فُعِيلِيل ، والقياس الصرفي يقتضي أن يكون وزنه : فُعِيلِيل ، وكذلك : أَسْيُود ، ومُطِيلِق . ووزن عَصِيْفِير فُعِيلِيلِيل ، ووزنه الحقيقي : فُعِيلِيلِيلِيل . الخ . . ينظر شرح الشافية ج ١ / ١٤ .

(٢) العَذَايِر : الشديد الحلب . يوصف به الجمل والاسد . مؤنثه بالتاء . اللسان (عذفر)

(٣) العَنَتْرِيْس : الداهية . وتوصف بها الناقة القوية الكثيرة اللحم . مشتقة من العَتْرَسَة والنون زائدة . اللسان (عترس) .

(٤) فسى أ : اغتطعل .

(٥) خالف الرضى هذا المذهب في شرحه للشافية . قال : " . . . وهذا مما لا يسلم ، بل تقول : " اضطرب " . على وزن " افطعل " و " فحضط " وزنه " فعلــــط " و " هراق " وزنه : " هفعل " و " فقيمَج " وزنه : " فعيلج " . وقال ان عبدالقاهر قال : يجوز ان يعبر بالبدل فيقال : وزن . قال : قال " شرح الشافية ج ١ / ١٨ .

[علة اختيار فعل للميزان الصرفي]

فان قيل : فلم خص الميزان بهذه الأحرف الثلاثة دون غيرها ————— ؟
فالجواب : انهم لما أرادوا أن يصوغوا مثالا يكون كالميزان ، لمعرفة الزائد
من الأصل ، جعلوا ذلك لفظ الفعل ، لعمومه ، وشموله كل فعل علاجاً كان ،
أو غير علاج ، غريزة كان أو غير غريزة .

قال تعالى : (لَا يَسْتَلْ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْتَلُونَ) (١) فهو أعم ما يعبر (٢)
به عن الأفعال ، فوزنوا به لعمومه . فإن قيل : ولم كان الميزان / ثلاثياً ،
ولم يكن رباعياً ولا خماسياً ؟ فالجواب من وجهين ، أحدهما أن الثلاثي
أكثر تمرفاً من غيره . والثاني : أنه لو كان رباعياً لما أمكن وزن الثلاثي به
إلا باسقاط . وكذلك الخماسي ، فجعل ثلاثياً (٣) . وإذا احتيج إلى وزن الرباعي
كررت اللام مرة وإذا احتيج إلى وزن الخماسي كررت اللام مرتين ، لأن
الزيادة استهلّ عندهم من الحذف ، ولهذا كان القول بزيادة الهاء في
أُمَّهَاتُ اسْتَهَلَّ (٤) من ادعاء حذفها في أُمَّهَات . صرح بذلك ابن جني في سر
المناعة (٥) . فاعرفه .

(١) الآية ٢٣ من سورة الانبياء .

(٢) في ب " اعم تعبير " .

(٣) نقله من شرح الملوكي ص ١١٥ ، ١١٦ .

(٤) في ب " أحسن " .

(٥) انظر سر المناعة ص ٥٦٣ .

[حروف الزيادة ومواقعها]

قال : (فمل إذا صَحِبَتْ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ أَلِفٍّ ، أَوْ وَاوٍ ، أَوْ يَاءٍ ، أَوْ حَرْفٍ مَسْبُوقٍ بِمِثْلِهِ ، أَوْ هَمْزَةٍ مُصَدَّرَةٍ ، لَا مُؤَخَّرَةٍ ...) (١)

قلت اعلم أن حروف العلة تزداد في الثلاثي فماعداء زيادة مطردة غانا رأيت

ثلاثة أحرف فماعداء وفيها ألف ، أو واو ، أو ياء ، حكمت عليها بالزيادة وذلك نحو :

عجوز ، وقضيب ، وكتاب ، لأنها مأخوذة من العجز ، والقضب ، والكتيب ،

وكثير معرفة ذلك بالاشتقاق ، حتى حكم على كلمات كثيرة لم يعرف اشتقاقها ،

لكن قيسست على ما عرف . وها هنا تنبيه ، وهو : أنه لو حمل في الكلمة تكرير ،

لم يحكم على حرف العلة بالزيادة ، وذلك نحو (صِيحِيَّة) (٢) ، وعلته أنه لو

جعل الأول زائدا / لميرت الكلمة من باب (دَدَن) ولو جعل الثاني كذلك لميرت

الكلمة من باب " سلس " ، وهما بابان قليلان لا يحمل عليهما ، مع إمكان الانصراف

عنهما . فإن قيل : فما الدليل على أن " صِيحِيَّة " من مضاعف الياء ، وهلا كانت من

مضاعف الواو ؟ والأصل : (صَوِّصَوَة) فقلبت الواو الأولى ياءً ، لسكونها

وانكسار ما قبلها (٣) وقلبت الثانية ياءً لوقوعها طرفا ، وانكسار ما قبلها ؟

فالجواب : أن ذلك لا يجوز ، لقولهم في جمعها : (المَيَّاي) ولو كان أصل

(الياء واوا) (٤) لقليل : (الحَوَّاي) ولما ثبت أصالة الأولى ، دل ذلك على أصالة

الثانية ، إذ كان يلزم أن يكون أحدهما أصلا ، والآخر زائدا ، لزوال التكرير . وقد

تقدم أن ذلك لا يجوز الحمل عليه . والمصنف نيه على ذلك بقوله فيما بعد :

(وكون التكرير على نحو سمس) (٥) . وقوله : (أو حرف مسبوق بمثله)

(١) الجواب سيأتى على ص ٤٢ .

(٢) التَّيَّيَّة : واحدة التَّيَّاي ، وهي : شوك الحائك أو مِخْطَطُه الذي يخط به . والميَّاي : الحصون . اللسان صيا . والمنصف ج ٣ / ٧٨ .

(٣) في ب " من قبلها " .

(٤) في أ " الواو ياء " .

(٥) السَّمسم : بالفتح : الشعلب ، وبالكسر : نوع من الحب . انظر القاموس / س م م .

يعني نحو (عَدَّسَ) (١) ، فإن إحدى الباءين زائدة ، واختلف في أيهما هو الزائد . فمذهب الخليل : أنه هو الأول (٢) ، وتعلق بوجهين ، الأول قولهم المَوَّغ في الصِّيَاغ^(٣) ، ويفتقر قلبهما إلى منعة دقيقة ، وذلك لأنه إما أن تقلب الواو الأولى ياء ، وتقلب الثانية لها ، أو تقلب الثانية ياء ، وتقلب الأولى لها . فقلب الأولى أولى لأنها ساكنة ، والتطرق على الساكن بالتغيير أولى من التطرق على المتحرك ، وما أسرع إليه التغيير هو أولى بالزيادة . والثاني : قولهم / ١٣ ب (صَحَّحَ) (٤) فالصاد ، والميم : أصلان ، الميم الثانية هي عين الكلمة المكررة ، ولا يفصل بين العينين الا بزائد ، كما تقول عَثَوْتُ^(٥) ، وعَقَنْقَل^(٦)

(١) العَدَّس : الشديد الموثق الخلق ، من أوصاف الابل ، وهو - أيضا - الطويل من الرجال ، اللسان (عديس) .

(٢) قال سيبويه : " سألت الخليل ، فقلت سلّم أيتهم الزائدة ؟ فقال : الأولى هي الزائدة لأن الواو والياء والألف يقعن ثَوَائِي في فوعِل ، وفاعِل وفيعِل ... وكذلك عَدَّس ونحوه ... وأما غيره فجعل الزوائد هي الأواخر ... وكلا الوجهين مذهب " الكتاب ج ٤ / ٣٢٩ . وانظر المنصف ج ١ / ١٦٤ ، وشرح الشافية ج ٢ / ٣٦٥ .

(٣) " رجل صَائِغٌ وَمَوَّغٌ ، وَصَيَّاغٌ : معا قبة في لغة أهل الحجاز وفي حديث علي : وَأَعَدَّتْ مَوَّاغًا من بنى قينقاع ، هو مَوَّاغ الحلى . قال ابن جنى : إنما قال بعضهم : صَيَّاغٌ ؛ لأنهم كرهوا التقاء الواوين ، لا سيما فيما كثر استعماله ، فأبدلوا الأولى من العينين ياءً كما قالوا : في أمّا ، أيّما ، ونحو ذلك ، فصار تقديره : الصَيَّوَاغ ، فلما التقت الواو والياء على هذا أبدلوا الواو للياء قبلها ، فقالوا : الصَيَّاغ فابدا لهم العين الأولى من المَوَّاغ دليل على أنها هي الزائدة ، لأن الإعلال بالزائد أولى منه بالأصل . اللسان والتاج .

(٤) الصَحَّح من الرجال : الغليظ الشديد ، أو الغليظ القصير . اللسان صمصح وأنظر سفر السعادة ج ١ / ٣٢٤ .

(٥) العَثَوْتُ الكثير اللحم الرخو . اللسان / (عثل) .

(٦) العَقَنْقَل : ما تراكم من الرمل ، وتعقل بعضه ببعض . أو الحبل من الرمل جمعه : عقنقلات ، وعقاقل . اللسان (عقل)

فإذا ثبت أن الحاء الأولى زائدة ، فكذلك الميم الأولى (١) . ومذهب يونس (٢) أنه الثاني ، وتعلق بوجهين . الأول قولهم الخفافق في جمع خنفقيق (٣) ولا يخلو إما أن يكون حذف القاف الأخيرة أو الأولى . فلو حذف الأولى لقال : خَنَفِيقُ ، إذ كان واحده : (خَنَفِيق) والياء الرابعة تثبت ، ولا تحذف . فلما لم يكن كذلك ، دلّ على حذف الثانية ، فبقي (خَنَفِيق) ، ثم حذفت الياء ، لأنها خامسة . ومعلوم أن الزائد أولى بالحذف . والثاني : قولهم (اقْعَنْسَس) (٤) والنون إنما يكتنفها أصلان ، (كاخْرَنْجَم) (٥) ، فوجب أن تكون السين الأولى في (اقْعَنْسَس) أصلية ، والثانية زائدة . فاعرفه . قوله : (أو همزة ممدّرة ، لا مؤخّرة) يعني : أنه متى كانت الهمزة أولا ، وبعدها ثلاثة أحرف أصول حكم بزيادتها ، عرف الاشتقاق الدال على ذلك أو لم يعرف . وذلك لغلبة زيادتها عند وجود هذا الشرط ، فيما عرف بالاشتقاق ، من نحو : أحمر ، وأخضر .

(١) انظر اللسان / صحح .

(٢) هو : يونس بن حبيب أبو عبد الرحمن الضبي (نسبته إليهم بالولاء) من أشياخه أبو عمرو بن العلاء ومن تلاميذه سيبويه توفي سنة : ١٨٢ هـ ترجمته في مراتب النحويين ص ٤٤ ، وأخبار النحويين البصريين ص ٥١ ، وطبقات الزبيدي ص ٥١ ونزهة الألباء ص ٤٩ ، وانباه الرواة ج ٤ / ٧٤ ، وبغية الوعاة ج ٢ / ٣٦٥ .

(٣) في حاشية "ألف الخنفقيق : الداهية ، يقال : داهية الخنفقيق وهي - أيضا - الخفيفة من النساء الجريئة . قال سيبويه : "والنون زائدة جعلها من خفق الريح . صحاح"

(٤) اقعنسس البعير وغيره : امتنع فلم يتبع . ويوصف به كل ممتنع . اللسان / قعس .

(٥) الاحْرَنْجَم : الاجتماع ، احْرَنْجَمَ القوم اجتمع بعضهم إلى بعض والإبل ١٠ جتمععت وبركت . اللسان (حرجم) .

ثم حمل عليه ما لم يعرف له اشتقاق، نحو (أَفْكَلَ) وهو : الرَّعْدَةُ ، وجمعه : أَفَاكِلَ .
 فلو سميت به رجلا لم تصرفه للتعريف ، ووزن الفعل (١) . وكذلك : (أَيْدَعُ) (٢)
 اسم طائر، وقيل : اسم للزعفران . ووزنه : (أَفْعَل) حملا / على الأكثر ، إذ باب
 (أَفْعَل) أكثر من باب (فَعَّل) وحكي : (يدعت) (٣) الثوب : صبغته
 بالزعفران . فأسقط الهمزة ، وأثبت الياء . كذا حكمها إذا كان بعدها أكثر من ثلاثة
 أحرف ، لكن بعضها زائد (كمحاض) ووزنه : (إِفْعَال) ، لأنه من المحض (٤) و(إِجْفِيل) (٥)

(١) ينظر المنصف ج١/ ١٠٠ - ١٠١ ، وشرح الملوكي ص ١٣٥ . قال الرضي في شرح (الشافعية ج٢/ ٣٧٣) :

" وبعض المتقدمين خالفوا ذلك ، وقالوا : ما لم تعلم - بالاشتقاق - زيادة همزته
 المصدرة حكمنا باصالتها فقالوا : أَفْكَلُ كَجَعْفَرٍ . ورد عليهم سيبويه بوجوب ترك
 صرف أفكل لو سمي به ، ولو كان فَعْلَلًا لصرف ولجاء في باب فَعْلَلُ يُفْعَلِلُ
 فَعْلَلَةٌ " .

(٢) الأيدع : الزعفران ، وخشب البقَم ، وصمغ يداوي الجراح . القاموس / يدع .

(٣) قال ابن جنى في المنصف (ج١/ ١٠٠) : " وقد حكى بعضهم :

يدعته تيديعا ، فهذه دلالة قاطعة على كون الياء فاء " .

وانظر شرح الشافعية ج٢/ ٣٧٢ - ٣٧٣ .

(٤) في حاشية أ : " المحض : الخالص ، وهو بالحاء المهملة " .

وانظر اللسان / محض .

(٥) في حاشية أ : " الإجفيل " : الجبان ، وظليم إجفيل يهرب من كل شيء . صحاح " .

وانظر اللسان / جفل .

ووزنه : (إَفْعِيل) لأنه من جَعَلَ و (إَخْرِيط) (١) كذلك ، لأنه من خَرَط . فإن كان بعد
 الهمزة حرفان أصليان ، وليس هناك حرف محذوف ، فهي أصل (كَأَخَذ) و (أَكَل) ،
 و (إِزَار) . ويخرج على هذا : (ابن) و (اسم) لأن هناك حرفا محذوفاً ، إذ الأصل : (بَنَو)
 و (سَمَو) (٢) . وكذلك إذا كان بعدها أربعة أحرف أصول ، نحو : (إِصْطَبِل) (٣)
 لأن الرباعي لا يزداد أوله إلا أن يكون جارياً على فعل ، نحو مُدَّحَرَج . ويدل على ذلك
 قولهم في تصغيره : (أَصْطِيب) ولو كانت زائدة لقل (صُطْبِيل) . قال أبو البقاء : (٤)
 الدليل على أصالتها : وجهان : أحدهما : أنها ثقيلة ، والكلمة الرباعية مستثقلة
 وليست الهمزة فيها لمعنى ، فلا وجه لزيادتها . والثاني : أنها لغة أعجمية والأعجمي
 لا يعرف له أصل . ولذلك حكم بأصالة الهمزة في إبراهيم ، وإسماعيل . ومثل (إِصْطَبِل)
 (اصْطَخِر) (٥) (٦) . وقال بعضهم : إنما لم ترد أول الرباعي لقلّة التصرف فـي
 الرباعي ، وإنما قل ذلك فيه لقلته في الكلام ، لأن الكلمة إذا لم تكثر لم يكثّر التصرف فيها .

(١) في حاشية أ : (الإخْرِيط : ضرب من الحمض ، صحاح) وفي اللسان : نوع من أنواع النباتات
 له قرون كقرون اللوبيا . اللسان (خرط) .

(٢) سمو على مذهب البصريين . أما الكوفيون فهو عندهم من الوسم ، لا من السم — و .
 انظر الانصاف ص ٦ - ١٦ .

(٣) الإِصْطَبِل : موقف الدابة . وخص به الأزهري موقف الفرس . . . قال سييويه : الاسفـنـط
 والاسطبل خماسيان ، والهمزة فيهما أصلية ، لأن الزيادة لا تلحق ما فوق الثلاثة من
 أوائلها ، إلا إذا كانت مما يجري على فعله " . اللسان (صطبل) وانظر سفر السعادة
 ج ١ / ٢١ .

(٤) هو ابن يعيش . وانظر شرح المفصل ج ١ / ١٤٥ .

(٥) انظر شرح الملوك ص ١٤١ وما بعدها .

(٦) اصطخر : اسم موضع بفارس .

ولذلك لم / يكن للرباعي إلا مثال واحد في الجمع . ولما كان الخماسي أقل منه لم يكن له مثال - أصلا ، فرد عند الجمع إلى الرباعي ، ولذلك زيد في الثلاثي أربعة أحرف ، وفي الرباعي ثلاثة أحرف ، وفي الخماسي حرف واحد (١) . وقوله : (لا مؤخرة) يعني : أن الهمزة متى كانت غير أول حكم عليها بالأمالة ، إلا إذا قام الدليل على زيادتها . كما يأتي - إن شاء الله تعالى .

وقال أبو الفتح في الملوكي : (وقد اطردت زيادة الهمزة آخر (٢) [نحو] (٣) . (حَمَرَاءَ) ، و (صَفَرَاءَ) و (أَصْدَقَاءَ) ، و (عُشَرَاءَ) ، وشَبَّهه (٤)) . قال ابن يعيش : حكم الهمزة إذا كانت أخيرا كحكمها إذا وقعت حشوا ، لا يقضى عليها بزيادة إلا بثبت . فأما [نحو] (٥) حَمَرَاءَ و صَفَرَاءَ ، فإن الهمزة - فيه (٦) - عند المحققين بدل من

(١) شرح المفصل ج٩/١٤٥ ، وشرح الملوكي ص ١٤٢ - ١٤٣ .

(٢) في شرح الملوكي : " آخر التأنيث " .

(٣) سقطت من " أ " .

(٤) شرح الملوكي : ص ١٤٨ .

(٥) سقطت من " أ " .

(٦) في ب " فيها " .

ألف التانيث المقصورة في نحو حُبَلَى، وَسَكْرَى، وإنما زيدت قبلها ألف أخرى للمد،
فاجتمع ألفان ساكنتان، فقلبت الثانية همزة، وحقها أن تذكر في باب البذل، وإنما
ذكرت هنا للفظها. فاعرفه (١). قال: (أَوْ نُونٌ بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ، أَوْ مِيمٌ
مَصْدَرَةٌ: حُكِمَ بِالزِّيَادَةِ). قلت: أصل هذه الألف، والنون أن تلحق الصفات مما
كان مؤنثه (على) (٢) فَعَلَى نحو (غَضَبَانِ) و (غَضَبَى) و (عُظْمَانِ) و (عُظْمَى)
و (سَكْرَانِ) و (سَكْرَى)، لأن الصفات بالزيادة أولى من الأسماء، من حيث إنها مشبهة
بالأفعال، و الفعل أقعد في الزيادة من الاسم. والأعلام نحو: قَحْطَانِ، وَعِمْرَانِ،
وَعُثْمَانِ - محمولةٌ عليها. وقال / التصريفيون: متى رأيت ألفا، ونونا، فاحكم
بأنهما زائدان، إلا أن تقوم دلالة على الأمالة، كما في: [فَيْنَانِ] (٣) (٤)، إذ هو
من الفَنَن، وكذا حان إذا أخذته من الحسن (٥). قوله: (أَوْ مِيمٌ مَصْدَرَةٌ) اعلم
أن الميم متى وقعت أولا، وبعدها ثلاثة أصول: حكم بزيادتها، وهي في ذلك (٦)
مساوية للهمزة وإنما كانت كذا، لأنها مقابلتها في المخرج، فالهمزة من أول المخارج،
والميم من آخرها. وقيل: إنها لما كانت أخت الواو (٧) وقد منعت (الواو) (٨) من

(١) شرح الملوكي — ص ١٤٨ - ١٤٩

(٢) سقطت من ب

(٣) في "أ" قينان.

(٤) في اللسان: "ان أخذت قولهم: شعر فينان من الفنن، وهو
الغنن، صرفته في حالي النكرة والمعرفة، وإن أخذته من الفينة
وهو الوقت من الزمان الحقته بباب قَعْلان وقَعْلانة، فصرفته في
النكرة ولم تصرفه في المعرفة. ورجل فينان: حسن الشعر
طويله. اللسان.

(٥) انظر المنصف ج ١/ ١٣٣، وشرح المفصل ج ٩/ ١٤١.

(٦) في ب "ذاك".

(٧) لأيهما شفويتان.

(٨) سقطت من ب.

الزيادة أولا - زيدت الميم أولا ، لتكون كالعوض منها ، نحو : مضرب ، ومقتل .
وقال بعضهم : قد اطردت زيادتها في خمسة أصناف : في اسم الفاعل ، والمفعول ،
والمصدر ، والزمان ، والمكان . وكذلك فيما عدل عن اسم الفاعل ، للمبالغة
(كِمُضْرَاب) و (مِطْعَان) ، وكذلك في اسم الآلة . وكذلك في (مَأْسَدَة) ومِسْبَعِه ،
للموضع الذي يكثر فيه ذلك . قال : (إِلَّا أَنْ يُعَارِضَ دَلِيلُ الْأَصَالَةِ ، كَمَلَا زَمَةِ مِيمٍ مَعْدَّةً ،
في الاِثْتِقَاقِ ، وَكَالتَقَدُّمِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَصُولٍ ، مِنْ غَيْرِ فِعْلٍ ، أَوْ اسْمٍ يُشَبِّهُهُ) . قلت :
الميم في مَعْدَّةً : أصل ، وهي فاء ، لقولهم : (تَمَعَّدَدَ) ، أي صار على خلق معد ، أو تكلم
بكلامه . وهو : تَفَعَّلَ (كَتَدَخَّرَ) ولا يكون تَفَعَّلَ ، لأنه لا يعرف فصيحاً ، و (تَمَسَّكَ)
إذا أظهر المسكنة ، و (تَمَدَّرَعَ) إذا لبس المدَّرَعَة ، و (تَمَنَّدَل) من المِنْدِيل : من قبيل
الغلط ، والجيد : تَسَكَّنَ / وَتَدَّرَعَ ، وَتَمَنَّدَل (١) . قال أبو عثمان : " وهو كلام أكثر
العرب " (٢) وقوله : (وكالتقدم على أربعة أصول) يعني : أنه متى كانت الميم أولاً ،
لأربعة أصول حكم باصالتها ، كميم [مَرَزَجُوش] (٣) (٤) فإنها أصل ، والوزن : فَعَلَّلُول ،
(كَعَفَّرُفُوط) (٥) ، وذلك لما ذكرناه من أن الزوائد لا تلحق أول بنات الأربعة لقلّة

(١) اعلم أن سيبويه حكم بأصالة ميم معد وتبعه النحاة . وهو على
العكس من ذلك حكموا . بزيادة الميم في تَمَسَّكَ وَتَمَدَّرَعَ وَتَمَنَّدَل
انظر الكتاب ج ٣٠٨/٤ والمنصف ج ١٢١/١ وشرح الملوك ص ١٥٤
وشرح الشافية ج ٦٨/١ .

(٢) انظر المرجعين السابقين .

(٣) فسر أ مرزجيوش وهو خطأ قد يكون من الناسخ .

(٤) المَرَزَجُوش : نوع من النباتات ، والمَرَزَجُوش : لغة فيه . وفي القاموس أنه أعجمي ،
واسمه بالعربية : (السَّمَق) . انظر اللسان والقاموس / مرزش .

(٥) العفرفوط : دويبة بيضاء ناعمة ، أو ذكر العظاء . جمعه : عصارف ، وعصافيط ،
وعفرفوطات . اللسان ، والقاموس / عصفط .

التمصرف فيها ، وأيضا فإن الزيادة أولا لا تتمكن تمكينا حشوا ، ألا ترى أن الواو الواحدة لا تزداد أولا البتة ، وتزداد حشوا - مضاعفة ، وغير مضاعفة ، فالمضاعفة نحو : (كَرَّوس) (١) و (عَطَّود) (٢) و [أَجَلَّود] (٣)(٤) و (أَخْرَوط) (٥) ، وغير المضاعفة نحو : (عَجَّوز) و (جُرْمُوق) (٦) وقوله : 'من غير فعل' نحو (دحرج) ، ويدحرج ، فإن الفعل أقوى في الزيادة من الاسم ، ولذلك يجوز أن يلحق أول الفعل زيادتان وثلاث ، (كَانَطَلَّق) و (اسْتَخْرَج) ، ولا يجيء ذلك في الاسم ثلاثيا ، ولا رباعيا ، إلا ما شذ من قولهم : (إِنْقَحَل) (٧) و (إِنزَهَو) (٨) فإن الهمزة ، والنون فيهما زائدتان ، لأنهما مشتقتان من القَحْل ، والزَّهْو . ولا نظير لهما ، نعم ذهب أبو الفتح إلى أن (إِنْقَحَلًا) من

-
- (١) الكَرَّوس : الضخم ، وعظيم الرأس . اللسان / كرس - وانظر الجوهرة ص ١١٨٨ .
 (٢) العَطَّود : السير السريع ، والشديد الشاق من كل شيء . انشد ابن جنى :
 فَقَدْ لَقِينَا سَفَرًا عَطَّودًا تَيْتَرَكُ ذَا اللَّوْنِ النَّصِيرِ أَسْوَدًا
 اللسان / عطد . والمنصف ج ٢/ ٣٢ .
 (٣) في أ " اجلود " .
 (٤) اجلود الليل : ذهب . والاجلواذ : المضاء والسرعة . اللسان / جلد .
 (٥) أَخْرَوط بهم السفر ، والطريق : امتد . وَأَخْرَوط الشَّرك على الميِّد : انقلب عليه .
 اللسان / خرط .
 (٦) الجُرْمُوق : الذي يلبس فوق الخف . القاموس
 (٧) رجل إِنْقَحَل : مخلوق من الكبر والهرم . وتلحق التاء مؤنثه . اللسان / قحل .
 (٨) رجل إِنزَهَو ، وامرأة إِنزَهَوَة : من أهل الكِبَر والتَّيِّه . اللسان / زها .

معنى القحل، لا من لفظه (١) - ووزنه : فَعَلَّ (كجرد حل) (٢) . فتقول في تحغيره :
 (أَنْتَيْقِح) (كَجَرَّيْدِح) وعلى الأول أنت مخير ، إن (٣) حذفتم الهمزة قلت : (نُقَيِّحِل)
 وإن حذفتم النون قلت : (أَفَيِّجِل) وذهب الزعفراني إلى جواز كون الهمزة بدلا من العين
 في (عَنْزَهُو) (٤) فهي - إذا - أمل ، والنون ، والواو زائدتان ، لأنهما يـاـزـاـءـ
 (قَنْدَأُو) (٥) و (سِنْدَأُو /) (٦) ، و (حَنْطَأُو) (٧) (٨) والوزن : فَنَقَلُو ، وإنما
 زيدت الواو - هنا - لخباء [الهمزة] (٩) والهاء في الوقف ، وعكسه ما حكاه

-
- (١) ذكره في المنصف (ج ١ / ٣٠) وعزاه لأبي علي .
 - (٢) الجَزْدَ حُل : الوادي ، والضخم من الإبل ، للذكر والأنثى . القاموس / جرد حل .
 - (٣) في ب " وإن " .
 - (٤) العَنْزَهُو والعَنْزَهْمَةُ : الكِبَر .
 - (٥) الْقَنْدَأُو : السّيء الغداء ، والسّيء الخلق ، ويقال للغليظ القمير . وكبير الرأس مع تحول . القاموس / قندأ .
 - (٦) السِّنْدَأُو : الخفيف الجري ، المقدم ، والقمير وعظيم الرأس ، القاموس / سندأ .
 - (٧) في ب " حنطأ " .
 - (٨) الحَنْطَأُو : العظيم البطن ، والقمير . القاموس / حنطأ .
 - (٩) ساقطة من أ .

البستي (١) في التعليق ، أنه جرى عند أبي على ذكر ما فات سيويه من الأبنية وقيل ان منها (عُيَاهِم) (٢) ، والظاهر أنه : قُتَايِل . فقال أبو الفتح : يجوز أن تكون العين مبدلة من الهمزة والأصل : (أُيَاهِم) (كأَجَارِد) (٣) 'وسيويه قد ذكر ذلك . فارتقاء أبو على (٤) وأقول هذا وجه جيد ذهب إلى مثله المتقدمون في قول خطام (٥) أنشده

-
- (١) هو الامام أبو سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم بن الخطاب ، الخطابي البستي ، من ولد زيد بن الخطاب أخي عمر بن الخطاب - رضي الله عنه . عالم أديب وشاعر . له مؤلفات نفيسة منها : شرح صحيح البخاري وشرح سنن أبي داود (معالم السنن) وشرح الحديث وغيرها . توفي ببست ، وهي مدينة في افغانستان - الآن - واقعة بين قندهار ، وغزنة . توفي سنة : ٣٨٦ هـ وقيل ٣٨٨ هـ ترجمته في انباء الرواة ج١/ ١٦٠ ، والخزانة ج٢/ ١٢٣ ومقدمة معالم السنن .
- (٢) العُيَاهِم : الماضي السريع . وهو مما أهمله سيويه وذكره الخليل ، وقال كسراع : لا نظير له . اللسان / عيهم .
- (٣) أَجَارِد : اسم موضع . قال سيويه : اسم ، وهو قليل في الصفة . اللسان/ جرد . انظر الكتاب ج٤/ ٢٤٦ .
- (٤) الخصائص ج ٣ / ١٩٧ وانظر الكتاب: الاحالة السابقة .
- (٥) هو : خطام بن رياح بن عياض بن يربوع ، خطام الريح المجاشعي الدارمي . وقال البغدادي : قال الحافاني في العياب : اسمه : بشر . ولم يذكر تاريخ وفاته . انظر : المختلّف والمؤتلف ص ١١٢ ، والخزانة ج٢/ ٣١٨ .

أبو بكر بن الأنباري (١) والزعفراني :

عَنْ كَيْفٍ بِالْوَصْلِ لَكُمْ أَمْ كَيْفَ لِي (٢) .

قيل: أصله: أن كيف فأبدلت الهمزة عينا، وأن على أحد وجهين (٣) ، إما أن تكون مخففة من الثقيلة وإما أن تكون بمعنى أي كقوله تعالى : (قُلْ تَقَالُوا أَتَلُمَّا حَرَّمَ رَبِّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) (٤) والتقدير لا تشركوا . وقيل إن (عليكم) إغراء ، و [ألا تشركوا] (٤) نصب به ويقوى هذا أن الزعفراني نقل أن قلب الهمزة عينا لغة لبناني تميم (٥) .

(١) هو : محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن أبوبكر الأنباري النحوي الكوفي . كان عالما ادبيا ، تقيا . له مؤلفات كثيرة ، منها : كتاب الوقف والابتداء ، وكتاب المشكل ، وغريب الحديث ، وشرح السبع الطوال ، والمذكر والمؤنث وغيرها . توفي سنة ٣٢٨ هـ ترجمته في الفهرست ص ١٦٢ ، طبقات الزبيدي ص ١٥٣ ، وذهبة اللبء ص ٣٦٤ ، وانباء الرواة ج ٢/٢٠١ .

(٢) الرجز لخطام - كما قال الشارح ، ذكره البغدادي ضمن قميدة ، وقال انها من نوادر الرجز . وقبله :

يَا رَبِّ بَيْضَاءَ بَوَّسِ الْأَرْمَلِ	شَبِيهَةَ الْعَيْنِ بِعَيْنِ الْمَغُولِ
فِيهَا طِمَاحٌ مِّنْ حَلِيلٍ حَنَكَلِ	وَهِيَ تَدَارِي ذَاكَ بِالتَّجَمُّلِ
قَدْ شَفِقتُ بِنَاشِيهِ هَتَبِ كَلِ	يَنْفُضُ عِظْفِي حَصْلٍ مَرَجَلِ
يَحْتَبِ مَحْتَالًا وَإِنْ لَمْ يَحْتَسِلِ	دَسَّ إِلَيْهَا بِرَسُولٍ مُّجْمِلِ
عَنْ كَيْفٍ بِالْوَصْلِ لَكُمْ أَمْ كَيْفَ لِي	قَلَمَ تَزَلْ عَنْ زَوْجِهَا الْمُخْتَسِلِ

(٣) في ب " الوجهين " .

(٤) الآية : ١٥١ من سورة الأنعام . وانظر في اعرابها : البيان لابن الأنباري ج ١/٢٤٩ والد ر المصون ج ٥/٢١٣ .

(٥) في أ (لا تشركوا)

(٦) هذا هو ما يسميه اللغويون " عنعنة تميم " قال ذو الرمة :

أَعَنْ تَوَسَّمتَ مِنْ حَزَقَاءَ مِنْزِلَةٍ مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٍ

وقال ابن هرمة :

أَعَنْ تَغَنَّتْ عَلَى تَأَقِي مَطْوَقَةٍ وَزَقَاءَ تَدْعُو هَيْدِيلًا بَيْنَ أَعْوَادِ

وانظر الخمائن ج ٢/١١ .

فإن قيل فكيف جاز دخول أم على كيف ، وهما للاستفهام ؟ فالجواب : أنهم نموا على أن أم جردت من الاستفهام ، وأخلصت للعطف ، فالعطف بأم ، والسؤال بكيف . ولا يجوز أن تجرد كيف من الاستفهام ، لأن بناءها لذلك . فلو جردت لأعربت . وهذا واضح . وقوله : (أو اسم يشبهه) يريد نحو (مُدَّحَرَج) و (سر هف) قال : (وَكُونُ التَّكْرِيرِ على نحو ما هو في قَرْقَفِ (١) ، وسُنْدُسِ (٢) وسِمَسِمِ) قلت : اعلم أن وزن (قَرْقَفِ) (٣) قَلَّلَ ، فالقاف فاء ، والراء عين ، والقاف الثانية ، والفاء : لامن ولا يجوز أن تكون (فَعْقَلًا) لأنه لم يعمد في لغة العرب تكرير يراد به الزيادة ، مع الفصل بحرف أصلي مغاير لما زيد . و (مَرَمَرِيسِ) (٤) زيدت الفاء والعين بعد الفاء والعين من غير فصل بينهما ، وكذلك جميع ما يكون زائدا . فلما كان قرقف قد فصل بين القافين الراء ، وجب أن تكون الثانية غير تكرير للفاء . وهو عند الكوفي فعفل وكذا سِمَسِمِ ، وسندس . قال : (فان لم تثبت زيادة الألف ، فهي بدلٌ لا أصلٌ ، إلا في حَرْفٍ أو شَبْهِهِ) قلت : الألف في الأسماء المعربة ، والأفعال لا تكون إلا زائدة ، أو منقلبة ، فإن لم تكن زائدة فهي منقلبة ، وألفات الحروف : أصول غير زوائد ، ولا منقلبة ، أما الأول فلأن الحرف لا يشتق ، ولا يشتق منه ، فانسدّ حينئذ باب عرفان الزيادة فيه ، وأيضا

(١) القَرْقَف : اسم من أسماء الخمر . القاموس / قرقف .

(٢) السُّنْدُس : ضرب من الديباج ، معرب . القاموس / سندس .

(٣) في ب زيادة : وسندس .

(٤) من معانيها : الداهية ، والأملس ، جعله بعضهم مشتقا من المراسلة في المعنى الاول ، والثاني من المرممر . انظر اللسان / مرس .

(٥) قاله الفراء . شرح الشافية للرضي ج ١ / ٦٣ .

قَارِنَ ذلكَ تصرفَ لا يليقَ [به] (١) وأما الثاني فلأن ألف (لا) لو كانت من الواو لقليل : (لَوَ) ولو كانت من الياء لقليل (لِي) وذلك لأن الحرف مبني على السكون . وإنما يقلب الواو ، والياء ألفاً مع تحركهما ، وانفتاح ما قبلهما ، وأيضاً فذلك تصرف ، وهو بعيد منه . نعم لو سمي بالحرف (٢) الذي آخره ألف ، نحو (إلى) حكمت (٣) بأن ألفه منقلبة ، عن واو ، لكونها لم تُمَلِّ . ولذلك نقول : في التثنية (إلَوَانِ) فإن قيل : فقد تقدم أنها ليست بمبدلة / فهلا لم تقلب واوا من حيث ليس لها أصل ١٧/أ في الواو ، ولا في الياء ؟ فالجواب : لما سمي به خرج إلى حكم الأسماء المتمكنة فقضى على ألفه بما يقضى على الألف التي لا تسوغ إمالتها كقفا ، فكما قيل (قَفَوَانِ) قيل : (إلَوَانِ) . ونظير ذلك ضَرَبَ ، [فَإِنْ] (٤) حكمه - إذا سمي به [مخلوعاً] (٥) منه الضمير - أن يعرب ، فيقال : (هذا ضَرَبٌ) ، ورأيت ضَرَبًا ، ومررت بـضَرَبٍ (٦)

(١) ساقطة من أ .

(٢) سقطت الباء من لفظة " بالحرف " من ب .

(٣) في ب " لحكمت " .

(٤) في أ " فانه " .

(٥) في أ " مخلود " .

(٦) انظر المنصف ج ٨/١ وما بعدها ، وص ١١٨ - ١٢٧ .

وقوله : (أو شبهه) يعني : ما أشبه الحرف من الأسماء نحو : (إذا) ، (متي)
و (أنتي) . فإن قيل : فلم حكمتم على ألف (ذا) - المشار به - بالانقلاب ، وهو
كذلك ؟ فالجواب : أن ذلك استجيز فيه لدخول أحكام الأسماء المعربة عليه ، من وصفه ،
والوصف به ، وتغييره ، وتثنيته . وألفه منقلبة عن الياء ، بدليل إمالتها . وإذا كانت
العين ياء . وجب أن يكون اللام كذلك ، لأن سيبويه نص على أن (عَيَّوت) ليس — من (١)
لغتهم (٢) . فأما (الحَيَّوان) فالواو فيه منقلبة عن الياء التي هي لام في (حَيَّيت)
والأصل (حَيَّيان) فلما كره اجتماع مثليين ، قلبت الثانية واوًا (٣) فإن قيل : قَلِمَ
قلب الثانية ؟ وهلا قلبت الأولى ؟ فالجواب : أن إعلال اللام أولى من إعلال العين ،
ولذلك كثر الحذف فيه ، وقل في العين . وذهب أبو عثمان إلى أن واوه غير منقلبة ، وأنه
مصدر فعل لم يستعمل (٤) . وشبهه بقولهم : فَاضَ الْمَيْتَ يَفِيضُ فَيْضًا ، وَقَوَّضَ
وقَوَّضَ (٥) مصدر فعل لم يستعمل . واختاره بعض المتأخرين . فان سمي

(١) في ب " في " .

(٢) انظر الكتاب ج ٤ / ٣٩٩ ، وسر الصناعة ص ٥٩٠ ، وشرح الملوكي ص ٢٦٣ ، وشرح المفصل ج ١٠ / ٥٥

(٣) انظر الكتاب ج ٤ / ٤٠٩ .

(٤) انظر المنصف ج ٢ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، وسر الصناعة ص ٢٩٠ ، واللسان / حيا .

(٥) الذي في المنصف (شرح تصريف أبي عثمان) " فاض " — بالطاء بجميع تماريفها ، وكذلك
في اللسان بعزوه لأبي عثمان ، وكذلك في القاموس . وفي اللسان - ايضاً - ان أهل الحجاز وطيء
يقولون فاضت نفسه ، وقضاة وتميم ، وقيس ، يقولون : فاضت نفسه . . . وفي رواية عن أبي
زيد ان العرب تقول : فاضت إلا ضبة تقول فاضت . قال (ومما يقوي فاضت بالطاء قول الشاعر
وانشد أبياتاً منها :

وَأَمَّا الَّتِي شَرَّهَا يُتَّقَى فَتَفْسُ الْعُدُوِّ لَهَا قَائِظَةٌ

وفي الفرق بين الحروف الخمسة (ص ١٧٥) : " قال الأصمعي : لا يقال فاضت نفسه ، إنما يفيض
الإناء ، والدمع ، وكان لا يجيز . . . فاضت نفسه . . . وإنما يقال : فاض الرجل . . . وأجاز غيره
فاضت نفسه بالطاء ، والضاد مثلاً . وانظر المنصف ج ٢ / ٢٨٥ ، والصاح ، واللسان ، والقاموس
(قوْط) وسفر السعادة ج ١ / ٤١٢ .

بإذا : حكم / على ألفه بالانقلاب ، وقيل في [تثنيته] (١) (إِذَوَانٍ) فاعرفه • ١٧/ب
 قال : (وَزِيدَتِ النُّونُ فِي نَحْوِ : تَفْعَلُ ، وَانْمَصَرَفَ ، وَاحْرَنْجِمَ وَ (مُسْلِمَتَيْنِ) (٢))
 وَمُسْلِمَيْنِ ، وَغَضَنْفَرٍ (٣) • قلت : زيدت النون في أول المضارع إذا كان للمتكلم
 مع غيره ، أو للواحد العظيم ، كقولك : (تَكْتُبُ) ، وزيدت للمطاوعة فـ (ي)
 (انْفَعَلَ) كقولك : كسرتَه فَأَنْكَسَرَ ، وجبرته فَأَنْجَبَرَ ، وهي تناسب هذا المعنى ،
 ألا ترى أنها حرف غُضْنٌ (٤) ، خفيف ، وفيها سهولة وامتداد إلى الخيشوم ، فكانت
 مناسبة لمعنى السهولة ، والمطاوعة ، وزيدت في احْرَنْجِمَ ، ووزنه : أَفْعَلْ
 والفعل رباعي ، وزيدت بعد ألف التثنية ، كقولك : الرَّيْدَانِ ، وَالْعَمْرَانِ ، عوضا
 من الحركة ، والتنوين ، اللذين كانا في الواحد ، لأن الاسم يستحق الحركة ،
 والتنوين ، بحكم الاسمية ، والتمكن ، فلما ضم إليه غيره لا على سبيل العطف
 وزيد عليه حرف بمعنى التثنية وامتنع ما قبله من الاعراب ، والتنوين ، والـ
 حركة واحدة ، ولم تكن التثنية أزالته عنه ما كان له ، عوض النون منهما جميعا ،
 نعم قد كان ينبغي أن يكون العوض أحد حروف العلة غير أنهم لو فعلوا
 ذلك للزمهم انقلابه ، لوقوع ألف التثنية قبله ، أو حذفه للتقيا
 الساكنين ، فجعلوا العوض نونا ، لأنها أشبه بها ، وهذه النون مكسورة
 في التثنية على أصل التقاء الساكنين • وها هنا تنبيه وهو أن بعضهم يفتح

(١) في "أ" الفه " بدل تثنيته •

(٢) ساقطة من ب •

(٣) الغضنفر : الغليظ • ويقال للأسد ، اللسان / غضفر •

(٤) ساقطة من ب •

هذه النون . قال : (١) .

أَعْرِفْ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمِنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

ويحتمل ذلك وجهين ، أحدهما : أن ذلك حركة التقاء الساكنين ، وهذه الحركة لا تأتي على منهاج واحد . ألا تراهم قالوا : (رَدَّ ، وَرَدَّ ، وِرْدٌ) وَاُمِسْ (٢) ، وَاُمِسْ (وعوض ، وعوض) فكما كانت تحرك بالكسر حركت عند هؤلاء بالفتح . والثاني : أنه يجوز أن يكون جعل النون حرف الاعراب تشبيها بالجمع ، حيث يقولون : مضت [سِينٌ] (٣) ، ومنه قوله (٤) :

دَعَانِي مِنْ تَجْدٍ فَإِنَّ سِينَتَهُ لَيَعْبَثُنَا شَيْبَا ، وَشَيْبَتُنَا مُرَدَا

فعلى هذا حركة النون : حركة إعراب ، وعلى الأول حركة بناء . وللغراء مذهبان في نون التثنية وكسرها () وقد استقصيت الكلام عليها في المسائل الخلافية . وزيدت في جمع المذكر السالم ، والكلام عليها كالکلام على نون التثنية . وزيدت ثلاثة ساكنة في عَقَنْقَلٍ وَجَحَنْقَلٍ ، وإنما حكم بذلك ، لأنها وقعت موقع الألف الزائدة . ألا تراهما قد تعاورتا على الكلمة الواحدة فسي :

(١) منسوب إلى رؤية في ملحق ديوانه (ص ١٨٧) . وهو شاهد في معظم كتب النحو ، نذكر منها : شرح الملوكي ص ١٧٦ ، وشرح ابن عقيل على الالفية ج ١/ ٧١ والمغنى ص ٥٢٨ . وغير منسوب فيها . وفي ايضاح شواهد الايضاح (ص ١٧٣) ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي (ص ٨٦٩) لزياد العنبري . وفي التصريح (ج ١/ ٨٦٩) ، والخزانة (ج ٧/ ٤٥٢) ، والدرر (ص ٢١) لرجل من ضبة .

(٢) سقطت عبارة " امس " من ب

(٣) في أ " سِنُون "

(٤) البيت للصمة بن عبد الله بن الطفيل ، أحد شعراء عصر بني أمية . حسبما في شرح الشواهد للعيني بحاشيه الصبان ج ١/ ٨٦ ، والخزانة (ج ٨/ ٥٨) . وبلا نسبة في التكملة (ص ٥٠٣) وايضاح شواهد الايضاح (ص ٨٧١) واللسان (نجد) وابن عقيل ج ١/ ٦٥

(٥) المراد بالبنا - هنا - هيئة الكلمة التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها .

(٦) ذكرهما الاشمونى عن الكسائى والغراء . وهما الكسر والفتح

الاشمونى ج ١ / ٩٠

(شَرَنْبَث) (١) و (شُرَايْث) و (جَرَنْفَس) (٢) و (جُرَافِس) ، فالألف هنا زائدة ، لأنها لا تكون أصلاً في بنات الأربعة ، وكذلك ما وقع موقعها من حروف الزيادة .
 وقيل : لوقوعها موقع ما لا يكون إلا زائداً ، وهو حرف العلة ، نحو :
 (سَمِيدَع) (٣) ، و [فَدَوْكَس] (٤) (٥) و [عَذَافِر] (٦) . وهما تنبيه ، وهو :
 أن الكلمة / التي فيها هذه النون ترد تارة موافقة لأصول ، نحو : (جَحَنْفُلس) ١٨/ب
 ألا ترى أنه لولا زيادة النون لكان (كَسَفَزُجَل) ، وتارة مخالفة (كَقَرَنْفُلس) ،
 إذ ليس في الأصول (سَفَزُجَل) بضم الجيم . قال (والتاء في تَفَعَّلْ ، وَتَفَعَّلْ ،
 وَتَفَاعَلْ ، وَافْتَعَلْ ، وَمُسْلِمَةٍ) . قلت : التاء تزداد في الفعل المضارع ، كقولك
 تَفَعَّلْ ، وهي للمؤنثة الغائبة ، والغائبتين و [المخاطب] (٧) والمخاطبة ، والمخاطبين ،
 والمُخَاطَبَتَيْنِ ، والمُخَاطَبِينَ ، والمُخَاطَبَاتِ . وتزداد في تَفَعَّلْ ، وهو مطاوع فَعَّلْ ،
 كقولك : كَسَرْتَهُ فَتَكَسَّرَ . وَتَفَاعَلَ : مطاوع فَاعَلَ ، كَنَاولْتُهُ فَتَنَاولَ

(١) الشَّرَنْبَث والشُّرَايْث : القبيح الشديد ، وقيل الغليظ الكفين والرجلين .
 اللسان / شربث .

(٢) الجُرَافِس والجَرَنْفَس : الضخم الشديد . اللسان

(٣) السَّمِيدَع والسَّمِيدَع : السيد الجميل الجسم ، وقيل : الشجاع . اللسان والقاموس / سميده

(٤) في أ " فذركس " .

(٥) الفدوكس : الشديد ، أو الغليظ الجافي . اللسان فدكس .

(٦) في أ " عذافر " .

(٧) ساقطة من أ .

وَتَفْعَلْ مَطَاوِعَ قَوْعَلٍ كَمْوَرَبَّتِهِ فَتَمْوَرَبْ ، وَتَفْعَلْ مَطَاوِعَ فَيْعَلٍ كَبَيَّظَرْتَهُ (١)
فَتَبَيَّظَرَ ، وَافْتَعَلَ مَطَاوِعَ فَعَلٍ كَشَوَيْتَهُ فَاشْتَوَى .

واعلم أن النون أقعد في المطاوعة من التاء ، والتاء محمولة عليها في ذلك ، لأنها أختها في الزيادة ، وقريبة منها في المخرج ، ولشدتها طاوعست في بنات الأربعة . ولسهولة النون طاوعست في بنات الثلاثة ، وتزاد علامة للتأنيث في نحو قائمة ، وقاعدة ، فهذه التاء هي علم التأنيث ، والهاء بدل منها في الوقف ، وذلك ان التاء هي الثابتة في الوصل الذي تجرى فيه الأشياء على أصولها ، والهاء هي الثابتة في الوقف الذي تخرج فيه الأشياء عن أصولها ، ولهذا كان فيه البديل ونقل الحركة ، والتضعيف / والروم (٢) والاشمام (٣) وغير ذلك مما هو خارج عن الأصل ، ويقويه أن بعضهم يقف بالتاء .

-
- (١) بيطره ويطره : شقه . والمبيطر : معالج الدواب / اللسان بطر .
(٢) الروم : هو : أن تضعف الصوت ، فلا تشبع ما ترومه . انظر التكملة ص ١٨٨ ،
والتعريفات ص ١١٢ .
(٣) الاشمام : هو أن تضم شفتيك بعد الاسكان ، وتهيئهما للفظ بالرفع ، أو الضم ،
وليس بصوت يسمع ، إنما يراه البصير دون الأعمى . التكملة ص ١٨٨ .

منه قول الشاعر (١) :

اللَّهُ نَجَّاكَ بِكَفِّي مَسْلَمَتِ
مِنْ بَعْدِ مَا ، وَبَعْدِ مَا ، وَبَعْدِ مَا
صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْفَلَصَمَتِ
وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتِ

والكوفي يذهب إلى أن الهاء أصل ، والتاء يدل منها (٢) . وقد ذكرته في
المسائل الخلافية . قال : (والسين مَعَهَا فِي اسْتَفْعَلَ ، وَفُرُوعِيهِ)
قلت : السين تزداد زيادة مطردة في اسْتَفْعَلَ ، وهو على ضربين : متعدٍ ، نحو :
استحقه واستقيحه ، وغير متعدٍ نحو : اسْتَقْدَمَ واسْتَأْخَرَ ، ويكون فِعْلٌ
منه متعدياً نحو : عَلِمَ ، واسْتَعْلَمَ ، وَفِيهِمْ ، واسْتَفْهَمَ
وغَيْرِ مُتَعَدٍ نحو : قَبِحَ ، واستقبح ،

(١) منسوبة لأبي النجم العجلي في اللسان " ما " وفي التصريح ج٢/٣٤٤ وبلا نسبة
في : سر الصناعة ص ١٦٠ ، وشرح المفضل ج٥/٨٩ ، وشرح الشافية الكافية
ج١/٣١٢ ، وشرح الشافية ج٢/٢٨٩ وشرح الشواهد للعيني (بحاشية الصبان
ج٤/٢١٤ ، والأشموني حاشية الصبان الرقم السابق ، وشرح شواهد شرح الشافية
ص ٢١٨ .

الشاهد فيه - هنا الوقف على التاء في " مَسْلَمَتِ " ، " الْفَلَصَمَتِ " ، " أَمَتِ "
وقد كرر " بعدما " ثلاث مرات للتحويل ، وأبدل ألف " ما " الثالثة تاءً
للقافية . والميم (ما) فيها قولان للنحاة أحدهما : أنها مصدرية - وهو
اختيار البغدادي ، وعزاه لابن هشام . والثاني : أنها كافة " لبعده " عن
الإضافة ومهيئتها للدخول على الجملة الفعلية . انظر شرح شواهد
شرح الشافية ص ٢٢٢ .

وقد رواه ابن عمفور في الضرائر (ص ٢٣٢) بالهاء :
اللَّهُ نَجَّاكَ بِكَفِّي مَسْلَمَتِهِ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا
مستشهدا به على إبدال الهاء من الالف في (بعده) .

وَحَسُنَ، وَاسْتَحْسَنَ (١) . وله معانٍ أربعة :

أولها : الطلب ، كقولك : استعطيست زيدا ، أي طلبت منه العطيصة .
 وثانيها : الإصابة كقولك : استكرمته ، أي أميته كما .
 وثالثها : أن يكون للتحويل من حال إلى حال ، كقولك : (اسْتَنْوَقَ الجملُ) إذا تخلَّقَ
 بأخلاق الناقة .

ورابعها : أن يكون بمعنى تَفَعَّلَ ، كقولك : (اسْتَكْبَرَ) و (تَكَبَّرَ) والغالب على هذا
 البناء : الأول ، والباقي يحفظ . وقوله : (مَعَهَا) أي : التاء . وقولـه :
 (وفروعه) أي : مع المستقبل ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والأمر ، والنهي ،
 كقولك : يَسْتَخْرِجُ ، وَمُسْتَخْرِجُ ، وَمُسْتَخْرِجُ ، وَاسْتَخْرِجُ ، وَلَا تَسْتَخْرِجُ /

١٩/ب

وهنا تنبيهه ، وهو : أن ذلك قد زيد في المصدر ، نحو : (اسْتَخْرَجَ) وليس فرعاً
 على [اسْتَفْعَلَ] (٢) عند البصريين . بل عند الكوفيين (٣) . قال : (وَالهَاءُ - وَقَفًا -
 فِي نَحْوِ اقْتَرَبَ ، وَلِمَّةٌ) قلت : الهاء تزداد زيادة مطردة للوقف ، نحو قولك :
 (فِيْمَةً) و(لِمَةً) . والأصل : (فِيْمَا) ، و(لِمَا) ، بالألف ، لكن حذفت

(١) انظر شرح الملوكي في التصريف ص ٨٢ .

(٢) في أ "المستقبل"

(٣) يشير الى الخلاف بين أصحاب المدرستين في قضية اشتقاق الفعل من المصدر ،
 أو اشتقاق المصدر من الفعل .

فعند البصريين : الفعل مشتق من المصدر ، وعكسه عند الكوفيين . فإذا كان ابن
 مالك يرجح مذهب البصريين في هذه القضية فكان ينبغي أن يقول : "ففي
 الاستفعال وفروعه" وإذا كان يرجح مذهب الكوفيين فاستدراك الشارح ساقط .

ألف ما الاستفهامية لَمَّا دخل عليها حرف الجر ، فرقا بينها وبين الخبرية ،
التي هي موصولة ، وكان الحذف من الاستفهامية أولى ، لأن الموصولة مع ملتها
كلمة واحدة ، والألف حينئذ حشو ، وألف (١) الاستفهامية طرف ، والتغيير
الى الطرف أسرع منه الى الحشو . وربما جاءت الألف ثابتة في الشعر
قال الكميت (٢) :

إِنَّا قَتَلْنَا (٣) يَقْتُلَانَا سَرَاتِكُمْ أَهْلَ اللّوَاءِ فَفِيمَا يَكْثُرُ الْقِيْلُ

وقال الآخر (٤) :

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمْنِي لَيْثِيٍّ كَخُنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانٍ

(١) في ب : الألف .

(٢) البيت لكعب بن مالك الأنصاري - حسيما في ديوانه ص ٢٥٥ وليس للكميت وهو في
مراجع أخرى منها : سيرة ابن هشام ج٣/١٤٧ - ١٤٨ ، وشرح أبيات المغنى
للبيгдаدي ج٥/٢١٦-٢١٧ وغير منسوب في : معاني القرآن للفراء ج٢/٢٩٢-٢٧٥ ،
وأمالى ابن الشجري ج٢/٢٣٤ ، والمغنى : ص٣٣١ وشرح شواهد للسيوطي ص ٧١٠ ،
والخزانة ج٦/١٠١ . الشاهد فيه اثبات الالف في : " فيما " الاستفهامية .

(٣) في ب " قبلنا " .

(٤) هو حسان بن ثابت الأنصاري - رضي الله عنه - وهو في ديوانه ص ١٩٩ وروايته فيه :

..... تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ

ضمن قطعة دالية عدتها تسعة أبيات . وقد روي في بعض كتب النحو ب (دمان)
وقد نبه على خطئها البيгдаدي في شرح أبيات المغني ، وقال : رواها أبو علي
الفارسي وابن جنى ، وآخرون وهو في المحتسب ج٢/٣٤٧ ، وأمالى ابن الشجري
ج٢/٣٣٣ ، واللسان (قوم) ومغنى اللبيب ص ٣٣١ وشرح شواهد للسيوطي ص ٧٠٩ .
وانظر الخزانة ج٦/٩٩ - ١٠٢ ، وشرح أبيات المغنى للبيгдаدي ج٥/٢٢٠ - ٢٢٢ *

والدَّمَانُ : (السَّرْجِين) (١) . ولما حذفت الألف بقيت الفتحة قبلها دالــــة عليها ، فكروها حذفها في الوقف ، فيزول الدليل ، والمدلول عليه ، فزادوا الهاء ليكون الوقف عليها ، وتسلم الفتحة الدالة على الألف . وقد وقف ابن كثير (٢) على (عَمَّ) (٣) من قوله تعالى (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ) (٤) بالهاء . ومثل ذلك : (اغْزُهُ) ، و (اِزْمُهُ) ، و (اخْشَهُ) ، أتوا بالهاء محافظة على الحركات الدالة على اللامات المحذوفة . وهنا تنبيهان ، الأول : أنها / على ضربين ، لازمة وغير لازمة . فاللازمة : إذا كان الفعل الذي تلحقه تلك (هـ) الهاء على حرف واحد ، نحو : (يَعَهُ) و (قِيَهُ) ، وغير اللازمة إذا كان ما لحقته على أكثر من ذلك ، نحو : (لِمَهُ) ، و (فِيَمَهُ) ، و (اغْزُهُ) ، و (اِزْمُهُ) ، و (اخْشَهُ) .

أ/٢٠

(١) السرجين : الزيل معرب . القاموس / سرجن .

(٢) هو : عبد الله بن كثير المكي الداري مولى عمرو بن علقمة الكناني ونسبته (الداري) قيل نسبة إلى دارين : بلدة تابعة للدمام الآن . وقيل نسبة إلى بطن من لخم ينسب إليه تميم الداري - رضي الله عنه . وابن كثير أحد القراء السبعة ، وهو مقرئ أهل مكة . توفي سنة ١٢٠ هـ . ترجمته في : السبعة لابن مجاهد ص ٦٤ ، والاقناع ج١/٧٧ والفهرست ص ٤٢ = ٤٣ .

(٣) البحر المحيط ج٨/٤١٠ .

(٤) من الآية الأولى من سورة النبأ .

(٥) في ب "هذه" .

قال سيبويه : الأكثر في الوقف على (اغْرُهُ) وشبهه بالحق الهاء • ومنهم من لا يلحقها فيه • فأما (قُهُ) فكلهم يلحقها فيه (١) • والثاني : أنها تلحق الحركات المتوغلّة في البناء ، من حيث كانت موضوعة على اللزوم ، والثبات ، ولا تدخل على حركات الإعراب ، ولا على ما يشبهها كحركة الفعل الماضي ، والمنادى والغايات • ولهذا استشكل أبو علي (٢) الهاء في قوله (٣) •

أَرَمَضُ مِنْ تَحْتٍ وَأَضْحَى مِنْ عَلَيَّ (٤) •

(١) الكتاب ج٤/١٥٩ - ١٦٠ •

(٢) نقله عنه ابن هشام في أوضح المسالك ج٤/٣٥٢ ، والسيوطي في شرح شواهد المغنسي اللبيب ص ٤٤٨ ، وكذلك البغدادى فى شرحها ج ٣ / ٣٥٤ •

(٣) قبله : يَارَبَّ يَوْمَ لِي لَا أَظْلَلُهُ
وهو لأبي ثروان - أحد الأعراب الذين أخذ عنهم رواية اللغة ويكنى أبا الهَجَنْجَل
وكان ممن يلازم الكسائي • ورد هذا الشاهد في المفصل ج٤/٨٧ ، وأوضح المسالك
ج٤/٣٥١ ، والمغني ص ١٦٦ ، وحاشية الصبان ج٤/٢١٨ وشرح شواهد المغنسي
للسيوطي ص ٤٤٨ ، وشرحها للبغدادى ج٣/٣٥٢ وقد أورده شعلب والبغدادى
ضمن أبيات هي :

ظَلَّتْ وَظَلَّ يَوْمَهَا حَوْبٌ حَلِي	وَظَلَّ يَوْمَ لَأَبِي الْهَجَنْجَلِ
فَاجِي الْمَقِيلِ دَائِمَ التَّبَذْلِ	مَا أَنَا يَوْمَ الْوَرْدِ بِالْمُظْلِلِ
عَنِّي وَلَا بِالذَّائِدِ الْمُنْقَلِ	بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ عَلَيَّ مِبْدَلِي

أَرَمَضُ مِنْ تَحْتٍ وَأَضْحَى مِنْ عَلَيَّ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه • وانظر شرح أبيات المغنسي ج٣/٣٥٧ ومجالس شعلب ص ٤٣٠

(٤) قال البغدادى في شرح أبيات المغنسي (ج٣/٣٥٦) : إن كلا من (أرمض) و (أضحى) مبني للفاعل ، لأنهما فعلان لازمان ، الأول من باب "رَمِضْتُ قدمه" إذا احترقت من حر الرمضاء • والثاني من باب "ضَحَى يَضْحَى" إذا أصابه حر الشمس • وخطأ البغدادى العيني والسيوطي في قولهما إنهما مبنيان للمفعول •

إذ لا يكون هاء سَكَت لما ذكرناه ، ولا يكون هاء ضمير لأن الغاية متى أضيفت
أعربت . وقال ابن الخشاب (١) في الشرح العوني : إنها بدل من الواو في
(عَلُو) (٢) و (عَلُو) احدى (٣) اللغات في هذه الكلمة ، ونظيره قول الشاعر (٤) :

وَقَدْ رَأَى بَنِي قَوْلَهَا يَا هَنَاهُ وَيَحَاكَ أَلْحَقَّتْ شَرًّا بِشَرِّ

والأصل : هَتَاؤُ فَعَال من هَنُوك ، فأبدلت الواو هاء . وقد استقصيت هذا في
المسائل الخلافية . قال : (واللَّامُ فِي "ذَلِكَ" وَأَخَوَاتِهِ) قلت : اللام قلت
زيادتها ، واستبعد الجرمي (٥) كونها من حروف الزيادة ، وعلته : أنها أبعد
الحروف شَبَهًا بحروف العلة / (٦) وقد زيدت في أسماء الإشارة ، لتدل على بعد
٢٠/ب

(١) هو : عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب أبو محمد النحوي البغدادي . كان
عالما عارفا بعلوم العربية ، وغيرها من العلوم حافظا لكتاب الله تعالى
بقراءاته . له مؤلفات في النحو منها : شرح اللمع لابن جنى والمقدمة

لابن هبيرة وشرح جمل الجرجاني . وغيرها . ولم يذكر أحد الشرح
العوني ، ولعله اسم سَمَّى به أحد هذه الشروح . توفي سنة ٥٦٧ وقيل
٥٦٨ هـ . ترجمته في انباء الرواة ج ١٩/٢ ومجمع الادباء ج ٤٧/١٢ ،
وبغية الوعاة ج ٢٩/٢ .

(٢) نقله عنه السيوطي في شرح شواهد المغني ص ٤٤٨ والبغدادي في شرحها ج ٣/٣٥٤ .

(٣) فسي النسختين : أحد .

(٤) لامريه القيس في ديوانه ص ١٦٠ ، وأشعار الستة الجاهليين ص ١١٥ ، والمنصف
ج ١٣٩/٣ ، وشرح المفصل ج ٤٨/١ ، ج ٤٣/١٠ .

(٥) هو : أبو عمر صالح بن إسحاق البجلي الجرمي بالولاء ، كان رفيق أبي عثمان
المازني ، ويقال انهما كانا السبب في اظهار كتاب سيبويه ، اذ توفي سيبويه
وكتابه في يد الأخفش ، فخشي أن ينسبه لنفسه . كان من ائمة العربية ، وألف
مؤلفات في العربية منها اختصار لكتاب سيبويه . توفي سنة ٢٢٤ هـ ترجمته في
طبقات الزبيدي ص ٧٥-٧٤ ، وتزهة الالباء ص ١٤٣ ، وانباء الرواة ج ٨٠/٢ - ٨٣ ،
وبغية الوعاة ج ٨/٢ .

(٦) نقله عنه ابن يعيش في شرح الملوكي ص ٢١٠ . والرضي في شرح الشافية ج ٢٨١/٢

المشار إليه ، فهي نقيضة (ها) التي للتنبيه ، الدالة على القرب ، ولذلك لا يجتمعان ، لتناقضهما • وحركت الالتقاء الساكنين وكسرت لئلا (١) تلتبس بلام الملك ، فقالوا : (ذَلِكَ) • ويعني باخواته : ما وضع للتنبيه ، والجمع ، والمؤنث وتثنيته ، وجمعه ، كقولك : (ذَلِكَمَا) و (ذَلِكَكُمْ) و (أُولَئِكَ) ، و (تِلْكَ) ، و (تِلْكَمَا) ، و (أُولَئِكَنَّ) وقد حذف ياء (تِي) لالتقاء الساكنين (الياء ، واللام) • نعم لم تحرك كما حركت في ذلك ، فَوَازًا من وقوع الياء بين كسرتين ، وذا مستثقل • أولا ترى إلى تحريكها في تَالِكَ حيث انتفى ذلك الجمع المستكره • وهنا تنبيهان ، الأول : أن أسماء الإشارة بالنسبة إلى الكاف وحرف التنبيه ترد على أربعة أوجه أحدها : أن تستهل بهما كقولك : (هَا ذَاكَ) والثاني : أن تتجرد منهما كقولك : (ذَا) والثالث : أن تستعمل بالكاف ، وحدها كقولك : (ذَاكَ) والرابع : أن تستعمل بحرف التنبيه وحده كقولك : (هَذَا) •

والثاني : أن هذه الكاف حرف خطاب ، لموضع له من الإعراب ، بدليل أنه لا يكون رفعا ، لعدم الرفع ، ولا نصبا ، لعدم الناصب ، ولا جرا ، اذ لا يكون إلا بحرف ، أو إضافة • وحرف الجر غير موجود ، والإضافة ممتنعة / ، لأن أسماء الإشارة معرفة فما أغناها عن الإضافة • ومن [طريف] (٢) زيادة اللام (٣) :

أ/٢١

(١) في ب " كيلا " •

(٢) في أ " ظريف " •

(٣) في ب " الكلام " •

ما حكاها لى شيخى الشقة سعد الدين المغربي عن الشيخ النظام الواسطي (١) أن أبا علي الفارسي ذهب إلى أن اللام في (وَرَنْتَل) (٢) زائدة ، وذلك أنه لا سبيل إلى جعل الواو زائدة ، لأنها أول الكلمة ، وهي لا تزداد كذلك . ولا سبيل إلى (٣) جعلها أصلا ، إذ الكلمة الثلاثية فصاعدا لا تكون حروف العلة فيها إلا زوائد ، ما لم يعرض التكرير (٤) . وقد سلف هذا . فإذا كانت اللام زائدة زال الإشكال إذ الكلمة إنما كانت ثلاثية بالواو ، والمراد أن تكون ثلاثية بغيرها . فلو بنيت مثله من آءة لقلت : (أَوْتَال) فإن خففت الهمزة قلت (أَوْتَل) فنقلت حركتها إلى الساكن قبلها ، وحذفتها ، وجاز اجتماع أربع متحركات ، لأن التحقيق هو الأصل وفيه لا يحصل ذلك . فاعرفه .

(١) هو : القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور أبو محمد الواسطي النحوي اللغوي ، كان أديبا لغويا نحويا . من مؤلفاته : شرح اللمع ، شرح الملوكي في التصريف ، شرح مقامات الحريري . توفي سنة ٦٢٦ هـ ترجمته في إنباه الرواة ج٣/٣١ ، وبغية الوعاة ج٢/٢٦٠ .

(٢) " ورنتل " الشر ، والأمر العظيم . اللسان/ورنتل .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) نقل ابن عقيل القول بزيادة لام " ورنتل " عن الفارسي ، المساعد ج٤/٥٧ . وانظر الخصائص ج١/٢١٢ ، والتسهيل ص ٢٩٦ . وفي اللسان عن بعض النحاة أن النون فيه هي الزائدة بدليل عدم النظير .

قال : (وَتَقِلُّ زِيَادَةُ هَذِهِ الْأَحْرَفِ خَالِيَةً مِمَّا قُبِدَتْ بِهِ ، وَلَا يُسَلَّمُ (١) ، ذَلِكَ إِلَّا بِدَلِيلٍ ، كَسَقُوطِ هَمْزَةِ شَمَائِلِ (٢) وَاحْتِنَاطِ (٣) ، فِي الشُّمُولِ ، وَالْحَبِطِ . وَمِيمِ دَلَامِي (٤) وَزُرْقِيمِ فِي الدَّلَامَةِ ، وَالزُّرْقَةِ) . قلت : الهمزة إذا وقعت حشوا كانت أصلاً ، لا زائدة ، ولا نحكم عليها بالزيادة إلا بدليل / فالهمزة في شَمَائِلٍ وَشَأْمَلٍ : زائدة ، لقولهم (٥) شملت الريح ، ووزنها : فَعَالٌ وَفَاءٌ عَلٌ فَتَقُولُ مِنْ أَوَيْتَ عَلَى الْأَوَّلِ : أَوَّأَى أَصْلُهُ : أَوَّأَى فَلَمَّا تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا قَلْبَتْ أَلْفًا ، ثُمَّ حُذِفَتِ الْأَلْفُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فَإِنْ خَفَفَتِ الْهَمْزَةُ قَلَّتْ : (أَوَّا) وَتَقُولُ عَلَى الثَّانِي : (أَوَا) ، وَأَصْلُهُ : (أَوَّى) فَالْهَمْزَةُ الْأُولَى فَاءٌ ، وَالثَّانِيَةُ زَائِدَةٌ ، فَقَلْبَتْ الثَّانِيَةُ أَلْفًا ، لِسُكُونِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا . وَوَجِبَ الْقَلْبُ كَرَاهَةِ لاجتماع الهمزتين ، وَقَلْبَتْ الْيَاءُ أَلْفًا ، لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، ثُمَّ حُذِفَتْ لِمَا ذَكَرْنَا . وَالْهَمْزَةُ فِي احْتِنَاطٍ زَائِدَةٌ ، وَكَذَلِكَ النُّونُ ، لِأَنَّهُ مِنَ الْحَبِطِ ، فَوَزَنَهُ : (افْعُنَّالًا) وَكَذَلِكَ الْمِيمُ إِذَا وَقَعَتْ حَشْوًا أَوْ آخِرًا ، فَحُكِمَ بِهَا إِلَّا يَحْكُمُ عَلَيْهَا بِالزِّيَادَةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ مِنْ ذَلِكَ : الْمِيمُ فِي (دَلَامِي)

(١) سقطت الواو من قوله " ولا يسلم " من نسخة المتن المستقلة .

(٢) الشَّمَالُ : الريح التي تهب من الشمال ، وفيها خمس لغات هن : شَمْلٌ ، شَمَالٌ ، وَشَأْمَلٌ ، مَقْلُوبٌ مِنْ شَمَالٍ . انظر اللسان / شمل .

(٣) احْبَنَطَ الرَّجُلُ : انْتَفَخَ بَطْنُهُ . وَكَذَلِكَ حَبِطَ بَطْنُهُ .
وفي الحديث : " وَلَنْ مِمَّا يُنْبِئُ الرَّبِيعَ مَا يَقْتُلُ حَبِطًا أَوْ يُلِمُّ " .
وانظر اللسان / حبِط

(٤) الدَّلَامِيصُ : التَّبَرَّاقُ ، وَكَذَلِكَ الدَّلَاصُ . اللسان / دلص .

(٥) في ب " كقولهم " .

ذهب الخليل إلى أنها زائدة ، لقولهم : " درع دَليص ، ودلاص " ، فسقوطها في الاشتقاق دليل زيادتها (١) ، وقيل (دُليص) (٢) ، فحذفوا الألف ، كما قيل [هَدِيد] (٣) . وقال أبو عثمان المازني : لو قال قائل : إن دَلَامَصًا من الأربعة ، ومعناه : دَليص ، وليس بمشتق منه ، لكان (٤) قولاً قوياً ، كما أن (لَاءً) فيه بعض حروف اللؤلؤ ، وليس منه ، ألا ترى أن فَعَّالًا إنما يُبْنَى من الثلاثي لا غير ، ولؤلؤ رباعي (٥) ؟ وروى أبو عبيدة (٦) عن الفراء أنه كان يقول لبائِع اللؤلؤ (لَاءً) بوزن (لَعَّاع) . وكسره قول الناس (لَاءً) (٧) . قال ابن بري المصري (٨) : وإنما اختار (لَاءً) ، لكون اللؤلؤ لا مه همزة ، فاختار أن يكون

١/٢٢

(١) في الكتاب ج ٤ / ٣٢٥ والمنصف ج ١ / ١٥١ .

(٢) في ب : "الليص" .

(٣) في أ " هذبذ " .

(٤) في ب " كان " - باسقاط اللام .

(٥) المنصف ج ١ / ١٥١ - ١٥٢ .

(٦) أبو عبيدة . معمر بن المثنى ، مولى لتييم قریش ، كان عالماً جامعاً للعلوم ، وكان شعوبياً . توفي سنة ٢٠٨ . ترجمته في مراتب النحويين ص ٧٧ ، واخبار النحويين ص ٨٠ ونزهة الالباء ص ١٠٤ .

(٧) الخبر في اللسان : عن أبي عبيد عن الفراء (لأ لاء) وانظر المنصف ج ١ / ١٥٢ .

(٨) هو : عبد الله بن برى بن عبد الجبار أبو محمد المصري ، النحوي ، اللغوي . عالم جليل ثقة . من مؤلفاته : حواش على صحاح الجوهري ، وحواش على المعرب للجواليقي ، وشرح شواهد الايضاح . توفي سنة : ٥٨٢ هـ . ترجمته في انباء الرواه ج ٢ / ١١٠ ، وبغية الوعاة ج ٢ / ٣٤ وخزانة الادب ج ٦ / ٧٦ .

المشتق منه كذلك . وهذا غلط منه ، لأنه خالف المسموع ، وهو : (لَّال)
وكلاهما خارج عن القياس . أما (لَّال) [فإنه مبني من (لال) والهمزة
الأخيرة ساقطة . وأما (لَاء)] (١) فإنه مبني من (لأ) واللام الثانية
ساقطة ، فالأخذ بالمسموع أولى . وأيضا فقول الفراء ضعيف ، لكونه خالف
قياس كلام العرب . ألا ترى أنهم إذا اشتقوا من الرباعي ثلاثيا حذفوا الرابع
من الكلمة ، وهو آخرها ، فقالوا : أرض مُتَعَلَّة ، ومُعَقَّرَةٌ لكثيرة (٢) الشعالب
والعقارب ، فحذفوا الباء وهي الحرف الرابع . وكذلك فعلوا في " لَّال " والفراء
حذف الثالث . وتقول في مثل (دَلَامِص) من وَأَيَّت على مثل (٣) قَـوْل
الخليل (وَأَمِ) (٤) [وَأَمِلْه] (٥) : (وَأَمِي) ، فاستثقلت [الضمة] (٦) على
الياء فحذفت ، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، فإن همزت الواو لكونها
مضمومة ، اجتمع همزتان ، فقلبت الثانية (٧) ، فقل : (أَوَامِ) وعلى قول أبي

(١) ما بين المعقوفين ساقطة من أ

(٢) في ب " للكثيرة " .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) ساقطة من أ .

(٦) في أ " الهمزة "

(٧) في ب " الواو الثانية " .

عثمان (وَاَيِّ) و (اَوَاي) وسملت الياء وإن كانت بعد ألف زائدة ، لأنها ليست طرفاً ، إذ بعدها ياء أخرى مقدرة بازاء صاد "دَلَامِص" ، حذفت لالتقاء الساكنين . فتدبره . والميم في (زُرُقُم) زائدة ، / لأنه مأخوذ من الزَّرْقَة ، ووزنه (فُعْلُم) . ٢٢/ب
قال : (وَتَوْنُ رَعَشِن ، وَبَلَّغْنِ فِي الرَّعَشِ ، وَبَلُوغِ ، وَهَاءُ أُمَّهَاتِ ، وَهَبْلَعِ فِي الْأُمُومَةِ وَتَبْلَعِ) . قلت : النون (في) (١) رَعَشِن وَبَلَّغْنِ : زائدة ، لأنهما من الرعشة (٢) والبلوغ (٣) ، ووزنهما (فَعْلَن) ومثلهما : (ضَيَّقَن) (٤) عند أبي عثمان ، لأنه من (الضيف) ، وعند أبي زيد (٦) أن النون أصلية ، والياء زائدة ، ووزنه (فَيَعْتَل) (كَصَيَّرَف) و (خَيَّفَق) (٧) واشتقاه من (٨) (ضَفَّن) الرجل إذا جاء ضيف الضيف . وأقول : إن كان الضَّيْفَن نفس الضيف ، فالقول الأول ، وإن كان لمن يجيء معه ، فالقول الثاني . وقال بعضهم : هذا قوى ، لكثرة (فَيَعْتَل) وقلّة (فَعْلَن) . وأما (أُمَّهَاتِ) فالهاء زائدة ، ووزنه : (فُعْلَهَات)

(١) سقطت من ب .

(٢) اللسان / رعش .

(٣) اللسان / بلغ .

(٤) الضَّيْفَن : الضيف الذي يأتي مع الضيف . اللسان / ضيف .

(٥) انظر المنصف ج ١ / ١٦٧ - ١٦٨ .

(٦) هو : سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري . كان من حفاظ الحديث واللغة . وكان سيبويه إذا قال : " حدثني الثقة " علم أنه يعني أبا زيد . توفي سنة ٢١٥ هـ . ترجمته في : مراتب النحويين ص ٧٣ ، وأخبار النحويين ص ٦٨ ونزهة الألباء ص ١٢٥ ، وانباه الرواة ج ٢ / ٣١ ، وبغية الوعاة ج ١ / ٥٨٢ . ولم أجد في النواذر ما يدل على قول الشارح . والذي في كتاب النواذر : " والذي يأتي مع الضيف ولم يسدع الضيفن وأنشد أبو زيد : إذا جاء ضيف جاء للضيف ضيفن فأودى بما تقرى الضيوف الضيفان ، النواذر ص ١٨٨ .

(٧) في النسختين " خيفن " والذي في المعاجم وكتب التصريف " خيفق " ومعناه : الفلاه الواسعة التي تخفق فيها الريح ومن الابل وغيرها السريعة . القاموس / خفق .

(٨) في ب : " من قولهم : ضفن " .

والواحدة (أم) فالهمزة : فاء ، والميم الأولى : عين ، والميم الثانية : لام ، وهذا يدل على الزيادة . وكذلك (أمّات) . وقد غلبت الأمّهات على الأناسي ، والأمّات على البهائم ، وقد جاءت الأمّهات فيهما جميعا (١) ، وأجاز ابن السراج أن تكون الهاء أصلا ، لقولهم في الواحد (٢) : أمّهة (٣) قال الشاعر (٤) :

أُمَّهَتِي خُنْدِفُ وَالْيَاسُ أَيْسَى

وفي كتاب العين : تأمّعت أمّا . قال أبو الفتح : الأول (٥) أظهر ، لقولهم : (أمّ بيّنة الأمومة) و (أمّهة) شاذة ، وتأمّعت أمّا أشد منه ، وهو من مسترذل الكتاب المذكور . والتحقيق / في هذا : أن قولهم (أمّهة) و (تأمّعت) معارض بأمّ بيّنة الأمومة ، والترجيح معنا للنقل ، والقياس ، أما النقل فلأن الأمومة نقلها ثعلب (٦) وتأمّعت حكاهما صاحب العين ، وفيه من الاضطراب ، والتصريف الفاسد

(١) انظر اللسان / أمه . وسر الصناعة ص ٥٦٤ - ٥٦٧ .

(٢) كذا في النسختين .

(٣) قال : " وقد حكى الأخفش "أمّهة" فإن كان هذا صحيحا فإنه جعلها "فُعْلَةٌ" وألحقها بجُحْدَب ، ومن لم يعترف بجُحْدَب ولم يثبت عنده أن في كلام العرب فُعْلًا وجب عليه أن يقول : أمّهة فُعْلَهة . " الأصول ج٣/ ٣٣٦ .

(٤) هو قصي بن كلاب بن مرة جد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقبله :
 إِنِّي لَدَى الْحَرْبِ رَخِي اللَّيْسِ عِنْدَتَنَا دِيهِمْ يَهَالِي وَهَبِ
 مَعْتَرَمُ الصَّوْلَةِ عَالِي النَّسَبِ أمهتي خندف
 وهو في المحتسب ج٢/ ٢٢٤ ، وسر الصناعة ص ٥٦٤ وشرح المفصل ج١/ ٣ ، واللسان/ أمه ،
 والتنصريح ج٢/ ٣٦٢ ، والخزانة ج٧/ ٣ ، وشرح شواهد شرح الشافية ص ٣٠٤ والسدر
 اللوامع ج١/ ٥ .

(٥) في ب : " الأول - بلا واو "

(٦) الفصيح ص ٢٨٢ .

ما لا ينكر (١) . وأما القياس فإن اعتقاد زيادة الهاء أولى من اعتقاد حذفها ؛ لأن ما زيد أضعاف ما حذف . وعندى أن مذهب ابن السراج قوى ، وذلك لأنه (٢) لا يجوز أن تعادل رواية الخليل رواية غيره . والعين - وإن وقع في تصريفه غلط فذلك منسوب إلى الأصحاب الذين نقلوا عنه لا إليه . وفي كتاب الفميج - على قلّة أوراقه - أغلاط كثيرة نبه عليها شارحوه . وأما قوله : ان ما زيد فيه : أضعاف ما حذف منه ، فلا يلزم ؛ لأنه يقول (أمّ) و (أمّات) ثلاثيان ، والهمزة فاء ، والميمان عين ولام ، وأمّية وأمّهات ثلاثيان ، والهمزة : فاء والميمان : عين مضاعفة ، والهاء : لام ، فهى - إنّا - مما [يعقب] (٣) عليه لآمان : الهاء تارة ، والميم أخرى . وهذا له نظائر (كَسَنَة) و (عَضَة) و (فَمَوَّيِّها) على رأى (٥) وياقناه على رأى (٦) وهذا بين .

(١) سر الصناعة ص ٥٦٤ - ٥٦٨ باختصار .

(٢) * لانه * سقطت من ب .

(٣) في أ " يعقب " .

(٤) العضة : البهتان ، وواحدة شجر العضاء . اللسان / عضة .

(٥) قوله : فَمَوَّيِّها على رأى " هو أحد آراء العلماء في أنه تتعاقب عليه لآمان الهاء تارة والواو تارة . انظر المسائل البغداديات ص ١٥٩ ، والمسائل الحليّيات ص ٣٤٦ ، والمنصف ج ٣/ ١٣٩ وما بعدها .

(٦) القول فيه كسابقه انظر الاحالات السابقة .

وهبلح^(١) هاؤه زائدة عند الخليل لأنه من البلع وهو الأكل، والذي عليه الأكثرون أنها : أصل، لقلّة زيادتها أولا • فوزنه على الأول : (هَفَل) وعلى الثاني (فَعَل) قال / (وَلَمْ فَحَجَلِ (٢)، وَهَذِمِلِ (٣) فِي فَحَجٍ، وَهَدِمَ ، وَكَلَزُومَ عَدِمَ النَّظِيرِ يَتَقَدِيرُ أَصَالَةَ (نُون) (٤) تَزَجِي، وَغُرُنْدِ (٥) وَكَنْهَيْلِ (٦) وَتَاءِ تَنْضَبِ (٧) . قلت : اللام في فحجل، وهدمل، زائدة، للاشتقاق، وهو واضح، ومثلهما : (عَنْسَل) (٨) إن أخذ [من العَنَس فالنون عين واللام زائدة] (٩)

٢٣/ب

- (١) هَبَلَع ذكره سيبويه في أبنية الرباعي، ولم يذكر زيادة هائمه الكتاب ج ٤ / ٢٨٩ وفيه كلام على زيادة هائه واصلتها نقله ابن جنى في سر الصناعة ص ٥٦٩ - ٥٧٠ - وابن عصفور في الممتع ص ٢١٩ والرضى في شرح الشافية ج ٢ / ٣٨٣ .
- (٢) الفحجل هو : الأفحج وهو الذي تتقارب صدرا قدميه وتتباعدا قدماه • اللسان/فحج •
- (٣) الهدمل : الثوب الخلق، ملحق بزبرج • وجاء في اللسان وفي القاموس في باب اللام • وانظر المساعد ج ٤ / ٥١ •
- (٤) ساقطة من ب •
- (٥) الغُرُنْد والغُرْدُ : الصلب الشديد • القاموس/عرد •
- (٦) الكَنْهَيْل : ما عظم من شجر العضاه • اللسان /
- (٧) التنضب : شجر ينبت في الحجاز • اللسان/نصب •
- (٨) العنسل : الناقة السريعة • القاموس/عسل •
- (٩) ما بين المعقوفين ساقط من أ •

وان أخذ من العسَلان فالنون زائدة ، واللام أصل ، وهو رأى سيبويه (١) . فنقول في مثله على الأول من وآيت (وَأَيْل) وعلى الثاني (وَنَأَى) وأصله : وَنَأَى ، قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فإن خففت الهمزة قلبت (وَنَأَا) وقوله : (وكلزوم عدم النّظير بتقدير أصالة نون تَرْجِس) يريد : أن نون تَرْجِس - بفتح النون - زائدة ، إذ لو كانت أصلا لكان الوزن (فَعْلِلًا) وهو بناء معدوم في الرباعي ، وكذلك حالها مع الكسرة لثبوت زيادتها مع الفتح .

فإن قيل : فهلا عكست وحكمت بأصالتها ، لهذه العلة ؟ فالجواب : أن ذلك يلزم منه مخالفة الأصول ، ولا كذلك ما ذكرناه . فإن قيل : فكيف حكمتم بزيادة النون في تَرْجِس ، وهو أعجمي مجراه مجرى الحروف ؟ فالجواب : أنه لما تكلمت العرب بذلك ، وصرفته في الجمع ، والتصغير ، وغيرهما أجروه مجرى العربي ، ولذلك حكم على ألف (لِجَامٍ) وواو (تَوَزُّوز) (٢) وياء (إبراهيم) بالزيادة ، لقولهم (لَجَم) و (تَوَارِيضُ) و (أَبَارُهُ) . قال الزعفراني : وقد تشتق العرب من الأسماء الأعجمية كاشتقاقها من الأسماء العربية ، وذلك نحو قول / رؤية (٣) وأنشده ١/٢٤ أبو علي (٤) :

هَلْ يُنْجِيَنِي حَلْفٌ سَخْتِيْتُ أَوْ فِضَّةٌ أَوْ ذَهَبٌ كَثِيرِيْتُ ؟

فسختيت : مشتق من السَّخْتُ ، وهو : الشديد (٥) . ومع ذلك قلنا : الحكم على

(١) الكتاب ج٤/ ٣٢٠ .

(٢) النوروز : أول يوم من أيام السنة ، قيل إنه فارسي . اللسان ، والقاموس / نرز .

(٣) اراجيز رغبة ص ٢٦ . وهو في المنصف ج١/ ١٣٣ ، والخصائص ج١/ ٣٥٨ ، والممتع ص ١/ ٢٥٠ .

(٤) المسائل الحلبيا ص ٢٥١ ، وانظر المنصف ج١/ ٣٣٢ ، والخصائص ج١/ ٣٥٨ .

(٥) القاموس / سخت .

الأعجمي بالزيادة قياسا على العربي ، ويتقدير أنه لو كان عربيا ، لكان كذا .

فان قيل فهلا جعلتم النون أصلا، وان خالفت الكلمة الأصول - حملا على ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش في (جَالِيُنُوس) [من] (١) كونها أصلا ، وإن خرج الوزن عن الأصول ؟ فالجواب : أن الفرق بينهما : كونُ (جَالِيُنُوس) علما في لغة أهله كزيد ، وعمرو في لغة العرب ، وقد تقرر أن الأعلام يستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها ، وليس كذا (نَرْجِس) لأنه اسم جنس . فاعرفه . ونون عُرْد زائدة ، لثلاثة أوجه : الأول : ان (فُعْلًا) ليس في الكلام ، وهو الذي أراد المصنف فإن قيل : ففي كلامهم : (جُبِين) (٢) و (عُتِلَّ) (٣) وهما (فُعْلٌ)؟ فالجواب : ان المراد أن يكون اللامان مختلفين كدَحْرَج - مثلا - ولا ما (جُبِين) و (عُتِلَّ) من حرف واحد . والثاني : كونها ثالثة ساكنة . والثالث : سقوطها في الاشتقاق . أنشد عبدالقاهر في المقتصد :

وَالْقَوْسُ فِيهَا وَتَرْعُرْدُ (٤)

ونون (كَنَهَبِل) زائدة ، لعدم (فَعْلَل) كَسَفَرَجُل - بضم الجيم . وأما (تَنْضُب) ففيه ثلاث لغات الأولى : فتح التاء ، وسكون النون ، وضم الضاد المعجمة ، والتاء زائدة ، لعدم (جَعْفَر) - بضم الفاء - والاشتقاق من نضب / . والثانية : ضم

٢٤/ب

(١) في أ " في " ولم أجد قول الأخفش فيما رجعت إليه من الكتب .

(٢) الْجُبِين : لغة في الجبن . القاموس / جبن .

(٣) الْعُتِلَّ : من معانيه : الأكل ، والجافي الغليظ . القاموس/عتل .

(٤) تقدم في ص ٣٣

التاء ، وسكون النون ، وفتح الضاد ، والتاء زائدة ، لثبوت زيادتها ، في الأولى ،
ولعدم ثبوت (فُعَلَّل) عند سيبويه (١) ، وللاشتقاق . والثالثة : ضم
التاء ، والضاد ، وسكون النون ، والتاء زائدة ، لثبوت ذلك في اللغتين ،
وللاشتقاق . وهذا جلي .

(١) الكتاب ج ٢/ ١٩٦ .

[إبدال الهمزة من الواو والياء]

قال : (فصل ، قد تُبدل الهمزة من كل واوٍ أو ياءٍ تطرقت لفظاً أو تقديراً
 بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ) . قلت : يريد نحو كِسَاءٍ وَرَدَاءٍ ، [وأصلهما] (١) : (كِسَاوٌ)
 و (رَدَائِيٌّ) بدليل قولهم (كَسَوْتُ) و (الرَّدِيَّة) ولا دليل في قولهم (٢) : (تَرَدَّيْتُ)
 لاحتمال أن تكون الياء منقلبة عن الواو ، لوقوعها رابعة ، كما في : (أَعْلَيْتُ)
 و (أَدْنَيْتُ) وقال الأصفهاني (٣) : يدل على أنه من الياء قولهم في التثنية :
 (رَدَايَانِ) وأرى فيه نظراً ، وذلك أن الهمزة التي حكى فيها : قلبها ياءً ، قد
 تكون منقلبة عن واو ، نحو : (كَسَايَانِ) ونقل عن الكسائي أنه يجيز في ذلك :
 الإقرار (٥) كقولك : (حَمَرَاءَانِ) وقلبها ياءً كقولك حَمَرَايَانِ ، وقلبها واوًا ، كقولك :
 حَمَرَاوَانِ (٦) وأما الهمزة فيما ينصرف فإن كانت أصلاً (كَقَرَاءٍ) (٧) وجب إثباتها
 إلا أن يجيء القلب في شذوذ ، فإن كانت منقلبة عن أصل نحو (كِسَاءٍ) و (رَدَاءٍ) جاز
 الإثبات ، والقلب واوًا ، نحو : (كِسَاءَانِ) و (كِسَاوَانِ) ، والأول : أحسن ، وإن كانت
 منقلبة عن حرف زائد لللاحاق - نحو : حِزْبَاءٍ (٨) جاز الإثبات ، والقلب واوًا ،

(١) في أ * وأصلها * .

(٢) ساقطة من ب

(٣) هو : محمود بن محمد بن عبد الكافي ، العلامة شمس الدين الأصفهاني ولد باصفهان
 وسافر منها إلى الشام ، وسافر إلى مصر والعراق . عالم بأصول الفقه ، وعلوم اللغة
 والأدب . توفي سنة ٦٧٨ هـ ترجمته في بغية الوعاة ج١ / ٢٤٠ .

(٥) أي : إبقاء الهمزة في التنبيه .

(٦) نقله عنه ابن يعيش . شرح المفصل ج٤ / ١٥١ .

(٧) القُرَاء كَحُسَّان : الناسك ، وجمع قاريه . اللسان / قرأ .

(٨) الحرباء : مسمار الدرع ، أو رأسه ، وهي دويبة تشبه العظاءة . اللسان / حرب .

والثاني أحسن / . ولم أر أحدا ذكر جواز القلب في هذه الهمزة ياءً .

فلما وقعتا طرفا- بعد ألف زائدة والألف في حكم الفتحة ، لزيادتها ، وأنها من مخرجها ، أو أنها لزيادتها جارية مجرى غير الموجود . يُبَيِّنُ : أنهم أجروا (قَعَالًا) في التكسير- مُجَرَى (قَعَلٍ) نحو : جَوَاد ، وَأَجَوَاد ، فصار ذلك كَقَلَمٍ وَأَقْلَامٍ ، وَجَبَلٍ ، وَأَجْبَالٍ . وكذلك أجروا (قَعِيلًا) مُجَرَى (قَعِيلٍ) فقالوا : (يَتِيمٌ) و (آيَتَام) فصار ذلك كَكَيْفٍ ، وَأَكْتَفٍ ، فقلبتا- حينئذ - ألفين ، كما يقلبان بعد الفتحة ، فالتقى ألفان ، الأولى : الزائدة والثانية : المنقلبة . غير أنهم كرهوا حذف [إحداهما] (١) لزوال المد المطلوب ، فحركوا الثانية ليحصل المد ، ولأنها متطرفة ، فتغييرها أولى ، ولأن (٢) لها أصلًا في الحركة ، فانقلبت همزةً ، وإذا اتضح هذا علمت أن قول المصنف : (تُبَدِّلُ الهمزة من كل واوٍ أو ياءٍ) فيه إرسال ، إذ الهمزة منقلبة عن ألف أبدلت عن إحداهما فالألف : أصل الهمزة الأقرب ، وهما : أصلاها الأبعد (٤) . وقوله : (تطرفت لفظًا) أي كانت الواو ، والياء كذلك ، إذ (٥) الطرف : محل التغيير ، فلهذا (٦) كثر الحذف فيه ،

(١) في أ " احديهما " .

(٢) في ب " لان " باسقاط الواو .

(٣) في أ احديهما .

(٤) يستدرك الشارح على ابن مالك . قوله : من كل واوٍ أو ياءٍ (ولم يقل (عن ألف مبدلة من واوٍ أو ياءٍ) . وهذا التعبير درج عليه العلماء قديما ، مع أنهم يقدرّون أن هذه الهمزة بدل من الف ، والألف بدل من واوٍ ، أو ياء . وانظر شرح الملوكي ص ٢٢٦ ، والممتع ص ٣٢٦ .

(٥) في ب " اذا " .

(٦) في ب " ولهذا " .

ويكفيك أن الاعراب إنما محله ذلك . وقوله : (أو تقديرا) يريد : نحو (عباءة) و (طلاعة) (١) (٢) إذ الأصل : (عباية) و (ملاية) غير أن تاء التأنيث حيث كانت زائدة على المذكر ، وداخلة على حروفه / ، ومقدرا فيها الانفصال جرت الياء مجرى المتطرفة في التقدير . وقوله : (بعد ألف زائدة) يحتز به من نحو : (آي) جمع آية (٢) و (راي) جمع راية للعلم ، والأصل فيهما : (أيي) و (روي) بدليل قولهم : (آياء) ولم يقولوا (آواء) ، وأن (الراية) من رويت الحديث ، إذ الراية تظهر أمر صاحبها ، والألف فيهما منقلبة عن أصل ، وإنما لم يجز (٣) القلب لأمرين ، أحدهما : أنه كان يؤدي إلى اجتماع اعلالين : قلب العين ألفا (٤) وقلب اللام همزة . والثاني أن الألف الزائدة ، لزيادتها تجرى مجرى الحركة الزائدة بخلاف الألف الأصلية . وهنا تنبيه ، وهو أنهما مخالفان للقياس وذلك لأن العين واللام إذا كانا حرفي عليه اعتلت اللام دون العين ، وذلك نحو : (طوى) و (شوى) وقد رأيت كيف اعتلت عيناها دون لاميها . وهذا واضح .

(١) عباءة وصلاه .

(٢) القلاية والصلاة حجر عريض يدق عليه الطيب . اللسان / صلا وانظر الكتاب ج ٤ / ٣٨٧ ، والمنصف ج ١ / ١٢٨ .

(٣) في حاشية أ : " الآية : العلامة ، والأصل : أوية بالتحريك . قال سيبويه : موضع العين من الآية : واو ، لأن ما كان موضع العين منه واوا ، واللام ياء أكثر مما موضع العين واللام منه ياء ان مثل شويت أكثر من حييت . وجمع الآية آي ، وآي ي ، وآيات . مصباح » وقال محقق المصباح : " قال ابن بري : صوابه آياء بالهمزة لان الياء اذا وقعت طرفا بعد ألف زائدة قلبت همزة وهو جمع آي لا آية " وانظر المنصف ج ٢ / ١٤٠ - ١٤٣ وسفر السعادة ج ١ / ٩٨ .

(٤) في ب : (يجوز)

(٥) في ب " ألف "

قال : (أَوْ كَانَتْ عَيْنٌ فَاعِلٌ فَعِلٌ اَعْتَلَّتْ فِيهِ) .

قلت : اسم الفاعل لما كانت بينه وبين الفعل مضارعة ومشابهة - وذلك لأنه جارٍ عليه في عدة حروفه ، وحركاته ، وسكونه ، فيضرب كضارب ، وكذلك عمل عمله - وجب أن يصح بصحته ، ويعتل باعتلاله ، ليكون العمل فيهما من جهة واحدة ، ولولا اعتلال فعله لما اعتل ، فإذا قلت : (قَائِمٌ) فالأصل : (قَائِمٌ) ، لكن حيث قصدوا إعلاله فلما أن يكون بالحذف أو [بالقلب] (١) فالأول ممتنع لأنه مزيل لميئة اسم الفاعل / ومصير لها الى لفظ الفعل ، فخييف اللبس .

فإن قيل : الإعراب ، والتنوين يفصلان بينهما ، فإذا كانا فيه علم أنه اسم فاعل ، وإذا تجردا منه علم أنه فعل ؟ قيل : لا يكفي ذلك في الفرق ، لأنه [قد] (٢) يوقف عليه فيزول الإعراب والتنوين ، فيحصل اللبس عند ذلك .

ولما تعين القلب عدل إليه ، فقيل : قلبت [العين همزة من غير تدرج ، وهو قول عبد القاهر وقيل قلبت] (٣) العين ألفاً ، لوقوعها بعد ألف زائدة قريبة من الطرف - كما قلبوا الواووين في (صِيم) حملا على (عِيٍّ) - ثم قلبوا الألف همزة (٤)

(١) في أ " أو القلب " .

(٢) ساقطة من أ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٤) قال المازني : " وتقلب الواو ياءً في فَعْلٍ إذا كان جمعا . قالوا : مائم وصييم وقائل وقيل ونائم ونيم . وإن شئت كسرت أول هذا واثبات الواو - في هذا - أجود وهو الأصل . ولكن الذين قلبوا شبهوه بعات وعتي وعما وعمي ، لما كانت العين تلي اللام " وقال ابن جنى : " وإنما أجازوا صييم - بكسر أوله ؛ لأنه لما شبهه بعتي في القلب كذلك شبهه - أيضا - بعتي في كسر أوله " انظر المنصف ج ٢ / ١ - ٣ ، وشرح الملوكسى ص ٤٩٣ وشرح الشافعية ج ٢ / ١٥٥ .

فإن قيل (صِيَم) يجوز فيه الأصل، فيقال : (صُوم) و (قَائِم) لا يجوز فيه الأصل، فما الفرق بينهما ؟ قيل : الإعلال في اسم الفاعل إنما كان لإعلال الفعل، فوجب فيه كوجوبه فيه، ثم لما وجب الإعلال لذلك، وقربت الواو من الطرف قُدِّر انقلابها أَلْفًا، ثم قلبت الألف همزةً . وهذا غير موجود في (صِيَم) .

ونقل عن أبي الفتح أنه قال : "لما قلبت العين في قام، وبنيت اسم الفاعل منه جئت بألف أخرى قبل العين، فالتقى (١) أَلْفَانِ، وامتنع الحذف لما تقسدم، فحركت الثانية بالكسرة فصارت همزة" (٢)، واستضعف، لأنه لو كان الأمر على ما ذكره لقليل : (مَنَعَم) بالهمزة في اسم الفاعل من (أَقَامَ)، لأن الألف في الماضي نقلت إلى اسم الفاعل، ثم حركت بالكسرة، فصارت همزة، ولا قائل بذلك (٣) . وقوله : (فعل اعتلت عينه) يحتز به من / نحو : (عَوْر) (٤) فهو عَوْرٌ، فإن عين اسم الفاعل تصح لمحتها في الفعل . فاعرفه .

٢٦/ب

(١) في ب " التقت " .

(٢) المنصف ج ١ / ٢٨٠، وشرح الملوكي ص ٤٩٤ .

(٣) هذا محتوى تعليق ابن يعيش على قول ابن جنى . شرح الملوكي ص ٤٩٤ .

(٤) في حاشية أ : "وقد عَارَت عينه تَعَار، ويقال :-أيضا - عَوْرَت عينه . وإنما صححت الواو فيها، لمحتها في الأصل عَوْرَت لسكون ما قبلها، ثم حذفت الزوائد الألف والتشديد - فبقي عور، يدل على أن ذلك أصله : مجيء أخواته نحو : اسْوَدَّ يَسْوَدُّ، واحمر يحمر / الصحاح ١٠" .

قال : (وَمِنْ أَوَّلِ وَأَوَّيْنِ مُدَّرَّتَا ، وَلَيْسَتْ الثَّانِيَةُ مَدَّةً مَزِيدَةً ، أَوْ مُبْدَلَةً) (١)

قلت : التضعيف في أوائل الكلم قليل ، لأن اجتماع المثليين مستثقل ، والإدغام متعذر ، وقد جاءت ألفاظ فاؤها وعينها من جنس واحد ، لكن فصل بينهما ، نحو : (كَوَّكَبَ) و (دَيَّدَنَ) (٢) ، ومنه : (أَتَنَّبَمُ) (٣) ووزنه : أَفْعَعْلُ ، فالهمزة : زائدة ، والباء الأولى : فاء ، والنون : زائدة ، والباء الثانية : عين ، والميم : لام . وإنما دعاهم إلى ذلك الحرص على زيادة الهمزة ، ولولا ذلك لجاز أن يكون (فَعَنَعَلَا) كَعَقَنَقَل (٤) ويؤكد ذلك أمران الأول : أنه أكثر من باب (أَتَنَّبَم) والثاني : أنه لا يؤدي إلى جعل الفاء والعين من جنس واحد .

(١) في حاشية أ : (الذي في أ من الكافية الشافية)

وَأَوَّلُ الْوَاوَيْنِ إِنْ تَقَدَّمَ مَـا يُبْدَلُ هَمْزًا حَيْثُ ثَانٍ سَلِمَا
مِنْ كَوْنِهِ - فِي الْأَصْلِ - هَمْزًا أَوْ أَلِفَ فَاعَلْ نَحْوُ وُورِي الَّذِي كُشِفَ

شرح الكافية الشافية ص : ٢٠٨٨ .

(٢) في حاشية أ : الدَّيْدَنُ : الدَّأَبُ والعادة . / المحاج .

(٣) أَتَنَّبَم : اسم موضع ، ويقال فيه - أيضا - يبنيم . والأخير لم يذكره الكتاب .
انظر اللسان / يتم ، والكتاب ج ٤ / ٢٤٧ .

(٤) الْعَقَنَقَل : (الكتيب المتراكم ، والوادي العظيم . القاموس / عقل .

فإن قيل : فإذا كان الحرص على زيادة الهمزة كذا فما بال أبي عثمان المازني جعل (أَمَّا) إذا سمي به (١) (فَعَلَى) كَسَلَمَى ، ولم يجعلها أفعل ، والهمزة زائدة فرازا من جعل الفاء والعين من جنس واحد ؟ قيل : الفرق بينهما : مجيء الفصل في (أَتَنَّبَم) وعدمه في (أَمَّا) وقد يسوغ ذلك الفصل ما لوله لما ساغ ، أولا ترى إلى شنير ، وشنار (٣) ؟ فنطقوا بالنون ، والراء (٤) مع الفصل الواقع بينهما ، ولم يقولوا : (اشنر) (٤) فيجمعوا بينهما متلاصقين (٥) . ولو قيل : إن (أَمَّا) : أَفْعَل - حرما على زيادة الهمزة ، / وسهل كون الفاء والعين من جنس واحد جواز الإدغام ، وزوال الثقل بذلك - لم أربه بأسا ، وبينه قول أبي علي الفارسي - في المسائل الشيرازية - إن (أَوَّل) : (أَفْعَل)

(١) في ب : بها .

(٢) دخول الضمير المتصل على لولا قليل ، وهي غالبا تأتي على أربعة أوجه هي : أن تدخل على جملتين اسمية وفعلية لربط امتناع الثانية بوجود الاولى نحو : لولا محمد لاكرمتك . وقد اختلف البصريون والكوفيون في رفع الاسم الذي بعدها فعند البصريين مرفوع بالابتداء . وعند الكوفيين مرفوع بلولا ، لأنها ثابتة عن فعل مستتر . والثاني أن تكون للتحفيز وتختص بالمضارع . والثالث أن تكون للتوبيخ وتختص بالماضي . والرابع أن تكون للاستفهام وقد قلنا قولهم : لولاي ولولاه ولولاك فقال سيبويه : إنها - هنا - جارة وقال الاخفش : إن الضمير - هنا - مرفوع لأنهم أنابوه من باب المرفوع مثلما أنا بوا ، الضمير المرفوع من باب المجزور فقالوا : ما أنا كأنت ولا أنت كأنا . وانظر الانصاف : ٧٠ ، وأما إلى ابن الشجري ج ١٨٠/١ وابن يعيش ج ١٢٠/٢ ورفف المباني ٣٦١ والمغنى ٣٠٣

(٣) الشَّار : بالتخفيف السمي الخلق . وبالتشديد العيب والعار ، وأكثر ما يؤتى به مرادفا للعار . يقال : عار وشنار . اللسان / شمر .

(٤) في ب : (والراي)

(٥) في ب (شنير) .

(٦) نص ابن جني على أن اللام والنون لا تتقدمان على الراء من دون مسوغ ، وذلك لأن الراء أقوى منهما ، والمسوغ إما تشديد الأضعف "كدنر يدنر" فتشديد النون قواها فتقدمت على الراء . وأشار الشارح هنا أن الفصل سوغ الجمع بينهما مع تقدم النون ولولا ذلك لما جاز . وانظر سر الصناعة ص ٨١٨ .

وفاؤها واو ، وعينها كذلك (١) ، وجوزه : الإدغام ، بخلاف (دَدَن) .

وإذا قل التضعيف في الحروف الصحيحة امتنع في الواو لثقلها ، كيف وهي معرضة لدخول واو القسم عليها ، أو واو العطف فيجتمع ثلاث واوات (٢) وذلك مستثقل جدا ، فإذا جمعت (وَاصِلَة) قلت : (أَوَاصِل) والأصل : (وَوَاصِل) فالواو الأولى : الفاء ، والواو الثانية : منقلبة عن ألف (وَاصِلَة) كما قلبتها في ضارب ، فاجتمع واوان فقلبت الأولى همزة ، وهنا سؤالان أحدهما : لم قلبت الأولى دون الثانية ؟ والجواب : أن الحرف الواقع طرفا أولى بالتغيير مما ليس

(١) هذه مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين ، فعند الكوفيين يجوز أن يكون أصلها " وألت " أو " ألت " وعند البصريين أصلها : " وول " ووزنها " أفعـلـل " . وانظر المسائل البغداديات ص ٨٧ - ٩٠ ، والمسائل الحلبيات ص ٣٤٣ ، والمنصف ج ٢٠١/٢ - ٢٠٢ ، والممتع ص ٥٦٤ .

(٢) في حاشية أ : " وأورد على المضعف : " تولج " وهو بيت الوحش لأن أصله عند سيبويه " وَوُلَج " من الولوج ، وهو الدخول ، مع أن الواو - هنا - أبدلت تاءً ، لاهمزة . قال في الارتشاف : فإن عرض اتصال الواوين - بحذف همزة كانت فاصلة بينهما كبناء " افـعـوـعـل " من " وأيت " فنقول " إيا وأى " فتنقل حركة الهمزة الأولى إلى الياء فتزول ألف الوصل ، وتعود الياء واواً ، لزوال موجب قلبها فتمير : " وَوَآى " فإن نقلت حركة الثانية إلى الواو - والحالة هذه - قلت " وَوَى " والفارسي يميز إبدال الواو الأولى في المثاليين همزةً ، وتبعه ابن مالك ، وغير الفارسي : يوجبه . قال أبو حيان في شرح التسهيل : " وأقرب الحروف من الواو ، الألف ، والياء ، ولا يمكن إبدالها ألفاً ، لسكونها ، ولا ياءً ، لأن الياء والواو مستثقلان ، فعدلوا إلى الهمزة إذ هي أقرب إلى الألف لكونهما من مخرج واحد " قال ابن يعيش " لأن التضعيف لا يستثقل آخرًا كما يستثقل أولًا ، وكذلك كثر نحو : شدّ ، ومَدّ ، وحبّ ، ودلّ ، وقل باب دَدَن ، وكَوَكَب ، ومع ذلك فإنه موضع يؤمن فيه دخول واو العطف و واو القسم " .

كذلك . والثاني : لم قلبت همزة دون غيرها ؟ والجواب : أن الهمزة ألف مجيئها أولاً ، وكثر ذلك فقلبت الواو إليها لذلك . ونظير ما قلنّه هنا : قول أبي سعيد السيرافي (١) أنهم (٢) إنما عوضوا الميم في اللهم ، لأنها ألف زيادتها آخرًا نحو (زُرُقُم) و (سُتْهُمْ) (٣) (٤) . وكذلك تقول (أُوَيْصِل) في تصغير واصل ، والأصل : (وُويصِل) فقلبت الواو الأولى همزة - استثقالا لاجتماعهما . وقوله : (مُدَّرْنَا) أي وقعنا في صدر الكلمة احترازًا / من وقوعهما حشوًا ، ٢٧/ب كقولك - في النسب إلى هَوَى ، ونوى - (هَوَوَى) و (نَوَوَى) . وقوله : (ليست الثانية مدة مزيدة) يحترز به من نحو قوله تعالى : (مَاؤُورِي عَنْهُمَا .. (٥) إذ الواو الأولى سلمت من القلب مع وقوع واو أخرى بعدها ، وعلله أبو الفتح بأن الواو الثانية بدل من ألف (وَارِثَت) فلما لم تلزم لم يعتد بها ، ولذلك صحت في قولهم : (سُوِيرَ) و (بُويَعَ) مع وقوعها ساكنة قبل الياء ، وذلك موجب لقلبها ياءً ، وادغامها في الياء (٦) وأتى بمزيدة ليحترز عن (أُولَى) تأنيث أول إذ أصله (وُؤْلَى) فقلبت الواو الأولى همزة وإن كانت الثانية مدة لكونها عينا لازمة .

(١) في أ : في أنهم وهو خطأ من الناسخ .

(٢) هو : أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان فارسي الأصل وهو من مشاهير نحاة القرن الرابع . وله مؤلفات منها : شرح كتاب سيبويه ، وشرح مقصورة ابن دريد ، واخبار النحويين البصريين . توفي سنة ٣٦٨ هـ ترجمته في الفهرست ص ٩٣ وإنباه الرواة ج ١ / ٣٤٨ .

(٣) السُّتْهُمْ : عظيم الاست . اللسان / سته .

(٤) ضرورة الشعر ص ١٢٩ .

(٥) من الآية ٢٠ من سورة الأعراف .

(٦) المنصف ج ١ / ٢١٩ - ٢٢٠ ، وشرح الملوكي ص ٤٨٢ - ٤٨٣ .

وقال ابن الحاجب (١) - في تصريفه - : "إذا اجتمعت واوا متحركتان فسي
أول الكلمة أبدلت الأولى همزة ، والتزموه في الأولى - حملا على الأول (٢) " . انتهى
كلامه . وفيه نظر من وجهين ، الأول : أنهم قالوا : لو بنيت من (وَعَد) و (وَزَن) (مثل : كَوْنَر لقلت : (أَوْعَد) و (أَوْزَن) والأصل : (وَوَعَد) و (وَوَزَن) فقلبت
الواو الأولى همزة ، لاجتماعهما أولا ، إن كانت الثانية ساكنة ، ولو سميت بهما
لصرفتاهما ، لأنهما : فَوَعَلَ ، لا أَفَعَلَ . والثاني : أنه ادعى حمل الأولى على الأول في
وجوب الهمزة (٣) ، وذلك حمل للمفرد الذي هو الأصل على الجمع الذي هو الفرع ،
وذلك ممتنع / وله أن يقول : الأولى فيه علم التأنيث ، والأول مجرد من ذلك ،
فهو مذكر فقد حملت مؤنثا على مذكر ، وذلك جائز . وقد سبق إلى مثله الخليل
فيما حكى عنه (٤) . وقوله : (أو مبدلة) يحترز به عن مثل فَعَلَ من (وَأَيْت)
فإن القياس أن يقول : (وَوَي) فلن خفت الهمزة قلبتها وَاوًا لسكونها وانضمام
ما قبلها ، فصار إلى (وَوَي) فلم تقلب الواو الأولى همزة ، لأن الثانية مبدلة عن
الهمزة فكان الهمزة موجودة ، ولذا لم تقلب ياءً لأجل الياء التي بعدها . وحكي عن

(١) هو : عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، جمال الدين أبو عمرو المقرئ النحوي ،
المالكي . له مؤلفات في مختلف العلوم منها : الكافية ، الشافية ، وشرح المفصل .
توفي سنة ٦٤٦هـ ترجمته في بغية الوعاة ج ٢ / ١٣٥ .

(٢) شرح الشافية ج ٣ / ٧٦ .

(٣) في ب " الهمز " .

(٤) نقله عنه الرضي في شرح الشافية ج ٣ / ٧٦ - ٧٧ .

الخليل أنه قال (أُوي) (١) وقال ابن جنى [فيه تناسخ] (٢) ، وذلك لأنه اعتد بالواو الثانية فقلبت لها الأولى همزة ، ولم يعتد بها حيث لم يقلبها ياء ، لوقوعها قبل الياء ساكنة (٣) . وهذا واضح .

(إبدال الهمزة من حرف العلة الساكن بعد ألف مفاعل)

قال : (وَمِمَّا تَلَا أَلِفٌ شَبْهُ مَفَاعِلٍ مِنْ مَزِيدٍ لِمَدِّ الْوَاحِدِ)
قلت : إذا جمعت رسالة ونحوها جمع التكسير زدت عليها ألف الجمع ثالثة فيلتقى [ألفان] (٤) الأولى : ألف الجمع والثانية ألف رسالة الزائدة ، فتحركت الثانية بالكسر فصارت همزة ، فقلت : (رَسَائِلُ) وحملوا على الألف الواو في (عَجُوز) والياء في (صَحِيفَةٌ) فقلبوها همزة ، كقولك : (عَجَائِزُ) و (صَحَائِفُ) إذ تحريك الواو والياء ليس بمتعذر بخلاف الألف ، فإن ذلك متعذر فيها . وقوله : (مما تلا ألف شبه مفاعل) / يعني : قلبت الهمزة من الألف ، والواو ، والياء ، الواقعة

٢٨/ب

(١) نقله عنه ابن جنى في الخصائص ج٢/٩ ، و ج٣/١٠ - ١١ .

(٢) في أ " مستنسخ " .

(٣) الخصائص ج٣/١٠ وما بعدها .

(٤) في أ " ساكنان "

بعد ألف (١) الجمع ، و (صَحَائِف) في التحقيق : (فَعَائِل)، وليس بمفاعل، فلذا قال : (شبه مفاعل) • وقوله : (من مزيد لمد الواحد) يحترز به من نحو (مَعِيشَة) و (مَعُونَة) فإن الواو ، والياء : أصلان فيهما ، وهما عَيْنَان ، فيحتمل (٢) مَعِيشَة عند سيبويه (٣) أن يكون مَفْعَلَة بكسر العين فنقلت الكسرة من الياء إلى العين، ويحتمل أن تكون : مَفْعَلَة - بضمها ، فنقلت الضمة إلى العين ، فوقعت الياء ساكنة مفردة بعد ضمة ، فكان يجب أن تقلب واوًا كما في (مُوسِر) و (مُوقِن) فنقلت الضمة كسرةً محافظةً على الياء • و (مَعُونَة) (مَفْعَلَة) بضم العين ، فنقلت الضمة من الواو إلى العين فإذا جمعتهما حركت الياء ، والواو بالكسر من غير قلب لهما إلى همزة ، فقلت : (مَعَايش) و (مَعَاوِن) وذلك لأنهما - هنا - أصلان ، ولهما حظ من الحركة بخلافهما في (مَحِيفَة) و (عَجُوز) فإنهما زائدان ، لاحظ لهما فيهما • ونقل خارجة (٤)

-
- (١) فسي ب " الالف " •
(٢) ما بين القوسين ساقط من ب •
(٣) الكتاب ج ٤/ ٣٥٥ •
(٤) هو خارجة بن مصعب ابو الحجاج ، ممن أخذ القراءة عن نافع بن أبي نعيم • ترجمته في المعارف لابن قتيبة ص ٤٦٨ •

عن نافع (١) همز (مَعَائِش) (٢) وقال أبو القاسم الزمخشري (٣) : ورواية خارجة عن الصواب خارجة (٤) وأما (مَصَائِب) بالهمز فمحكي عن العرب ، وقد ذكره أبو الفتح في جملة أغلاطهم (٥) ، إذ أصل (مُصَيِّبَة) (مُصَوَّبَة) فنقلت كسرة الواو إلى الصاد ، فسكنت الواو مفردة بعد كسرة فانقلبت ياء ، وقياس / ٢٩/أ جمعه : (مَصَاوِب) . قال أبو إسحاق الزجاج (٦) : الهمزة منقلبة عن الواو

(١) هو : أبو عبد الرحمن نافع ابن عبد الرحمن بن أبي نعيم مولى جعونة بن شعوب الليثي ، أحد القراء السبعة كان ثقة ضابطا ، يقال : إنه أقرأ الناس أكثر من سبعين سنة . توفي سنة ١٦٩ هـ . ترجمته في السبعة لابن مجاهد ص ٥٣ ، وكتاب الإقناع لابن الباذش ج ١/ ٥٥

(٢) وردت هذه اللفظة في الآية ١٠ من سورة الأعراف .

(٣) أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري نسبة إلى زمخشر وهي إحدى قرى خوارزم . عالم جليل مفسر ، محدث نحوي وهو صاحب التفسير المشهور (الكشاف عن حقائق التنزيل) وله المفصل في النحو ، وغير ذلك . توفي سنة ٥٣٨ هـ . ترجمته في نزهة الألباء ص ٣٩١ ، إنباه الرواة ج ٣/ ٢٦٥ ، بغية الوعاة ج ٢/ ٢٧٩ .

(٤) الكشاف ج ٢/ ٦٨ - ٣٨٩ ، والمفصل ص ٣٧٩ - ٣٨٣ .

(٥) الخمانص ج ٣/ ٢٧٧ .

(٦) هو : ابراهيم بن السري بن سهل الزجاج ، وتلقب به بالزجاج بسبب المهنة حيث كان يصنع الزجاج . عالم جليل ، درس على المبرد وغيره ، وألف عدة مؤلفات منها معاني القرآن ، الاشتقاق ، القوافي ، العروض فعلت وأفعلت ، ما ينصرف وما لا ينصرف . الخ . توفي سنة ٣١١ هـ . ترجمته في : الفهرست ص ٩٠ ، طبقات الزبيدي ص ١١١ اخبار النحويين ص ١١٣ ، نزهة الألباء ص ٢٤٤ إنباه الرواة ج ١/ ١٩٤ .

في (مَصَاوِب) الخارج عن القياس (١) ورده أبو علي بأن الواو المكسورة إنما تقلب همزة إذا كانت أولاً (كإشاح) في (وَشَاح) و (إِسَادَة) في (وِسَادَة) ولم ينقل قلب المكسورة حشواً (٢). وقال أبو الحسن الأخفش لما اعتلت الواو في الواحد بقلبها ياءً اعتلت الياء في الجمع بقلبها همزة (٣) واستضعفه أبو الفتح، أن يلزم منه: (مَقَائِم) في (مَقَاوِم) ولا قائل به. وهذا لا يلزمه لأن المطابقة جائزة، وليست بواجبة (٤).

قال: (أَوْ ثَانِي لَيَتَيْنِ اكْتَنَفَاهَا، وَلَيْسَ الثَّانِي بَدَلًا) ، قلت: أَلِف الجمع إذا اكتنفها واوان، أو ياءان، أو واو وياء، أو ياء و واو، وكان الثاني منهما ملاصقا للطرف لفظا أو تقديرا: وجب قلبه همزة، وذلك نحو: (أَوَائِل) جَمْعُ أَوَّل، وأصله: (أَوَائِل) (وَحَيَاثِر) جمع خَيْر و (سَيَائِق) جمع (سَيَقَّة) وعللوا ذلك بشيئين، الأول: أنهم كثيرا ما يعطون الجارَ حكمَ مجاوره، بدليل (صِيَم) و (قِيَم) في صَوْم و (قُوم) فقلبوا الواوين قلبهما في (عِصِيّ)

(١) معاني القرآن ٠ ج ٢ / ٣٢٠

(٢) التكملة ص: ٢٦٣ .

(٣) المرجع السابق ٣٣١ .

(٤) مبحث (معاش، ومعاون، وممايب، وآراء العلماء فيها، هذا كله

نقله من المنصف ج ١ / ٣٠٨ - وما بعدها .

و (حَقِيّ) (١) فكذلك قلبوا في [أَوَائِل] (٢) كما قلبوا في (كِتَاءٍ) و (رَدَاءٍ) ،
والثاني : أنهم استثقلوا وقوع حرفي العلة بينهما ألف ، - وهو حاجز غير
حصين - في جمع هو ثقیل لكونه أقصى الجموع وغايته . وقوله : (ثاني
لينين) مُطْلَقًا هو رأي سيوييه / والخليل (٣) وأما أبو الحسن الأخفش فإنه
لا يرى الهمزة الا في الواوين [فقط] ^(٤) ويحتج بالسمع والقياس ، أما السماع
فقولهم (ضَيَّان) في جمع (ضَيَّان) (٦) وأما القياس : فلأن الثقل في الواوين
أكثر منه في غيرهما . والجواب : أن أبا عثمان المازني سأل الأصمعي عن
(عَيَّل) (٧) كَيْفَ تكسره العرب ؟ فقال (عَيَّائِل) بالهمز ^(٨) ، فهذا

-
- (١) الحَقِيّ : جمع حَقَو (بفتح الحاء وكسر ها) وهو الكشح أو الخصر . اللسان/حقو .
(٢) في أ " أول " .
(٣) الكتاب ج٤/٣٦٩ . والمنصف ج٢/٤٤ .
(٤) انظر المستمع ص : ٣٣٨ .
(٥) سقطت من أ .
(٦) الضَيَّان : السَّنَوْر الذكر . القاموس/ضون .
(٧) العيّل : الفقير ، وعنده كذا عَيَّلَا أي كذا نفسا . والعيّل من الأسود والنمور :
الباحث الملتمس . اللسان/عيّل .
(٨) قاله في تصريفه . انظر المنصف ج٢/٤٤ .

نص في محل النزاع شاهد لهما دونه ، وأما (ضَيَاوِن) فهو شاذ خرج منبهمة
على أصل هذا الباب (كالقَوْد) (١) و (اسْتَنَوَقَ الجمل) (٢) و (آي) في أحد
الأقوال ، وقيل (٣) لما صح في الواحد صح في الجمع ، وعكسه (دَيْمَقَة) (٤)
و (دَيْم) وذلك لأنه اعتل الجمع بالقلب لاعتلال الواحد به ، وأما القياس فلأن
العلة : القرب من الطرف - كما قدمنا - وذلك يتساوى فيه الواو والياء ، والياء
كالواو ، ولذلك يجتمعان ^(٥) ردفاً ^(٦) في سعيد وعمود ، ولا يجوز معهما سعاد .
وهنا تنبيه وهو أن كلامه غير خال عن التقيد بمجاورة الثاني للطرف إذ قيده
بوزن مَفَاعِل ، ولذلك لم تقلب في طَوَاوِيس • جمع طَاوُوس ، ونَوَاوِيس (٧) جمع
نَاوُوس حيث بعد عن الطرف بحجز الياء بين حرف العلة وبينه وأما (٨)

(١) القود : قتل : القاتل بمن قتل (القصاص) • المصباح المنير / قود

(٢) مثل وأمله ، أن المسيب بن علس كان ينشد قصيدة قال فيها :
وإني لأمضي المهتمَّ عِنْدَ احْتِضَارِهِ يَنَاجِ عَلَيْهِ الصَّيْعَرِيَّةَ مَكْدَمَ
وكان طرفه حاضراً فقال : (استنوق الجمل) لأن الصيعرية لا تكون إلا للنسيان •
وانظر اللسان / نوق •

(٣) في ب " قيل " باسقاط الواو •

(٤) الدَّيْمَقَة : المطر الدائم الذي لا رعد فيه ولا برق ، اللسان / ديم •

(٥) في ب مجتمعا •

(٦) الردف : هو حرف المد الذي يكون قبل الروى دون فاصل بينهما •

(٧) النواويس : مقابر النصارى • اللسان / نوس •

(٨) في ب " فاما " •

قوله (١) :

..... وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَارِ

فإنما صح مع المجاورة للطرف لفظا لبعده عنه تقديرا ، إذ أصله : (عواوير)
بدليل أنه جمع (عوار) وحرف / العلة إذا كان في المفرد رابعا لم يحذف في ٣٠/أ
الجمع ، بل يقلب ياء ، إن لم يكن لها نحو : (حَمَلَّاق) (٢) و (حَمَلَّيق) و (جَرْمُوق) (٣)
و (جَرَامِيق) ، و (قَنَدِيل) و (قَنَادِيل) فلما حذفها (٤) للضرورة جرت مجرى المنطوق
به ، فوجب التصحيح ، وضده [عَيَّائِل] (٥) ، بالهمز ، والياء ، وذلك لأنه حيث
أشبع الكسرة فزيدت الياء [و] . كان التقدير بها السقوط ، أبقى الهمزة • ونقل أبو
الفتح في تعاقبه أنهم قالوا : (هَوَاوِسَة) في جمع (هواس) للأسد (٧) وذهب إلى (أن) التصحيح (٨)

- (١) هذا الشاهد من شواهد سيبويه غير المنسوبة في الكتاب ج٤/ ٣٧٠ وقبله :
غَرَّكَ أَنْ تَقَارَيْتَ أَبَا عَرِيٍّ وَأَنْ رَأَيْتَ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَائِرِ
حَتَّى عَظَامِي وَأَرَاهُ ثَاغِيًّا وَكَحَلَّ
وهو لجندل بن المثنى الطهوي كما جاء في شرح أبيات الكتاب لابن السيرافسي
ج٢/ ٤٢٨ - ٤٢٩ ، وشرح شواهد شرح الشافية ص : ٢٧٤ • وهو في الخمائن ج١/ ١٩٥
والمنصف ج٢/ ٤٩ ، وانتبصرة ص ٨٦٩ ، وشرح الشافية ج٢/ ١٣١ ، والممتع ص ٣٣٩ ،
واللسان / عور •
والشاهد فيه : تصحيح واو العوار الثانية ، وخرج على أنها صحت لأن الياء
المحذوفة في حكم الموجود لأن حذفها عارض •
- (٢) الحملاق : باطن جفن العين ، أو ما غطته الأجفان من بياضها • القاموس / حملق
- (٣) الجر موق : الذي يلبس فوق الخف • القاموس / جرمق
- (٤) فسي ب : فيهما •
- (٥) في أ " عيائل "
- (٦) ساقطة من أ
- (٧) اللسان / هوس
- (٨) ساقطة من أ

فيه أحسن منه في (العَوَاوِر) لأمرين أحدهما : أن التاء عوض من الياء المحذوفة إذ قياسه : (هَوَاوِيس) (كَزَنَادِيق) فحذفت الياء وعوض عنها التاء (كَزَنَادِيقَة) في (زِنْدِيق) وإذا كان التصحيح اعتباراً بالياء المقدرة فاعتبار ما عوض عنه أولى من اعتبار ما لم يعوض . والثاني : بعد المعتل من الطرف لفظاً بخلاف (العواور) . وقوله : (وليس الثاني بدلاً) يحترز به من نحو (زَوَايَا) في جمع (زَاوِيَة) فإنه قد اكتنف ألف الجمع واو ، ويا ، ولم يقلب الثاني همزةً ، لكونه بدلاً من الهمزة المبدلة من واو (زَاوِيَة) ويتبين لك ذلك في المبحث السذي يتلو هذا الكلام - إن شاء الله تعالى .

[قلب الهمزة العارضة واوا أو ياء]

قال : (وَتُفْتَحُ الهمزة مَجْعُولَةً وَآوًا إِنْ كَانَتْ اللَّامُ وَآوًا سَلِمَتْ فِي الْوَاجِدِ بَعْدَ أَلِفٍ ، وَمَجْعُولَةً يَاءً إِنْ كَانَتْ اللَّامُ هَمْزَةً ، أَوْ حَرْفَ لَيْنٍ غَيْرِ الْوَإِ / الْمَذْكُورَةِ) (٣٠/ب) قلت : (١) يعني نحو (أداوى) (٢) في جمع (إداوة) وذلك لأنك إذا جمعت أدخلت ألف الجمع ثالثة بعد الدال ، فالتقى ألفان : ألف الجمع ، وألف الواحد ، فهزمت الثانية وكسرت فبقي : [أَدَايُو] (٣) فوقع الواو متطرفةً بعد

(١) في ب " أقول "

(٢) الإداوة : إناء من جلد يتخذ للماء . اللسان/أدا .

(٣) في أ " أداء " .

كسرة ، فانقلبت ياءً فبقى : (آدَائِي) فحمل أنه جمع وفيه همزة عارضة ،
وآخره حرف علة ، ومجموع هذا مستثقل فخفف بأن أبدلت كسرة همزته فتحة فانقلبت
الياء ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها فبقى : (آدَاة١) ومعلوم شدة شبه
الألف للهمزة ، فكأنه قد اجتمع ثلاث همزات ، أو ثلاثة^(١) ألفات ، فقلبت
الهمزة وَاوًا لظهورها في الواحد الذي هو : (إِدَاوَة) قال ابن السراج : « ليكون
آخر الجمع كآخر الواحد ، وليست الواو في (آدَاوِي) هي الواو التي في (إِدَاوَة) لأن
الواو التي في (إِدَاوَة) قد انقلبت ياءً ، وهي طرف ، وألف (آدَاوِي) منقلبة عنها ،
وليست للتأنيث والواو في (آدَاوِي) منقلبة عن الهمزة التي كانت بدلا من الألف
التي في (إِدَاوَة) (٢) وقال الخوارزمي (٣) - في شرح المفصل - هذه الواو :
بدل من الألف الزائدة في (إِدَاوَة) والألف التي في (آدَاوِي) بدل من الواو في
(إِدَاوَة) فألزموا (٤) الواو في هذا ، كما ألزموا الياء في

(١) في ب (ثلاث)

(٢) الأصول ج ٣ / ٣٠١ ، ٣٤١ - ٣٤٢ .

(٣) هو : القاسم بن الحسين بن محمد ، أبو محمد الخوارزمي النحوي الملقب بصدر
الأفاضل ، قال ياقوته هو صدر الأفاضل حقا عالم نحوي ، أديب شاعر . له مؤلفات
منها : شرح المفصل ، وشرح الانموذج ، وشرح سقط الزند وغيرها . توفي سنة :
٦١٧ هـ . ترجمته في معجم الأدباء ج ١٦ / ٢٣٨ وما بعدها ، بغية الوعاة ج ٢ / ٢٥٢ .

(٤) في ب " فالزموه " .

(مَطَايَا) (١) (٢) فقد تبين معنى قوله : (وتفتح الهمزة مجعولةً وَاوًا)
أي أن الأصل : / (أَدَايُو) ثم (أَدَايِي) ثم (أَدَاي) ثم (أَدَاوِي) وقولـه :
(إن كانت اللام وَاوًا سلمت في الواحد) ليناسب الجمع الواحد - كما قدمنا .

وقوله : (ومجعولة ياء ان كانت اللام همزة) يريد
نحو (خطيئة) تقول فـي الجمع
(خَطَايَا) والأصل : (خَطَايِي)^(٣) فالهمزة الأولى منقلبة عن الياء الزائدة^(٤) في
الواحد للمد ، والثانية : لام الكلمة ، فقلبت الثانية ياءً كراهةً لاجتماعهما في
عينين ، فصار (خَطَايِي) ثم فتحت الهمزة فانقلبت الياء ألفاً لتحركها
وانفتاح ما قبلها ، فصار (خَطَاةَا) بهمزة بين ألفين ، فقلبت الهمزة ياءً
استثقالاً لوقوعها بينهما ، وكان القلب إلى الياء لما ذكرنا من طلب مشاكلة
الجمع لواحد ، فالياء في (خَطَايَا) ليست التي في (خَطِيئة) بل هي منقلبة
عن الهمزة المنقلبة عن الياء في (خَطِيئة) والألف في (خَطَايَا) منقلبة عن الياء
التي هي لام وهمزة في (خَطِيئة) .

-
- (١) جمع مَطِيَّة ، وهي ما يركب من ناقة أو بعير يستوى فيه المذكر والمؤنث .
اللسان/ مطا .
- (٢) هذا النص الذي نسبته للخوارزمي موجود في الصحاح ، وفي اللسان/ أدا .
- (٣) في أ : خطائو .
- (٤) في ب " المزينة " .

وقوله : (أو حرف لين غير الواو المذكورة) (١) يريد : (مَظَايَا) جمع
(مَظِيَّة) وهي: قَعِيلَة (٢) فلما جمعتها قلبت الياء همزةً على حدِّ صَحَائِفَ ،
فصار مَظَائِي ففتحت الهمزة ، فانقلبت الياء الفاء
فصار (مَظَا ١٤) فقلب الهمزة ياءً فقيـل : (مَظَايَا) . وهنا تنبيه ، وهو :
أنه إنما (٣) قال : (حَرْفَ لِين) ولم يقل : أو يَاءً ، لأن اللام قد تكون ياءً
منقلبة عن الواو كما في : (مَظِيَّة) / و(رَكِيَّة) (٤) ، إذ (٥) أملهما :
(مَظِيوَة) و (رَكِيوَة) من مَظَايِمُطُو ، والرَّكُوَة ، وقد يكون ياءً غير منقلبة
كما في هَدِيَّة . وقوله : (غير الواو المذكورة) (٦) يحترز به عن الواو
المذكورة لدخولها تحت حرف اللين ، والحكم فيهما مختلف . فاعرفه :

(١) في ب المذكور .

(٢) في ب فعلية

(٣) في ب لما بدل : إنما

(٤) الركبة : البئر تحفر والجمع : رَكِيٌّ وَرَكَيَاتَا . الصحاح ، واللسان / ركا .

(٥) في ب إذا .

(٦) في ب المذكور .

[التقاء الهمزتين]

قال : (قُضِلَ تُبْدِلُ الهمزة الساكنة - بَعْدَ هَمْزَةٍ مُتَحَرِّكَةٍ ، مُتَمَلِّقَةً -
مَدَّةً تُجَانِسُ الحَرَكَةَ) قلت : هذا الفصل يتضمن تخفيف الهمزة ، وهي
لا تخلو من أن تكون ساكنة ، أو متحركة ، وقدم (١) القول على الساكنة ،
لأن السكون في الحرف هو الأصل ، ولهذا قال محققو التصريفيين إن أصل (شَاةٌ)
(شَوْهَةٌ) بسكون الواو ، لعدم الدلالة على الحركة . لا يقال : دليلها : قلب
الواو ألفا في (شَاةٌ) ، ولو كانت ساكنة لسمت ، كما في (ثَوْبٌ) لأننا نقول :
لما حذفت الهاء - وهي اللام - لاقت الواو تاء التأنيث ، وقد علم أنها لا يكون
ما قبلها إلا مفتوحا (كَقَائِمَةٍ) و (صَارِيَةٍ) - اللهم إلا أن تكون الألف (كَقَطَاةٍ)
[ففتحت] (٢) الواو لها ثم انقلبت ألفا لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، واستدل
بعضهم على ذلك (٣) بقلب الواو ياءً في (شِيَاءٌ) إذ من جملة شروط القلب
سكون واو الواحد ، وذلك نحو (ثَوْبٌ) و (ثِيَابٌ) / و (حَوْضٌ) و (حِيَاضٌ) و (سَوَاطِ
و (سَيَّاطٌ) (٤) ، ولغوات السكون في (طَوِيلٌ) سمت في (طَوَالٌ) ولذا

أ/٣٢

(١) في ب (فقدم) .

(٢) في أ "فصحت"

(٣) أي: على سكون واو شوهة .

(٤) هذا المبحث من قوله : " محققو التصريفيين إلى آخره - أخذه من المنصف

شد (١) (طَيَّالها) في قوله (٢) :

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذَلَّةٌ وَأَنَّ أَعَزَّاءَ الرَّجَالِ طَيَّالُهَا

وأورده - أيضا - السيد النقيب ضياء الدين ابن الشجري (٣) في أماليه (٤) .
ولا أراه ينهض ، وذلك لأن العين إذا اعتلت بالقلب في الواحد قلبت في الجمع ،
ألا تراهم قالوا : (دَارٌ) و (دِيَارٌ) فقلبوا الواو ياءً في (دِيَار) وإن كانت
متحركة في (دَار) حيث اعتلت بالقلب . فلقائل أن يقول : إن الواو في
(شَاةٍ) متحركة وقلبت في (شِيَاءٍ) لاعتلالها بالقلب في الواحد . وهذه المسألة

(١) في ب " أشد " .

(٢) البيت لأنيف بن زبَّان النبهاني من طبيي كما في شرح شواهد شرح الشافية ص ٣٨٥ وهو
في الخزانة (٤٨٨/٩) لأثال بن عبدة بن الطبيب . وغير منسوب في المنصف
ج ١/ ٢٤٢ وشرح الملوكي ص ٤٧٣ ، والمفصل ص ٣٨١ ، وأمالي ابن الشجري ج ١/ ٦٥ ،
وشرح المفصل لابن يعيش ج ٤٥/ ٤٥ ، ج ١/ ٨٧ ، ٨٨ ، والممتع ص ٤٩٧ ، واللسان/ طول
والنصريس ج ٢/ ٣٧٩ وحاشية الصبان ج ٤/ ٣٠٤ . والشاهد فيه قوله " طيالها " ،
والقياس تصحيح الواو لصحتها في الواحد .

(٣) هوهبة اللهم علي بن محمد بن حمزة العلوي أبو السعادات النحوي نقيب الطالبين
بالكرخ كان إماما في النحو واللغة والأدب ، فصيحا بليغا وهو صاحب الأمالي
المشهورة توفي سنة ٥٤٢ هـ ترجمته في نزهة الألباء ص ٤٠٤ ، وإنباه الرواة
ج ٣/ ٣٥٦ ، وبغية الوعاة ج ٢/ ٣٢٤ .

(٤) انظر أمالي ابن الشجري ج ١/ ٥٦ .

مستقصاة في المسائل الخلافية . فإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها همزة وجب تخفيف الثانية الساكنة ، وتخفيفها : أن تُقلب إلى حرف لين مجانس لحركة الحرف الذي قبلها ، فتقلب أَلَفًا بعد الفتححة وِيَاءً بعد الكسرة ، وَوَاوًا بعد الضمة ، فالأول نحو : (آدَم) وأصله (آدَم) [بهمزتين] (١) الأولى زائدة والثانية : فاء الكلمة فقلبت ألفا وجوبا كراهة لاجتماعهما . لا يقال : هلا كانت الأولى فاء الكلمة ، والثانية زائدة ، لأننا نقول : يفسر ذلك / شيثان ، أحدهما : أن الهمزة تقل زيادتها (٢) حشوا ، وتكثر أولا ، والحمل على الكثير المطرد أولى . والثاني : أن وزنه على هذا قاعِل كسائل فيجب أن يصرف فلما لم يرد مصروفا دلّ ذلك على أنه أفعل . لا يقال (آدَم) قاعِل كحاتم لأننا نقول كان يجب صرفه . وهنا تنبيه ، وهو أن الألف وان (٣) كان أصلها الهمزة فإنها تجرى مجرى غير المنقلبة ، ولذلك تقلب وَاوًا في (أَوَايِم) و (أَوَيْدِم) وفي ذلك ترجيح لمن أجاز وقوعها تَأْسِيًّا في الشعر (٤) . فاعرفه . والياء عفى نحو (إِيْلَافٍ) والأصل (إِيْلَاف) بهمزتين الأولى همزة إِفْعَال (كَلِكْرَام) والثانية : فاء الكلمة فقلبت ياء لما ذكرنا . لا يقال : (إِيْلَاف) فِيعَال (كِضِرَاب) و (آَلَف) فاعل (كَفَارَب) لأننا نقول : لا يجوز ذلك لوجهين أحدهما : أنه كان يلزم أن يجيء فيه (إِيْلَاف) (كِضِرَاب) إذ (ضِرَاب) أكثر من ضِرَاب - وإن كان الأصل .

(١) ساقطة من أ .

(٢) في ب " زيادتهما " .

(٣) في ب " فان " .

(٤) الف التأسيس هي التي تكون بينها وبين حرف الروى حرف واحد .

والثاني : أن قَاعَل يجيء - أيضا - مصدره على مُفَاعَلَة كَمُضَارِبَة ، ولم يقل ذلك في (آلَف) . والثالث : [أُوْتِمِن] (١) والأصل : (أُوْتُمِن) فقلبت الهمزة الثانية وَاوًا لذلك - أيضا . وقوله : (بعد همزة متحركة متملئة) يحترز به من أن تكون ساكنة بعد حرف غير الهمزة فلا يجب تخفيفها حينئذ بل يجوز . وغرضه : الوجوب / وذلك (كَرَّاسٍ) و (جُوْتَة) (٢) ، و (ذئب) أ/٣٣ ومعنى (تملئة) أي: تكون الهمزة بعد الهمزة المتحركة . ولو قال : تبدل الهمزة الساكنة بعد همزة متحركة ، لأوهم أن ذلك يجب مع وقوع حازبينهما . وقوله : (مدّة تجانس الحركة) ظاهر ، إذ المراد : تبدل ياءً بعد الكسرة ، وواوًا بعد الضمة ، وألفا بعد الفتحة . قال : (فَإِنْ تَحَرَّكَتَا أُبْدِلَتِ الثَّانِيَّةُ يَاءً إِنْ كُسِرَتْ ، أَوْ وَلِيَتْ كَسْرَةً ، وَلَمْ يُغْمَ ، أَوْ كَانَتْ مَوْضِعَ اللَّامِ مُطْلَقًا) قلت : لما تكلم على الهمزتين - والثانية ساكنة - أخذ يتكلم عليهما وهما [متحركتان] (٣) فقال : إذا اجتمعتا متحركتين فإما أن تبدل الثانية ياءً ، أو واوًا ، فذكر للأول ثلاثة مواضع الأول : أن تكون مكسورة ، وذلك نحو : (أَيِّمَة) وأصله : (أَأَيِّمَة) بوزن (أَزْدِيَّة) وواحداه (إِقام) فالهمزة الأولى زائدة ، والثانية : فاء الكلمة . والميم الأولى : عين ، والميم

(١) في أ " ايتمن " .

(٢) الحوْنة : سلة مستديرة مغطاة جلدا يجعل فيها الطيب والثياب . اللسان/جأن .

(٣) في أ " متحركان " .

الثانية : لام ، فثقل اجتماع المثليين ، وهما الميمان فنقلت حركة الميم الأولى - وهي - كسرة - إلى الهمزة الثانية ، ووقع الإدغام فصار : (أَئِمَّة) ثم قلبت الهمزة الثانية ياءً فقبل (أَئِمَّة) • ونقل عن بعض الكوفيين [أَئِمَّة] (١) بهمزتين (٢) والثاني : أن يلي كسرة ، وذلك نحو : (جَاءِ) (٣) وأصله (جَائِيٌّ) فالهمزة الأولى منقلبة عن الياء التي هي عين ، كما قلبت في بائع ، والثانية : لام الكلمة فقلبت اللام ياءً لانكسار الأولى قبلها ، فصار (جَائِي) / ٣٣ ب فاستثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا ، ثم التقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما ، وذهب الخليل إلى أن الهمزة في (الجَائِي) لام الفعل ، والياء عين فقدموا اللام وأخروا العين ، ووزنه : (قَالِيعٌ) وحجته من وجهين الأول : أنه لولا تقدير ذلك للزم توالي إعلالين : قلب العين همزةً ، وقلب اللام ياءً ، وذلك مرفوض • والثاني : أن العرب تؤخر العين المعتلة إلى موضع اللام فيقولون في (شَائِكِ السَّلَاحِ) (شَاكِي السَّلَاحِ) وفي (هَائِرٍ) : (هَارٍ) وإنما قلبوا لِشَائِلَا يهمزوا عين الفعل التي ليس لها أصل في الهمز ، فجاء هذا فيما كان لامه همزةً ، والعين معتلة لِشَائِلَا تنضم همزة العين إلى همزة لامه ، وإذا أخروا لم يلزمهم

(١) في أ " أئمة " •

(٢) أئمة بهمزتين هي قراءة : عاصم وحزمة والكسائي وابن عامر في قوله تعالى (..... فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ) التوبة ٩/ ، وقال الزجاج : " فيها عند النحويين لغة واحدة " أئمة " والقراء يقرأون أئمة بهمزتين " وانظر السبعة ص ٣١٢ ، ومعاني القرآن ج ٤٣٤/٢ ، وشرح الفصل لابن يعيش ج ١١٦/٩ - ١١٧ •

(٣) انظر الكتاب ج ٣٧٧/٣ ، والمسائل البصريات ص ٢٥٢ والمنصف ج ٥٢/٢ ، وشرح الشافية ج ٢٥/١ ، ج ١٢٩/٣ •

(٤) أي : استثقلت الضمة على الياء رفعا والكسرة على الياء جرا •

ذلك (١) . وقد حكى سيبويه عنه خلاف هذا ، وذلك لأنه سألته عن العلة في تخفيف الهمزة الثانية من الهمزتين إذا كانتا في كلمتين ، فأجابه : بأن العرب يخففون الثانية إذا اجتمعتا في كلمة نحو (الجَائِي) (٢) و (آآدَم) (٣) فهذا تصريح منه بأن الياء مبدلة من الهمزة التي هي لام . وقوله : (ولم يضم) يعني : ولم تضم الياء المبدلة من الهمزة كما لا تضم الياء الخالصة التي هي غير مبدلة ، وذلك لأن البديل هنا وجب لاجتماع الهمزتين ، فاطرح حكم الهمزة ، ولم يبق إليها التفات البتة ، وهذا بخلاف ما إذا قلبت الهمزة وكانت مفردة / نحو : (يَسْتَهْزِئُونَ) على قول الأخفش فإنك تقلب الهمزة ياءً ، ويجوز ضمها مراعاة للهمزة [و (٤) نظرا إليها . وهنا تنبيهه وهو : أنه ليس لتخصيصه امتناع الضم في هذه الياء وجبه ، إذ لا يجوز كسرها أيضا فقد كان يجب إذا - أن ينبه عليه . ويجوز (جَائِي) في الضرورة ، أنشد ابن الدَّهَّان (٥) في الغرّة (٦)

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي مَتَى الْمَوْتُ جَائِيٌّ وَلَكِنْ أَقْمَى مُدَّةَ الْعُمْرِ عَاجِلُ

(١) انظر شرح الشافية ج ١ / ٢٥

(٢) في ب الجاءى

(٣) الكتاب ج ٣ / ٥٤٩

(٤) ساقطة من أ .

(٥) هو : سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله الامام ناصح الدين بن الدَّهَّان النحوي . إمام مشهود له بطول اليد في معرفة النحو واللغة والأدب ، وكان محدثا له مؤلفات منها : شرح الإيضاح في أكثر من أربعين مجلدا ، وشرح اللمع شرحا كبيرا ، وله مؤلفات أخرى . توفي سنة : ٥٦٩ هـ . ترجمته في إنباء الرواة ج ٢ / ٤٧ وبغية الوعاة ج ١ / ٥٨٧ .

(٦) الغرّة : شرحه للمع ، توجد منه نسختان في معهد جامعة أم القرى . أما البيت فلا يعرف قائله . وهو في الإنصاف ص ٧٢٩ ، برواية "جَائِي" بدل

جَائِي . وهو في : شرح الفية ابن معط ص ٢٤٦ والمساعد ج ٤ / ٢١٤ ، وحاشية الصبان ج ١ / ١٠٠ ومعجم شواهد العربية ، ومعجم شواهد النحو الشعرية . والشاهد فيه : معاملته للياء معاملة الحرف الصحيح ، والقياس تقدير الضمة على الياء المحذوفة ، ويعوض منها تنوين همزة " الجَائِي " ولكنه لما اضطر أعاد الأصل المهجور وهجر الفرع المألوف .

والثالث : أن تكون موضع اللام مطلقا ، وذلك كأن تبني من قرأ مثل جَعْفَر فتقول :
(قَرَأَ) وأصله : (قَرَأَ) فزدت همزة أخرى ، لأن قرأ ثلاثي ، وجعفرا رباعي ، فلا بد
من زيادة حرف ليكون على عدته ، فالتقى همزتان ، فقلبت الثانية • وهنا سؤالان ،
الأول : لم قلبت الثانية دون الأولى ؟

والجواب : لأنها طرف ، والأولى حشو ، والطرف أولى بالتغيير •

والثاني : لم كان القلب إلى الياء ؟

والجواب : لأن الياء تغلب على اللام • ألا ترى أن الواو متى وقعت رابعة فصاعدا انقلبت
ياءً (كَأَغْزَيْتَ) و (اسْتَغْزَيْتَ) و (أَذْنَيْتَ) و (اسْتَذْنَيْتَ) وكذا قال التصريفيون :
إن الألف إذا كانت لاما ، وجهل أصلها حملت على الانقلاب عن الياء ، بخلافها
إذا كانت عينا فإنها تحمل على الانقلاب عن الواو (١) • وقوله : (مطلقا) أي سواء في

ذلك إن انفتح ما قبلها أو انضم ، أو انكسر ، فالفتح قد تقدم ، والضم /
كما لو بنيت مثل (مُرُؤْن) من قرأت لقلت [قُرُوء] (٢) وأصله (قُرُوءٌ) فقلبت
الثانية ياءً ، وكسر ما قبلها كما كسر ما قبل الياء في (أَظِي) جمع (ظَبِي) ، وحذفت
بعد اسكانها ، لالتقاء الساكنين • والكسر : كما لو بنيت مثل (زُرُوج) منه لقلت

(١) انظر المنصف ج ١ / ١٢٦ •

(٢) في النسختين (قرأ ٤) •

[قِرَاءٌ] (١) وأمله : (قِرْئِي) (٢) فقلبت الثانية ياءً ثم أسقطت بعد الإسكان -
أيضا - فاعرفه . قال : (وَوَاوًا فِيمَا سِوَى ذَلِكَ ، خِلَافًا لِلْمَازِنِيِّ فِي اسْتِصْحَابِ الْيَاءِ
الْمُبْدَلَةِ مِنْهَا لِكَثْرَةِ أَزَالَتِهَا تَضْغِيرٌ ، أَوْ ثَكْسِيرٌ ، وَفِي إِبْدَالِ الْيَاءِ مِنْهَا قَاءً
لِأَفْعَلٍ) . قلت : يريد أن الهمزة تبدل وَاوًا فيما عدا هذه الأماكن التي ذكرها .
وقوله : (خلافًا للمازني في استصحاب الياء) (مبني) (٣) على مسألة وقع فيها
خلاف بينه وبين أبي الحسن الأخفش أنا أذكرها مستقصاة - إن شاء الله تعالى .
قال أبو عثمان المازني : سألت الأخفش عن هذا (أَفْعَلٍ) من (أَمَمْتُ) أي قممته
فقال : [أقول] (٤) : هذا (أَوَمُّ) من هذا فجعلها وَاوًا حين تحركت بالفتحة ،
كما فعلوا ذلك في (أُوَيْدِم) فقلت له : كيف تمنع بايئة ألا تراها (٥) : أَفْعَلَةٌ ،
والفاء [منها] (٦) همزة ؟ فقال : لما حركوها بالكسرة جعلوها يَاءً .

(١) في أ (قراء) وفي ب (قراء) .

(٢) في ب (قرأ) .

(٣) في ب (ينبني) .

(٤) ساقطة من أ .

(٥) في ب (لا تراها) .

(٦) في أ (منهما) .

وقال : لو بنيت مثل (أُبْلُم) لقلت (أُوم) (١) فأجعلها وَاوًا . فسألته : كيف
 تَصَغِّرُ (أَيِّمَة) ؟ فقال : (أُويِّمَة) لأنها تحركت بالفتح . / قال أبو عثمان :
 وليس القول - عندي - كما قال لأنها حين أبدلت في (آدم) وأخواتها ألفا ثبتت في
 اللفظ ألفا كالألف (٢) التي لا أصل لها في الياء ، ولا في الواو ، فحين احتاجوا إلى
 حركتها فعلوا بها ما فعلوا بالألف ، وأما ما كان مضاعفا فإنه تلقى حركته على
 الغاء ولا تبدل همزته ألفا ، ولو أُبدلت ألفا لما حركوا الألف ، لأن الألف قد يقع
 بعدها المدغم ولا تغير ، فتغيرهم (أَيِّمَة) يدل على أنها لا تجرى مجرى ما تبدل
 منه الألف ، والقياس - عندي - أن أقول في هذا (أَفْعَل) من هذا من (أَمَمْتُ) وأخواتها
 هذا (أَيِّم) من هذا وأصغر (أَيِّمَة) (أَيِّمَة) ولا أبدل الياء وَاوًا لأنها قد ثبتت ياءً
 بدلا من الهمزة إلا أن هذه الهمزة إذا لم يلزمها تحريك (٤) فبنيت من الأدمة مثل
 (أُبْلُم) لقلت : [أُودُم] (٥) ومثل (إِصْبَع) (إِصْدَم) ومثل (أَفْكَل) (آدم) فأجعلها
 ألفا إذا انفتح ما قبلها ، وياءً ساكنة إذا انكسر ما قبلها ، وَاوًا ساكنة إذا انضم
 ما قبلها ، فإذا احتجت إلى تحريكها في تكسير أو تصغير جعلت كل واحدة منهن على

(١) المنصف ج ٢/ ٣١٥

(٢) في أ (تصغير) .

(٣) في ب (فالألف)

(٤) في المنصف (يلزم تحريكها)

(٥) في أ " ادم " والمثبت من ب وهو الذي في المنصف .

لفظها الذي قد بنيت عليه ، واترك الياء ياءً ، والواو واؤا ، وأقلب الألف واؤا كما فعلت ذلك العرب في تكسير آدم وتصغيره . فهذا هو القياس عندي . وأبو الحسن يرى أنها إذا تحركت بفتحة أبدلها واؤا كما ذكرت لك . / وإذا قال العالم قولاً متقدماً فللمتعلم الاقتداء به ، والاحتجاج لقوله والاختيار لخلافه إذا وجد لذلك قياساً (١) . وقال أبو الفتح : (يقول أبو عثمان : لما ثبتت الياء في (أَيْمَّة) بدلاً من الهمزة فسبيلها أن تجرى مجرى الياء التي لاحظ لها في الهمزة كما أن ألف (آدم) لما ثبتت بدلاً من الهمزة جرت مجرى [ما] (٢) لاحظ له في الهمزة وهو ألف خالد . وهذا القول ليس بمرضي من أبي عثمان ، لأن الياء في (أَيْمَّة) إنما انقلبت عن الهمزة لانكسارها ، فإذا زالت الكسرة زالت الياء التي وجبت عنها ، كما أن الياء في (مِيزَان) لما وجب انقلابها عن الواو ، لانكسار ما قبلها زالت عند زوال الكسرة في قولهم (مَوَازِين) و (مَوَيزِينَ) فإن قيل فالف (آدم) لا ترجع إلى الهمزة وإن زالت عن هذا الموضع ، ألا تراهم يقولون : (آوَادِم) و (أُوَيْدِم) فلا يردون الهمزة كما يردونها في قولهم : (مَوَازِين) و (مَوَيزِينَ) فما ننكر أن يكون البديل في (أَيْمَّة) أقوى منه في (مِيزَان) فلا يزول ، وإن زالت الكسرة ؟ قيل : هذا إلزام فاسد ، لأنك لو جمعت (آدم) على (قُعْلٍ) و (قُعْلَانٍ) لقلت : (أَدُم) و (أَدْمَان) فرجعت الهمزة لما زالت الأولى ، كما رجعت الواو في (مَوَازِين) لما زالت الكسرة ، وإنما لم يرد فاء (أفعل) (٣) في (آوَادِم) و (أُوَيْدِم) إلى الهمز لأنه كان يلزم ما منه هربوا (٤) وهو : اجتماع همزتين .

(١) المنصف ج ٢ / ٢١٨ .

(٢) ساقطة من أ .

(٣) في المنصف (الفعل)

(٤) سقطت ألف " هربوا " من ب .

ألا ترى أنهم لو قالوا : (آدِم) و (أُؤَيِّدِم) لزمهم / اجتماع همزتين ، كما كان يلزمهم قبل التفسير والتحقيق في (آدِم) فلما كان يجب في التحقير والتكسير اجتماع همزتين ، لم يمكن إقرار الهمزة فيهما كما لم يمكن ذلك في الواحد ، وليس كذلك (مِيْرَان) لأن الياء إنما وجب انقلابها عن الواو لانكسار ما قبلها وسكونها ، فإذا زال ذلك رجعت الواو .

فإن قيل : القياس عند سيبويه أن يقول في تحقير (قَائِم) (قُؤَيِّم) فيقـر الهمزة ولا يحذفها ، وإن كانت الألف التي عنها وجبت الهمزة قد زالت ، ويحتج في لزوم الهمزة بأنها قوية لكونها عينًا ، والعين أقوى من اللام فما ننكر أن يكون البدل في (أَيْمَة) لازماً - أيضا - [بل] (١) يكون [في] هذا أخرى ، لأن الهمزة فاء ، والفاء أقوى من العين ؟ قيل : إنه شبه ياء التحقير بألف التفسير فجرت الياء فسي (قُؤَيِّم) مجرى ألف (قَوَائِم) كما صححوا في أَسِيْدٍ حملا على أَسَاوِد ، وأيضا فإن الياء قريبة من الألف ، ولذا قالوا في (طَيِّئ) (طَلِيئ) وفي (الْحِيْرَة) (حَارِي) ويوضح قول الأخفش قولهم : (دَوَائِب) في جمع (دَوَابَة) والأصل : (دَائِب) بهمزتين بينهما ألف ، الأولى مفتوحة ، والثانية مكسورة ، والألف كالهمزة ، فكأنه قد اجتمع ثلاث ألفات ، أو ثلاث همزات ، واجتماع مثليين مستكره ، فاستكراه الثلاثة أولى ، فقلبت الأولى واوًا فقل : (دَوَائِب) / وكل واحد من الواو والهمزة منقلب إلى صاحبه . قال المبرد : لأن الهمزة في مخرجها نظيرة الواو في ذلك ، يريد : أنهما طرفان هذه أسفل الحروف ، وهذه أعلاها . فاعرفه (٣) . قال : (فَإِنْ سَكَنْتِ الْأُولَى

(١) في ١ أن .

(٢) ساقطة من ١ .

(٣) هذا المبحث نقله من المنصف بتصريف ج ٢/٣١٨-٣٢٣ وانظر المساعد ج ٤/١٠٤ ، وشفاء العليل ص ١٠٨٥ .

أُبدِلَتِ الثَّانِيَةُ يَاءً إِنْ كَانَتْ مَوْضِعَ اللَّامِ ، وَإِلَّا صَحَّحَتْ) قلت : يشير إلى أنك لو بنيت مثل (قَقْطَر) من قَرَأْتَ لقلت : (قِرَأْتُ) والأصل : (قِرَأْتُ) فقلبت الهمزة الثانية ياءً لما قدمنا . فإن قيل : فلم (لم) (١) تدغم الأولى في الثانية ، ويستغنى به عن القلب ، كما في (سَأَلَ) و [رَأَسَ] (٢) ؟ فالجواب : من وجهين ، أحدهما : أن أبا عثمان ذكر أنه سأل أبا الحسن عن ذلك فأجابه بما معناه : أن العينين لا يكونان إلا بلفظ واحد ، وأما اللامان فقد يكونان مختلفين (كسَيَّظَر) و (يُزَقِّم) ومتفقين (كقَعْدَد) و [رَمِدِد] (٣) ، وَجَلَبَبَ (٤) ، فلذلك اختلفت الحال بينهما (٥) والثاني : أنه يجوز في الحشو ما لا يجوز في الطرف ألا ترى أنه لا يجوز اجتماع الواوين أولاً ، وسيأتى تقرير هذا ، [ويجوز ذلك] (٦) حشواً نحو : (هَوَوِيٌّ) و (طَوَوِيٌّ) في النسب إلى (هَوَى) و (طَوَى) وكذلك لا تجوز زيادة الواو أولاً ، وتجاوز (٧) زيادتها مثقلة حشواً (كقَعَطَوَد) قال : (وَلَوْ تَوَالَى أَكْثَرُ مِنْ هَمْزَتَيْنِ أَلْحَقَ بِالْأُولَى : الثَّالِثَةَ وَالْخَامِسَةَ وَيَا لثَانِيَةِ : الرَّابِعَةَ) . قلت : -

(١) ساقطة من ب .

(٢) ساقطة من أ .

(٣) في اللسان : ... ورماد أرمد ورميد ورميد ورميد : كثيراً دقيق جداً .

(٤) في أ "معدد وجلب" .

(٥) المنصف ج ٢/ ٢٥٢ .

(٦) ساقطة من أ .

(٧) في ب "لا تجوز" .

١ / ٣٧

يعني مسألة ذكرها أبو الفتح في منصفه / وهي أنك لو بنيت من كلمة كلها همزات مثل (أَنْزَجَة) لاجتمعت خمس همزات ، فقلبت الثانية وَاوًا ، لسكونها وانضمام ما قبلها فحجزت بين الهمزة الأولى والثانية ، و (١) قلبت الهمزة الرابعة وَاوًا - أيضا - لتلك العلة فحجزت بين الثالثة والخامسة فقلت (أَوَاوَة) بسوزن (عَوَّعَوَّة) ، فقد رأيت كيف ألحقت الثالثة (و) (٢) والخامسة بالأولى في التصحيح ، وكيف ألحقت الرابعة بالثانية [في القلب] (٣) فإن خففت الهمزة التي بعد الواو (الأولى) نقلت حركتها إليها وحذفتها فقلت : ("أَوَّوَة" وإن خففت الهمزة التي قبل التاء) فعلت ذلك - أيضا - فقلت (أَوَّوَة) فإن قيل : فهذا قلبت الهمزة وَاوًا وأدغمت الواو في الواو كما في (مَقْرُوَّة) حين قلت (مَقْرُوَّة) ؟ فالجواب : أن الواو في (مَقْرُوَّة) زائدة للمد فتحريكها يبطل ذلك بخلاف الواويين في (أَوَاوَة) فإنهما منقلبان عن حرف أصلي (٥) . نعم قد قيل في مَوَّوَّوٍ وفسي شيء : شيء فخففت الهمزة بالقلب والإدغام بعد الواو ، والياء ، وهما أصليتان :

(١) في ب "ثم"

(٢) ساقطة من ب .

(٣) في أ "بالقلب" .

(٤) المنصف ج ٢ / ١٠٦ .

فتقول على هذا (أَوْوَة) بتشديدهما ، فإن جمعته قلت (١) (أَوَائِي) [وأمله] (٢)
 (أَوَائِي) بهمزتين مفتوحتين بعدهما ألف ، وهمزة مكسورة ، وأخرى هي حرف الإعراب
 فقلبت الهمزة الثانية وَوًا ، كما في (دَوَائِب) ثم قلبت الأخيرة يَاءً (٣) وحذفتها ونونست
 الكلمة كما في (جَوَارٍ) فإن عوضت قلت (أَوَائِي) فأعدت الهمزة / الأخيرة التي كانت
 منقلبة لحجز الياء التي للتعويض بين الهمزتين ، فإن خففت الهمزة الأخيرة قلبتها
 يَاءً ، وأدغمت الياء الزائدة فيها ، فقلت : (أَوَائِي) وإن صغرت قلت (أَوَائِي) (أَوَائِي)
 وأمله : (أَوَائِي) فقلبت الهمزة الثانية وَوًا وقلبت الأخيرة يَاءً ثم حذفتها بعد
 إسكانها مرفوعة ، أو مجرورة ، فإن خففت الهمزة التي بعد الياء قلبت الهمزة يَاءً ،
 وأدغمت الياء في الياء فقلت : [أَوَي] (٤) فإن نسبت إليه حذفت ياء التصغير ،
 ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم قلبت الألف وَوًا فقلت : (أَوَي)
 فالْوَا والثانية - إذا - منقلبة عن ألف منقلبة عن ياء منقلبة عن همزة .
 فتفهمه (٥) .

(١) في أ : قلته .

(٢) ساقطة من أ .

(٣) في ب : أو حذفتها .

(٤) في أ أو و في ب : أو و .

(٥) أي : لتطرفها اثر همزة كما في خطأ في انظر المنصف ج ١٠٦/٣ - ١٠٩

والمساعد ج ١١٢/٤ .

[إبدال الياء من الواو في المصدر والجمع]

قال : (فصل تُبْدَلُ الْيَاءُ بَعْدَ كَسْرَةِ مِثَالِ الْكَائِنَةِ عَيْنَ مَصْدَرٍ اِغْتَلَّتْ فِي فِعْلِهِ ، أَوْ عَيْنَ فِعَالٍ جَمْعًا لِوَاحِدٍ سَكَنَتْ فِيهِ ، أَوْ اِغْتَلَّتْ وَمَحَّتِ السَّلَامُ) .

قلت : أصل الإعلال إنما هو في الفعل ، والاسم في ذلك محمول عليه بدليل أن الاسم إنما (يعل) (١) إذا وافقه في وزنه ، فإن خرج عن ذلك صح . وسنبين هذا . وإذا اتضح ذلك فقلب الواو ياءً في (قِيَام) و (عِيَادٍ) لاعتلالها في (قَامَ) و (عَادَ) وانكسار ما قبلها ، ولصحتها في (قَاوَمَ) و (عَاوَزَ) صحت في (قَوَام) و (عَوَاز) قولـــــــــــــــــه : (أو عين فعال جمعا) يريد به نحو ثياب (جمع ثوب) و (جِيَاض) جمع (حَوْض) (وقال أبو الفتح : إنما تقلب هذه الواو ياءً / باجتماع خمسة شروط: أن يكون (فِعال) (٢/٣٨) جمعا احترازاً من (خِيَوَان) الذي يؤكل عليه (٢) ، و (صِيَوَان) (٣) (للتَّخْت) (٤) ، وأن يكون قبل الواو كسرة ، إذ هي الجالبة للياء . وأن تكون بعدها الألف . واقتنع المصنف عن تفصيل ذلك بقوله : (فِعال) إذ قد اشتمل على كسر الأول ، ووقــــــــــــــــوع الألف بعد الواو . و (٥) أن تكون العين ساكنة في الواحد ، لأن السكون يضعف الحرف ، والحركة تقوية ، ويقوم مقام السكون الاعتلال (كَدَارٍ) و (دِيَارٍ) وأن تكون

(١) في ب (يعتل)

(٢) انظر القاموس / خون .

(٣) الصِّيَوَان - مثلت الفاء : ماتصان فيه الثياب .

(٤) التخت : وعاء ثمان فيه الثياب .

(٥) ساقطة من ب .

اللام صحيحة احترازاً من [طَوَاء] (١) جمع طَيَّانَ (٢) فإن العين لو اعتلت بالقلب
يَاءً مع اعتلال اللام بالقلب همزةً لتوالي إعلاان : إعلال العين واللام (٣) • وذلك
مرفوض في كلامهم ، لم يجيء منه سوى (ما ٤) و (شَاء) إذ أصلهما : (مَــوّه)
و (شَوّه) فقلبت العين ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقلبت الهاء همزة •
وهنا تنبيهان : الأول : أن عبد القاهر لم يعد قلب الهاء همزةً إعلاً ، إذ لا يرى ذلك
إلا في حروف المد التي يطرد التغيير فيها ، وقلب الحرف الصحيح شاذ نادر (٤) •
والثاني : قال بعضهم : إنما قلبوا الهاء همزةً في ماءٍ لئلا يقولوا : (مَاهُــه)
و (مَاهُهَا) فيلتقى هاءان ، واستضعف لأنه يقال : (مِياهه) و (مِياهها) والجمع أولى
بالاستثقال ، قال : (وَلَا يُفْعَلُ ذَلِكَ - غَالِبًا - يَعْينُ فِعْلٌ وَلَا فِعْلَةٌ إِلَّا إِنْ
اعْتَلَّتْ فِي الْوَاحِدِ) / قلت : اعلم أن (دَيْمًا) جمع (دَيْمَة) و (قَيْمًا) جمع
(قَيْمَة) و (حَيْلًا) جمع (حَيْلَة) العين فيها واو ، [لأنها] (٥) من دَامَ يَدُومُ ،
وَقَامَ يَقُومُ ، وَحَالَ يَحُولُ ، فقلبت الواو في الواحد لسكونها مفردة ، وانكسار ما قبلها ،

ب/٣٨

(١) في أ " طوى "

(٢) الطَّيَّانُ : الجائع • اللسان/طوى •

(٣) المنصف ج ١ / ٣٤٢ ، وانظر شرح الملوكي ص ٤٧٣ ، وسر الصناعة ص ٧٣٣ •

(٤) لم أجد قول عبد القاهر فيما اطلعت عليه من كتبه • وانظر

أقوال العلماء في اجتماع إعلاين في " ما ٤ " و " شاء " فسي

المنصف ج ٢ / ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٥١ ، وشرح الملوكي ص ٢٧٩ - ٢٨٣

وشرح الشافية ج ٣ / ٢٠٨ •

(٥) ساقطة من أ •

ثم لما جمع ترك مقلوبا بحاله ، وإن زال سكون الواو مراعاة لما ثبت في الواحد ،
 قال أبو الفتح : ولهذا في كلامهم غير نظير ، ألا ترى أنهم قالوا في جمع (حبلى) :
 (حبالي) فأمالوا الألف في الجمع كما أمالوها في المفرد ، مع أن الألف في الجمع
 بدل من ياء (فَعَالٍ) وكأنه كان (حَبَالٍ) بمنزلة (جَوَارٍ) ثم أبدل من الكسرة فتحة
 فانقلبت الياء ألفا فصار (حَبَالِي) وكذلك قولهم في جمع (١) (إِدَاوَة) (أَدَاوِي) :
 فأبدلوا همزة (فَعَائِل) واوًا حيث كان في الواحد واوًا وقالوا : (خَطَايَا) فأبدلوا
 ياءً حيث كان في الواحد ياءً (٢) ، وقيل : قلبوا ليكون ذلك فرقا بينهما
 واحده بالواو ، بينهما واحده ليس كذلك . وقوله : (ولا يفعل ذلك - غالبا -
 بعين فَعَل ولا (فَعَلَّة)) يحترز به من نحو : (ثِيَرَة في جمع (ثَوْر)
 ألا ترى أن واوه قلبت في الجمع وإن كانت سالمة في الواحد ؟ فهذا شأن
 قياسا واستعمالا (كاستَحَوذ) (٣) ، وفيه أربعة أقوال (٤) الأول
 للمبرد وهو أنهم قالوا : (ثِيَرَة) ليكون القلب
 دليلا على أنه جمع (تَسَوْر) من الحيوان ، لاجمع (ثَوْر) من

(١) في ب "الجمع"

(٢) المنصف ج ١/ ٣٤٤ - ٣٤٥ .

(٣) وردت لفظة " استحوذ " في الآية ١٩ من المجادلة . قال ابن جنى لم يسمع فيها
 الا تصحيح الواو ، وكذلك " أغيلت " المرأة . بخلاف غيرهما مما جاء ممحوا من
 هذا الباب . انظر المنصف ج ١/ ٢٧٦ ، والممتع ص ٤٨٢ .

(٤) نقل هذه الأقوال من المنصف ج ١/ ٣٤٦ وما بعدها . والخصائص ج ١/ ١١٢ . وانظر
 الكتاب ج ٣/ ٥٨٨ .

الأقط ولم يذكر المخصص، ويمكن أن يكون حيث قيل (ثِيَرَان) فقلبوا الواو / ياءاً / ٣٩/أ
 لسكونها، وانكسار ما قبلها حمل (ثِيَرَة) عليه في [القلب] (١) وليس (لثورة) ؟
 جمع ثَوْر من الأقط ما يحمل (٢) جمعه في القلب عليه . وأيضا لما تصرفوا في جمع
 الحيوان تصرفوا فيه بالقلب بخلاف الآخر . والثاني : له - أيضا - وهو أن أصله
 (فُعْلَة) بسكون العين، فقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم لما حركت
 أقرت بحالها (٣) . والثالث : قاله ابن السراج وهو : أنه منقوص من (فُعَالَة) كأنه
 كان في الأصل (ثِيَارَة) فحصل القلب كما في (سياط) (٤) . قال أبو الفتح وكأنهم لما
 حذفوا أبقوا القلب أمارة ودلالة على ذلك . وقال أبو علي وقد أومأ سيبويه في باب أسد
 إلى أنه مقصور من (فُعُول) فكأنه (أُسُود) ثم حذفت الواو وسكنت السين كما يسكنون
 المضموم في [غير] (٥) هذا الموضع (٦) فإن قيل : فلم نسمعهم قالوا : ثِيَارَة ؟
 فالجواب : أنه لا ينكر أن يكون في الكلام أصول مهجورة، وهي مع ذلك مقدرة، يبين

(١) في أ "الجمع"

(٢) في أ زيادة "عليه" بعد "ما يحمل" .

(٣) في المقتضب : " . . . فأما قولهم (ثِيَرَة) فله علة أخرناها لنذكرها في موضعها -
 إن شاء الله " ثم قال بعد ذلك " . . . كما كنت تقول في الثاء والواو : ثورة " ولم
 يذكر غير هذا . وانظر المقتضب ج ١ / ٢٦٨ ، ٢٢٧ .

(٤) الأصول : ج ٣ / ٣١١ .

(٥) ساقطة من أ .

(٦) الكتاب ج ٣ / ٢٧٤ ، وانظر شرح شواهد شرح الشافية ص ٣٧٩ .

ذلك : أن أمل (قَامَ) : (قَوَّمَ) ، وأمل (بَاعَ) : (بَيَّعَ) و (مَيَّعَات) (مُؤَقَّات) ولم يستعمل شيء من ذلك . فإن قيل : فإن (فَعَالَة) جمع (فَعَّلَ) بفتح العيـن (كَحَجَّرَ) و (حَجَّارَة) و (ذَكَرَ) و (ذِكَارَة) ، وثَوَّرَ ساكن العين ، فكيف يجمع على ذلك ؟ فالجواب : أن (فَعَّلًا) الساكن العين ، المعتلها : يجرى في كثير من أحكامه مجرى فَعَّلَ السالم العين ، ألا تراهم قالوا (تَوَّطَّ) / و (تَوَّطَّط) و (سَيَّاط) ٣٩/ب فهذا (كَجَمَّلَ) و (أَجَمَّلَ) و جَمَّلَ (١) والرابع قاله أبو سعيد السيرافي وهو : أنه لما أنس بقلب الواو ياءً في (يَيَّزَان) و (يَيَّزَة) لسكونها وانكسار ما قبلها حمل (يَيَّزَة) في ذلك عليه - وإن تحركت الياء . ولا أرى به بأسا .

[إبدال الياء من الألف والواو الساكنة أو المتطرفة أو الواقعة رابعة فصاعدا]

قال : (فَصْلٌ تُبْدَلُ يَاءٌ لِانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا - الْأَلِفُ وَالْوَاوُ السَّاكِنَةُ الْمُفْرَدَةُ ،
أَوِ الْمُتَطَرِّقَةُ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا) . قلت : الألف إذا انكسر ما قبلها قلبت
ياءً كقولك : (مَفَاتِيحٌ)^(١) في جمع (مِفْتَاح) و (مَحَارِيب) في جمع (مِحْرَاب) ، وذلك
لتعذر اللفظ بها بعد غير فتحة . وقوله : (والواو الساكنة المفردة) يعني نحو
(مِيقَات) و (مِيزَان) إذ أصلهما (٢) (مِوَقَات) و (مِوَزَان) ، لأنهما من الوقست
والوزن غير أن الواو ، والياء متى سكنا وكان ما قبل كل منهما حركة من جنسها كانتا
مدتين كالألف ، فكما تنقلب الألف إذا انضم ما قبلها - وَآوًا ، وياءً إذا انكسر
(كَمُؤَيَّرِب) و (مَفَاتِيح) فكذلك [حالهما] (٣) للمشابهة التي حصلت بينهما
إلا أن النطق بالواو الساكنة بعد كسرة ليس مستحيلا كاستحالة ذلك مع الألف ، بل هو
مستثقل ، وكذلك النطق بالياء الساكنة بعد الضمة ، فإن تحركت الواو وزالت الكسرة
قبلها عادت إلى أصلها لقوتها بالحركة ، وزوال الكسر فيقول : (مُؤَيَّقِيَّت) و (مَوَاقِيَّت) .

أ/٤٠ فقيد الواو بالإفراد احترازا / من (اَجْلَوَاذ) و (اَخِرَوَاط) فإن الواو
لا تنقلب (٤) وإن سكنت بعد كسرة لوجهين الأول : خروجها عن شبه الألف بالإدغام ،

(١) انظر ص ١٤٩ .

(٢) في ب " أصلها " .

(٣) في أ " حالها " .

(٤) في ب " لا تنقلب " .

ألا ترى أن الألف لا تدغم ، ولا يدغم فيها • والثاني : أنها تحمّنت بالواو الأخرى التي أدغمت فيها ، وتقوت بها ، والأكثر يقولون : متى كانت الواو ساكنة غير مدغمة والمعنى واحد • وقوله (أو المتطرفة لفظاً أو تقديراً) يعني : نحو : هذا (الغَازِي) وأصله : (الغَازُو) فاستثقلت الضمة على الواو فأسكنت وكذلك الكسرة فسكنت بعد^(١) كسرة ، فانقلبت ياءً ، فإذا نصبت بقي القلب - وإن زال السكون - حملاً للمنيوب على المرفوع ، والمجورور • قال عبدالقاهر : وهذا أقيس من (أعد) و (تَعيد) و (تَعيد) حين حملت في حذف الواو على (تَعيد) إذ قد حملوا هنا ثلاثة أشياء على شيء واحد ، وفي الأول حملوا شيئاً واحداً على شيئين ، وكلما كثر المحمول عليه ، وقل المحمول كان أقيس من العكس . وقال أبو الفتح : إنما يشترط سكون الواو في القلب إذا كانت الواو عيناً لتحمّنها بذلك ، فاحتيج إلى السكون [لتضعف] (٢) . فيتسلط [عليها] (٣) التغيير ، وأما إذا وقعت لا ما فقد قام وقوعها موقعاً يكثر فيه التغيير مقام السكون ، فتقلب وهي متحركة ، ثم بعد ذلك تستثقل الضمة ، والكسرة فتحذفان / ٤٠ ب قوله : (أو تقديراً) يعني نحو (غَازِيَّة) إذ التاء زائدة يقدر بها الانفصال ، فكان الواو طرفاً تقديراً .^(٤) وقيل : لما استقر القلب في المذكر الذي هو الأصل حملاً المؤنث الذي هو فرع عليه في ذلك •

(١) أي : في حالة الجر •

(٢) في أ " ليضعف "

(٣) في أ " عليه "

(٤) في ب : طرفه

قال : (وَإِنْ تَطَرَّقَتِ الْوَاوُ كَذَلِكَ رَابِعَةً فَصَاعِدًا بَعْدَ فَتْحَةٍ فَكَذَلِكَ) قلت : يريد نحو (أَغَزَيْتَ) وأصله (أَغَزَوْتَ) لأنه من الغَزْوِ ولكن حيث قالوا : (يُغَزِي) فقلبوا الواو ياءً لوقوعها طرفاً وانكسار ما قبلها كرهوا أن يقولوا (أَغَزَوْتَ) فأعلوه لإعلال المضارع كما أعلوا (يَقُولُ) و (يَبِيعُ) لإعلال (قَالَ) و (بَاعَ) بالقلب . فإن قيل : يشكل ذلك بقولهم (تَغَارَيْنَا) و (تَرَجَّيْنَا) والمضارع (يَتَغَارَى) و (يَتَرَجَّى) بفتح ما قبل الآخر لا بكسره ؟ فالجواب : (ان) (١) الأصل : (يُغَارِي) و (يُتَرَجَّى) لأنهما مضارعاً (غَارَيْتَ) و (رَجَّيْتَ) فلما كان يكسر ما قبل آخر المضارع في ذلك وأدخلت [التاء] (٢) بقي على القلب الذي كان في الفعل قبل دخولها ، وعكس ذلك قولهم (يُؤْمِنَانِ) والأصل : (يُؤْمِنَانِ) لأنه من الرُّمُونِ ، فقلبوا الواو ياءً حملاً على (رَضَيْتَ) فهنا حمل المضارع على الماضي ، وفي ذلك حمل الماضي على المضارع . قال أبو الفتح : وهذا يدل على تقارب هذه الأمثلة وتناسبها ، وإذا كانوا قد أعلوا اسم الفاعل / لإعلال الفعل ، فإعلال الماضي للمضارع ، والمضارع للماضي أجدر

وقوله : (وَإِنْ تَطَرَّقَتِ الْوَاوُ كَذَلِكَ) يعني : لفظاً أو تقديراً ، فاللفظ ، نحو (أَغَزَى) فالألف منقلبة عن الياء التي قدر انقلابها عن الواو والتقدير : نحو (أَغَزَيْتَ) إذ التاء ضمير فاعل ، وآخر الفعل إنما هو الياء . وكذلك نحو (مَلَّهَيَا نِ) و (مَغَزَيَا نِ) لأنك لو

أ/٤١

(١) ساقطة من ب

(٢) في أ " الياء "

بنيت فعلا في أوله الميم بوزن (مَفْعَل) لقلت (مَغَزَيْت) و (مَلَّهَيْت) فقلبت
الواو يَاءً كما في (أَغَزَيْت) فحمل الاسم على الفعل كما حمل المصدر عليه فسي
(قِيَامًا) وألف التثنية وإن كانت حرف إعراب فإنها لما أفادت الإعراب جرت مجرى
الحركة ، ولذلك ساغ وقوع تاء التانيث قبلها في (ضَارِبَتَان) ، ومعلوم أن تاء
التانيث لا تقع حشواً . وقوله : (رابعة فصاعداً) ليدخل فيه نحو (اشْتَقَرَيْت)
و (اشْتَدَّتَيْت) . وقوله : (فكذلك) (هي) تنقلب فيه الواو يَاءً كما انقلبت فيما
تقدم .

[إبدال الواو من الألف والياء الساكنة المفردة أو الواقعة لماً لفعل أو قبل زيادة لازمة]

قال : (وَتَبَدَّلَ وَآوًا - لِإِنْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا - الْأَلْفُ ، وَالْيَاءُ السَّاكِنَةُ الْمُفْرَدَةُ)
قلت : إذا انضم ما قبل الألف قلبت وَآوًا ، وذلك لاستحالة اللفظ بها كذلك
(نحو) (١) قولك في تصغير (ضَارِب) (ضَوِيرِب) وفي (قَاتِل) (قَوِيرِيسِل)
وكذلك (ضَوِيرِب) في (ضَارِب) . وقوله (والياء الساكنة) / يريد نحو (الكوسى) (٢) ٤١/ب
و (الطَّوْبَى) وأصلهما : (الكُيْسَى) و (الطُّيْبَى) ، لأنهما مأخوذتان من (الكَيْس) و
(الطَّيْب) ، لكن قلبت الياء وَآوًا لسكونها ، وانضمام ما قبلها ، فإن تحركت لم
تقلب نحو العُيْبَةِ (٤) (٥) لقوتها بالحركة ، واعتضاد هابها ، وخروجها
بذلك عن شبه الألف . وقوله : (المفردة) يحتز (٦) به من (العِيل) (٧) و (السَّيْل) (٨)

(١) ساقطة من ب .

(٢) " الكيسى " جمع (الكيسة) ، وقيل : إنها مؤنث الأكيس ولا يوجد على وزنها إلا
" ضيقى ، وضوقى " جمع ضيقة ، ، و " طوبى " . اللسان / كيس .

(٣) طوبى فُعِّلَى من الطَّيْب وشجرة في الجنة . اللسان / طيب .

(٤) خالية من النقط في أ .

(٥) " العُيْبَةُ " ، صفة لكثير العيب للناس . اللسان / عيب .

(٦) في ب (ويحتز " بزيادة الواو) .

(٧) جمع عَائِل اسم فاعل من عَالَ الفرس يعيل أى : أَنْكَفَأَ وتمايل وكذلك

الرجل إذا تبختر فى مشيه .

(٨) جمع سَائِل ، اسم فاعل من سَالَ الماء يسيل .

وإنما صحت عند الإدغام لما قدمنا في (أَجْلَوَاذ) . وعند شيء آخر وهو أن الياء لو قلبت وَاوًا - لسكونها والضممة - لاجتمعت الواو والياء ، وسبق الأول بالسكون ، فكان يجب قلب الواو يَاءً ، وإدغام الياء في الياء ، فلما كان الأمر كذلك اقتضى القياس الوقوف في أول رتبة . فأعرفه .

قال : (أَوْ) (١) الْوَاقِعَةُ آخِرَ فَعَّلَ أَوْ قَبْلَ زِيَادَتِي فَعُلَانِ ()
قلت : يعني نحو : (لَقَضَوْ) (٢) الرجل إذا جاد قضاؤه (٣) ، والأصل : (قضي) لأنه من (قضيت) فقلبت الياء وَاوًا ، لوقوعها طرفًا ، وانضمام ما قبلها ، وكذلك (رَمَوْ) الرجل ، إذا بلغ مبلغًا في الرمي يتعجب منه . قال ابن عصفور المغربي (٤) وأما التعجب على طريقة فَعَّلَ فلا يجوز - أيضًا - إلا مما يتعجب منه على طريقة ما أفعله ، ولا يلزم في الفاعل الألف واللام ، فتقول : (ضَرَبَ) زيد ، و (ضَرَبَ) الرجل أي ما أضربهما ، / ويجوز دخول الباء الزائدة على الفاعل فيقال (ضَرَبْتُ) (٥) ،

(١) في زيادة " الواو " والصواب حذفها .

(٢) في ب " قضا " .

(٣) بمعنى ما أقضاه . اللسان/قضا .

(٤) هو : علي بن محمد بن علي ، أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الأشبيلي كان حامل لواء العلوم العربية في زمانه بالاندلس . وله مؤلفات مشهورة في النحو والصرف منها : المقرب ، وشرح جمل الزجاجي ، والممتع ، وضرائر الشعر . الخ . توفي سنة ٦٦٩ . ترجمته في بغية الوعاة ج٢/ ٢١٠ .

(٥) في ب " ضرب " .

بزيد ، إجراء له مُجَرَى أَضْرَبَ بزيد ، لأنهما في معنى واحد (١) ومن ذلك قوله (٢) :

حَبَّ بِالزَّوْرِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ

وقوله (أو قبل زيادتي فَعَلَّان) يريد أنك تقول في (فَعَلَّان) من (حَيَّيت) حَيَّوَان فتقلب الياء [التي] (٣) هي لَامٌ وَآوًا ، لانضمام ما قبلها ، ووقوعها طرفا تقديرا ، فإن أسكنت الياء قلت : (حَيَّوَان) ، ولم تعد الواو إلى الياء - وان زالت الضمة التي كانت سببا إلى الواو - لأن (٤) السكون عارض . وقالوا : (لَقَضُوا) ، باسكان الضاد والواو . قال أبو الفتح : ولو كانت [الياء] (٥) عينا لم تقلب واوا بعد الضمة ، وذلك لقوة العين ، وضعف اللام وهنا تنبيه : قال الزعفراني - في التعليق : لو بنيت (فَعَلَّان) من (حَيَّيت) لجاز فيه الإدغام ، والإظهار ، والإدغام : الوجه من حيث كان في الكلمة حرفان من جنس واحد ، واجتمعا فيها

(١) شرح جمل الزجاجي ص ٥٨١ - ٥٨٩ .

(٢) البيت للطرمح ديوانه ص ١٧ والاشمونى ج ٣ / ٣٩ .

(٣) ساقطة من أ .

(٤) في ب " ولأن " بزيادة الواو .

(٥) في أ " الواو "

وهما متحركان ، والأول مكسور فجري (١) مجرى (فَعِلان) من (رددت) فـ في قولك (ردّان) ، ووجه الإظهار : [أنه] بزيادة الألف ، والنون [قد] (٣) خرج من شبه الفعل لخروج ذلك لو بني على (فعل) أو (فعل) وأيضا فإن هذه الياء قد ظهرت في (حَيَّيَ يَحْيَى) ولو كان مكانها حرف صحيح لأدغم (كضنّ يفرنّ) وإذا كان بهذه المنزلة اتضح أن للحرف / المعتل في الإظهار قاعـدة ليست للصحيح . فاعرفه .

قال : (أَوْ عَلَامَةٌ تَأْنِيثُ بُنْيَتِ الْكَلِمَةِ عَلَيْهَا) قلت : يريد أنك لو بنيت مثل (مَفْعَلَةٌ) من رَمَيْتَ وبنيت الكلمة على التأنيث بمعنى أنك لا تقدر الكلمة [منفكة] (٤) من الهاء ، ولكنها في بنائها عليها مثل (عُرْفَسَةٌ) و (شُرْقَةٌ) في [بنائها] (٥) عليها ، ألا ترى أنك لا تقدر (عُرْقًا) و (شُرْقًا) ثم دخلت الهاء ، وكذلك تجعل ما بنيته من (رميت) غير منفكة منه التاء ، وإذا كان كذلك قلبت الياء واوا فقلت : (مرموة) لأن الواو واقعة حشا ، وإذا بنيت ذلك على التذكير ، بمعنى أنك تقدر بناء الكلمة مستعملا من غير تاء ثم دخلت التاء بعد ذلك ، كما تقدر دخول التاء على (قائمة) و (قاعدة) بعد (قائم) وقاعد ، قلت : (مَرْمِيَّة) والأصل : (مَرْمِيَّة) بضم الميم فقلبت من الضمة كسرة ، لتصح الياء .

-
- (١) غى أ " يجبرى " .
 - (٢) في النسختين ١
 - (٣) ساقطة من أ .
 - (٤) في أ " منقلبة " .
 - (٥) في أ " بنائها " .

قال : (فَإِنْ اتَّصَلَتِ الْيَاءُ السَّاكِنَةُ بِالْآخِرِ (١) لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا (٢) ، أَوْ كَانَتْ عَيْنٌ فَعَلَى وَصْفًا وَقِيَّتِ الْإِبْدَالِ يَجْعَلِ الضَّمَّةَ كَسْرَةً

قلت : اعلم أن سيبويه والأخفش اتفقا على أنه يكسر أول الجمع إذا كان مضموما ، وثانيه ياءً ، لتسلم الياء ، وذلك نحو : (يَيْضُ) والأصل : (يَيْضُ) بضم الياء ، لأنه جمع أَثْيَضَ (كَحُمَر) في جمع (أَحْمَر) لكن أبدلت الضمة كسرة لذلك ، واختلفا في المفرد ، فقاسه سيبويه على الجمع في القلب ، فرارا من القلب / وخالفه الأخفش فأبقى الضمة فانقلبت الياء واواً (٣) فحجة الأول أن تغيير الحركة أهون من تغيير الحرف ، ألا ترى إلى قلة : (بُوعَ) المتاع وكثرة : (يَيْعَ) فمذهبه - أبدا - اعتبار قلة التغيير ، ألا ترى إلى مذهبه في (مَفْعُول) من الياء (ك) (من) (٤) قوله : وان لولا مع الضمير (٦) حرف جر (٧) لأن تغيير شيء واحد

-
- (١) في ب " الآخر " بإسقاط الباء .
 - (٢) في ب " وتقديرا " بإسقاط الهمزة .
 - (٣) الكتاب ج ٤ / ٢٦٠ وانظر : شرح الشافية ج ٢ / ١٢٦ والمساعد ج ٤ / ١٢١ - ١٢٢ .
 - (٤) كذا في النسختين والمواب من اليائى .
 - (٥) ساقطة من ب .
 - (٦) في ب " المضمير " .
 - (٧) الكتاب ج ٢ / ٣٧٣ .

أسهل من تغيير أشياء ، وهي : المضممرات الواقعة بعدها عند جعل (لَوْلَا) على أصلها . وحجة الثاني : أن الجمع أثقل من الواحد فكان أحوج إلى التخفيف منه فكسروا أوله لتسلم ياءه التي هي أخف من الواو ، ألا تراهم قالوا - في جمع مَائِم - (صَوْم) [وَصِيم] (١) وفي قاتل : (قُول) و (قِيل) ولم يقولوا في قولهم : رجل (حَوْل) (٢) أي حسن الحيلة ، إلا بالواو ، لأنه واحد ، وذلك جمع ، وأيضا فاجمعهم على قلب الياء في (مُوسِر) و (مُوقِن) والأصل : (مُيسِر) و (مُثِقِن) لأنهما من اليسار واليقين ، دليل على ذلك ، وأيضا فإنهم قالوا : (قَمَوْ) و (رَمَوْ) فلم يغيروه ، وأيضا فقد قالوا : (الطُّوبَى) و [المَضُوفَة] (٣) وهما من الطيب ، و (ضَاقَ) [يَضِيف] إذا مال والتجأ (٥) .

ولقائل أن يجيب عن الأول : بما تقدم من قلة التغيير ، وعن الثاني : بالبعد عن الطرف . وغير خفي أن القرب منه له أثر في الإعلال ، والبعد عنه له أثر في التصحیح ، دليله : إعلال (صِيم) وصحة (صَوَام) / الا شاذًا .

ب/٤٣

(١) ساقطة من أ .

(٢) اللسان / حول

(٣) المضوطة : الأمر يشفق منه ويخاف ، وأنشدوا :
وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ أَشْمَرُ حَتَّى يَنْصَفَ السَّاقَ مِثْرِي
والمضوطة في هذا البيت تروى على ثلاثة أوجه : المضوطة ، والمضيفة ،

والمضافة . وانظر اللسان / ضيف .

(٤) ساقطة من أ .

(٥) اللسان / ضيف .

وعن الثالث : أن الفعل قمد به - هنا - التعجب ، فلو غير [لاختل] (١) هذا المعنى ، ولأنهم فرقوا بين الاسم والفعل ، والفعل يأتي في آخره واو قبلها ضمة ، ولا يأتي ذلك في الاسم . وعن الرابع : أنه شاذ خرج منها على الأصل (كالقَوْد) ، و (القُؤَى) . وعندي أنه بعد عن الطرف أيضا . أما (كُؤَى) فلأن ألف (٢) التأتيت بنيت الكلمة عليها ، ولهذا يثبتونها في الجمع ، ويجرون التأتيت بها (٣) مُجَرَى تَأْنِيثِينَ فهي لازمة .

وأما (مَفُوقَة) فإن الكلمة - أيضا - مبنية على التاء ولا يسوغ تقديم انفصالها ، لأن مَفُوعًا لا يأتي بغير تاء . وهنا تنبيهان الأول : أن (مَعِيشَة) - عند سيبويه - يجوز أن تكون (مَفْعَلَة) بكسر العين فنقلت [الكسرة] (٤) [من الياء] (٥) إلى العين ، وأن يكون (مَفْعَلَة) بضمها ، فنقلت الضمة إلى العين ثم أبدلت كسرة (٦) .

وعند الأخفش : لا تكون إلا (مَفْعَلَة) بالكسر ، إذ لو كانت بالضم ل قيل : (مَعُوشَة) (٧)

والثاني : أنك لو بنيت من البيع مثل (تُرْتَسِب) قلت : على قول سيبويه :

(١) في أ " لاخل " .

(٢) في ب " الالف " .

(٣) ساقطة من أ .

(٤) في أ " الضمة " .

(٥) ساقطة من أ .

(٦) الكتاب ج ٤/٣٤٩ وانظر المسائل البغداديات ص ٢٤٧ وشرح الشافعية ج ٣/١٣٤

(٧) نقله عنه أبو علي في المسائل البصريات ص ٦٥٦ وانظر شرح الشافعية ج ٣/١٣٤

(تُبَيْع) بضم التاء وكسر الباء (١) ، والأصل : (تُبَيْع) (كَبُرْتُن) فنقلت
ضممة الياء إلى الباء ، وأبدلت كسرة ٠ وعلى قول الأخفش (تُبُوع) فنقلت ضمة
الياء إلى الباء وقلبت الياء واوا ٠

أ/٤٤ وقوله : (إن اتصلت الياء الساكنة بالآخر لفظاً) نحو : (يَبِي) فإن /
الياء متملة بالضاد ٠ وتقديراً نحو (مَعِيْشَة) فإن (تاء) (٢) التانيث هي
الآخر لفظاً ، والياء الساكنة متملة بالشين لكن تاء التانيث يقدر سقوطها ،
فالشين آخر تقديراً ٠ فاعرفه ٠

وقوله : أو كانت عين (فُعَلَى) وصفاً يريد نحو قولهم : (قَسَمَة
ضِيْزَى) (٣) و (مشية حِيَكَى) (٤) والأصل (ضِيْزَى) و (حِيَكَى) بضم الأول،
فأبدلت الضمة كسرة لما تقدم ٠ وإنما لم يجعلوا الكسر أصلاً لعدم (فُعَلَى)
صفة في كلامهم ، وقيدته الممنف بكونه وصفاً احترازاً من (طَوِي) و (كُوسَى) (٦)
فإنه لم تقلب فيه الضمة كسرة حيث كانا اسمين غير وصفين ، وكأنهم قصدوا إلى الفرق
بينهما ، وخصوا قلب الضمة كسرة بالصفة لأنها أثقل ، فهي إلى الياء الخفيفة أحوج

(١) غير واضحة في ب

(٢) ساقطة من ب ٠

(٣) في الصحاح : قسمة ضيزى أى : جائرة ، وهى فُعَلَى مثل طَوِي وحَبَلَى ٠

(٤) فى أ حيلَى ٠

(٥) مشية حيكى: في تبختر ٠ اللسان/حيك ٠

وانظر الكتاب ج٤/٣٦٤ ، وشرح الشافية ج٣/١٢٦ ٠

(٦) انظر الكتاب ج٤/٣٦٤ ٠

ولأن الصفة أولى بالتغيير من الاسم المحض لقربها من الفعل .

وقوله : (وقيت الإبدال بجعل الضمة كسرة) ظاهر (١) .

قال : (وَكَذَلِكَ يُفَعَّلُ بِكُلِّ ضَمَّةٍ تَلْتَمِهَا يَاءٌ أَوْ وَاوٌ ، وَهِيَ آخِرُ اسْمٍ ، أَوْ مَدَّ غَمَّةٌ فِي يَاءٍ هِيَ آخِرُ اسْمٍ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا) .

قلت : مثال الياء التي تلت الضمة فأبدلت كسرة طلبا لسلامة الياء : يَاءُ (أَظْبِي) جمع (ظَبْيٍ) و أمله : (أَظْبِي) بضم الباء كأفلس ، لكن أبدلت كسرة ، واستثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا ، فالتقى ساكنان : الياء ، والتنوين / فحذفت الياء ف قيل : (أَظْبِي) ووزنه : (أَفْعِ) ومثال الواو : واو (أَذْلِي) جمع (ذَلَوٍ) والأمل : (أَذْلَوُ) فأبدلت الضمة كسرة ، والواو ياءً على ما ذكرنا ، وعلته أنه ليس في كلامهم اسم متمكن ، آخره واو قبلها ضمة ، فالتمكن : احْتِرَازٌ (٢) من (هَوَ) فهو وان وقعت الواو آخره ، وقبلها ضمة ، لكنه مبني وآخره واو ، احترازٌ (٣) من (أَفْعَوَان) (٤) "وَعَنْفُ" وان (٥)

(١) في ب " ظاهرا "

(٢) في ب (احترازا)

(٣) في ب " احترازا "

(٤) الأفعوان : ذكر الأفعى ، والجمع أفاع . اللسان

(٥) عنفوان كل شيء : أوله ، وقد غلب على الشباب والنبت وهو : فُعْلَوَان من العُنْف . اللسان/عنف .

و (قَمَحْدَوَة) (١) و (قَلَنْسَوَة) (٢) وقبلها ضمة : احتراز (٣) من (دَلُو) (فلن قيل : فهلا تركت الواو بحالها من غير قلب ؟

فالجواب : من وجهين أحدهما : اختيار أبي الفتح ، وهو : أن الأسماء يلحقها الجر وياء النسب ، والإضافة إلى ياء المتكلم فكان يلزم أن يقال : (بأدْلُو) فتجتمع ضمة وواو وكسرة ، وكذلك (أدْلُوِي) فتجتمع ضمة ، واو و [كسرة] (٤) وياء ان ، وكذلك (أدْلُوِي) مع ياء المتكلم فتجتمع ضمة وواو وكسرة وياء واحدة ، وذلك مستثقل ، فقلبت الواو ياءً لأن الياء على كل حال أخف من الواو . وأما الفعل فقد أصح لحاق ذلك أجمع له . لاجرم جاء فيه : كَيَغْزُو و (يَدْعُو) نعم لو سميت بَيَغْزُو رجلا - وهو مجرد عن الضمير - لقلبت الضمة كسرة ، والواو ياءً فقلت : هذا يَغْزِي ومررت بَيَغْزِي منونين في حالتي الرفع والجر كَجَوَارِي ورأيت (يَغْزِي) غير منون في حالة النصب كَجَوَارِي ولو سميت به - وفيه ضمير - لحكيته ، لأنه جملة (٥) . والثاني قاله أبو عثمان / المازني ، وهو : أ/٤٥

(١) القَمَحْدَوَة : فأس الرأس المشرفة على نقرة القفا ، والجمع قماجد

اللسان / قجد . وانظر المنصف ج ٦١/٣ وسفر السعادة ج ٤٣٤/١ .

(٢) القلنسوة هي التي تجعل على الرأس ، وهي فعنلوة وفعللية جمعها قلاس ، وقلانس ، القاموس / قلس . وانظر سفر السعادة ج ٤٣٢/١ .

(٣) في ب احترازا .

(٤) في م " مكسورة "

(٥) المنصف ج ١١٨/٢ - ١١٩ .

أنهم قلبوا أواخر الأسماء لتكون أواخرها مخالفة لأواخر الأفعال (١) . وقال أبو الفتح فيه تسامح ، لأنه لا يجب أن يكون آخر الاسم - أبدا - مخالفا لآخر الفعل ، ألا ترى أن آخر ضارب كآخر يضرب ؟ فإن قيل إنما أراد المعتل دون المحيح ؟ قيل : قد رأينا آخر (يؤمى) كآخر (رام) (٢) . انتهى كلامه .

وأقول : لو مثل بالرأى بالألف واللام لكان أحسن ، وذلك لأن معهما تثبت الياء فيكون آخر (يؤمى) كآخر (الرأى) لفظا ، وأما إذا حذفتهما وجب حذف الياء للتنوين فلا يكون (آخره) (٣) لفظا كآخره . ونظيره قول عبد القاهر : لو مثل أبو علي المقصور بالألف واللام لكان أحسن لأجل ثبوت الألف ، فأما إذا مثل بالمنكر حذفت الألف (٤)

وهنا تنبيه وهو أنه لما كرهت الواو على ما ذكرنا بدئى بتغيير الحركة الضعيفة اعتبارا طبا وقلبوها كسرة وتوصلوا بذلك إلى قلب الواو ياء قلبا مناعيا ،

(١) المنصف ج ٢ / ١١٧ - ١١٨ .

(٢) المصدر السابق : ١١٩ .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ينظر تمثيل أبى على فى التكملة ص ٥١٨ .

وهذا أحسن من قلب الواو ياء بغير توصل لقوة الحرف ، وقد نقل بعض المتأخرين -
ممن أدركته - خلاف هذا عن أبي علي وكان كثير الكذب مشهورا بذلك .

وقوله : (أو مدغمة في ياء هي آخر اسم لفظا أو تقديرا) يعني نحو (مَرْمِي)
اسم مفعول من (رَمَيْت) / وأصله : (مَرْمُوي) فلما اجتمعت الواو والياء (١)
والسابق ساكن قلبت الواو ياءً ، والضممة التي قبلها كسرةً ، وأدغمت الياء في الياء
التي هي آخر الاسم لفظا . ويعني بالتقدير : نحو : (مَرْمِيَّة) وهذا ظاهر .

قال : (وَيُكَلِّمُ مَمَّةً وَآوٍ قَيْلَ وَآوٍ قَبْلَ تَاءِ التَّائِيثِ ، فَإِنْ كَانَتْ فِي غَيْرِ وَآوٍ لَمْ
تُبْدَلْ إِلَّا إِنْ قُدِّرَ طَرِيَانُ التَّاءِ) (٢)

قلت : يعني أنك لو بنيت من (غَزَوْتَ) مثل تَرْقُوتَ لقلت : (غَزَوِيَّة)
والأصل : (غَزَوُوتَ) فالواو الأولى المضمومة : لام الكلمة ، والثانية زائدة بإزاء
الواو في (تَرْقُوتَ) فلما اجتمعت الواوان - وقبل (٣) الثانية ضمة - وذلك مستثقل -
قلب الضمة كسرةً فانقلب الواو الأخيرة ياءً ، ف قيل : (غَزَوِيَّة) قال ابن السراج :
وهذا يدل على صحة قول الأخفش في (أَفْعُوْعَل) (٤) من القول (أَقْوَيْل) والأصل :
(أَقْوَوَل) بثلاث واوات فقلبه الواوين الأخيرتين ياءين ، كراهة (لاجتماعها) (٥) (٦) .

(١) في ب " الياء والواو "

(٢) في التسهيل : طرآن ولم يرد الممدران (الطريان والطرآن) فيما اطلعت
عليه من المعاجم .

(٣) وسقطت الواو في " وقبل " من ب .

(٤) في ب " الفوعل "

(٥) في ب " لاجتماعهما " .

(٦) الأصول ج٣/٣١٤ ، وانظر المنصف ج٢/٢٤٤ . والمساعد ج٤/١٣٧ .

قال أبو الفتح والخليل يقول : (اقْوَل) ولا يلزمه ما ذكره ابن السراج ، لأن الواو قد ثبتت في الفعل في الموضع الذي لا يثبت مثله في الاسم ، وذلك نحو : (يَغْزُو) (١) وقد تقدم

وقوله (٢) : (فإن كانت في غير واو لم تبدل) يعني أنك لو بنيت من (رَمَيْت) مثل ذلك لقلت (رَمَيْتُ) (٣) ولا تبدل الضمة كسرة / لأننا إنما أبدلنا هناك طلبا لزوال الواوين ، وهنا لم يجتمعا ولا تكره الواو - وإن ضم ما قبلها - لأن الكلمة مبنية على التأنيث فهي حشو (٤) وإنما تعتبر إذا كانت طرفا ، ولهذا قال : (إلا إن قدر طريان التاء) يعني أن التاء داخلية على المذكر فحينئذ يجب إبدال الضمة كسرة فتقول [رَمَيْتُ] (٥) فافهمه .

قال : (وَفِي ضَمَّةٍ قَبْلَ مَتَلَوَةِ الْبَاءِ الْمُدْغَمَةِ ، وَفِيهَا - نَفْسُهَا ، مُبْتَدَأٌ بِهَا - وَجْهَانِ ، وَقَدْ يُعْطَى فَعْلًا وَصَفًا مَا لَهُ اسْمًا مِنْ بَقَاءِ الضَّمَّةِ وَالْقَلْبِ) .

(١) المنصف ج٢/٢٤٤ .

(٢) في ب " قوله " من دون الواو .

(٣) يعني مثل تَرْقُوت .

(٤) في ب " حشوا " .

(٥) في أ " رمية " .

قلت : يعني أنه [يجوز] (١) في (عَمِيٍّ) جمع (عَمَّا) ضم العيمن وكسرها ، فالضم : الأصل ، والكسر : إتباع للمصاد ، ليكون العمل من وجه واحد (فمتلوة الياء المدغمة) : الماد ، والذي قبلها : العين .

وقوله : (وفيها - نفسها مبتدأً بها) (٢) الضمير رجع (٣) الى المتلوة فإن كانت الضمة في متلوة الياء لا في الذي قبلها جاز الضم والكسر [كقولهم] (٤) : (قرن آلوى) و (قرون لِيٍّ) بضم اللام ، و (رِلِيٍّ) بكسرها .
وقوله : (وقد يعطى وصفاً) إلى آخره يريد أن منهم من يقول : (مُوزَى) مثل : (طوبى) فَيُبْقَى الضمة ويقلب الياء واواً كما يفعل ذلك في الاسم .
وأتى بلفظة (قد) إيذاناً بقلّة هذا .

(١) في أ " جوز "

(٢) في ب " مبدوءا "

(٣) في ب : يرجع .

(٤) في أ " نحو قرن " .

[حكم الياء والواو والألف الواقعة قبل ياء النسب]

قال : (فَمُلُّ تَحْذُفُ الْيَاءُ الْمُدْغَمَةُ فِي [مِثْلِهَا] (١) قَبْلَ مُدْغَمَةٍ فِي مِثْلِهَا
إِنْ كَانَتْ زَائِدَةً ثَالِثَةً غَيْرَ مُتَجَدِّدَةٍ لِلتَّغْيِيرِ ، أَوْ ثَالِثَةً عَيْنًا ، وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَهَا
إِنْ كَانَ مَكْسُورًا (٢))

قلت : يعني نحو قولك / في النسب إلى (غَنِيٍّ) و (صَبِيٍّ) : (غَنَوِيٍّ)
و (صَبَوِيٍّ) والأصل فيهما : (غَنِيِيٍّ) فالياء الأولى : زائدة للمد والثانية
لام لأنه من (الغنية) و (صَبَوِيٍّ) لأنه من (صَبَوْت) فاجتمعت الياء والسواو
وسبقت الأولى بالسكون فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت الياء في الياء ، ووزنهما :
" فَعِيل " فلما أريد النسب إليهما حذف الياء الزائدة ، وهي المشار إليهما
بقوله (تحذف الياء المدغمة في مثلها) فبقي (غَنِيِيٍّ) و (صَبِيِيٍّ) فأبدلت
[الكسرة فتحةً] (٣) لأنهما ثلاثيان مكسوران (٣) الحشو . ومثله قولهم :
في (النِّمِر) (نَمَرِي) وهذا (٤) بالفتح أجدر لاعتلاله وصحة ذلك ،
فانقلبت الياء ألفاً ثم قلبت واوًا فقيـل : (غَنَوِيٍّ) و (صَبَوِيٍّ) ، وإنما
حملهم على هذا التغيير والحذف : الفرار من الجمع بين أربع ياءات وكسرتين ،
لو نسبت على لفظه ، وهذا معنى قوله (قبل ياء مدغمة في مثلها) أي أن هذا
الحذف والتغيير كان لوقوعها قبل ياء مدغمة في مثلها .

(١) في أ (مثله "

(٢) في أ " الفتحة كسرة "

(٣) في ب " مكسور "

(٤) في ب " بل هذا "

وهنا تنبيه وهو : أن ابن الحاجب قال في شرح تصريفه وجاء ' أُمِّيَّيَّ ' بخلاف غَنَوِيَّ (١) فإنه لم يجيء (غَنِيَّيَّ) لأنهم لو قالوا غَنِيَّيَّ لجمعوا بين كسرتين وأربع ياءات ، وفي (أُمِّيَّيَّ) ليس قبل الياء الأولى كسرة ، فاغتفر فيه هذه اللغة ولم تغتفر في غَنِيَّيَّ " انتهى كلامه .

وأرى فيه نظرا ، وذلك أن العبدى (٢) وجماعة من النحاة نقلوا أنه قيل : (عَدِيَّيَّ) فجمعوا بين أربع ياءات وكسرتين (٣) وعندى أن / الفرق بينهما أن الياء الأولى للتصغير والياء الثانية منقلبة عن الواو ، وذلك لأنه تمخير (أَمَّة) وأصل (أَمَّة) : (أَمَوَّة) بدليل قولهم في الجمع : (أَمَوَات) فاجتمعت (٤) الياء والواو والسابق ساكن فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء بخلاف الياء الأولى في (غَنِيَّيَّ) فإنها زائدة لغير معنى (بل) (٥) للمد فاحتمل ذلك النقل في (أُمِّيَّيَّ) محافظة على حرف المعنى ، وكان ذلك أحسن من (عَدِيَّيَّ) لأن فيه احتمالا للشغل من غير محافظة على شيء . وقوله (إن كانت زائدة ثالثة غير متجددة للتصغير) يحترز من نحو (اميد) و (حمير) فى تصغير (اسود) و (حمار) فالياء الاولى منها للتصغير

(١) شرح الشافية ج ٢ / ٢٠ ، وانظر ص : ٢٢ ، ٢٥ .

(٢) هو : أحمد بن بكر بن بقرية ، والعبدى نسبة الى عبد القيس وكنيته أبو طالب . كان نحويا لغويا غزير العلم ، أخذ علمه عن أبيه على الفارسي وغيره من علماء عصره . قال القفطي : وكان وطني العبارة جميل التصنيف اعتنى بكتاب شيخه أبي علي : المعذى وهو الايفاح والتكملة ، وشرحه شرحا كافيا شافيا ، أتى فيه بغرائب من أصول هذه الصناعة وحقق معنى يقال إنه شرح كتاب أبي علي بكلام أبي علي ؛ لكثرة اطلاعه على كتبه وفوائده . وانا انصف المنصف واجمل النظر واطرح الهوى رأى أن كسل من تعرض لشرح هذا الكتاب انما اقتدى بالعبدى واخذ منه وان غير فى الالفاظ ... وله مؤلفات أخر .

توفى سنة ٤٠٦ هـ وقيل عشرين وأربع مائة . ترجمته فى معجم الادباء ج ٢ / ٢٣٦ وانباء الرواة ج ٢ / ٣٨٧ .

(٣) نقل الرضى هذا القول فى شرح الشافية ونسبه للسيراقي . شرح الشافية ج ٣ / ٣٠ وانظر ص ٢٣ ، والكتاب ٣٤٤ / والمسائل البصريات ص ٣٢٧ ، ٨١٤ .

(٤) أى اجتمعتا فى أَمِّيَّة تصغير أمة .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) المراد بقوله حرف المعنى : حرف التصغير .

والياء الثانية في (أُسَيِّد) منقلبة عن الواو ، والأصل : (أُسَيُّود) وقد يستعمل ذلك حملا على (أَسَاوِد) في غير المختار ، والياء الأولى في (حُمَيِّر) للتصغير ، والثانية منقلبة عن ألف (حِمَار) لما وقعت بعدها وتعذر النطق بالألف لسكون ياء (١) التصغير قبلها .

ونص أبو الفتح - في - كتاب سر الصناعة - على أن الألف في هذا النحو تبدل في التصغير وَآوًا ثم تبدل الواو ياء لما تقدم من اجتماعهما (٢) . وفيه تعسف . فإذا نسبت إلى ذلك حذفت الأملية و [أبقيت] (٣) الزائدة فقلت (أُسَيِّدِي) و (حُمَيِّرِي) وإنما وجب الحذف كراهة باجتماع أربع ياءات يتوسطها حرف مكسور ، وإنما وجب حذف / الثانية لأن (٤) حذف الأولى كان يبقيا مكسورة ، والكسرة ٤٧/ب على الياء المتحرك ما قبلها مستثناة جدا ، وأيضا فكان يؤدي إلى اجتماع كسرتين وياءين ، وهو مجتنب .

(١) في ب : الياء (بالألف واللام)

(٢) سر الصناعة ص ٥٨٣ .

(٣) في أ " قلبت "

(٤) في ب : " لأنه "

وقوله (أو ثالثة عينا) يريد به نحو (تَحِيَّة) فإنك تنسب إليها (تَحَوِّي) وذلك لأن أصل (تَحِيَّة : تَحِيَّة) (١) ووزنها (تَفْعِلَة) نقلت حركة الياء الأولى - وهي العين - إلى الحاء و (٢) أدغمت الياء في الياء فلمــــا أردت النسب وقررت من اجتماع الياءات حذفت العين لأنها مشابهة [في اللفظ] (٣) للياء الزائدة في (حَنِيفَة) و (بَحِيلَة) وأبدلت من الكسرة فتحة وقلبت الياء ألفا ، ولألف واوا ، فوزنه - الآن - [تَفْلِي] (٤) فتقول في مثله من (وَعَد) : (تَوَدِّي) .

وهنا تنبيه وهو : أن أهل التصريف نصوا على أنه ليس في اللغة العربية ما حذفت عينه سوى (مُذ) (٥) و (سِه) (٦) و [ثَبَة] (٧) (٨) في قول أبي إسحاق (٩) ، ولا يذكرون مع ذلك (تَحَوِيًا) وشبهه ، وكان ذلك لعروض الحذف .

(١) في ب " تحية أصلها تحية " بدل: أصل تحية : تحية .

(٢) في ب " ثم "

(٣) ساقطة من أ

(٤) في أ " تفعلی "

(٥) محذوفة العين وأصلها " منذ " وقد استدل العلماء على أنه منه بضم لامه عندما يتلوه ساكن ويتصغيره على منيذ . وانظر رصف المباني ص ٣٨٥ ، والجنى الدانسي ص ٣٠٤ - ٥٠٠ .

(٦) سه أصله " سته " وهو لغة في الاست .

(٧) قاله ابن جنى في سر المناعة ص ٦٠٢ ورجح أن يكون المحذوف من " ثبة لامها - وهو الواو - وذلك بعد عرضه لرأي الزجاج .

(٨) في أ " به "

(٩) معاني القرآن ج ٢ / ٧٥

وقوله : [ويفتح] (١) ما قبلها إن كان مكسورا (ظاهر ، إذ يقول : (غَنَوِي)
فتفتح النون وقد كانت مكسورة في (غَنِيَّ) وكذلك (تَحَوِي) بفتح الحاء وقد
كانت مكسورة في (تَحِيَّة) .

قال : (وَإِنْ كَانَتْ ثَانِيَّةً فُتِحَتْ ، فَإِنْ كَانَ أَمْلُهَا وَادًّا رُدَّتْ إِلَيْهِ وَتُبْدَلُ الثَّانِيَّةُ
وَادًّا)

قلت : إذا نسبت إلى [لِيَّة] ^(٢) و (حِيَّة) قلت : (لَوَوِي) و (حَيَّوِي)
وذلك / أن الياء الأولى في (لِيَّة) منقلبة عن الواو ، والأمل (لوية) لأنه
من (لَوِيَّت) لكن قلبت الواو ياءً لاجتماعهما ، وسبق الأولى ساكنة ، فإذا أردت
النسب حركت الياء الأولى بالفتح فعادت إلى الواو (٣) لأنها قلبت لما كانت ساكنة ،
وقد فقد ذلك . قال أبو علي الفارسي : - فإذا (٤) كانوا قد قالوا في النسب إلى
(الرَّمْل) (رَمَلِي) (٥) وإلى (الحَمَض : حَمَضِي) ففتحوا العين الساكنة مع أنه
لا يفضى إلى تخفيف ، ففتحتها مع الإقضاء إليه - كما في (لِيَّة) - أولى (٦)

(١) في أ " ويحذف "

(٢) في أ " الية "

(٣) في " فعادت الواو "

(٤) في ب " وإذا "

(٥) في ب " إلى الوصل وصل "

(٦) التكملة ص ٢٤٧ . والمسائل البصريات ص ٨١٥ ، ونسب القول لأبي عمر .
وانظر النوادر ص ٢١٠ .

ثم قلبت الياء الثانية - وهي اللام - ألفا ، وقلبت الألف واوا فقليل : (لَوَوِيَّ)
 فهذا معنى قوله : (فإن كانت أصلها واوا ردت إليه) وان لم يكن أصلها ذلك
 فتحت فقط كقولك : (حَيَوِيَّ) لأن الياء الأولى عين إذ هي من (حَيِيَّت) وقوله :
 (وتبدل الثانية واوا) أي تبدل الثانية في (لَيَّة) واوا القولك (لَوَوِيَّ) وقد صرح
 بأن الياء تبدل واوا من غير توسط . والمشهور (١) : ما قدمته من تقدير قلب
 الياء ألفا ثم قلب الألف واوا ، وهو الأولى . ألا ترى أنه لولا إرادة ذلك لما كان
 لفتح الياء الأولى وجه . وأيضا فانهم قالوا : (قَاضَوِيَّ) (٢) ففتحوا الضاد لما
 أرادوا قلب الياء . نعم لما كانت الواو منقلبة عن الألف المنقلبة عن الياء أطلق
 عليها أنها منقلبة ، إذ الياء : الأصل الأول ، وهي الملفوظ بها بخلاف / الألف
 فإنها محكوم بمسها تقديرا .

قال : (فَإِنْ قَمَلَتْهَا حَرْفٌ لَيْسَ حُذِفَ - أَيْضًا - وَإِنْ زِيدَتْ أَوْ وَقَعَتْ بَعَثَ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ) .

قلت : الهاء في (قَمَلَتْهَا) تعود إلى العين أي وان فصل العين عن اللام حرف لين
 حذف ، وذلك نحو : حَنِيفَةٌ و شَنْوَةٌ تقول : حَنِيفِيَّ و شَنْئِيَّ

(١) في ب " بالمشهور "

(٢) انظر المسائل البصريات ص ٧٧٠

وكأنهم أرادوا بذلك الفرق بين النسب إلى (فَعِيلَة) و (فَعِيل) و (فَعُولَة) و (فَعُول) فذو التاء يحذف حرف العلة منه ، وتفتح كسرتة أو ضمته ، والمجرد منها يبقى على حاله ، وخص الأول بالحذف لأنه [يثقل بتأنيثه] (١) فكان تخفيفه أولى ، وأيضا فإنه لا مندوحة عن حذف التاء ، فلما دخله التغيير بحذفها كان تغييره أولى مما لم يدخله تغيير (٢) ، أو لا ترى أنه لا يرخم إلا ما أحدث فيه النداء البناء ، وما بقى على إعرابه فإنه لا يرخم . وكذلك (جَاءَ) (٣) (إِذْ) (٤) أصله : (وجه) فلما غيرت الكلمة بتقديم عينها على فائها كان القياس أن يقولوا : (جَوَّه) بواو ساكنة لكن حيث غيرت بالتقديم غيرت بتحريك عينها فانقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فوزنها : "عَقَل" فلو بنيت مثله مـسن (أَوَّاه) (٥) لقلت [وَأَى] (٦) والأصل : (وَأَأ) فقلبت الهمزة الثانية ياءً لاجتماع الهمزتين ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والأصل الأول (٧) (أَوَّاه) (٨) لأن [أصل] (٩) (آهة) : (أَوَّاه) ، ولهذا قيل في تصغيرها (أَوَّاهَة) .

(١) في أ " يقل تأنيثه "

(٢) قال ابن عصفور : " جعل أبو الحسن مثل هذا أصلا يقاس عليه وذلك أنه قال - فسي النسب إلى فَعُولَة - فَعَلِيَّ نحو : رَكَبِيَّ في النسب إلى رَكُوبَة قياسا على قولهم - فسي النسب إلى شَنُوءَة - شَتِيَّيْ ، ثم أورد اعتراضا على نفسه فقال : فإن قال قائل : فإن قولهم شَتِيَّيْ : شاذ ، فلا ينبغي أن يقاس عليه ، إذ لم يجيء غيره ؟ فالجواب : أنه جميع ما أتى من هذا النوع . فجعله - لما لم يأت غيره مخالفا له ، ولا مواتا فقال - أصلا يقاس عليه " . الممتع ص ٢٤٦ وانظر التكملة ص ٢٤٧ .

(٣) انظر شرح الشافية ج ١ / ٢٢

(٤) في ب " إذا "

(٥) في ب ١٠١ء

(٦) في أ ١٠١ء

(٧) أي قبل القلب المكاني

(٨) في ب أو

(٩) في أ الأصل

وهنا تنبيهان الأول : / أنه إنما تحذف هذه الواو والياء بشرط أن تكون العين
 صحيحة ، فلا تقول في (طَوِيلَة) (طَوِيلِي) (١) لئلا يلزم القلب بعد الحذف ،
 وألا تكون العين واللام من جنس واحد فلا تقول (٢) في (شَدِيدَة) (شَدِيدِي)
 لئلا يلتقي المثلان . والثاني أن حرف العلة - وإن فصل العين لا يحذف مطلقا ،
 بل إذا كان في المؤنث فإن ورد الحذف في غيره كان قليلا كقولهم في ثقيف :
 (ثَقْفِي) وعكسه قولهم : (عَمِيرِي) في (عَمِيرَة كلب) . (٣) وكلام المصنف
 خال عن التقييد (٤) .

وقوله : **وإن** (٥) زيدتا أو وقعتا بعد ثلاثة أحرف كذا وجدته في النسخة
 التي وصلت إلي وأحسبه : (وإن زيدتا وقعتا) وذلك نحو (تَرْقُوة) و(زَبْنِيَة) (٦)
 تقول في النسب إليهما : (تَرْقِي) و(زَبْنِي) فتحذفهما لاستثقال الكسرة (٧)
 عليهما ، أو لطول الكلمة ، وقيد الزيادة بأن تكون بعد ثلاثة أحرف ، لأنها لو

(١) انظر المسائل البصريات ص ٧٦٥

(٢) في ب " هلا تقول "

(٣) قال الرضي إن قولهم في النسب إلى عميرة وسليمة " عميري " و " سليمي " لم يسمع
 إلا في عميرة كلب ، وسليمة الأزدي وما سمي بهذا في غيرهما لا ينسب إليه بحذف
 الياء ، وذلك لشذوذ ثباتها فيهما . انظر شرح الشافية ج ٢ / ٢٠ ، ٢٨ .

(٤) في ب " التقييد "

(٥) في أ " فان "

(٦) الزبنيّة : الغليظ ، وقيل : إنه واحد الزبانية . والزبن : الدفع . اللسان / زبن
 وانظر شرح أبنية سيبويه ص ٩٣ .

(٧) في أ " الكسر "

كانت حشوا لم تحذف البتة ، نحو : (قَدْوَكْس) (١) و (سَمِيْدَع) (٢) و (عَذَايِر) (٣) . تقول : (قَدْوَكْسِي) و (سَمِيْدَعِي) و (عَذَايِرِي) . وهذا واضح . قال (وَتُبْدَلُ وَاوًا - أَيْضًا - بَعْدَ فَتْحِ مَا وَلِيَّتْهُ إِنْ كَانَ مَكْسُورًا الْيَاءُ الْوَاقِعَةُ ثَالِثَةً بَعْدَ مُتَحَرِّكِ وَقَبْلَ يَاءٍ أُدْغِمَتْ فِي أُخْرَى وَتُحْذَفُ رَابِعَةً قَصَاعِدًا) .

قلت : يعني نحو قولك - في النسب إلى (عَم) و (شَج) (عَمَوِي) و (شَجَوِي) ألا ترى أنك لما أردت الحاق الياء المشددة آخر هذا الضرب أبدلت من كسرة الثاني فتحة كراهةً لاجتماع الكسرتين ، والياءين / فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فمار مقصورا (كَعَمًا) ثم قلبت الألف واوا فقليل (عَمَوِي) و (شَجَوِي) قوله (الواقعة الثالثة) احتراز (٤) من الواقعة رابعة ، فإنه لا يتعيس فيها القلب ، بل كنت مخيرا فيها بين الحذف والقلب ، كما يأتي بعون الله سبحانه .

(١) الْقَدْوَكْس : الشديد أو الغليظ الجافي ، ومن أسماء الأسد . اللسان /
(٢) السَمِيْدَع : صفة من الصفات المحمودة في الرجال كالسيادة والشجاعة والجمال .
اللسان /

(٣) الْعَذَايِر : الشديد العظيم ، من صفات الإبل . اللسان /

(٤) في ب " احترازا "

وقوله (بعد متحرك) كأنه محترز [به] (١) من قول يونس (٢) في النسب إلى (ظَبْيَة) (ظَبَوِيّ) لأنه [يحرك الباء] (٣) ، ويفتحها ويقلب الياء ألفا وإن كان أصلها السكون ، ونقل أن الخليل كان يقدره في بنات الياء دون بنات الواو ، وذلك لأنه فرّ من اجتماع (٤) الياءات فلا وجه للتحريك والقلب (٥) . قال العبدى في البرهان (٦) : وأما يونس فقال إذا حذفت الياء لا يمتنع أن تكون الكلمة في الأمل على مثال (فَعْلَة) أو (فَعْلَة) فحذفت الضمة والكسرة ، فبقي : (ظَبْيَة) و(دُمَيْة) استثقالا لأظلي (٦) لحركتين مع وجود تاء التأنيث المقاربة لحروف (٨) الممد واللين على ما مضى [مستمير] (٩) كأنك نسبت إلى (ظَبٍ) فأبدلت من الكسرة فتحة (و) (١٠) من الياء ألفا ثم قلبتها واوا فقلت (ظَبَوِيّ) وفي (دُمَيْة)

(١) ساقطة من أ

(٢) نقله له عنه سيبويه في الكتاب ج ٣/٣٤٧، ٣٤٨ ، وأبو علي في التكملة ص ٢٤٦ ، وانظر شرح الشافية ج ٢/٤٧ ، ٤٨ .

(٣) في أ : محرك الياء

(٤) في ب : الاجتماع

(٥) نقله عنه سيبويه في الكتاب ج ٣/٣٤٧ - ٣٤٨

(٦) لم أجد اسم هذا الكتاب في مؤلفاته ولعله شرحه للإيضاح والتكملة

وانظر ص ١٣١ هامش ٢ .

(٧) في أ لهاتين .

(٨) في ب "بحروف"

(٩) ساقطة من أ

(١٠) ساقطة من ب

(دَمَوِيّ) فأبدلت من الضمة كسرةً وعاملت الياء معاملة ياء (قَاضٍ) ثم أبدلت الكسرة فتحّةً ، والياء ألفاً ، ثم قلبتها واوا كما فعلت ذلك في (شَج) و (عَم) [حين] (١) قلت : (عَمَوِيّ) و (شَجَوِيّ) .

وفيه نظر [استقصيه] في شرح الفصول - إن شاء الله تعالى (٢) .

- أ/٥٠ وقوله : (وتحذف رابعة (فصاعدا) (٣) ، يعني نحو قولك في النسب إلى (قَاضٍ) (قَاضِيّ) وإنما جاز الحذف - هنا بخلاف (شَج) - لأن الثلاثي أعدل الأوزان وأخفها فالحذف منه إجحاف به ، والرباعي قد تجاوز ذلك فدخله التخفيف بالحذف ، ويكفيك فارقا بينهما امتناع ترخيم الأول - مطلقا - عند البصري ، وجوازه في الثاني (٤) وهنا تنبيه وهو : أنه لا يجب الحذف في الياء الرابعة ، بل يجوز ، وليس في كلامه تبين بل هو مرسل ، وإذا كانت الياء خامسة فصاعدا وجب حذفها (٥) تقول : - في النسب إلى مُشْتَرٍ - (مُشْتَرِيّ) ولا يجوز الإبدال، وعلته الطول وكثرة الحروف . وهذا واضح .

(١) في أ "حتى"

(٢) في أ "استقصيه"

(٣) سقطت من ب عبارة فصاعدا .

(٤) تقدم فن م : ٣ وانظر الانصاف ص ٢٥٦ - ٢٥٩ .

(٥) قال ابن مالك " وتحذف - جوازا - رابعة ، ووجوبا خامسة

فصاعدا " التسهيل ص ٣٠٧ .

قال : (وَكَذَلِكَ مَا وَقَعَ هَذَا الْمَوْقِعَ مِنْ أَلِفٍ أَوْ وَاوٍ تَلَّتْ ضَمَّةً) .

قلت : يعني أن الألف متى وقعت وأردت النسب إلى ماهي فيه نحو : (عَمَّا)
و (رَحَى) فإنك تقلب منها وَاوًا ، وتكسرهما لأجل الياء ، كقولك : (عَمَسَوِي)
و (رَحَسَوِي) ولا فرق في ذلك بين ما أصله الواو والياء ، فإن القلب إلى الواو فيهما ،
وإنما قلبت الألف ولم تقصر ، لأن هذه الياء يلزم كسر ما قبلها وقد علم أن الألف
لا تثبت مع التحريك ، بل تصير همزة .

وهنا تنبيهه : فمنهم من يقول : قلبت الألف - كما ذكرنا - ومنهم
من يقول : ردت الألف إلى أصلها وهو الواو ، وكان الرد إلى الأصل أولى من إدخال
الكلمة حرفا ليس منها . نعم لم يمكن الرد إلى الياء فيما أصل الألف ذلك ، لئلا
تتوالى الياءات - والأولى مكسورة - فعدل إلى أخذها ، وهي الواو ، ألا ترى إلى
اجتماعهما / ردفين في القصيدة الواحدة نحو (سَعِيد) و (عَمُود) وكبير ،
وقرور ، ولا يجوز مع واحدة منهما الألف البتة ، ولذلك (١) قال أبو الفتح - في
الخصائص أو غيرها - إذا خففت الهمزة في (جَيْئَل) (٢) فقلت : (جَيْل)
لا يجوز قلب الياء ألفا ، على مذهب من أجرى العارض مُجَرَّى اللزوم ، واعتد به
فقال في (رُؤْيَا) تخفيف (رُؤْيَا) (٣) (رُيَّا) بقلب الواو ياء ، لاجتماعهما -
والسابق ساكن ، وذلك لشدة الشبه بينهما ، وبعدهما من الألف (٤) . فان قيل :

(١) في ب " كذلك "

(٢) الجيئل الضبع ، ويقال : جيئلة . اللسان / جأل

(٣) الرؤيا هي ما يرى في المنام ، وقد ذكر فيها ابن جنى ثلاث لغات أخرى هي : " رُؤْيَا " و " رُيَّا " و " رِيَّا " المنصف ج ٢ / ٣١

(٤) المنصف ج ٢ / ٢٦ ، ٣١ ، ٤٩ ، والخصائص ج ١ / ٨٤ ، ١١٥ .

فيا المتكلم ما قبلها الكسر ، ومع ذلك فقد سلمت الألف في (عَمَّايَ) و (هُدَّايَ) فهلا كانت ياء النسبة كذلك ؟ قيل : كسر ما قبلها - وإن كان لازماً - لكن التغيير في النسب أكثر ، ألا ترى [أنه يكسر] (١) ما قبلها ، وأنها تنقل الاسم إلى المفعلة بعد أن لم يكن يوصف به ، وأنها تُصَيَّر حرف إعراب الكلمة - حشوا - وتكون هي حرف إعراب . وقال بعضهم : ويبينه : أن الألف لا تحذف في الإضافة إلى المتكلم أين وقعت ، تقول - في حباري - [حُبَارَي] (٢) وتحذف - هنا - في النسب على طريقة الوجوب كقولك (حُبَارِي) وقد أوضحت ذلك ، فاعرفه .

وان وقعت رابعة وسكن ثاني الكلمة نحو (مَلَّهَي) جاز قلبها واوا كقولك : (مَلَّهَوَي) وجاز حذفها كقولك (مَلَّهَي) (٣) فإن وقعت خامسة فماعدا وجب حذفها تقول في (قَبْعَثَرَي) : (قبعثري) لا غير . وذلك لما تقدم .

وقوله : (أو واو تلت ضمة) يريد أنك لو بنيت مثل (فَعْلَة) - بضم العين من (رمىت) / لقلت : (رَمَوَة) ، وذلك مع بناء الكلمة على التأنيث ، ٥١/أ

(١) في أ " أنك تكسر "

(٢) في أ " حباري "

(٣) انظر الكتاب ج ٣/٣٥٣ والمسائل البصريات ص ٣٣٥ وشرح الشافية ج ٢/٤٠ .

فإذا نسبت إليه قلت : (رَمَوِيَّ) وإذا كانت رابعة نحو قَرُونَو (١) فأنت مخير
في إقرارها وحذفها تقول : (قَرُونَوِيَّ) وإذا كانت خامسة نحو (قَلْنَسَوَة) وجب
حذفها في النسب تقول : (قَلْنَسِيَّ) وكذلك ما زاد .

وقوله : (تلت ضمة) لا حاجة إليه ، إذ لا يثبت الواو إلا كذلك ، لأنه
إن انكسر ما قبلها وجب قلبها ياءً فأما (حَنْذَوَة) (٢) فإنه شاذ . وقال
أبو الفتح . صح كراهة لليس إذ (حَنْذَوَة) (فَعْلَوَة) فلو قلبت الواو ياءً
لكان (فَعْلِيَّة) [كَمْبَرِيَّة] (٣) ولم يعلم انقلاب الياء عن الواو . وإن انفتح (٤)
ما قبلها قلبت ألفا (٥) .

(١) القَرُونَوَة : نبات عريض الورق ، ورقه أغبر الواو فيها زائدة للتكثير .
اللسان / قرن .

(٢) الحنذوة بكسر الحاء وضمها : الشعبة من الجبل . القاموس / حنذ .
وانظر الكتاب ج٤/ ٢٧٥ .

(٣) في أ " كمبرية "

(٤) في ب " يفتح "

(٥) قال ابن جنى : " فأما حنذوة فإنما صحت فيها الواو - وإن كانت آخرًا - ممن
قبل أنهم لو قلبوها فقالوا : حنذية لم يعلم أصلها فعلوة أم فعلية ولجرت
مجرى جذرية وهيرية وعفريية " .
سر الصناعة ص ٧٣٤ .

قال : (فَإِنْ وَقَعَتِ الْاَلِفُ لِغَيْرِ تَأْنِيْثٍ اخْتِيَرَ قَلْبُهَا وَاوًا ، وَقَدْ تُقَلَّبُ رَابِعَةً لِلتَّأْنِيْثِ فَيَمَّا يُسَكَّنُ تَأْنِيْهِ) .

قلت : الالف متى وقعت رابعة فإما أن تكون منقلبة عن حرف أصلي (كَمَنْزَى) و (مَلَهَي) والأصل : (مَغَزَوْ) و (مَلَهَوْ) ، لأنهما من (الغزو) و (اللهو) لكن قلبت الواو ياءً ، لوقوعها رابعة ، ثم قلبت الياء ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فهذه يُختار في النسب قلبها واوًا كقولك : (مَغْزَوِي) و (مَلَهَوِي) ويجوز حذفها كقولك : (مَغْزِي) و (مَلَهِي) فوجه الأول : أنها منقلبة عن أصل يحافظ عليه . وجه الثاني : كونها بعد ثلاثة أحرف [فحذفت] (١) استخفافا ، وأيضا فقد تقدم أن النسب باب تغيير فجاز حذفها فيه .

وهنا تنبيه / وهو أنه إنما قال : (فَإِنْ رُبِعَتْ لِغَيْرِ تَأْنِيْثٍ) ولم يقل : (فَإِنْ رُبِعَتْ أَصْلِيَّةٌ لِيَدْخُلَ فِيهِ) (أَرْطِي) ونحوه ، إذ ألفه ليست أصلية بل زائدة لللاحق بَجَعْفَر ، فحكمها حكم الأصلية ، فنقول : (أَرْطَوِي) و (أَرْطِي) وقوله : (وقد تقلب رابعة للتأنيث) إنما أتى بقصد للتقليل ، لأن الحذف - إذا كانت للتأنيث رابعة - كثير ، والقلب قليل ، تقول في (سَكْرِي) و (سَكْرِي) و (سَكْرَوِي) فوجه الأول : أنها زائدة ، فكان حذفها أولى من حذف الأصلي ، ولأن الكلمة ثقلت^٢ بها ولأن التاء يجب حذفها من الاسم المنسوب ، والالف اختها في التأنيث فحملت عليها في الحذف .

(١) في أ " حذفت " باسقاط الفاء .

(٢) في أ تقلب وليس واضحة في ب ولعل ما أثبتته هو المصواب .

ووجه الثاني : أنها جرت مجرى الحروف الأملية في بناء الكلمة عليها ،
وأنها لا تفارقها ، ولذلك اعتدوا تأنيثها بتأنيثين ، وقد يزيدون قبلها ألفا
مع قلبها واوا فيقولون : " حُبْلَاوَى " .

وقوله : (فيما يسكن (١) ثانيه) يحتز به من نحو (٢) (جَمَزَى) (٣) -
و(بَشَكِي) (٤) فإنه لا يجوز في ألفه القلب ، وعللوه بأن الحركة - عندهم -
جارية مجرى الحرف ، فكان الألف - إذا - خامسة ، والألف كذلك يجب حذفها
كقولك في (ممطفي) (مُمَطِّفِي) وعندى أن المانع من ذلك يجوز أن يكون هربا من
اجتماع أربع متحركات في الكلمة ، وذلك منتف ، في اللغة - فاعرفه .

قال : (وَقَدْ يُقَالُ : مَرْمُوِيٌّ وَرَا مَسُويٌّ فِي النَّسَبِ إِلَى مَرْمِيٍّ وَرَامِيٍّ) .

قلت : اعلم أن الأصل : مَرْمُوِيٌّ لأنه اسم مفعول من رميت ، فلما اجتمعت أ/هـ
الواو والياء ، وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء ، وقلبت

(١) في ب " سكن "

(٢) في ب " في مثل "

(٣) جمزى : ضرب من السير ، يقال حمار جمزى . اللسان / جمز .

(٤) امرأة بشكي : سريعة في العمل ، وأيضا توصف به الناقة السريعة .

ضممة الميم كسرة [خا ليا ع] (١) الأولى زائدة ، والثانية لام ، فإذا نسبت إليه ففيه وجهان أحدهما أن يعامل معاملة (عديّ) فتحذف الياء الأولى ، لأنها ساكنة زائدة ، وتقلب من كسرة الميم فتحة ، ومن الياء ألفا ، ثم تقلب الألف واوا [فتقول : (مَرَمَوِي) والآخر : أن تحذفها جميعا] (٢) فتقول : (مَرَمِي) فـوزن الأول (مَفْعَلِي) ووزن الثاني : (مَفْعِي) إذ هو محذوف اللام ، وأما (رَامِي) ففيه إشكال لأنه إن كانت ياؤه المشددة للنسب ، فمتى أردت أن تنسب إليه وجب حذفها ، ولا يجوز حذف أحدهما . نعم إذا (٣) أراد (برامي) أنه (فَاعُول) (كعاقول) (٤) فقلبت الواو لما قدمناه جاز . حينئذ (رَامَوِي) لأنها ليسا زائدين ، بل الأولى زائدة والثانية لام . وإن كان (رَامِ) منقوصا جاز فيه (رَامِي) بحذف الياء ، و (رَامَوِي) بابدالها واوا . وهذا بين .

قال : (وَتُحَذَفُ - أَيْضًا - كُلُّ يَاءٍ تَطَرَّفَتْ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا بَعْدَ يَاءٍ مَكْسُورَةٍ ، مُدْغِمٍ فِيهَا أُخْرَى مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ (٥) جَارٍ عَلَيْهِ) .

قلت : يشير إلى (مَحْيٍ) وهو اسم فاعل من (حَيَّيْتُهُ) (كَمَكَّسَر) اسم فاعل من (كَسَرْتُهُ) وأصله : (مُحَبِّ) والياء المشددة عين ، والثانية لام . فإذا نسبت إليه تمورت أنك حذفت الياء الأخيرة ، لثلاث تجمع بين خمس ياءات . كذا قال العبيدي في برهانه . وأرى - هنا - تفصيلا ، وهو : أنه إن كان النسب إليه

(١) ساقطة من أ

(٢) ما بين المعقوفين ساقطة من أ

(٣) في ب "ان"

(٤) العاقول من النهر . والوادي والرمل : المعوج منه .

المحاح

(٥) ساقطة من أ

وهو / منكسر مرفوع أو مجرور فلا حاجة [إلى] (١) أن يقال إن الياء التي هي لام حذفت ٥٢/ب
لثلاثا يجتمع خمسا، لأنهما محذوفتان للتقاء الساكنين (هي والتنوين) وإن (٢) نسبت إليه وهو منصوب، أو [معرف] (٣) بلام أو إضافة فالقول كما
قال العبدى، وبعد ذلك بقي (مَحْيٍ) فلا غنى عن حذف إحدى الياءين، لثلاثا يجتمع
أربع ياءات، والمحذوفة الياء الساكنة، لضعفها، ثم تقلب الياء ألفا فتصير (مَحَا)
(كَهْدَى) فتقول : (مَحْوَى) (كَهْدَوَى) والوزن (مُفَعَّى) لأنه
محذوف اللام .

وقوله : (وتحذف كل ياء تطرفت لفظا أو تقديرا) التطرف اللفظى قد
ظهر، والتقدير (كُمَحْيَّة) إذ التاء في تقدير الاسقاط فتصير الياء التي هي
اللام متطرفة تقديرا .

وقوله : (ما لم يكن ذلك في فعل) يريد نحو أنا (أَحْيَى) وهو (يُحْيَى) .
وقوله : (أو اسم جارٍ عليّ) يعني بالجارى : اسم الفاعل والمفعول . وفيه نظر ،
وذلك لأن اسم الفاعل في النسب تحذف منه الياء على سبيل الوجوب ، وإذا لم ينسب
إليه فإن كان منصوبا مرفوعا (أو) (٥) مجرورا حذفت ياءه للتقاء الساكنين ،
وان كان منصوبا فتحت ياءه لخفة الفتحة وثبتت ، وان كان معرفا فان ياءه تثبتت

(١) ساقطة من أ

(٢) في ب "فان"

(٣) في أ "معرفة"

(٤) ساقطة من ب

واسم المفعول تقلب ياؤه ألفا ثم تحذف الألف لالتقاء الساكنين ، وبعد ذلك تحذف
الياء الساكنة - أيضا - فتقول : (مَحَوِّي) في النسب إليه ، ولهذا قال أبو علي -
في التكملة :/ يستوى لفظ الفاعل والمفعول (١) والله أعلم (٢) .

١ / ٥٣

(١) التكملة ص ٢٤٧ وشرح الشافية ج ٢ / ٤٥ - ٤٦ .

(٢) في ب زيادة " بالمواب "

[إبدال الباء من الألف بعد ياء التصغير]

قال : (فَصْلٌ يُبَدِّلُ يَاءَ الْأَلِفِ الثَّالِثَةَ بِعَدِّ يَسَاءِ التَّصْغِيرِ (١) مَا لَمْ تُمْتَحِقْ الْحَذْفُ .

قلت : إذا صغرت نحو كتاب وغراب وغزال ، فإن ياء التصغير تقع الثالثة فتقع الألف بعدها ، ومحال أن تلفظ بها بعد حرف ساكن ، فتقلبها ياء ، وتدغم ياء التصغير فيها ، فتقول : (كُتِّيب) .

وهنا تنبيه . وهو : أن الضمة في غُرَيْيب غيرها في غراب ، إذ هي حادثة للتصغير ، فالاختلاف تقديري لا لفظي ، ونظيره ما قاله عبدالقاهر في مقتمده ، وهو : أن من قال (تُبُون) بضم التاء ، فالضمة غيرها في (تُبَّة) (٢) وكذلك قول الجميع في ترخيم منصور (يَأْمَنُ) على لغة من يقول : (يَأْحَارُ) (٣) بضم الراء ، وكذلك (فُلُك) للواحد والجميع (٤) .

وقوله : ما لم يستحق الحذف . يحترز من نحو (عَذَائِر) و (جَوَالِق) (٥) فإن تصغيرهما (عَذَائِر) و (جَوَالِق) بحذف الألف دون قلبها ، لأن الكلمة خماسية ، فلا بد من حذفها ، بخلاف ما سبق ، فإن الكلمة بها رباعية .

(١) في أ " التي للتصغير "

(٢) المقتمد ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(٣) في ب " جار " وقوله ياحار المقمود : لغة من لا ينتظر

(٤) لفظة الفلك وردت في القرآن الكريم ثلاثا وعشرين مرة أولاها في سورة البقرة الآية ١٦٤ وآخرها في سورة الجاثية الآية ١٢ وتطلق الفلك على الواحد والجمع . قال ابن جنى : " ... وقالوا - أيضا - في تكسير الفُلُك ، الفُلُك فكسروا فُعُلا على فُعَل . وفي اللسان " الفُلُك : بالضم السفينة تذكر وتؤنث وتقع على الواحد والاثنتين والجمع . انظر سر المناعة ٦١٢ ، ٧٢٥ . واللسان .

(٥) ساقطة من ب

(٦) الجَوَالِق : نوع من الأوعية . القاموس / جلق

[إبدال الياء من الواو المجتمعة مع الياء]

قال : (وَالْوَاوُ الْمُتَلَقِّيَةُ يَاءٌ فِي الْكَلِمَةِ) ثُمَّ تَشْدُ (٢) أَوْ تَرْدُ بِأَضْعَفِ
الْوَجْهَيْنِ إِنْ سَكَنَ سَابِقُهَا لَزُومًا وَلَمْ يَكُنْ بَدَلًا غَيْرَ لَزِمٍ ، وَيَتَعَيَّنُ الإِدْغَامُ) .

قلت : يعني أن الواو والياء إذا اجتمعتا وسبق الأول بالسكون قلبت الواو ياء ،
وأدغم الياء في الياء ، ولا مبالاة بالمبدوء به منهما نحو تَيَّدَ وَمَيَّتَ و (طَيَّ)
و (شَيَّ) والأصل (سَيَّوِدَ) و (مَيَّوَتَ) و (طَيَّوَيَّ) و (شَيَّوَيَّ) ففعل بذلك
ما ذكرنا . وهنا سؤالان ، الأول : / أن يقال : لِمَ وجب ، وليما بمثلين ؟
والثاني : لم تعين قلب الواو ياءً ، ولم يكن الأمر بالعكس .

والجواب عن الأول : أنهما يجريان مجرى المثلين لوجوه منها : اجتماعهما في
المد واللين ، ومثما : كونهما بياناً للأسماء المضمرة نحو (يسي) و (لهُو)
ومنها أنهما يحذفان - في الفواصل ، والقوافي تخفيفاً - عند الوقف ، كقوله (٣) :

..... وَيَبْرُ
فَضُّ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرُ

(١) سقطت من أ .

(٢) فَي أ " ثُمَّ تَشْدُ " .

(٣) هكذا جزء من بيت لزهير بن أبي سلمى الشاعر الجاهلي المعروف وأوله :

ولأنبت تفرى ما خلقت
يخلق : يهيء للقطع . والفري القطع . وهو في ديوانه : ٨٢ ، والكتاب ج ٤ / ١٨٥

والمنصف ج ٢ / ٧٤ ، ٢٣٢ ، وشرح المفصل : ج ١ / ٧٩ ، وشرح شواهد الشافعية

٢٢٩ ، والدرر اللوامع ج ٢ / ٢٣٣ . والشاهد فيه حذف الياء من

يفرى والوقف على الراء .

وقوله (١) :

وَقُلْتُ لَشَقَّاعٍ (٢) الْمَدِينَةِ أَوْ جِفْ

يريد : (أو جفوا) . ومنها : أن الياء إذا وقعت ساكنة وقبلها ضمة قلبت واوًا ،
والواو إذا وقعت ساكنة وقبلها كسرة قلبت ياءً . ومنها : قلبهما ألفا ، إذا تحركا
وانفتح ما قبلهما ، وليس ذلك مطلقا ، ويأتي تفصيله - إن شاء الله تعالى .
ومنها : قلبهما همزة عند وقوعهما طرفا بعد ألف زائدة ، ومنها : اجتماعهما
في الردف كقوله (٣) :

يَا حَبْدًا قَرِينَتِي رَعُومٌ وَحَبْدًا مَنِيْقُهُمَا الرَّخِيْمُ

ومنها : إبدال الألف منهما ساكنين مثل (يَاجِلْ) في (يَوَّجِلْ) و (يَابَسْ) في
(يَيْبَسْ) وهو في الياء أكثر ، نص عليه أبو الفتح في منصفه (٤) . لذلك نرجح

(١) هذا عجز بيت لابن مقبل ، صدره : جَزَيْتُ ابْنَ أَرْوَى بِالْمَدِينَةِ قَوْمَهُ . ديوانه ص : ١١٧
وهو من شواهد سيبويه ج ٤ / ٢١٢

والشاهد فيه حذف واو الجماعة - في الوقف ، وليس الشاعر هو الذي حذف الواو ، وإنما
سمع حذفها من العرب .

(٢) في ب " فالواو "

(٣) لم أهتمد إلى معرفة قائله .

(٤) المنصف ج ١ / ٢٠٢ ، ٢٠٦ .

قول الخليل في (هَاهَيْت) على قول أبي عثمان (١) .

والجواب عن الثاني من وجهين ، أحدهما : قاله أبو علي - في التكملة - وهو : أن الياء من حروف الفم ، والواو من حروف الشفة (٢) والإدغام - في حروف الفم أكثر منه في / حروف الطرفين (٣) ويؤكدده إجازتهم إدغام الباء في الفاء ٥٤/أ كقولهم (٤) " اذهب قي ذلك " ولم يجيزوا إدغام الفاء في الباء ، وما حكى عن الكسائي من إدغام الفاء في الباء ، من قوله تعالى : (نَخِيفُ بِهِمْ) (٥) فقد استضعف وحمل على الإخفاء . والثاني : أن الياء أخف من الواو ، فكان القلب إليها لذلك .

(١) هما قولان في أصل ألف " حَا حَيْت و " عاعيت ، و هاهيت " فرأى الخليل أن الألف فيها - منقلبة عن ياء ، وحجته : شبه الياء بالالف ، وأن هذه الكلمات لو كانت واوية لجاءت على الأصل ، مثل وضيت ، وأخواتها . وأصل هذه الالف - عند المازني - واو ، ويحتج بأن ما لم يأت على أصله - كهاهيت وما شاكلها - يجب أن يقاس على ما جاء على أصله . ولكنه رجع وقال : " وقول الخليل مذهب ، لأن الشيء ربما جاء مخالفا للفرق " . ورجح ابن جنى مذهب الخليل ، وحجته قلب الياء الفاء في طائسي ، وحاري - في النسب إلى طيي ، والحيرة . ينظر المنصف ج ٢/١٦٩ - ١٧١ .

(٢) في ب " الطرفين "

(٣) التكملة ص: ٦١٦ - ٦١٧ . وقوله والواو من حروف الشفة ليست في التكملة .

(٤) " كقولك "

(٥) من الآية ٩ من سورة سبأ . في التبصرة لمكي ١١٥ : «قرأ الكسائي بالإدغام وأظهر الباقيون»

وفي التبصرة - للمصيرى ٩٥٦ - " فاما ما حكى عن الكسائي من ادغامه الفاء في الباء فهو شاذ عندهم وقد تفرد به الكسائي وقال العكبري في املاء ما من به الرحمن ج ٢/١١٥ : " الاظهار هو الاصل والادغام جائز لان الفاء والباء متقاربان " العكبري كوفي .

وقوله : (لم تشذ) يعني [نحو] (١) (ضَيَّونَ) (٢) و (عَوَى) الكلب (عَوِيَّةً)

وقوله : (أو يرد بأضعف الوجهين) يريد نحو : (قُسْبُور) في تمغيـر
(قَسَوْر) (٣) و (جَدَيُول) في تمغيـر (جَدَوَل) (٤) وإنما سلمت حملا على
(قَسَاوِر) (جَدَاوِل) وذلك لأن التمغيـر والتكسير من واد واحد ، فيحمل هذا على
ذاك تارة ، وذلك على هذا أخرى . فإن قيل : فأيهما يكثر حمله على صاحبه ؟

فالجواب : أن الذي يكثر إنما هو حمل التمغيـر على التكسير ، ويقل عكسه ،
وتعليقه : ما ذكره أبو الفتح - في التعاقب من أن ذلك إنما كان بحمل (٥) أضعف
التغييرين على أقواهما .

ألا ترى أنك لما صغرت الاسم فأنت مقيم على الأفراد الذي هو الحالة الأولى
الأصلية ، وإذا كسرتة فقد انتقلت إلى الجمع الذي هو الحالة الفرعية ، ولذلك
اعتمد بالتكسير سببا مانعا من الصرف دون التمغيـر والجيد أن تقول (قُسَيْر)
و (جَدَيِّل) فقلب لما ذكرنا .

(١) ساقطة من أ

(٢) الضَيَّون : السَّنَوْر الذكر . وقيل : دويبة تشبهه . اللسان / ضون

(٣) القسور : اسم من أسماء الأسد . اللسان / قسر .

(٤) الجدول : النهر الصغير . اللسان / جدل

(٥) في ب : " بالحمل "

وقوله : (إن سكن سابقهما لزوما) إنما اشترط سكون الأولى ليصح الإدغام / ٥٤ ب
 [فإن شرطه : أن يكون الأول ساكنا] (١) فإن عرض فيه السكون لم تقلب الواو ياءً ،
 وذلك كأن تبني من (طَوَيْت) مثل (عَضَد) و (٢) تسكن الواو كما تسكن
 الضاد فتقول : (طَوِي) ولا تقلب الواو ياءً مع الاجتماع (٣) المذكور ، لأن السكون
 عارض .

قوله : (ولم يكن بدلا غير لازم) يريد نحو : (رَوِيَا) ، فإنك عند التخفيف
 تقلبها وَاوًا لسكونها وانضمام ما قبلها وبعد ذلك لا تقلب ياءً لأن أصلها الهمز ،
 والتخفيف عارض ، والأصل : التحقيق ، وكذلك واو (سَوِيَر) منقلبة عن ألف
 (سَايَر) ، فهي عارضة ، إذ الأصل : البناء للفاعل ، والبناء للمفعول فرع عليه ،
 وقيل : لو قلبت الواو ياءً فقليل : (سَيَّر) لم يعلم (أَفْعَل) وزنه أم (فَوَعِل) ،
 فصحت اجتنايا لليس .

وهنا تنبيه ، وهو : أن فائدة قوله : (غير لازم) يظهر في البديل اللازم فإن
 الواو - حينئذ - لا تصح بل يجب قلبها ياءً ، ومثاله أنك لو بنيت مثل (أُبْلُم)

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ

(٢) في ب " ثم "

(٣) في أ " اجتماع " .

من الآية - وعينها ياءٌ - لقلت : (أَيْ) والأصل : [أَيْي] (١) فالهمزة الأولى زائدة ، والثانية فاء ، والياء الأولى عين ، والثانية لام ، لكن وجب قلب الهمزة الثانية كراهة للهمزتين ، وقلبت واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فيبقى (أَيْي) فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت الياء في الياء وأبدلت ضمة الياء المتوسطة بين الياءين كسرة - محافظة على الياء الأخيرة ، واستثقلت الضمة عليها

فحذفت فالتقى ساكنان : الياء والتنوين ، فحذفت لالتقائهما فبقى / (أَيْ) ١/٥٥
منقوصًا ، فوزنه : (أُنْع) لحذف لامه فافهمه ففيه نوع غموض .

قوله : (ويتعين الإدغام) ظاهر ، لأنك إذا قلبت الواو ياء اجتمع مثلاًن ، والأول ساكن ، ولا مانع من الإدغام فتعين المصير إليه .
[إبدال الياء من الواو المتطرفة بعد واوين سكنت ثانيتهما]

قال : (وَكَذَلِكَ تُبَدَّلُ يَاءُ الْوَاوِ الْمُتَطَرِّفَةِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا بَعْدَ وَآوَيْنِ سَكَنَتِ
ثَانِيَتَهُمَا) .

قلت : (يعني) (٢) أنك لو بنيت مثلاً (فُعْلُول) (كُضْفُور) من (غَزَوْتَ) لقلت : (غَزَوِي) والأصل : (غَزُوَوِي) بثلاث واوات ، الأولى مضمومة ، والثانية ساكنة والثالثة لام ، وهي طرف - لفظاً ، وذلك مستثقل فتقلب الأخيرة ياءً ثم تقلب التي

(١) في أ " اى "

(٢) ساقطة من ب .

قبلها - [وهي] (١) الساكنة - ياءٌ - أيضا - لاجتماعهما على الوصف السابق فتبقى (غُرُوْىٌ) فإن أدخلت على الكلمة تاء التأنيث صارت الواو متطرفة - تقديرا ، لا لفظا .

[إبدال الياء من الواو الواقعة لام فُعلول جمعا]

قال : (أَوِ الْكَائِنَةُ لَامٌ فُعُولٍ جَمْعًا ، وَيُعْطَى مَثَلُهُمَا مَا ذُكِرَ مِنْ إِبْدَالِ وَاءٍ ذُنُوبًا)

قلت : (أو الكائنة) معطوف على قوله : (وكذلك تبدل ياء الواو المتطرفة) ويشير إلى (عَصِيٌّ) في جمع (عَصَا) وأصله : (عَصَوٌ) بواو من الأولى زائدة ساكنة مقابلة الواو في (كُتُوب) والثانية لام الكلمة .

ولأئمة التمرير في طريقة الإعلال تقريران [أحدهما] (٢) : أن الكلمة جمع والجمع

مستثقل ، والواو الأولى مدة زائدة فلم يعتد بها فصارت الواو التي هي لام كأنها

وليت الضمة التي في الماد ، فكأنه (عَصَوٌ) / فقلبت الواو ياء على حد القلب في ٥٥/ب (أَذِلَّ) ، و (أَحَقِي)^(٣) فاجتمعت الياء المنقلبة مع الواو الزائدة - قبلها - فقلبت الواو الزائدة ياءً ، وأدغمت في الياء الثانية ثم كسرت الماد - تمكينا للياء ، وطلبنا لسلامتها ، ومنهم من يكسر الفاء اتباعا لكسرة العين ، ومنهم من يبقئها على حركتها ، وهي الضم . والآخر : أنهم يجرون الحرف المعتل مجرى الحركسة . أو لا تسرى إلى حذفهم الحروف في لم (يَفْزُ) ولم (يَزُو) (٤) ولم (يَخْشُ)

(١) ساقطة من أ

(٢) ساقطة من أ

(٣) جمع حقو وهو الازار او الخصر ، ومشد الازار . انظر اللسان .

(٤) في ب " يرم " .

كما يحذفون الحركة في لم (يَضْرِب) فماذا كان كذلك فالواو الساكنة في
(عَصَوٍ) كأنها ضمة ، وكأن الواو التي هي لام قد وليتها ثم بعد ذلك جرى
الإبدال على ما ذكرنا ، وقد يأتي بعض ذلك على أصله - شاذاً - (كَنَجَوٍ) في جمع
(نَجْوٍ) وهو : أول ما ينشأ من السحاب ، و (بُهَوٍ) في جمع (بَهْوٍ) وهو :
(المدر) قال أبو عثمان المازني : " هذا شاذ شبه بما ليس مثله نحو :
(صَوْم) كما شبه الذين قالوا (مَيِّم) بباب (عَصِيٍّ) إلا أن (صيما) يطرد
و (بُهَوٍ) لا يطرد .

وقوله : (لام فعول جمعا) يحترز به من (فعول) الذي لا مه واو وليس
بجمع ، ولكنه مصدر نحو : (عَتَو) مصدر (عَتَا) فإن الوجه الجيد في
هذا التصحيح ، والقلب ضعيف .

وقوله : (ويعطى متلوهمما ما ذكر من إبدال ، وإدغام) يريد بمتلوهمما :
الواو الزائدة التي قبل الواو التي هي لام والضمير الذي هو (هما) يعود إلى
(فَعْلُول) (كَفَرَوِي) وإلى (فعول) (كَيْمِي) وقد تبين أنهما يسبدلان
ويدغمان .

(١) اللسان / نجا ، وانظر شرح الكافية الشافية : ص ٢١٤٥ .

(٢) البهو : البيت المقدم أمام البيوت . اللسان / بها

(٣) في ب " المعذر "

(٤) المنصف ج ٢ / ١٣٢

(٥) في ب " واوا "

قال : (فَإِنْ كَانَتْ لَامٌ مَفْعُولٌ لَيْسَتْ عَيْنُهُ وَآوَا ، وَلَا مَكْسُورَةٌ ، أَوْ لَامٌ فَعُولٌ مَمْدَرًا أَوْ عَيْنٌ فَعَلٌ جَمْعًا [فَوَجَّهَانِ] ^(١)) وَالتَّمْصِيحُ أَكْثَرُ) .

قلت : يريد فان كانت الواو لام مفعول ، وليست عينه واوا ، وذلك نحو (مَنَزَوٌ) فإنه (يجي، فيه) (٢) (مَنَزَى) وجاء في (مَعْدَوٌ) (مَعْدَى) قال الشاعر (٣) :

وَقَدْ عَلِمْتُ عَزِيْسِي مُلَيْكَةً أَتَيْتَنِي أَنَا اللَّيْتُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ (٤) وَعَادِيَا

وإنما أعل تشبيها له بالجمع ، وهو أقيس من التمثيح في الجمع .

(١) ساقطة من أ

(٢) ساقطة من ب

(٣) الشاعر : عديغوب بن وقاص الحارثي ، من قصيدته التي قالها عندما أسرت له قبيلة تميم يوم الكلاب . قال أصحاب موسوعة الشعر العربي " وقد ربطوا لسان الشاعر ليكف عن هجائهم " وهذا وهم منهم ، فاللسان لا يشد .

وما غرهم إلا قوله :
أَقُولُ وَقَدْ شَدُّوا لِسَانِي بِنَيْسَعَةٍ أَمَعَشَرَ تَيْمٍ أَطْلَقُوا عَنْ لِسَانِيَا
والبيت من شواهد الكتاب ج ٤/ ٣٨٥ ، وفي المفضليات ص ١٥٨ وأما القالسي ج ٢/ ١٣٢ ، والمنصف ج ١/ ١١٨ ، ج ٢/ ١٢٢ ، وشرح شواهد شرح الشافعية ص ٤٠٠ ، وحاشية المبان ج ٤/ ٣٢٦ ، والتصريح ج ٢/ ٣٨٢ ، .

(٤) في ب " علي "

قال سيوييه : ومنهم من يقول : (مَغَزَى) تشبيها (بِأَدَلٍ) على ما مضى من الوجهين (١) ، والوجه (٢) : التصحيح .

وقوله : (وليست عينه واؤا) يحترز به من نحو قولك : زيد مَقْوَى عليه والأصل : (مَقْوَوٌ) لأن العين واللام واوان ، لكن قد تقدم أن اجتماع ثلاث واوات في الآخر مهجور ، فقلبت الواوان ياءيين ، وأبدلت ضمة الواو الأولى كسرة فصار مقوياً .
وقوله : (ولا مكسورة) يحترز به من (رَضِي) فإن أصله (رَضَو) لأنه من الرضوان ، فقلبت الواو ياءً ، لوقوعها طرفاً ، وانكسار ما قبلها ، فصار : (رَضِي) وتقول - في اسم المفعول منه - (مَرَضِيٌّ) و مَرَضُو على الأصل وهو قليل .
وهنا تنبيهه وهو أنه إنما استثنى ذلك لأن الأول يجب فيه القلب ، إلا أن يشذ شيء ، فيحفظ ، والثاني الأكثر فيه القلب ، والتصحيح قليل ، والممنف قصده : ما يكثر فيه التصحيح ، ويقل فيه القلب .

وقوله : (أو لام فعول مصدر) نحو (عُتِيَ) / والأصل (عُتُو) وورد (٣) فيه ٥٦/ع القلب للتشبيه (بِعِمِّي) والأحسن فيه التصحيح . وقال (مصدرا) احترازاً من فعول جمعا .

وقوله : (أو عين فعّل جمعا) وذلك نحو (صَيِّم) في (صَوْم) و (قِيِّم) في (قَوْم) ، فاثبات الواو على الأصل وقلبها لمجموع أسباب ، وهي : أن هذا جمع لواحد اعتلت عينه ، وهو (صَائِم) و (قَائِم) والجمع أثقل من الواحد ، وقد جاورت الواو

(١) الكتاب ج ٤/ ٣٨٤

(٢) في ب " فالوجه "

(٣) في أ " ورد "

الطرف فأشبهه (عِمِّيَّا) وربما كسروا أوله كما كسروا أول (عِمِّي) فقالوا (مِيَم)
و (قِيَم) • ويدلك على الاعتداد بالقرب من الطرف - هنا - أنه إذا بعد صح
نحو : (صَوَّام) و (قَوَّام) • وهذا واضح •

قال : (فَإِنْ كَانَ مَفْعُولٌ مِنْ فِعْلٍ رَجَّحَ الْإِعْلَالُ ، وَقَدْ يُعْلَلُ بِذَا الْإِعْلَالِ مَا لَمْ يَكُنْ
هَمْزَةً ، وَرَبَّمَا صَحَّحَتِ الْوَاوُ لَمْ تُعْمَلْ ، وَاعْتَلَّتْ عَيْنُ فِعَالٍ جَمْعِيَّيْنِ) •

قلت : قد قدمت أن مفعولا إذا كان من (فَعِل) نحو (رَضِيَ) فهو (مَوْضِي)
كان الإعلال على الوجه المستعمل •

وقوله : (وقد يعمل بذا الإعلال ما لامه همزة) إنما أتى بقدر ليعرفك أن هذا
قليل ، وذلك نحو " مقروء " اسم مفعول من (قرأت) فإذا خففت الهمزة قلبتها
واوا وأدغمت الواو التي قبلها فيها ، فقلت : (مَقْرُو) (١) بواو مشددة •
ومنهم من يقلبها ياءين فيقول : (مَقْرِي) (كَمَقْرِي) •

وقوله : (وربما صححت الواو لام فَعُول ، واعتلت عين فَعَالٍ جمعيين) يريد
بالتصحيح نحو (بُهَو) وقد سبق بيانه ، ويريد بالإعلال نحو (نِيَّام) في قوله (٢) ١/٥٧

أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةً ابْنَةً مُنْذِرٍ فَمَا أَرَقَ النَّيَّامُ إِلَّا سَلَامُهَا

(١) في ب " مقرر " •

(٢) انظر ص ١٥٧ •

(٣) البيت نسبه أكثر المراجع لذي الرمة ، والذي في ديوانه :
أَلَا خَيَّلَتْ هَيَّيْ ، وَقَدْ تَامَ صَحْبَتِي فَمَا تَقَرَّ التَّهْوِيْمُ إِلَّا سَلَامُهَا
وقال البغدادي : ويروي : فما أرق النيام إلا سلامها •

وهو منسوب في التصريح لأبي النجم الكلابي • وانظر ديوان ذي الرمة ص ١٠٠٣
والمنصف ج ٥/٢ والممتنع ص ٤٩٨ ، وابن عقيل ج ٥٧٩/٢ وحاشية الصبان ج ٢٢٨/٤ ،
وشواهد شرح الشافية ص ٣٨٢ • والشاهد فيه : إعلال الواو مع بعدها من الطرف •

وقالوا : فلان في (مُيَّابَة) قومه ، و (صَوَّابَة) قومه أي خيارهم . حكاهما
الفراء (١) . وهذا شاذ في القياس والاستعمال ، أما القياس فلأن القلب إذا ضعف مع
المجاورة في (مُيَّم) كان مع الفصل أولى بالضعف . وأما الاستعمال فلقليلة
من استعمله .

(١) نقل عنه في اللسان / صيب

[إبدال الياء من الواو الواقعة لاماً لفعلٍ وإبدال الياء من الواو الواقعة لاماً لفعلٍ]
 قال : (قَصْلٌ تُبَدِّلُ الْيَاءَ مِنَ الْوَاوِ لَامًا لِفُعْلَى صِفَةً مُحَضَّةً أَوْ جَارِيَةً مَجْرَى الْأَسْمَاءِ ،
 وَشَدَّ إِبْدَالَ الْوَاوِ مِنَ الْيَاءِ لَامًا لِفُعْلَى اسْمًا ، فَإِنْ كَانَ صِفَةً فَلَا إِبْدَالَ) .

قلت : أول هذا الفصل عجيب ، وذلك أنه (١) قال : (تبدل الياء من الواو لاما
 لفعلَى صفة محضة أو جارية مجرى الأسماء) والذي رأيته في كلام علماء هذا الفن
 لا يطابقه (٢) قال أبو علي - في التكملة - " فإذا كانت اللام في فُعْلَى واوا قلبت ياءً (٣)
 تبدل في الصفات الجارية مجرى الأسماء ، وذلك : (الدُّنْيَا) و (الْعُلْيَا)
 و (الْقُمِّيَا) وقالوا : (الْقُصَوَى) ، فجاء على الأصل كما جاء (قَسْوَدٌ)
 و (اسْتَحْوَذَ) (٤) انتهى كلامه .

وقال العبدى - شارح الإيضاح - " فأما فُعْلَى فإن اللام إذا كانت واوا قلبت ياءً
 للفرق بين الاسم والصفة ، نحو : (الدُّنْيَا) و (الْعُلْيَا) و (الْقُمِّيَا) وهذا كأنه
 أسهل من الأول ، لأن هذا قلب الثقيل إلى الخفيف ، وذلك (٥) قلب الخفيف إلى الثقيل .
 فإن قيل : كيف تقول : إن هذه أسماء ، وأنت قد تصف بها إذا قلت : (الدار الدُّنْيَا)
 و (المنزلة الْعُلْيَا) ؟ قيل : هذه - وإن كانت تراها صفاتٍ / فلإنها لا تكون إلا في
 حال التعريف ، ولا تقول : أنت في (منزلة عُلْيَا) ولا في (دار دُنْيَا) والصفة

(١) في ب " لأنه "

(٢) لقد أشار ابن مالك إلى أقوال هؤلاء العلماء . قال الاشموني (ج٤/٣١٢) :
 " قال الناظم في بعض كتبه : النحويون يقولون : هذا مخصص بالاسم ثم
 لا يمثلون إلا بصفة محضة أو بالدنيا ، والاسمية فيها عارضة ، ويزعمون
 ان تصحيح جزوى شاذ كتصحيح حيوة . وهذا قول لا دليل على صحته ، وما
 قلته مؤيد بالدليل وموافق لأئمة اللغة . حكى الأزهرى عن الغراء وابن
 السكيت انهما قالوا : ما كان من النعمت مثل الدنيا والعليا بالياء
 فانهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله ، وليس فيه اختلاف إلا أن أهل
 الحجاز أظهروا الواو في القصوى ، وبنو تميم قالوا : القصيا " وانظر
 شرح الشافعية ج١/١٧٧ - ١٧١ وهامش ص ١٦٤ الآية .

(٣) في أ " فإنه "

(٤) التكملة ص ٦٠٢

(٥) في ب " ذاك "

لا تلزم حالة واحدة، فإنه (١) شأنها أن تكون مختلفة، تارة نكرة، وتارة معرفة فلما لزم هذه كونها معرفة صفة كان كونها صفة كلا صفة • وذا بين • انتهى كلامه • وقال أبو الفتح بن جني: (الدُّنْيَا) و(العُلْيَا) و(القَمِيَا) - وإن كانت صفات - إلا أنها خرجت إلى مذهب الأسماء، كما تقول: - في (أَجَزَع) (٢) و(الْأَبْطَح) (٣) و(الْأَبْرَق) (٤) - أنها - الآن - أسماء، فاستعملوها استعمال الأسماء - وإن كانت - في الأصل - صفات، ألا تراهم قالوا: (أَبْرَق) و(أَبَارِق) و(أَجَرَع) و(أَجَارِع) فصرفوا (أَبْرَقًا) و(أَجَرَعًا) وجمعوهما على مثال (أحمد) و(أَحَامِد) • وأما (القَمَوِي) و(حَزَوِي) (٥) فهما - في الأصل - وصفان، لكن (القَمَوِي) مما استغني فيه بالوصف عن الموصوف كالمصاحب، والأصل (الغاية القَمَوِي) وأما (حَزَوِي) فبمنزلة غير الصفة (كأحمد)، واذ ذاك فالشـذوذ منتف (٦) • انتهى كلامه •

(١) في ب " فأنما " •

(٢) الأجرع، والجرعة: الرملة الطيبة المنبت، أو الأرض ذات الحُزُونَة أو الدعى الذي لا ينبت • القاموس / جرع •

(٣) الأبطح: مسيل واسع فيه دقاق الحمى • القاموس / بطح

(٤) الأبرق: غلظ فيه حجارة ورمل وطين مختلط • القاموس / برق

(٥) في أ " جروى " •

(٦) المنصف ج ١٦١/٢ وما بعدها

وقال الزمخشري : « وَفَعَلَى تَقْلِبْ وَاوْهَ يَاءٌ فِي الْاسْمِ دُونَ الْمِفْعَلَةِ ، فَالْاسْمُ نَحْوُ (الدُّنْيَا) وَ (الْعَلِيَا) وَ (الْقَمِيَا) وَشَذْ (الْقَمُوي) وَ (حَزُوي) وَالْمِفْعَلَةُ قَوْلُكَ : إِذَا بَنَيْتَ (فَعَلَى) مِنْ (غَزَوْتَ) : (غُزَوِي) (١) .

وأقول : الذي أنكرته من قول المصنف : قوله : (لِفَعَلَى صِفَةٌ مَخْمُومَةٌ) فإنه مخالف لأقوال هؤلاء الذين ذكرتهم (٢) .

وقوله : (وَشَذْ إِبْدَالُ الْوَاوِ مِنَ الْيَاءِ - لَمَّا لِفَعَلَى اسْمًا فَإِنْ كَانَ مِفْعَلَةً فَلَا إِبْدَالَ) يعني : أن اللام إذا كانت ياءً في (فَعَلَى) / وهي اسم قلبت واواً ، وذلك (كَالْتَقَوِي) وَ (الْبَقَوِي) وَ (الدَّعَوِي) وَالْأَصْلُ : (التَّقِيَا) وَ (الْيَقِيَا) وَ (الدَّعِيَا) لأنها مشتقات من (تَقِيْتُ) وَ (بَقِيْتُ) وَ (دَعَيْتُ) (٣) وعلة ذلك : إرادة الفرق بين الاسم والمفعلة ، وخص به الاسم دونها ، لأنه أخف منها ، والواو أثقل من الياء ، فجعل الأثقل مع الأخف تعديلاً . وأيضاً فالمفعلة لا تخلو عن نوع ملاحظة للفعل المضارع - قلباً وتمحيحاً ، ولذلك أعل (قَائِمٌ) وَ (لَبَّائِعٌ) ولم يعمل (مَقَامُومٌ) وَ (مَبَائِيعٌ) قال صدر الأفاضل : فإن قلت : الاسم أجمد من المفعلة فلا يليق

(١) المفصل ص ٣٦١

(٢) ما أنكره الشارح هو مذهب ابن مالك الذي سار عليه في كتبه الأخرى وانظر : شرح الكافية الشافية ص ٥١٢١ - ٢١٢٢ ، والمساعد ج ٤/ ١٥٧ ، وقال سيبويه : " وأما فعلى من بنات الواو فإذا كانت اسماً فإن الياء مبدلة مكان الواو ، كما أبدلت الواو مكان الياء في فعلى لتتكافأ ، وذلك قولك الدنيا والعليا والقصيا . وقد قالوا : القموي ، فاجروها على الأصل لأنها قد تكون مفعلة بالالف واللام " . الكتاب ج ٤/ ٣٨٩ .

(٣) انظر التكملة ص ٦٠١ ، وسر الصناعة ص ٨٨

به القلب - أيضا - قلت : الاسم إذا كان أجمد من المقة فالقلب به أولي ،
لأنه يكون الفرق أدوم ، وأبقى . وقال أبو الفتح : إنما قلبوا - هنا - لأنهم
[قد] (١) قلبوا لام الفعل (٢) - بالضم - إذا كانت اسما ، وكانت لامها واوا
ياء ، طلبا للخفة نحو : (الدُّنْيَا) و (العُلْيَا) (٣) فلما قلبوا الواو - في
هذه - عوضوا الواو من غلبة الياء عليها في أكثر المواضع ، ليكون ذلك ضربا من
التعويض والتكافؤ بينهما ، ومن المسائل المذكورة - هنا - (العَوَا) قال صاحب
المصاحح : « العَوَا : كوكب ، وقيل : هي نجوم مجتمعة » (٤) . قال أبو علي - في
المسائل الشيرازية - : ذكر أبو إسحاق الزجاج أنها : مأخوذة من عَوَّيت يده
أي : لويتها ، وذلك [للانعطاف] (٥) الذي فيها ، فأصلها : (عويا) فقلبت
الياء واوا ، وأدغمت الواو في الواو (٦) . وقال أبو علي : قولهم : [للعرف] (٧)
رَيَا لا يخلو أن يكون من باب (طَوَّيت) أو من باب (حَيَّيت) / ومن أيهما
كانت فهي نادرة ، فإن كانت من الأول يجب أن يقال : (رَوَا) وإن كانت من الثاني
لزم أن تبدل من الياء التي هي لام واوا كما في (تَقَوَّى) فيصير (رَيَوَا) ثم يجب

٥٨/ب

(١) ساقطة من أ

(٢) في ب " الفعل "

(٣) سر الصناعة ص ٨٨

(٤) المصاحح / عوا ، وقال : انها بالمد والقصر

(٥) في أ " لانعطاف "

(٦) التكملة ص ٦٠١

(٧) في أ " للعرب " والعرف : الرائحة الطيبة

قلب الواو ياءً ، وادغام الياء في الياء ، وهذا لا يجوز ، لأنه يفضى إلى انقلاب الحرف مرتين فيجتمع - في الحرف - إعلان (١) وعندي فيه نظر ليس هذا موضع بيانه .

وأما المفة فلا تغير ، وذلك نحو (خَرِيَا) و (مَدِّيَا)

(١) انظر التكملة ص ٦٠١

[إبدال الألف من الواو والياء]

قال : (فَضَّلَ تُبْدَلُ الْأَلِفُ بَعْدَ فَتْحَةٍ مُتَمِلَةٍ مِنَ الْوَاوِ ، وَالْيَاءِ [الْمُتَحَرِّكَتَيْنِ] (١))
فِي الْأَمَلِ إِنْ لَمْ يُسَكَّنْ مَا بَعْدَهُمَا أَوْ يَعْلَلُ .

قلت : هذا الفصل يتضمن إبدال الألف وحذف الواو والياء . فاعلم أن الألف
تبدل من الواو والياء إذا تحركتا (٢) وانفتح ما قبلهما ، وعلى ذلك بوجهه ،
الأول : أن كل واحد منهما مقدر بحركتين ، فإذا انضم إلى ذلك حركته ، وحركة
ما قبله اجتمع - في التقدير - أربع حركات متواليات في كلمة ، وذلك مستثقل ،
فاجتنبوه كما اجتنبوا ما هو دونه في الثقل من اجتماع المثليين في (مَدَد)
ففروا إلى الإدغام ، كذلك هنا فروا إلى القلب . والثاني : أن الواو والياء إذا تحركا
صار كل منهما بمنزلة حرف مد وبعضه ، أو بمنزلة حرفي مد ، فالواو المفتوحة (٣)
كواو وألف ، والمكسورة كواو وياء ، والمضمومة كواوين وكذا حكم الياء ، واجتماع
حروف العلة يستثقل ، [فقلبوها] (٤) إلى الألف ، لأنه حرف تؤمن معه الحركة .

(١) في النسختين " المتحركة "

(٢) في ب " تحركا "

(٣) أ " والفتحة " .

(٤) في أ " فقلبوها "

و(١) الثالث قاله السيرافي ، وهو : أن هذه الأفعال لو سلمت - في الماضي / - ١/٥٩
لزمها (٢) - في المستقبل - ما [يثقلها] (٣) ، لأنهم لو قالوا : (بَيَّع)
و قَوْل للزمهم أن يقولوا : - في المستقبل (يَقُول) و (يَبِيع) حيث جعلوا
الماضي بمنزلة الصحيح ، مثل (قَتَلَ) (٤) فاقترض أن يكون المستقبل بمنزلة " يَقْتُل " ،
فتضم الواو ، وتنكسر الياء ، وذلك ثقل لثقل الأفعال . وأقول : في هذا نظـر
من وجهين ، أحدهما : أنه يقتضي أن يكون إعلال الماضي تبعا لإعلال المضارع ،
والمشهور (٥) عكسه . والثاني : أن إعلال المضارع إنما كان لثقل الضمة على
الواو ، والكسرة على الياء مع سكون ما قبلهما . وغير خفي أنه متى سكن ما قبلهما
لم يستثقلا عليهما . وقد استقصيت الكلام على هذا في كتاب الإسعاف في تتممة
الإنصاف .

وقوله : (بعد [فتحة] (٦) متملة) يريد أنه لا يكون بين الفتحة والواو حاجز ،
أو لا ترى أن قولك (قَاوَل) و (بَايَعَ) فهما وإن وقعا بعد فتحة لكنهما ليسا

(١) ساقطة من ب

(٢) في ب " للزمها "

(٣) في أ " نقلها " وفي ب " ينقلها "

(٤) في ب " قل "

(٥) في ب زيادة " عندهم "

(٦) في أ " ضمة "

متملین [بها] (١) إذ (٢) بينهما حاجز ، وهو الألف . فإن قيل : يشكل بقولهم
(كَسَاءٌ) و (رَدَاءٌ) ، وقول التمرییین إنهما قلبا ألفا ثم قلبت الألف همزة ؟

فالجواب : أن لهم - هنا - طریقین الأولى : أنهم أجروا الألف مجرى
الفتحة ، وإذا كان كذلك فالواو والياء - إذا - متملان بالألف الجارية مجراها .
والثانية : أن الساكن حاجز غير خصین إذا كان صحيحا ، فالمعتل أولى بأن يكون
كذلك ، فكأنهما وليا / الفتحة التي قبل الألف . ولو أن المصنف قال : بعد
فتحة متملة - لفظا أو تقديرا لكان جيدا . نعم ربما كان يذهب إلى أنهما قلبا
همزة من أول الحال ، وقد استجاده عبد القاهر فلا يحتاج إلى الاحتراز - إذا .

وقوله : (من الواو ، والياء المتحركة فـى الأصل) يحترز به من أن تكون
الحركة فيهما عارضة ، وذلك كقوله تعالى : (اسْتَرْوَا الضَّلَالَةَ بِأَلْهَدَى) (٣)
و (لَاتَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ) (٤) لأنها - هنا - لالتقاء الساكنين ، وكذلك قولهم
(صَوٌّ) و (شَيٌّ) في تخفيف (صَوٌّ) و (شَيٌّ) إذ أصلهما السكون ، وإنما تحركا
عند التخفيف ، والتحقيق يزيله ويرده إلى السكون الأصلي .

(١) في أ بهما

(٢) في ب زيادة " ليس " بعد " إذ "

(٣) من الآية ١٦ من سورة البقرة

(٤) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة

وقوله : (إن لم يسكن ما بعدهما) يحترز به من نحو : (دَعَوَا) و (رَمَيَا)
لأنهما لو قلبا ألفا وبعدهما ألف التثنية لوجب حذف المنقلبة دون التي للتثنية،
لأن هذه الثانية لمعنى بخلاف الأولى ، فيبقى اللفظ في التثنية كما للفظ في الواحد ،
وكذلك (تَزَوَّان) و (غَلَيَّان) ولو قلبا فيهما لالتقى ا لفان الألف المنقلبة ، وألف
فعلان الزائدة فتحذف الأولى دون الثانية ، وذلك لأنها تصاحب النون وتلازمها ،
فلا يجوز حذفها دونها فيبقى (تَزَّان) و (غَلَّان) ، فيلتبس (فَعْلَان) - معتلَّ
اللام - بـ (فَعَّال) ولامه نون (١) . وقيل : إنما لم يقلبا لخروج الكلمة بالألف
والنون عن أمثلة الفعل .

وقوله : (أو يعمل) يحترز به من (هَوَى) و (شَوَى) وذلك لأن الأمل : (هَوَى)
و شَوَى فقلبت الياء التي هي اللام ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها فلم يقلبوا
العين التي هي الواو لئلا يجتمع إعلالان متواليان في كلمة واحدة . فإن قيل : فهلا
أعلوا العين وصححوا اللام ، فقالوا : (هَايٌ) و (شَايٌ) ؟

فالجواب : إعلال اللام أولى من إعلال العين لتطرفه ، ولذلك (٢) كثر
الحذف فيه . والضمير في قوله : (أو يعمل) يرجع إلى (مع بعدهما) والتقدير :
أو يعمل ما بعدهما وهذا بين . قال : [أو يكن ما هما فيه] (٣) "كَعَوِرَ" فَإِنَّهُ محمول

(١) انظر المنصف ج ٢/٧ . وسر الصناعة ص : ٦٦٨

(٢) في ب " كذلك "

(٣) في أ " ما بعدهما "

عَلَى (اَعْوَرَ أَوْ كَالْعَوْرِ فَإِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى (عَوِرَ) أَوْ (كَاجْتَوَرُوا
فَإِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى) (١) تَجَاوَرُوا ، أَوْ كَالجَوْلَانِ وَالْمَوَرَى (٢) فَإِنْ آخَرَهُمَا زِيَادَةُ تَخْصُّصٍ
الْأَسْمَاءِ) .

قلت : اعلم أنهم [لم] (٣) يقلبوا الواو في (عَوِرَ) أَلْفًا - وإن تحركت وانفتح
ما قبلها - ، لأنه محذوف من (اَعْوَرَ) ومنتقص (٤) منه فجعل تصحيحه أمارة على
ذلك ، ومثله تصحيح (مَخِيط) لما كان محذوفاً من (مَخِيطًا) وإنما حذف الزوائد
لضرب من التخفيف ، (فَعَوِرَ) صح ، لانتقاصه من (اَعْوَرَ) و (عَوِرَ) (٥) صح (٦) لأنه
مصدر (عَوِرَ) والمصدر تبع الفعل في الإعلال ، والصحة • فإن قيل : فهلا عكس الأمر ،
فكان صحة الفعل لصحة المصدر ؟

فالجواب : أن الفعل : هو الأصل في الزيادة ، والإعلال لكونه أصلاً في التصرف ،
وكون الاسم أصلاً في الجمود ، ألا ترى إلى قول التصريفيين : لا يجتمع زائدان في
أول الكلمة إلا أن تكون / جارية على فعل (كمطلق) ، ولذلك لا يزداد أول الرباعي
إلا فيه (كمُدْخِرَج) • وقولهم : إنما يعمل الاسم إذا كان على وزن الفعل ، فإن خرج عنه
لم يعمل •

(١) ما بين القوسين ساقط من ب

(٢) الصوري : اسم موضع ، أو اسم ما • المنصف ج ٣/ ٥٩

(٣) ساقطة من أ

(٤) في أ منقص •

(٥) في العور •

(٦) في ب " أصح " •

فلذلك حمل صحة الممدر على الفعل ، ولم ينعكس ، وأيضا فلو جعل الممدر
الأصل - في ذلك - لم يكن لتصحيحه وجه (١) بخلاف الفعل ، إذ هو - كما قدمنا -
[منتقص] (٢) من (اعْمَر) وكذلك (اجْتَوَرُوا) محمول في التصحيح على (تَجَاوَرُوا) (٣)
وقوله : (أو كالجولان ، والمَّوَرَى فإن آخرهما زيادة تخص الأسماء) اعلم
أن في الجَوْلَان وشبهه خلافا ، فنقل الزعفراني - في تعليقه - أن سيبويه ذهب [إلى] (٤)
أن التصحيح إنما كان فيه لالحاق الألف والنون ، واختصاص ذلك (٥) بالاسم دون
الفعل (٦) ، وَمَا هَان (٧) وَدَارَان (٨) - عندهم (٩) - شاذ ، والقياس : (موهان)

(١) في أ زيادة " في ذلك " . والكلام مستغن عنها

(٢) في ب " منقص "

(٣) انظر الكتاب ج٤/٣٤٧

(٤) ساقطة من أ

(٥) في ب " ذاك "

(٦) الكتاب ج٤/٣٦٣ ، وانظر التكملة ص ٦٠٠ ، والبنداديات ص ٢٣٣

(٧) اسم رجل . المنصف ج٢/٦١ واللسان / موه

(٨) داران في اللسان : موضع ، وفي المنصف اسم رجل . اللسان / دور ، والمنصف ج٢/٦١

(٩) في ب " عنده "

و (دَوْرَان) قال أبو علي : ويقويه : تكسيرهم الكلمة عليها نحو (سِرْحَان) (١)
و (سَرَايِين) و [وَرَشَان] (٢) و [وَرَاشِين] (٣) فهذا (كِسْرَدَاح) (٤) و (سَرَادِيح)
والمبرد يقول : إن الألف والنون لا [تخرجانه] (٥) عن شبه الفعل ، لأنهما غير
معتد بهما ، وينوى بهما الانفصال ، ولهذا يصغر الاسم ثم يوتى بهما [كما] (٦) يصغر
ما فيه التاء ثم يوتى بها (٧) قال أبو علي الفارسي - مقويا له - : تصغيرهم
(زَعْفَرَان) على (زَعْفِرَان) يدل على أنه لا اعتداد بهما ، إذ قد جاوز بحصولهما
بناء المصغر فبقاؤهما في التصغير دليل على ذلك (٨) (فَقَاهَان) و (دَارَان) - عنده -
قياس (وَالجَوْلَان) شاذ ، وقيل : لما صح (النَّزَوَان) و (الغَلِيَان) - وحرف العلّة
فيه لام ، واللام محل التغيير - /صحح - في بعض المواضع - العين كالجولان - اذ العين
أولى بالتمحيب من اللام لتوسطهما ، والتغيير إنما يتسلط على الأطراف • و (الصَّوْرَى)

(١) السرحان : الذئب ، ويقال للأسد بلغة هذيل • النسان /سرح • وانظر شرح الشافية
ج ٣ / ١٠٦ ، ١٠٧ •

(٢) الورشان : طائر يشبه الحمامة ، والورشان : حملاق العين • اللسان / ورش

(٣) في أ "روشان ورواشين"

(٤) السرداح صفة من الصفات المحمودة في النياق ومعناها: قيل الطويلة ، وقيل الكريمة •
اللسان / سردح

(٥) في النسختين " تخرجه "

(٦) في أ " ثم "

(٧) ما بين القوسين ساقط من ب

(٨) قاله ابن جنى في المنصف ج ٢ / ٨

صح الاتصال الألف التي للتأنيث به ، ولا شك في أنها لازمة مخرجة للبناء عن أبنيّة الأفعال .

قال : (أَوْ يُقَمَدُ بِهِ التَّنْيِيسَةُ عَلَى الْأَصْلِ كَقَوْدٍ (١) وَعَيْبٍ (٢)) .

قلت : أعلم أن العرب إذ (٣) طردوا الإعلال - في كلامهم - أخرجوا بعض الكلمات ممحاً تنبيهاً على الأصل ، وذلك كما مثل به من (الْقَوْد) و (الْعَيْب) وكأنهم حين راموا ذلك نزلوا الفتحة منزلة الألف ، فصار (كِفَعَال) وجرى (قَوْد) - في التصحيح - مجرى (جَوَابٍ) و (عَيْب) مجرى (سَيَالٍ) (٤) فقد انعكس التقدير في الحركة ، إذ هي سبب الإعلال في (قَامَ) و (تَابَ) وهنا هي السبب في المحة ، ويدل ذلك على إجرائهم الحركة مُجْرَى الحرف قوله (٥) :

فِي لَيْلَةٍ مِنْ جَمَادَى ذَاتِ أَنْدَسٍ لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظُلُمَائِهَا الطُّنْبَا

(١) الْقَوْد : قتل القاتل بمن قتل (القصاص) اللسان / قود

(٢) جمع : عَيْبَة ، وهي : وعاء من آدم يكون فيه المتاع ، واسم لموضع السرّ من الرجل . وفي اللسان : " ... فكأنه إنما جاء على عَيْبَة ، وذلك لأنه مما سبيله أن يأتي تابعاً للكسرة ، وكذلك كل ما جاء من فَعْلِهِ - مما عينه ياء - على فَعَلَ " اللسان / عيب .

(٣) في ب : إذا

(٤) السَّيَال : قيل : شجر من فصيلة العضاء ، وقيل شوك

(٥) لمرة بن فحكان ، أحد شعراء الدولة الأموية من مغاصري الفرزدق وجريير . في المقتضب ج٣/٨١ ، وشرح السبع الطوال لابن الانباري ص ٤٩٩ ، وسر الصناعة ص ٦٢٠ ، والخصائص ج٣/٥٢ ، ٥٣٧ ، وشرح الملوكي ص ٢٢٤ وشرح المفصل ج٦/٤٠ ، ج١٠/٣٧ ، والتصريح ج٢/٢٩٣ وشرح شواهد شرح الشافعية ص ٢٧٧ ، وحاشية الصبان ج٤/١٠٨

و (أَنْدِيَّة) (أَفْعِلَّة) و (أَفْعِلَّة) تكسير (فَعَال) كَجَرَابٍ وَأَجْرِيَّة ، ولـولـا إجـراؤـهم (نَدَى) مَقْمُورًا مُجَرَى (ندا ١) مَمْدُودًا لما جاز ذلك (١) . وهنا تنبيهه في التنبيهة على الأصل، وذلك أنه جاء في الأسماء دون الأفعال ، وذلك لما تقدم من فرعية الاسم في الإعلال ، وأصالة الفعل فيه وجاء في العيين دون اللام لقوة العيين وضعف اللام وكثر في الواو وقل في الياء لقرب الياء من الألف ، وبعد الواو عنها .

وأختم هذا / البحث بفائدة ، وأقول مرح أبو الفتح والعبيدي بأن قلب الواو والياء ألفا إنما كان بعد إضعافهما ، وإيهانتهما بالسكون ، ولا يقدر انقلابهما متحركين ، لأنها تحمضهما من التغيير ، فإن قيل : فهلا قلبا في القول ، والتبعية ؟

(١) في النسختين ندى والصواب ما أثبتته .

(٢) ما ذهب إليه - هنا - هو مذهب الأخفش ، والعلماء آراء مختلفة في أندية ، فعند المبرد يمكن أن تكون أندية جمعا على غير واحد كَمَلَامِحَ وَمَذَاكِيَر . ويمكن أن تكون جمع ندي وهو مكان اجتماع القوم ، وأنشد :

يَوْمَانِ يَوْمَ مَقَامَاتٍ وَأَنْدِيَّةٍ وَيَوْمَ سَيْرٍ إِلَى الْأَعْدَاءِ تَأْوِيلُ

وقال ابن جنى : " لا يريد به أَفْعِلَّةٌ نحو أَحْمِرَةٍ وَأَفْزَرَةٍ كما ذهبت إليه الكافة . ولكن يجوز أن يريد به أَفْعِلَّةٌ بضم العين تأنيث أَفْعُلَ وَجَمَعَ فَعَلًا وهو نَدَى على أَفْعُلَ كما قال ذو الرمة :

أَمْنَزَلَتِي هِيَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ هَلِ الْأَزْمَنُ إِلَّا يِي مَخِيْنَرَوَاجِعُ ؟

وكما قالوا : رَسَنٌ وَ أَرْسَنٌ ، وَجَبَلٌ وَ أَجْبَلٌ . . . ومنهم من قال إنه جَمَعَ فَعَلًا على أَفْعِلَّة . قالوا : وهو شاذ . . . وكل هذه الأقوال ليست أندية فيها لَفْظُ جَمْعٍ اسم ثلاثي ، إنما هو جمع ما كان على فَعَالٍ أو فَعِيلٍ أو نحوهما . والذي ذهبت إليه من كون أنه جمع أَفْعِلَّةٍ أمثل . . " سر الصناعة ص ٦٢٠ - ٦٢١ وشرح الشافعية ج ٢ / ٢٧٧ .

وقوله : " السكون لا يلفظ به " غير لازم ، لأن كل ما يقدر سكونه لا يلزم النطق به . ألا ترى أن (قِيلَ) حيث نقلت الكسرة من الواو إلى القاف ، ثم قلبت الواو ياءً ليس لقائل أن يقول : هذا لا يجوز لعدم النطق به ؟ وهذه الأشياء التي يقولها التصريفيون إنما / يقدر أصلا ، لازما نا و وقتا .

٧٦٢

وقوله " الغرض : السكون فلو حصل لما قلبت الواو والياء ألفا " غير لازم فإن الغرض : القلب إلى حرف تؤمن معه الحركة ، وما ذاك إلا الألف ، والسكون إنما قدر ذريعة ، ووصله إلى الألف ، وليس هو مطلوبا لنفسه . فاعرفه .

[حذف الواو والياء الواقعتين لامين]

قال : (وَيُحَذِّفَانِ بَعْدَ الْإِثْدَالِ إِنْ مُمَّتَا أَوْ كُسِرَتَا لَامَتَيْنِ قَبْلَ وَاوٍ [أَوْ] (١) يَاءٍ سَاكِنَةٍ مُفْرَدَةٍ) .

قلت : يريد نحو قولك هؤلاء (غَارُونَ) ومررت (بِغَارِيْنَ) أصله : (غَارِزُونَ) و (غَارِزِيْنَ) فاستثقلت الضمة والكسرة على الواو ، فأسكنت ، ونقلت إلى ما قبل الواو وهو الزاي بعد إسكانه ، إذ الحرف يستحيل اشتغاله بحركتين ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ، هي و واو الجمع ، وياؤه ، وكذا حكم [ما] (٢) لامة ياء نحو قولك هم (رَامُونَ) ومررت (بِرَامِيْنَ) والأصل : (رَامِيُونَ) و (رَامِيَيْنِ) ففعل ما ذكرنا ، وإنما تقلب الضمة في (غَارُونَ) و (رَامُونَ) ولم تحذف محافظة على واو الجمع وموثباتها عن التغيير ، ألا تراك لو حذفتها لوليت الواو المذكورة كسرة الزاي ، والميم وكان يجب قلبها ياءً .

(١) في " و " باسقاط الهمزة

(٢) ساقطة من أ

(٣) في ب " هؤلاء "

فإن قيل : أما علة النقل فواضحة ، لكن (١) الإشكال مع الياء إذ لو لم يقدر نقل الكسرة عن (٢) الياء إلى ما قبلها لم تتغير لأن ما قبلها مكسور ؟

فالجواب : أن قاعدة العرب والنحاة أنه إذا حمل إعلال في بعض الكلم لعلسة أعل الباقي بالحمل عليه ، وإن خلا منها ، ألا ترى إلى حذفهم الواو (٣) في (أَعِدُّ) و (نَعِدُّ) و (تَعِدُّ) (٤) حملا على (يَعِدُّ) وكذلك حذفوا / الهمزة من (تُكْرِمُ) و (نُكْرِمُ) و (يُكْرِمُ) حملا على (أُكْرِمُ) وكذلك حمل قلب الواو ياءً في رأيت (غازيا) على قولك جاءني (الغازي) ومررت (بالغازي) . وههنا يقدر (٥) إبدال الكسرة قبل الياء كما فعل ذلك في الواو ، ومثله ما ذهب إليه سيبويه من أن (أَخَوَك) وَأَخَوَاتِهِ حركات العينات فيها تابعة للحركات المقدرة في لا ماتهما ، إذ أصله : (أَخَوُ) بفتح الخاء لجمعهم إياه على (أَفْعَال) و [أَفْعَال] (٦) جمع (فَعَلَ) (٧) بفتح العين (كَقَلَم) و (أَقْلَام) و (حَبَل) (٨) و (أَحْبَال) ثم ضمت العين وكسرت إتباعا للضمة ، والكسرة المقدرتين وكذا يقدر الاتباع في (أَخَاكَ) ويحكم بأن فتحة الخاء غير فتحة (أَخَوُ) حملا لحالة النصب على الرفع والجبر ، وإذا كان كذلك

(١) في ب " ولكن "

(٢) في ب " من "

(٣) في ب " من "

(٤) ساقطة من ب

(٥) في ب " قدر "

(٦) في ب " افعالة "

(٧) حكاها عن يونس ، وقال : إن بعض العرب يقول : آخاء في جمع أخو . الكتاب ج ٣/ ٣٦٣

(٨) الحَبَل محرّكة : الجنين . وشجر العنب ، القاموس / حبل .

فقوله : (بعد الإبدال) أي : بعد إبدال [حركة] (١) ما قبلهما بالحركة التي كانت عليهما ، وقد يجوز أن يكون مراده نحو (مَمْطَقِي) و (مَرْمَى) فانك تقول : (مُصْطَفَوْنَ) و (مَرْمُوثَن) و (مُصْطَفَيْنَ) و (مَرْمِيْن) وألف مصطفي من الواو وألف (مرمي) من الياء فحذف بعد الإبدال ألفا ، فعلى هذا ، الإبدال : راجع إلى الحرف .

وقوله : (وإن ضممتا أو كسرتا) يحتز به من قولك مصطفيين فاعرفه .

(١) في أ " الحركة "

[إبدال التاء من الواو والياء الواقعتين فاء للافتعال]

قال : (فَمَلَّ تَبَدَّلَ التَّاءُ مِنْ فَاءِ الْاِفْتِعَالِ وَفُرُوعِهِ إِنْ كَانَتْ فَاؤُهُ وَآوًا ، أَوْ يَاءً غَيْرَ مُبَدَّلَةٍ مِنْ هَمْزَةٍ) .

قلت : فإنك تقلب الواو ، والياء تاءً ، وتدغمهما في تاء / افتعل ، وذلك نحو ١/٦٣ (اِتَّزَنَ) إذا بنيت (١) افتعل مما فاءه واو أو ياء (٢) : (يَتَزَنُ) فهو (مُتَّزِنٌ) والأصل (اَوْتَزَنَ) و (يَوْتَزِنُ) و (مُوْتَزِنٌ) ففعل به ما ذكرنا ، وكذلك (اِتَّسَّرَ) و (يَتَّسِّرُ) و (مُتَّسِّرٌ) (٣) من اليسر ، أو من أيسار (٤) الجَزُورِ (٥) والعليسة في ذلك أنهم لو لم يقلبوها تاءً لزمهم قلب الواو ياءً إذا انكسر ما قبلها ، نحو (اِئْتَزَنَ) و (اِئْتَسَّرَ) في الأمر ، وألفا إذا انفتح ما قبلها على لغة من يقول (يَاجِلُ) وذلك نحو (يَإْتَزِنُ) ثم ترد إلى الواو إذا انضم ما قبلها نحو (مُوْتَزِنٌ) وكذلك حكم الياء في التغير (٦) خلا أنها تثبت بعد الكسرة ، فلما رأوا مصيرهم إلى تغييرها لتغير ما قبلها قلبوهما إلى حرف جلد يتغير ما قبله ولا يتغير ، وهو : التاء لأنه قريب (٨) المخرج من الواو ، وفيه همس يناسب لينها ،

(١) في ب ابتنيت .

(٢) في ب " ياء " .

(٣) ساقطة من ب

(٤) في ب " اليسار " .

(٥) الجزور : الناقة المجزورة . وأيسارها : أجزاؤها ، اذ كانوا ينحرونها ويستهمون عليها . اللسان / يسر

(٦) في ب " التغير " .

(٧) في أ زيادة " من " بعد " قريب " .

وأيضاً فقد قصدوا بذلك موافقة لفظه لما بعده ، فيقع الإدغام ، ويرتفع اللسان بهما ارتفاعاً واحدة • وأعلم أن من العرب من يجرى ذلك (على أصله من غير إبدال ، ويحتمل من التغيير ما تجنبه أولئك) (١) •

وقوله : (من تاء الافتعال وفروعه) يريد نحو (الاتَّعَد) و (الاتَّسَّار) وفروعه هي : الماضي ، والمستقبل ، والأمر ، والسهي ، واسم الفاعل ، والمفعول • ولا إشكال في أنها فروعه ، إذ المصدر هو الأصل عند البصري •

وقوله : (أو ياء غير مبدلة من همزة) يريد أنك لو بنيت افتعل من / أكل ٦٣/ب لقلت (ائْتَكَل) والأصل : (ائْتَكَل) فقلبت الهمزة اشائية - وهي الفاء - ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها ، فهذه الياء لا تبدل تاءً لأن هذا البدل إنما يجب عند دخول همزة الوصل عليها ، وذلك غير واجب فيها ، ولا مطرد في تصاريفها ، إنما يلزم في هذا المثال ، وإذا لم تكن أصلاً ولا لازمة لم يجز إبدالها لأن هذا الإبدال في الياء الأصلية قليل ، إنما يكثر في الواو ، وجاء في الياء تشبيهاً لها بالواو ، وإذا قل في الياء الأصلية لم يجز في الياء العارضة • وقال الخوارزمي : وإنما أبدل في (اتَّسَّر) لإجراء الياء مُجَرِّى الواو ، كما الحققت الواو بالياء في (حُطَّوَات) ساكنة [الطاء] (٢) تشبيهاً (لها) (٣) (بِمُدِّيَّات) (٤) وذلك لأنها لو حركتها لانقلبَت الياء

(١) ما بين القوسين ساقط من ب

(٢) في أ " التاء "

(٣) ساقطة من ب

(٤) المُدِّيَّة : الشفرة ، مثله الميم ، وكبد القوس ، جمعها مُدَّى ومُدَّى • القاموس / مدى

(وَأَوَّا) (١) لانضمام ما قبلها ، وإذا كانت التاء لا تكاد تبدل من [الياء] (٢) فكيف

إذا كانت منقلبة عن همزة ؟
[قلب تاء الافتعال ثاء أو دالاً أو طاء]

قال : (وَتُبْدَلُ تَاءُ الْاِفْتَعَالِ وَقُرُوءِيهِ ثَاءً بَعْدَ الثَّاءِ وَتُدْغَمُ فِيهَا ، وَدَالاً بَعْدَ الدَّالِ وَالدَّالِ ، وَطَاءً بَعْدَ الطَّاءِ وَالظَّاءِ [وَالضَّادِ وَالضَّادِ] (٣) وَتُدْغَمُ فِي بَدَلِهَا الطَّاءِ وَالدَّالِ وَيُظْهِرَانِ (٤) ، وَقَدْ تُجْعَلُ مِثْلَ مَا قَبْلَهَا مِنْ طَاءٍ أَوْ دَالٍ أَوْ حَرْفٍ صَغِيرٍ ، وَقَدْ تُبْدَلُ دَالاً بَعْدَ الْجِيمِ)

قلت : إذا بنيت افتعل من (ثَرَدَ) (٥) قلت (اَثَرَدَ) [وأصله : اَثَرَدَ] (٦)

فأبدلت التاء ثاءً ، وأدغمت الثاء في الثاء .

وقوله : (ودالاً بعد الدال) يريد أنك لو بنيت من "دَرَأَ" أي : دَفَعَ (٧) "اَفْتَعَلَ"

قلت : (اَدْرَأَ) وأصله : (اَذْتَرَأَ) ، وكذلك (اَفْتَعَلَ) من / ذَكَرَ قلت : أ/٦٤

اَذْدَكَرَ والأصل : (اَذْتَكَّرَ) (٨) والعلة في ذلك أن الدال ، والذال مجهوران

(١) ساقطة من ب

(٢) في أ " التاء "

(٣) في أ " أو الضاد أو الصاد "

(٤) في ب " اولا يظهران "

(٥) الثَّرَدُ : الهَشْمُ • وَثَرَدَ الْخُبَيْرَ كسره • اللسان / ثرد

(٦) ساقطة من أ

(٧) اللسان / درأ

(٨) في مكانها في ب " أدترأ وادتكر "

والتاء حرف مهموس ، وبينهما تناف ، وتنافر في الصوت فأبدلوا التاء دالا لأنهما
من مخرجها - رغبة في تجانس الصوت وقرارا من تنافره .

وقوله : (وطاء بعد الطاء ، والظاء أو الصاد والضاد) يعني : أنك إذا
بنيت (افتعل) مما فاؤه طاء أو ظاء أو صاد أو ضاد أبدلت من التاء (١) طاءً
وذلك نحو اظَّردَ (٢) وأصله (اظَّردَ) و (اظَّلمَ) و [أمله] (٣) (اظَّلمَ)
و (اظَّبرَ) وأصله : (اظَّبرَ) و (اظَّربَ) وأصله : (اظَّربَ) ففعل
ما ذكرنا من الإبدال ، لأن هذه الحروف من حروف الاستعلاء ، وهي مطبقة ، والتاء حرف
مهموس منفتح غير [مستعل] (٤) فكروا اللفظ بحرف وقبله حرف ينافيه ؟ فأبدلوا
من التاء طاءً ، لأنهما من مخرج واحد ، ألا ترى أنه لولا إطباق [الطاء] (٥) لكانت دالاً
ولولا جهر الدال لكانت تاءً فمخرج هذه الحروف واحد ، لكن ثم أحوال تفرق
[بينها] (٦) كالجهر ، والإطباق ، والهمس ، وفي الطاء إطباق واستعلاء يوافق به
ما قبله ، فقلبوا التاء طاءً ، [ليتوافق] (٧) الصوت ، ولا يتنافر ، ولذلك نظائـر

(١) في ب " الياء "

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب

(٣) ساقطة من أ

(٤) في أ " مستقل "

(٥) في أ " التاء "

(٦) في أ " بينهما "

(٧) في أ " ليوافق "

قالوا في مصدر (مَزْدَر) فأبدلوا (١) من الصاد الزاي، لأنها اختها في المخرج،
والصغير، وموافقة للدال في الجهر (وقالوا: في (سِرَاط)؛ (صِرَاط) وفسي
(سَوِيْق)؛ (٢) (سَوِيْق) طلبا للمجانسة (٣) وقالوا (عالم) بالإمالة لذلك - أيضا .
وهنا تنبيه، وهو أن هذا الإبدال مما وجب ولزم حتى / صار الأصل فيه مرفوضا لا يتكلم
به، كماله يتكلم بأصل (قَامَ) و (بَاعَ) وشبههما، ولا بأصل (سَيِّد) وبابه إلا شاذًا .
وقوله : (وقد تدغم - في بدلها - الظاء والذال، أو يظهران) يعني : أن من
العرب من إذا بنى (أَفْتَعَلَ) مما فاؤه ظاء معجمة أبدل التاء طاءً غير معجمة، ثم
تبدل من الظاء التي هي فاء طاء - أيضا - لما بينهما من المقاربة، ثم تدغمها في الطاء
المبدلة من تاء الافتعال، فتقول : (أَطْلَمَ) بالطاء غير المعجمة، وأصله (أَطْلَمَ) (٤)
ثم (أَطْلَمَ) (٥) ثم (أَطْلَمَ) ولا يفعلون ذلك في الصاد والضاد، لئلا يزيل الإدغام
صغير الصاد . وتفشي الضاد . وكذلك إذا بنيت (أَفْتَعَلَ) من الذكر قلست:
(أَذْكَرَ) (٦) فأبدلت من التاء دالا، ومنهم من يبدل من الذال دالا، ويدغم الدال في
الدال (٨) فيقول (أَذْكَرَ) .

(١) في ب " ابدلو "

(٢) السويق : ما يتخذ من الحنطة والشعير، وسويق الكرم : الخمر . اللسان / سوق

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب

(٤) في ب " اطلتم "

(٥) في ب " اضلم "

(٦) في ب " اظلم "

(٧) في ب " اذكرك "

(٨) في ب " الدال في الدال "

- وقوله : (أو يظهران يعني : تظهر الطاء والذال ، وهو المشهور ————
- وقوله : (وقد تجعل مثل ما قبلها من ظاء أو ذال أو حرف صفيـــــر)
- فيقول : (اَظْلَمَ) و (اَذْكَرَ) و (اَصْبَرَ) و (قَدْ) (١) قرئ : (أَنْ يَصْلِحَا) (٢)
- في (أَنْ يَصْلِحَا) (٣) و (اَزْجَرَ) (٤) . وهنا تنبيه وهو أنه لا يجوز قلب الصاد أو الزاي إلى لفظ ما بعدهما ، وذلك لأن فيهما صغيرا يذهبه (٥) الإدغام ، ولذلك
- استضعف الكل قراءة أبي عمرو (يَغْفِرَ لَكُمْ) (٦) بإدغام الراء في اللام ، لأن الإدغام يزيل التكرير الذي فيها .
- وقوله : (وقد تبدل دالا بعد الجيم) يريد نحو اخدمعوا في اجتمعوا
- وهو ظاهر .

(١) ساقطة من ب

(٢) من الآية ١٢٨ من سورة النساء . وهذه قراءة : الجحدري ، وعثمان البتي .
القرطبي ج ٥ / ٤٠٤ ، املاء ما من به الرحمن ج ١ / ١٩٧

(٣) ساقطة من ب

(٤) ازجر أصلها : ازتجر وانظر المنصف ج ٢ / ٣٣٠

(٥) في ب " مذهبة "

(٦) من الآية ١٢ من سورة الصف .
ونكر الزجاج : إنها غير جائزة عند جميع البصريين ما خلا أبا عمرو وذلك لأنهم لا يجيزون إدغام الراء في اللام ويجيزون العكس .
معاني القرآن ج ٥ / ١٦٧ .

[الإعلال بالنقل وما يتبعه]

قال (قَمْلٌ / إِنْ كَانَتْ أَلْيَاءُ أَوْ الْوَأَوْ عَيْنَ فَعْلٍ لَا لِيَتَعَجَّبَ وَلَا مُصَرَّفٍ مِنْ عَوْرٍ وَنَحْوِهِ ، ٦٥ /)
أَوْ عَيْنَ اسْمٍ غَيْرِ جَارٍ عَلَى فَعْلٍ مُصَحَّحٍ ، أَوَّلُهُ مِيمٌ زَائِدَةٌ غَيْرُ مَكْسُورَةٍ أَوْ مَصْدَرٍ عَلَى
إِفْعَالٍ وَاسْتِفْعَالٍ أُبْدِلَ مِنْهَا إِنْ [لَمْ] (١) يُجَانِسْ حَرَكَتَهَا مُجَانِسَهَا بَعْدَ نَقْلِهَا إِلَى السَّاكِنِ
قَبْلَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ حَرْفَ لَيْنٍ وَلَمْ تُعَلَّ اللَّامُ ، أَوْ تُضَاعَفَ .)

قلت : إنه متى كانت الواو أو الياء عين فعل نحو قولك (أَعَانَ) و (أَبَانَ) قلبتا
ألفا ، والأصل (أَعَوْنَ) و (أَبَيِّنَ) لأنهما من العَوْنِ والتَّيَّانِ فنقلت الحركة التي فيهما
إلى الساكن قبلهما ، وقلبا ألفا ، لتحركهما - في الأصل - وانفتاح ما قبلهما الآن .
ونقل عبد القاهر عن شيخه أنه يستضعف (٢) هذا إذ يؤدي إلى أن يكون الوزن (أَفْعَلُ)
بفتح الهمزة ، والفاء وسكون العين ، وهو بناء معدوم فلا يحمل عليه ، واختار أن تكون
الهمزة أدخلت على الماضي بعد حصول القلب فيه فبقى على حاله . وهذا فيه نظر
إذ يلزمه أن يكون الوزن : (أَفْعَلُ) بفتح الهمزة ، والفاء ، والعين ، وهو بناء معدوم ، وقد
وقع فيما فر منه . ومما يضعفه - عندي - قول النحاة إن نحو (أَغْيَلَتْ) (٣) المرأة
و (أَجَوَدَتْ) (٤) و أَطْيَبَتْ (٥) (٦) و (اسْتَحْوَذَ) و (اسْتَتَيْسَتْ) الشاة إنما صح

(١) ساقطة من أ

(٢) في ب " استضعف "

(٣) " أغيلت المرأة ولدها إذا أرضعته لبنها وهي حامل ، القاموس / غيل

(٤) يقال : أجدت الشيء وأجودته ، وأطلت ، وأطولت . اللسان/ جود . وانظر الكتاب ج٤/ ٣٤٦

(٥) في النسختين " أطنب "

(٦) أطيب الشيء مثل استطابه ، وطيبة : وجده طيبا . اللسان/ طيب . وقال سيبويه : "وقد
جاءت حروف على الأصل غير معتلة مما اسكن ما قبله ... وذلك نحو قولهم : أَجَوَدَتْ ،
وَأَطْوَلَتْ ، وَاسْتَحْوَذَ ، وَأَطْيَبَ ، وَأُخْيِلَتْ ، وَأَغْيِلَتْ ، وَأُغْيِمَتْ ... فكل هذا فيه
اللغة المطردة " الكتاب ج٤/ ٣٤٦ .

ذلك وشبهه مَنبَهة على أن أصل (أَقَامَ) (١) و (أَعَاذَ) و (اسْتَقَامَ) و (اسْتَعَاذَ) (٢)
(أَقْسَمَ) و (أَعُوذَ) (٣) و (اسْتَقْوَمَ) و (اسْتَعُوذَ) (٤) .

وقوله : (لا تعجب) يعني : ان فعل / التعجب لا تقلب عينه . تقول : " ما أقول " ما أقول له ، ٦٥/ب
وما أبيته " وإنما لم يقلب لوجهين الأول : أنه لما لم يتم صرف تصرف الأفعال لم
يدخلوه الإعلال ، بل أجروه - في الصحة - مُجَرَى - الأسماء . والثاني أنهم قصدوا الفرق
بين (أَفْعَلَ) في التعجب وبينه في غيره مما كان معتل العين ، وكان فعل التعجب أحق
بالتصحيح لشبهه بالأسماء ، ويدل ذلك على ضعفه في الفعلية : ذهاب الأكثرين إلى أنه
لا يجوز استعمال المصدر معه ، وأنه لا يفصل بينه وبين معموله بالجار والمجرور ، فقد
انحط عن درجة (ان) ولمحتته ذهب الكوفيون إلى أنه اسم (٥) .

وقوله : (ولا مصرف من عَوَرَ ونحوه) يريد أن (٤) عَوَرَ صح وإن تحركت واوه
وانفتح ما قبلها ، لأنه في معنى (أَعْوَرَ) فجعل مثله في الصحة حيث وافقه في المعنى ،
والمصرف منه ، (و) (٥) هو المضارع واسم الفاعل والمفعول كَيَعْوَرُ و (عَاوَرَ)
و (مَعْوَرَةٌ عينه) ومثله : (اِزْدَوَّجُوا) و (اجْتَوَّزُوا) صحا حيث كانا بمعنى
(تَزَاوَجُوا) و (تَجَاوَزُوا) . وهنا تنبيه وهو أن من قال : (عَاَزَ) فأعله لزمه أن يُعِلَّ ما تصرف
منه على قياس مثله فيقول : (يِعَارَ) (٥) و (اسْتَعَارَ) و (عَايَرَمَ) بالهمز .

(١) في ب : قام
(٢) في ب بالبدال جميعها

(٣) انظر الانصاف ج ١/ ١٢٦

(٤) في ب زيادة : " ليس غرض المصنف نفس عور ، وإنما غرضه المصرف منه " . ويبدو أنها
كانت تعليقا أو تمويها من أحد قراء الكتاب ثم اقمحها الناسخ وكان ابن مالك يتحدث

عن الاعلال بالنقل فوهم ابن إياز أنه يتحدث عن عدم الاعلال في عور

(٥) ساقطة من ب

(٦) في ب " يعار " تكرير

وقوله : (أو عين اسم غير جار على فعل مصحح ، أوله ميم غير مكسورة) [يعني] (١)
 نحو (مُقَالَ) و (مُتَبَاع) و (مَقَام) بضم الميم والأصل (مَقُول) (٢) و (مُتَبَيِّع)
 و (مَقُوم) فنقلت الحركة إلى الساكن قبلها ، وقلبت العين ألفا . واحترز بقوله (غير
 جار على فعل مصحح) عن نحو (مُعَوَّر) من (عَوَّر) فإنه يجب / تصحيحه لمحة (عَوَّر) .
 واحترز بقوله (أوله ميم غير مكسورة) عن (مَخِيْط) و (مَقُول) وإنما صح ذلك لأنه
 محذوف من (مَخِيْط) و (مَقُول) ولو أعل هذا لالتقى ألفان فلم يكن بد من حذف أحدهما ،
 فيقال : (مَخَاط) و (مَقَال) وحينئذ لا يعلم أهما (مَفْعَال) أو (مَفْعَل) .

وقوله : (أو مصدر على إفعال واستفعال) يعني نحو (إِقَامَة) و (اسْتِقَامَة) والأصل
 (إِقْوَام) و (اسْتِقْوَام) كإخراج واستخراج ، لكن نقلت الفتحة إلى الساكن وقلبت العين ألفا
 فالتقى ألفان الأولى : المنقلبة عن العين والثانية : الألف الزائدة ، فمذهب سيبويه
 أن المحذوفة منهما هي الزائدة ، لضعفها بالزيادة ، والقرب من الطرف ، فوزنهما (إِفْعَلَة)
 و (اسْتِفْعَلَة) (٣) ومذهب الأخفش : أن المحذوفة هي العين ، لإعلالها (٤) (٥) وممن
 كلامهم (الإعلال يؤنس بالإعلال) فوزنهما : (إِفَالَة) و (اسْتِفَالَة) فتقول على الأول - في
 مثلهما من (وآيت) - (إِيَوَايَة) واستيَوَايَة بهمزة . وعلى الثاني : (إِيَوَايَة)

(١) ساقطة من أ

(٢) في ب " مقوم "

(٣) الكتاب ج ٤/ ٣٤٨ ، ٣٥٤ ، وانظر المنصف ج ١/ ٢٩١ - ٢٩٢

(٤) في ب " لاعتلالها "

(٥) نقله عنه أبو عثمان المازني ، وابن جني . المنصف ج ١/ ٢٩١ - ٢٩٢

و (اسْتَوَايَة) بألف . نعم لو خففت الهمزة في الأول لقلبتهما ألفا لسكونها ، وانفتاح ما قبلها ، فيتفق اللفظ - حينئذ - على المذهبين .

وقوله : (أبدل منها إن لم يجانس حركتها ، مجانسها بعد نقلها إلى الساكن قبلها)
يعني : أن العين في (أَقَامَ) ومُقام متحركة بالفتح ، وغير خفي أن الفتحة لا تجانس الواو وانما تجانسها الضمة ، وكذلك الياء في (أَبَانَ) و (مَبَاع) إذ هي مفتوحة /
ومجائسها : الكسرة ، فالضمير (١) في منها يعود إلى العين ، والضمير في (مجانسها) يعود إلى الحركة ، إذ الفتحة تجانس الألف ، وهي بعضها ، وقد تقدم الكلام على النقل بما فيه كفاية .

وقوله : (ان لم يكن حرف لين ولم تعل اللام أو تضاعف) يريد : إن لم يكن الساكن حرف لين نحو (قَاوَل) و (عَوَد) و (زَيْن) وذلك لأنه لو أعل بالسكون لالتقى ساكنان فيفضى إما إلى حذف أحدهما أو قلبه ، والحذف متعذر والقلب - أيضا - يوجب لها تغييرا ، ولأنهما يصحان إذا أسكن ما قبلهما كما في غَزَوٍ وَظَيٍّ ، ويحترز بقوله (لم يُعَلَّ (٢) اللام) عن (أَعْيَا) إذ أصله : (أَعْيِي) بوزن (أَكْرَم) فقلبت اللام ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلو أعلت العين لاجتمع إعلالان ، ولم يكن بد من تغيير آخر .
ويحترز بقوله : (ولم يضاعف من (٣)) (اسْوَدَّ) لأنه لو أعل لحركت السين ، وحذفت ألف الوصل واجتمع ألفان ، فحذفت إحداها فبقى (سَادَّ) فلا يدري أهو : (أَفَعَالٌ) أو (فَعَل) (٤) وهذا واضح .

(١) في ب " بالضمير "

(٢) في ب " وتعل " بزيادة الواو . قبل " يعل "

(٣) في ب " عن "

(٤) في ب زيادة " صوابه أو قال " ولعها خطأ من الناسخ .

قال : (وَتُحَذَفُ وَאוُ مَفْعُولٌ ، وَيَقْتَلُ بِعَيْنَيْهِ مَا ذُكِرَ ، وَإِنْ كَانَتْ يَاءٌ وَقِيَّتِ الْإِسْدَالَ
يَجْعَلِ الضَّمَّةَ الْمَنْقُولَةَ مِنْهَا كَسْرَةً) .

قلت : (وتحذف واو مفعول) هو (١) قول سيبويه ، وذلك نحو (مَقُول) و (مَقُود)
والأصل : (مَقُودُول) و (مَقُودُود) بوزن مضروب ، فلما قصد إعلاله حملا على إعلال
الفعل نقلت الضمة من الواو التي هي العين إلى الساكن قبلها وهو الفاء ، فالتقيا /
ساكنان ، وهما : الواوان : العين والزائدة ، فذهب سيبويه إلى أن المحذوفة : الزائدة
فالوزن : (مَفْعُل) وتمسك بوجوه ، الأول (٧) : أن حذف الزائد أولى (من حذف الأصل
إذا لم يخل الحذف بمعنى ، إذ المحافظة على الأصل أولى) () وهنا لم يخل بمعنى ،
إذ ليس [في] () اللفظ بينهما فرق ، بل ذلك أمر حَكَمِيّ تقديرِيّ ، والمعنى مفهوم على
التقديرين ، فإذا تعارضا وتساويا في عدم الإخلال بالمفهوم كان حذف الزائد أولى .
والثاني : أن الأصل - في هذا المثال - أن تدل الحركة في العين والميم على اسم
المفعول ، كما في اسم الفاعل ، نحو (مُقِيم) و (مُعَرِّم) : وإنما قصد بزيادة الواو : الفرق بين
اسم المفعول من الثلاثي ، وبينه من الرباعي ، والفرق يحصل بحذف أيهما كان ، وفي
حذف الزائد إقرار للأصلي ، فكان أولى .

(١) في ب " وهو "

(٢) كررت كلمة الاول في ب .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) ساقطة من أ .

والثالث : أن المحذوف لو كان الأصلي لقبل : [مَبُوع] (١) إذ لا حاجة إلى قلب الواو ياءً .

والرابع : أنه ليس في مذهب سيبويه إلا نقل الحركة والحذف ، وإبدال الضمة كسرةً . وفي مذهب الأخفش : النقل ، والحذف ، وإبدال الضمة كسرة ، والواو ياءً ، ومهما قل التغيير كان أولى (٢) .

وذهب الأخفش إلى أن المحذوفة الأصلية ، والوزن (مَفْعُول) واحتج بأن الزائـد لمعنى فيجب أن يحذف ما قبله قياساً على ياء المنقوص ، وألف المقصور إذا نوناً ، وهذه قاعدة مطردة في الساكنين إذا التقيا / وجب تغيير الأول إما بالحذف - كما تقدم - وإما (٣) بالتحريك نحو : (قامت المرأة) ولم يقيم الرجل . قال أبو عثمان المازني (و) (٤) كلا القولين حسن جميل ، ومذهب أبي الحسن الأخفش أقيس من جهة قاعدة الحذف للأول إذا وليه ساكن ومذهب سيبويه أقل كلفة وعملاً (٥) .

وهنا تنبيهان ، الأول : أن كل واحد منهما خالف أصله في هذه المسألة ، أما سيبويه فلأن الأصل عنده : إذا اجتمع ساكنان الأول منهما حرف لين حذف الأول منهما . وقد رأيت كيف خالف ذلك هنا وحذف الثاني . وأما الأخفش فلأن الأصل - عنده - أن الفاء

(١) في أ "مبيوع"

(٢) انظر الكتاب ج٤/٣٤٨ . وهذا أمر خاص بالياء .

(٣) في ب "أو" بدل "واما"

(٤) سقطت الواو من ب

(٥) المنصف ج١/٢٨٧ - ٢٨٨

إذا كانت مضمومة ، وبعدها ياء أصلية قلبت واؤا ، لانضمام ما قبلها ، محافظة على الضمة . وقد رأيت كيف خالف ذلك - هنا- فقلب الضمة كسرة . والثاني : أنهما - مع ذلك - حافظا على أصليهما من جهة أخرى ، فحافظ سيبويه على أصله ، وهو أن الياء التي هي عين إذا انضم ما قبلها قلبت الضمة كسرة ، فلما رأى الفاء التي هي الياء كسرت غلب على ظنه أن الكسر لأجل الياء . وحافظ الأخفش على أصله ، وهو : أن الياء الأصلية لو بقيت لانقلبت واؤا ، لانضمام ما قبلها ، وزعم أن الكسرة للفرق بين ذوات الواو والياء . فاعرفه ، فقد أوضحته .

وقوله : (ويفعل بعينه ما ذكر) يعني ما تقدم من نقل الحركة ، والحذف بعد

أ/٦٨

ذلك لالتقاء الساكنين . /

وقوله : (وان كانت ياء وقيت الإبدال) بين مما ذكرته (١) وهو على رأي سيبويه .

قال : (وَتُحْدَفُ أَلِفٌ إِفْعَالٍ وَاسْتِفْعَالٍ ، وَتَعَوَّضُ مِنْهَا هَاءُ التَّأْنِيثِ) .

قلت : قد تقدم أن قولك : (إِقْوَامٌ) و (اسْتِقْوَامٌ) لما نقلت الحركة من العين إلى

الفاء ، وقلبت ألفا التقى ألفان فحذفت [إحداهما] (٢) على الخلاف بين الرجلين .

وقوله : (وتحذف ألف استفعال) هو رأي سيبويه (٣) . ولما حذفت عوضت منها

(١) في ب "بما ذكرته"

(٢) في أ "احديهما" وهو خطأ .

(٣) الكتاب ج ٤/٣٤٨

التاء . وقال [الكوفيون] (١) : لا يجوز حذفها إلا في الإضافة كقوله تعالى (وَإِقَامِ
الصَّلَاةِ) (٢) لأن المضاف إليه كأنه قائم مقامها في ذلك (٣) ، والبصريون يجيزون
حذفها في غير الإضافة . وهذا مستقيم في المسائل الخلافية . ولو قال : تاء
التأنيث لكان أحسن من قوله : (هاء التأنيث) لأن التاء الأصل ، والهاء بدل منها
في الوقف (٤) وقد وقع ذلك في عبارة جماعة من المصنفين (٥)

قال : (وَيَعْلَمُ هَذَا الْإِعْلَالَ الْمَذْكُورَ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا وَافَقَ الْمُضَارِعَ فِي زِيَادَتِهِ ، لَا فِي
وَزْنِهِ وَفِيهِمَا بِشَرْطِ كَوْنِهِ مَنقُولًا) .

قلت : شرط إعلال الاسم غير الثلاثي : أن يكون موافقا للفعل في الحركات،
والسكنات ، لكن يخالفه في أحد (٦) أمرين الأول : أن تكون زيادته مختصة
بنوعه من الأسماء ، ألا ترى أن [مفعلا] (٧) (مقام) [هو] (٨) على وزن الفعل ،
غير أن زائده - وهو الميم - لا يكون في الأفعال ، فدل ذلك على أنه اسم .
والثاني : أن يخالفه في الزنة ، وذلك كأن تبني من البيع مثل (تَحْلِي) (٩) فتقول
(تَبَيْع) [فتقلت] (١٠) كسرة / الياء إلى التاء .

ب/٦٨

(١) ساقطة من أ
(٢) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء

(٣) ذكره الفراء في معاني القرآن ج ٢/٢٥٤ وأنشد :
إِنَّ الْخَلِيْفَ أَجْدُّوا الْبَيْتَ فَأَنْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا
وانظر الخصائص ج ٣/١٧١ ، وتفسير القرطبي ج ١٢/٢٨٠
(٤) في ب " للوقف "

(٥) قال المالقي في رصف المباني ٢٢٨ : " فاعلم أن الكوفيين يزعمون أنها
هاء في الأصل ، لأن الوقف عليها هاء وليس ذلك بصحيح لأن الوقف عارض
واللفظة تاء ، وهو الأصل ، فلا يعدل من الأصل إلا بدليل " وانظر
الجنى الدانى ١٩ ومعنى اللبيب ١٩٣ .

(٦) في ب احدى

(٧) في أ " مفعلا "

(٨) ساقطة من أ

(٩) التَحْلِي والتَحْلُة : غشاء رقيق يكون بين الأدب وشعره
اللسان / حلاً

(١٠) في أ " فتقلب "

ولو بنيت منه مثل (يَضْرِب) لقلت (يَبِيع) من غير نقل ، والفرق بينهما :
أن في الأول مع النقل لا يقع لبس بين الفعل ، والاسم ، لأن الوزن فارق بخلافه ففي
الثاني ، فإنهما متفقان فيه فيخاف اللبس .

وهنا تنبيهه ، وهو : أن المصنف إنما ذكر ما وافق الفعل في الزيادة وخالفه في
الوزن - كما ذكرنا - ولم يذكر القسم الآخر وهو : ما وافقه في الحركات والسكنات
دون الزيادة ، والأجود ما فصلته .

وقوله : (وفيهما بشرط كونه منقولاً) أي : موافقته في الزيادة [والزنة] (١)
إذا كان في الأصل فعلاً وسمى به ، نحو (يَزِيد) و (تَزِيد) في الأعلام ، وذلك لأنه
أعل وهو فعل ثم سمي به فبقي على حاله . فقد رأيت موافقة (يزيد) للفعل ففي
الزيادة ، [وهي] (٢) الياء ، والوزن وهو يَفْعَل كَيَضْرِب .

(١) في أ " في الياء "

(٢) في أ " في "

(٣) في ب زيادة " لا عرفه "

[حذف فاء المثال الواوى فى المضارع]

قال : (فَمُلَّ حَقُّ الْمُضَارِعِ أَنْ يَكُونَ ثَانِيَهُ الْحَرْفِ الَّذِي هُوَ أَوَّلُ الْمَاضِي ، فَحُذِفَتْ الْوَأُو فِي نَحْوِ [يَعِيدُ] (١) لِاسْتِثْقَالِهَا بَيْنَ يَاءٍ مَفْتُوحَةٍ ، وَكُسْرَةٍ لَازِمَةٍ ظَاهِرَةٍ أَوْ مَنُوبَةٍ وَحُمِلَ عَلَى ذِي الْيَاءِ أَخَوَاتُهُ) .

قلت : اعلم أن ثاني المضارع هو أول الماضي (كَضَرَبَ يَضْرِبُ) و (خَرَجَ يَخْرُجُ) لأنك تزيد حرف المضارعة على بناء الماضي . وغرض المصنف بهذا : أن يقرر - عندك - أن أصل (يَعِيدُ : يَوْعِيدُ) لكن حذفت الواو ، والحذف على ضربين : حذف لعلة فيطرد ، وحذف لغير علة ، فيقتصر فيه على السماع . والأول يكون في أحرف ، منها الواو في هذا الموضع ، وهو وقوعها بين ياء مفتوححة / وكسرة ، وعلته : أن الواو من جنس الضمة ، وتقدر بضميتين ، والكسرة التي بعدها من جنس الياء التي قبلها ، ووقوع الشيء بين شيئين يضادانه مستثقل ، فوجب الفرار منه ، لا سيما إذا غلب الشيطان على شيء واحد (٢) وقد وجد ذلك - هنا لأن الياء متحركة ، فهي كثلث حركات ، والكسرة رابعة ، والواو بحركتين والمتجانسات (٣) أكثر ، فغلبت . يدل عليه أنهم استثقلوا الخروج من كسر إلى ضم . كذا قالوا . وفيه - عندي - نظر ، لأنهم جعلوا الكسرة رابعة المتجانسات بناء على أن الياء بكسرتين ، وهي متحركة ، لكن هذا يستقيم أن لو كانت حركتها كسرة ، فأما الفتحة فليست من جنس الكسرة ، فإن أريد القرب بمعنى أنها أقرب إلى الكسرة من الضمة فله

(١) ساقطة من أ

(٢) في ب " الشيء الواحد "

(٣) في ب " فالمتجانسات "

وجه ، وهو بعيد • وقال بعض المتأخرين : الفعل ثقيل ، وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الاسم ، فلما حصل هذا الثقل وجب رفعه ، وذلك بحذف شيء فلا يجوز حذف الياء ، لأنها لمعنى ، ولا يجوز حذف الكسرة ، لأن بها يعرف وزن الكلمة • فلم يبق إلا حذف الواو ، وأيضا فحذفه أبلغ في التخفيف من حذف أحدهما •

وقال الخوارزمي : إنما حذفت في (يَعِدُّ) لكونها أجنبية بين أختين حقيقة ، وفي (يَسْع) لكونها أجنبية بين أختين تقديرا ، لأن الأصل في السين : الكسر •

وقوله : (من ياء مفتوحة) يحتز به من (يُوْعِد) مستقبل (أَوْعَد) و (يُوزِن) مستقبل (أَوْزَن) فإن الواو - هنا - تثبت ، ولا تحذف / لأمر ، الأول : ب/٦٩ أن أصل يُوْعِد (يُؤْوِعِد) فحذفت الهمزة ، فالواو في التقدير - ليست بين ياء وكسرة ، بل بين همزة وكسرة •

والثاني : أنه لو حذفت الواو بعد حذف الهمزة لتوالي حذفان متلاصقان •

والثالث : أن الواو جانسها ما قبلها ، وهو ضم الياء فلم يبق إلا الكسرة وحدها مضادة فاحتملت - وفيه ضعف •

وإن انفتح ما بعدها كانت أحق بالإثبات كقوله [سبحانه] (١) (وَلَمْ يُؤَلَّـدْ) (٢) •

وقوله : (وكسرة ظاهرة أو مقدرة) الظاهرة (كَيَعِد) والمقدرة (كَيَسْع) وبه سبب والأصل : الكسر ، والفتحة عارضة ، لأجل حرف الحلق ، والعارض لا اعتداد به •

(١) ساقطة من أ

(٢) من الآية ٣ من سورة الإخلاص

وهنا تنبيهه ، وهو أن أصل (يَذَر : يُوَذِّر) فحذفت الواو لما ذكرنا ، ثم فتحت الدال - وإن لم يكن اللام حرف حلق - حملا على (يَدَع) حيث كان بمعناه . قال أبو علي : " كما قالوا : [لا تُولِك] (١) (٢) أن تفعل " فأدخلوا لاعلى المعرفة حيث كان معناه : لا ينبغي لك . واعلم أن عروض الفتحة - هنا - كعروض الضمة في (وَجَدَ يَجِدُ) حكاه البستي في تعليقه

وقوله : (وحمل على ذي الياء أخواته) يعني : حذفت الواو لوقوعها بين ياء ، وكسرة ، و (٤) حمل على ذلك (أَعِد) و (تَعِد) و (تَعِد) ولا تستنكرن الحمل في لغتهم فإنه عندهم معتبر .

قال : (وَالْأَمْرُ وَفِعْلُهُ مَمْدَرًا مُحَرَّكَ الْعَيْنِ بِحَرَكََةِ الْفَاءِ ، وَكَذَلِكَ فَعْلَةٌ مِنْ ذِي الْكَسْرِ الْمُنَوَّيَّةِ) .

قلت : قوله : (الأمر) معطوف على قوله (حمل على ذي الياء أخواته) وذلك نحو (عِدُّ) و (زِنْ) .

وقوله (٥) (وفعله ممدرا) وإنما حذفت الواو - هنا - / لأنها مكسورة ، وقد اعلت في الفعل ، فاعتلت في الممدر ، والعلة ذات وصفين كون الواو [المكسورة] (٦)

(١) في أ " لا تُولِك "

(٢) لا تُولِك أن تفعل أي : لا ينبغي لك أن تفعل / القاموس / نول

(٣) المسائل المنشورة ١٠١

(٤) في ب " ثم "

(٥) في ب " قوله " باسقاط الواو

(٦) ساقطة من أ

مستثناة ، وكون فعله معتلا ، واعتلال المصدر باعتلال فعله قاعدة مستمرة ،
 ألا تراك تقول : (قمت قِيَامًا) و (لذت لِيَاذًا) والأصل (قَوَامًا) و (لَوَادًا)
 فَأَعْلًا بالقلب لاعتلال الفعل ولو صح الفعل لم يعتل المصدر ، قالوا : لَوَدَّ لَوَادًا
 و (قَا وَمَ قَوَامًا) ، صححوا المصدر حيث صححوا الفعل طلبا للتشاكل والتوافق ، إلا أنه
 عوض من حذف الواو تاء التانيث لئلا يدخل الوهن على الاسم الذي هو الأصل ، وليس
 موضعا للتمريف ، ولأن المحافظة على الأصول أولى من المحافظة على الفروع ،
 والذي يدل على أن التاء عوض أنك متى حذفته أعدت الواو مفتوحة ، نحو (الوعد)
 و (الوذن) وإنما صح المصدر - هنا - لزوال أحد وصفي العلة ، وهو كسرة الواو .
 [وقالوا] (١) : (وَاصَلَهُ وَصَالًا) فلم يحذفوا الواو - وإن كانت مكسورة - لأنها لم
 تحذف في الفعل .

وهنا تنبيه ، وهو أنه لما قصد حذف الواو - لما ذكرنا - نقلت كسرة الواو إلى
 العين ثم حذفوها ، وإنما [لم] (٢) تحذف متحركة لئلا يزيد إعلال الاسم على
 إعلال الفعل ، وهي - في الفعل - حذفت ساكنة ، لا متحركة . فإن قيل : فقد
 قالوا : (وَجْهَةٌ) فجمعوا بين العوض والمعوض عنه ؟

فالجواب من وجهين ، الأول : أنها ليست مصدرا جاريا على الفعل ، بل هي اسم
 للجهة [المتوجه] (٣) إليها والواو تثبت في الاسم ، نحو (وَلَدَةٌ) / (٤) فالاسم

٢٠/ب

(١) ساقطة من أ

(٢) ساقطة من أ

(٣) في أ " المتوجهة "

(٤) الولدة واللدّة - بمعنى - : التَّربُّب مشتق من الولادة . اللسان / ولد

وانظر الكتاب ج٤/ ٣٢٧ .

(وَعْدَة) والمصدر (عِدَة) والثاني : أنها مصدر ، لكن خرجت مصححة ، مُنْبَهَةً على الأصل (كالقَوْد) و (اسْتَحَوَذَ) - وهذا قول أبي عثمان المازني - وشبهه (بَفْيَئُونَ) و (حَيَوَة) و (بنات البَيْه) (١) واستضعف هذا أبو علي - ففي المسائل المشككة ، لأنه لو كان كذلك لزم أن يجيء (فُعْلَة) مصححا ، لأن هذه المعتلات إذا صحت - في موضع - تبعها باقي ذلك وفي أن لم يجيء شيء من هذه الأفعال مصححا دلالة على أن (وَجْهَة) (٢) اسم للمتوجه إليه ، لا مصدر ، فإن قيل : قد جاء (الْقَوْل) و (الْبَيْع) مصححين مع أن فعلهما معتل فما ينكسر في الوجهة ذلك ؟

فالجواب : أن (الْقَوْل) و (الْبَيْع) ليسا على وزن الفعل بخلاف (وَجْهَة) والموافقة في الوزن توجب للإعلال ، ألا ترى أن (بَابًا) و (نَابًا) لما وافقا بناء الفعل أعلا ولم يغفل نحو (عَيْبَة) و (عَوَظ) لعدم موافقته له في ذلك (٣) انتهى كلامه .

وفيه - عندي - نظر من وجهين أحدهما : أن (وَجْهَة) إنما تكون على وزن الفعل إذا اجتمعت الواو والتاء حتى يكون حرف متحرك بعده حرف ساكن ، وبعده

(١) المنصف ج١/١٩٦- ٢٠٠

(٢) قال أبو علي : " فأما الوجهة فصحت لأنه اسم للمكان المتوجه إليه . . . ومن جعلها : التوجه كان شاذًا كشذوذ القصوى ، والقود . . . " التكملة ص ٥٦٨

(٣) لم أجده في المسائل المشككة وذكره في التكملة ص ٥٦٨ .

حرفان متحركان ، كما أن الفعل كذلك ، وقد عرفت أن التاء لما كانت عوضا عن الواو فإنما يقدر دخولها بعد حذفه ، ولا يجوز اجتماعها (١) معه ، وإذا لم يجر ذلك فكيف يكون على وزنه ؟ نعم له أن يقول : إنما يقدر / كونها عوضا بعد حذف الواو وإلا فيجوز اجتماعهما ، وهذا كما نقول (٢) في الظرف الواقع خيرا : إنه لا يسوغ إظهار عامله معه إذا كان بدلا منه . أما إذا لم تجعله بدلا منه جاز استعماله معه ، والآخر : أن موافقة المصدر للفعل في الزنة لم يذكرها أحد من التصريفيين ، فإن كان قد تفرد بها أبو علي قبل منه ، لأنه المقدم في هذه الصناعة ، ولا يجاريه أحد في اعتقادي .

وقوله : (وكذلك قَعَلَهُ من ذي الكسرة المنوية) يريد : (سَعَة) ونحوها إذ الأصل : " سَعَة " بكسر السين لكن فتحت ، لما تقدم من حرف الحلق . وهذا واضح .

[حذف همزة افعل في المضارع]

قال : (واستثقلت همزة أفعل بعد همزة المضارعة فحذفت ، وحملت على ذي الهمزة أخواته ، والمفعيل ، والمفعل) .

قلت : أنا (أَكْرِم) أصله : (أَوْكْرِم) بهزتين ، الأولى همزة المتكلم ، والثانية الزائدة في (أَكْرِم) فاستثقلت اجتماعهما فحذفت الثانية ، لأن الأولى لمعنى ، ثم حذفت في (نَكْرِم) و (تُكْرِم) و (يُكْرِم) حملا على (أَكْرِم) . وعندي

(١) في ب " اجتماعهما "

(٢) في ب " يقول "

أن هذا أقيس في الحمل من باب (أَعِدْ) لأن الأصل - هنا - فعل المتكلم ، وباقي الأفعال محمول عليه ، وهناك الأصل (يَعِدْ) وهو فعل الغائب وهم يقولسون : المتكلم أصل ، فكان جعل فعله أصلاً أولى . وأيضاً فإن المحذوف - هنا - حرف زائد ، وهناك حرف أصلي ، هو فاء ، وحذف الزائد أسهل من حذف الأصلي/.

٧١/ب

وقال أبو الفتح : لو بنينا من أخذ مثل (دَحَرَجَ) لقلت (أَخَذَ) وأقول - في المستقبل : (يُؤْخَذُ) (كَيُدْحَرَجُ) ، ولا أحذف الهمزة كما حذفت في (يُكْرَمُ) لأمرين ، الأول : أن (أَخَذَ) ملحق (بَدَحَرَجَ) فلو حذفت الهمزة لاختل الوزن ، وبطل الإلحاق وليس من الحكمة أن تقصد شيئاً ثم تفعل ما يبطله .

والثاني : أن الهمزة أصل فاء ، وفي (أَكْرَمَ) زائدة ، والزائد يستجاز فيه من الحذف ما لا يستجاز في الأصل (١) .

وهنا تنبيه ، وهو : أنه كان القياس في تخفيف هذه الهمزة أن تقلب واواً ، لانفتاحها وضم ما قبلها ، فيقال : أنا (أَوْكِرِمَ) (٢) كما يقال في (جُونِ) (جُونِ) غير أنه واجب في (أَوْكِرِمَ) ، لاجتماع الهمزتين ، وجائز في (جُونِ) لانفرادها ، إلا أنهم كرهوا ذلك ، لأن حرف المضارعة - قبله - بعرضية الزوال في الأمر فيقع الواو أولاً ، وذلك مما يكرهونه . ألا ترى أنهم امتنعوا من زيادتها أولاً ، وقد كرهوها أصلاً كذلك حتى قلبوها إلى التاء والهمزة (كُتِرَاثَ) و (أُجُوهُ)

(١) المنصف ج ١/ ١٩٢ - ١٩٤

(٢) في ب "أكرم"

و (إِعَاءِ) (١) وَأَحَد ، وربما جاء بعض ذلك على أصله ، قال الشاعر (٢) :

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لَّأَنْ يُؤَكَّرَمَا

وقال آخر (٣)

وَصَالِيَاتٍ (٤) كَكَمَا يُؤَثْفَيْنَ

وهو : يُؤَفْعَلْنَ (٥) من أَثْفَيْت .

وقوله : (وَالْمُفْعِلُ وَالْمَفْعَلُ) يريد اسم الفاعل والمفعول نحو : (زَيْدٌ مُكْرَمٌ عَمْرًا وَأَصْلُهُ : (مُؤَكَّرِمٌ) فحذف فت / - أيضًا - وكل ذلك محمول على (أَكْرِمُ) فحذف فت الهمزة ، وكذلك : زَيْدٌ مُكْرَمٌ أَخُوهُ أَصْلُهُ : (مُؤَكَّرِمٌ)

١/٧٢

(١) الْوَعَاءُ ، وَالْإِعَاءُ - بإبدال الواو همزة - : ظرف الشيء الذي يحمل فيه . اللسان/وعى
(٢) منسوب في التصريح لأبي حيان الفقعسي ، ولم أجد له نسبة في غيره . وقال البغدادي " وقد بالغت في مراجعة المواد ، والمظان فلم أجد قائله ولا تتمته " . شرح شواهد شرح الشافعية ص ٥٨ ، وهو في المقتضب ج ٩٦/٢ ،
والخصائص ج ١/١٤٤ ، والمنصف ج ١/٣٧ ، ج ٢/١٨٤ ،
ص ١١ ، واللسان / كرم . وشرح أبيات المغنى ج ٤/١٤٠ ، والتصريح ج ٢/٣٩٦ ، وحاشية الصبان ج ٤/٤٤٣ والدرر اللوامع ج ٢/٢٣٩ . الشاهد فيه إثبات الهمزة .

(٣) هو خطاب المجاشعي على ما في أكثر المراجع ، وقيل : لهيمان ابن قحافة . والبيت من شواهد الكتاب ج ١/٣٢ ، ٤٠٨ ، ج ٤/٢٧٩ ، والمقتضب ج ٢/٩٥ ، ج ٣/١٤٠ ، والمنصف ج ١/١٩٢ ، ج ٢/١٨٤ ، والخصائص ج ٢/٣٦٨ ، والمحتسب ج ١/١٨٦ ، وشرح المفصل ج ٨/٤٢ ، والخزانة ج ٢/٣١٣ ، ج ٥/١٥٧ ، ج ١/١٩١ وشرح شواهد شرح الشافعية ص ٥٩ . والشاهد فيه - هنا - قوله يؤثفَيْن بالهمز .

(٤) في ب "صالتات"

(٥) قوله : "يؤفعَلْنَ ليس مسلما . قال ابن جنى " . . . فيحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون مثل "يؤكَّرِم" أي : تكون الهمزة زائدة . "والآخر : أن يكون يُؤَثْفَيْنَ : يُفَعْلَيْن ، كَيْسَلَقَيْن " ورجح الوجه الأخير . فقال : " ويفعلين أولى من يؤفعَلْنَ ، لأنه لا ضرورة فيـهـ " المنصف ج ١/١٩٣ ، ج ٢/١٨٤ .

يَدْغَمُ أَوَّلَ الْمُثْلَيْنِ وَجُوبًا إِنْ سَكَنَ وَلَيْسَ هَاءَ سَكَنٍ ، وَلَا هَمْزَةً
مُنْفِصِلَةً عَنِ الْفَاءِ ، أَوْ مَدَّةً فِي آخِرٍ [أَوْ] (١) مُبَدَّلَةً مِنْ غَيْرِهَا دُونَ لُزُومٍ .

قلت : اعلم أن الإدغام - في اللغة - : الإدخال ، قال ابن دريد : " أدغمت
اللبام - في الفرس - إذا أدخلته " (٢) وقال ابن السراج - في تعريفه - هو :
وصلك حرفا بحرف مثله من موضعه من غير فاصل بينهما ، ولا وقف ، فيميسران
بتداهلها كحرف واحد يرتفع اللسان بهما رفعة واحدة شديدة " (٣) وقال ابن
الحاجب هو : أن تأتي بحرفين ، ساكن فمتحرك ، من مخرج واحد من غير
فصل " (٤) فقلوه : " ساكن فمتحرك " جنس له ، وأتى بالفاء ليدل على انتفاء المهلة .
وقوله : (من مخرج واحد) فصل يفعله عن (فلس) فإنك وإن (٥) جئت
بساكن ومتحرك لكنهما ليسا من مخرج واحد .

وقوله (من غير فصل) ليخرج [نحو] (رِيًّا) (٦) فإنه ساكن ومتحرك من مخرج
واحد لكنه فصل بينهما ، والفصل قد يكون بنقل اللسان من محل إلى محل
أو من المحل ثم إليه بخلاف النطق بهما رفعة واحدة .

(١) ساقطة من أ

(٢) الجمهرة ص ٦٧٠

(٣) الأصول ج ٣/ ٤٠٥ مع تصرف من الشارح .

(٤) شرح الشافية ج ٣/ ٢٣٣ - ٢٣٤

(٥) في ب زيادة " كنت " بعد " أن "

(٦) ساقطة من أ

(٧) أصله : رثيا رهو المنظر الحسن ، خففت الهمزة بإبدالها
ياء لتجانس الياء مع الكسرة . وانظر شرح الشافية ج ٢/ ٢٣٤

والغرض [به] (١) التخفيف . وقال الخوارزمي : الخفة في الإدغام من حيث ان
التباعد المفرط بين الحرفين يجعل التلفظ بهما بمنزلة الوثبة ، ولذلك أجاز
الإدغام ، والتقارب المفرط يجعل التلفظ بهما بمنزلة حَلَّان (٢) المقيد .

٧٢/ب

وقوله : (يدغم أول المثليين وجوبا إن سكن / وليس هاء سكت) يعني
أنه متى سكن الأول وتحرك الثاني وجب الإدغام ، كقولك : (اضْرِبْ بَكْرًا) وإنما لم
يدغم المتحرك لوجهين الأول : أن المتحرك قوي ، والحرف الساكن ضعيف ، ولهذا
أجازوا في (قَسَّور : قُسَّير) و (قُسَّيُور) بتمحيص الواو ، ولم يجيزوا في عَجُوز
و (عَمُود) إلا القلب قالوا (عَجَّيز) و (عَمَّيد) ولهذا أجازوا حذف الالف
في حبا رى ولم يحذف أحد الهمزة في حَمْرَاءَ ، والإدغام نوع من الإعلال فالتحريك
متحصن (٣) بحركته منه ، والساكن يستعد بضعفه له . والثاني : أن أبا الفتح
قرر أن الحركة بعد الحرف ، فإذا كان المثل الأول متحركا كانت حركته فاصلة
بينه وبين الثاني فامتنع الإدغام (٤) . ومتى كان الأول هاء سكت لا يجوز الإدغام
[كقولك] (٥) (اغزّه هلالا) وإن كان أول المثليين ساكنا من قبل أن هذه الهاء تلحق
لوقف ، والإدغام : إيصال الكلمة (٦) الأولى بالثانية ، وذلك متناقض .

(١) في أ " بهما "

(٢) حجل المقيد : إذا رفع رجلا وتريث بالثانية ، أو مشى وثبا . اللسان ، والقاموس / حجل

(٣) في ب " يتحصن "

(٤) سر الصناعة ص ٢٨ ما بعدها ، والخصائص ج ٢ / ٣٢٢

(٥) ساقطة من أ

(٦) في ب " إيصال للكلمة " .

وقوله : (ولا همزة منفصلة عن الفاء) يعني أنه متى كانت الهمزة عينا ساكنة جاز إدغامها في همزة أخرى نحو (سَأَل) و (رَأَى) وإن كانت غير عين - وهي التي أراد بقوله : (منفصلة عن الفاء) لأن العين متصلة بالفاء ، واللام منفصلة عنها - امتنع الإدغام ، وذلك كان تبئى من (قَرَأَتْ)

مثل (يَبْطُر) فتقول : (قرأى) فتقلب الهمزة الثانية ياء كراهة لاجتماعهما ،

أ/٧٣

ولا يجوز الإدغام / وقد تقدم هذا •

وقوله : (أو مدة في [آخِر] (١)) يعني (٢) (قَالُوا وَمَا) و (فِي يَوْمٍ) لأنهم

كرهوا الإدغام لما يؤدي إليه من زوال المد الذي هو من صفتها في هذا المحلل •

كذا عللوه •

وقوله : (أو مبدلة من غيرها دون لزوم) يعني أن [تكون] (٣) المدة مبدلة

من غيرها بدلا غير لازم ، وذلك نحو (قُوُول) - فعل ما لم يسم فاعله من

" قَاوَل - وقد اشتمل كلامه على احترازين ، الأول : أن المدة إذا كانت غير مبدلة

أدغمت نحو (مَنُزَوِّ) و (مَدْعَوِّ) والثاني [أنها] (٤) إذا كانت مبدلة إبدالا لازما -

جاء الإدغام ، وذلك كأن تبني من [أَوَيْت] (٥) مثل أَبْلُم فتقول : [أُوِّ] (٦) والأصل

(أُوَّوِي) فقلبت الهمزة الثانية واوا قلبا لازما تجنبنا للهمزتين ، وأدغمت الواو المبدلة

[في] (٧) الواو التي هي عين ثم أبدلت ضمة هذه الواو كسرة محافظة على الياء التي

(١) في أ " آخره "

(٢) في ب " نحو "

(٣) ساقطة من أ

(٤) في أ " أنهما "

(٥) في النسختين : وأيت

(٦) في أ " اوو "

(٧) في أ " من "

هي لام وجرى على الياء الإسكان والحذف كما جرى على ياء (قاضي) وكون الواو منقلبة عن همزة أصلية لا تخرجها عن أن تكون للمد ، إذ هي ساكنة بعد ضمة .

قال : (أَوْ تَحَرَّكَ فِي كَلِمَةٍ ، وَلَمْ يَصْدَرَّ ، وَلَمْ يَكُنَّا وَآوَيْنِ مَتَطَرِّفَيْنِ أَوْ يَاءَيْنِ غَيْرَ لَازِمٍ تَحْرِيكُهُمَا (١) ، أَوْ مَسْبُوقَيْنِ بِمَدْغَمٍ فِي أُوْلِيهِمَا) .

قلت : متى اجتمع في الكلمة حرفان متحركان ، وتصدرا امتنع الإدغام ، لأن من شرطه سكون الأول ، والإبتداء بالساكن متعذر ، وذلك نحو (دَدَن) وقد مضي .

٧٣/ب

وقوله : (وَلَمْ يَكُنَّا وَآوَيْنِ مَتَطَرِّفَيْنِ) يريد نحو (قَوِي) وأصله : / (قَوَوُ) فقلبت الواو الثانية ياءً ، لتطرفها وانكسار ما قبلها ، ولما حصل القلب امتنع الإدغام لاختلاف الحرفين ، ومثله : (ارْعَوَى) وأصله : (ارْعَوَوُ) (كَاَحْمَرَرُ) (٢) لكن لما قلبت الواو الثانية امتنع الإدغام وقوله (أَوْ يَاءَيْنِ) غير لازم تحريكهما (يريد نحو قولك : رأيت (الْمُحْيِيَّ) [فإن تحريك الثانية غير لازم ، إذ يزول في الرفع والجبر كقولك هذا الْمُحْيِيَّ] (٣) ومررت بِالْمُحْيِيَّ .

وقوله : (أَوْ مَسْبُوقَيْنِ بِمَدْغَمٍ فِي أُوْلِيهِمَا) نحو (مَسَّ سَقَر) (٤) فإن السين الأولى من (مَسَّ) مدغمة في الثانية فلورمت إدغام الثانية في (سَقَر) لانفك ذلك الإدغام .

(١) في ب " تحريكها "

(٢) في ب " احمر "

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من أ

(٤) من الآية ٤٨ من سورة القمر

قال : (أَوْ [مَزِيدَيْنِ] (١) لِلإِلْحَاقِ أَوْ زَائِدًا أَحَدُهُمَا كَذَلِكَ ، أَوْ عَارِضًا تَحْرِيكَ ثَانِيهِمَا) .

قلت : يريد أنك لو ألحقت مَرَبًا (بِجَحْمَرٍش) لقلت (مَرَبِيْب) ولم تدغم ، لزوال الإلحاق وبطلانه ، فالباء ان - معا - زائدان للإلحاق ، وأما أن يكون أحدهما للإلحاق ، فنحو : (قَرَدَد) (٢) ألا ترى أن أحد الدالين أصل ، والآخر للإلحاق .

وقوله : (أَوْ عَارِضًا تَحْرِيكَ ثَانِيهِمَا) يعني : نحو : ارْدُدِ القِـسـوم ألا ترى أن تحريك الدال الثانية لالتقاء الساكنين ؟ وليس ذلك بلازم .

قال : (أَوْ كَاثِنًا مَا هُمَا فِيهِ اسْمًا يُوَازِنُ بِجَمَلِيَّتِهِ أَوْ صَدْرَهُ فَعَلًا ، أَوْ فُعَلًا أَوْ فَعَلًا)

قلت : فَعَل لا يدغم ، نحو (طَلَّل) (٣) و (شَرَّر) (٤) لأنه لو أدغم لم يدر أهو (فَعَل) بفتح العين في الأصل سكن لأجل الإدغام ، أو " فَعَل " بسكون العين من أول التركيب ؟ فإن قلت : قد أدغموا نحو : (رَدَّ) ؟

فالجواب : أن هذا الإدغام ينفك وتتحرك العين وذلك / في قولك (رَدَدْتَ) ١/٧٤
و (شَرَّر) لو أدغم لم ينفك إدغامه . وعندى فرق آخر ، وهو أنه ليس في الأفعال

(١) في أ " لمزيد "

(٢) الْقَرَدَد : ما ارتفع من الأرض ، واسم جبل . القاموس / قرد

(٣) الطَّلَّل : الشاخص من آثار الدار . القاموس / طلل

(٤) الشَّرَّر : ما يتطاير من النار . القاموس / شرر

الثلاثة ما هو مسكن العين وضعاً ، فيعلم - حينئذ - أن السكون عارض ، وأما الأسماء فسكون العين فيها كثير شائع . وأما (فُعِلَ) و (فُعِلَ) فهو (١) (سُرُر) [في] (٢) جمع سَرِير و (سُرُر) في جمع سُرَّة ، وهذا لا يدغم لخروج بنائمه عن أبنية الأفعال .

وقوله : (بجملته أو صدره) يعني (بصدره) (فَعْلان) بفتح الفاء والعين ، أو (فَعْلان) بضمها أو (فَعْلان) بضم الفاء وفتح العين نحو (رَدَدَان) و (رُدَدَان) و رَدَدَان (٣) ومعلوم أن صدر هذه الأبنية هو على ما ذكر ، لاجملتها . وهذا مذهب الخليل وسيبويه (٤) وأبى عثمان (٥) وإن (٦) بنيت من (رَدَدَت) مثل (فَعْلان) بفتح الفاء وضم العين أو كسرهما أدغمت فقلت: [رَدَدَان] (٧) وكان الأخفش يظهر فيهما ، ويقول : " هو ملحق بالألف ، والنون فوجب أن يظهر المضاعف ليسلم

(١) في ب "فُحُو "

(٢) ساقطة من أ

(٣) ساقطة من ب

(٤) الكتاب ج ٤/٤٢٧

(٥) المنصف ج ٢/٣١٠

(٦) في ب "فان "

(٧) في أ "رددان "

البناء " (١) قال أبو عثمان : " والقول - عندي - على خلاف ذلك ، لأن الألف والنون كالشيء (٢) المنفصل ، ألا ترى أنهما لا يحتسب بهما في التصغير كما لا يحتسب بألفي التانيث " (٣) ولو احتسبت بهما لحذف كما يحذف ما زيد على الأربعة .

قال : (تُنْقَلُ حَرَكَةُ الْمَدْغَمِ إِلَى مَا قَبْلَهُ إِنْ سَكَّنَ وَلَمْ يَكُنْ حَرْفَ مَدٍّ ، أَوْ يَاءٌ تَمْغِيرٌ) .

قلت : اعلم أن أصل (يَرُدُّ : يَرُدُّ) و (يَعْصُ : يَعْصُ) و (يَجِدُّ : يَجِدُّ) فنقلت / حركة المدغم الى الساكن قبله ليتمكن الادغام والنطق .
وقوله : (إن لم يكن حرف لين) يعني : نحو (دَابَّة) وأصله (دَابِئَة) فحذفت حركة الباء الأولى ، وأدغمت في الثانية ، ولم تنقل الحركة إلى الساكن قبله ، لأنه حرف مدٍّ ، وتحريكه يخرج عن ذلك ، وكذلك (الضَّالِّينَ) (٤) وأصله : (الضَّالِّينَ) ففعل ما ذكرنا .

وقوله : (أَوْ يَاءٌ تَمْغِيرٌ) وذلك نحو (مُدَيِّقٌ) وأصله : (مُدَيِّقٌ) فأسكنت القاف الأولى وأدغمت في الثانية ولم تنقل حركة المدغم ، لأن قبله ياء التمغير ، وهي لا تحرك كما أن ألف الجمع كذلك .

(١) نقله عنه المازني . المنصف ج٢/ ٣١١

(٢) في أ " كالشيء الواحد " بزيادة " الواحد "

(٣) المنصف ج٢/ ٢١١

(٤) من الآية الأخيرة من فاتحة الكتاب

قال : (فَإِنْ سَكَنَ الْمُدْغَمُ فِيهِ لَا تَصَالِيهِ بِضَمِيرٍ مَرْفُوعٍ أَوْ كَانَ مَا هُمَا فِيهِ أَفْعِلٌ [تَعَجَّبًا] (١) تَعَيَّنَ الْفَلَكُ) .

قلت : (رَدَّ) مُدْغَمٌ ، فَإِنْ اتَّصَلَ بِضَمِيرٍ مَتَكَلِّمٍ أَوْ مَخَاطَبٍ فَكَكَّتِ الْإِدْغَامُ ، فقلت : (رَدَدْتُ) وذلك لأن هذا الضمير يجب سكون ما قبله فرد (٢) إلى الحرف الأول حركته التي كانت حذفت لأجل الإدغام ، فنقول : (رَدَدْتُ) والفرق بين هذا وبين لم (يَرُدُّ) أن سكون (رَدَدْتُ) لازم لاشك مع التاء ، وفي لم (يَرُدُّ) قسـ يزول عند زوال الجازم . فإن قيل : اتصال التاء (يَرَدَدْتُ) كاتصال الجازم (يَرُدُّ) فكما أن ذلك لازم ، فكذلك هذا ؟

فالجواب (٣) : التاء منزلة منزلة الجزء في الكلمة ، والجازم (٤) كلمة مستقلة ، ولذلك فرق بنو تميم بينهما ، فأدغموا في نحو (لم يَرُدُّ) ولم يدغم أحد في (رَدَدْتُ) / إلا في شذوذ رديء . وأما (أَفْعِلٌ) (٥) تعجبا فنحو : (أَشْدِدُّ) بعمر ، وهذا لا يجوز فيه الإدغام ، للزوم المثل الثاني السكون وعدم وصول الحركة إليه .

١/٧٥

(١) في م "تعجب"

(٢) في ب "فيرد"

(٣) في ب "الجواب"

(٤) في ب "الجازم"

(٥) في ب "الفعْل"

قال : (فَإِنْ سَكَنَ جَزْمًا ، أَوْ يَنْاءً فِي غَيْرِ أَفْعَلٍ الْمَذْكُورِ ، أَوْ كَانَ يَاءً لَزِمًا تَحْرِيكًا ، أَوْ وَلِيَ الْمِثْلَانِ فَاءً أَفْتَعَالٍ أَوْ أَفْعَالٍ أَوْ فَرُوعِيَّيَ ، أَوْ كَانَ أَوَّلَهُمَا بَدَلٌ غَيْرِ مَدَّةٍ دُونَ لُزُومٍ ، أَوْ كَانَا وَآوِيَّ قَوَّانٍ وَتَحْوِيَّ جَارَ الْفَكِّ وَالْإِدْغَامِ) .

قلت : يريد نحو قولك لم (يرد) و (رد) ولم (يردد) و (ازدد) أما فك الإدغام - وهو لغة الحجازيين^(١) فظاهر ، لتحرك الأول وسكون الثاني ، وذلك الشرط المعتبر فيه ، وأما الإدغام - وهو لغة التميميين - فوجهه : أن الحركة قد تدخله ، وتعتقب عليه ، وتلك الحركة إما لالتقاء الساكنين أو لتخفيف الهمزة ، وإذا كان أمره يثول إلى الحركة فقد صار كالمعرب فيدغم ، وقد ورد التنزيل باللغتين - جميعا - قال الله تعالى (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ) (٢) وقسري بالإدغام . وقال [اللهم] (٣) تعالى (لَا تُفَارِّقْ وَلَا تَفْشِرْ) (٤) ولا بد - هنا - من ذكر شيء يستدل به على قوة حركة التقاء الساكنين ، وحركة الهمزة المخففة ، فالأول يدل عليه

(١) انظر شرح الشافية ج ٢ / ٢٤٦

(٢) من الآية ٥٤ من سورة المائدة " يرتدد " قرأها نافع وابن عامر بالفك وقرأ الباقون بالإدغام انظر السبعة ص ٢٤٥ التيسرة في القراءة ٤٦ لمكي ص ١٨٢ والدر المصون ج ٤ / ٢٠٦

(٣) ساقطة من أ

(٤) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة . و " تَفَارِّقْ " تقرأ بفتح الراء وضمها ، والقراءتان سبعيتان . انظر السبعة ص ١٨٣

قول الشاعر (١) :

لَهَا مَتْنَتَانِ خَطَاتَا
.....

أصله : خطا يخطو إذا كثر لحمه ، ثم انقلبت الواو ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم دخلت تاء التانيث ، وهي ساكنة فحذفت الألف لالتقاء الساكنين (فقيـل : (خَطَّتْ) ، فلما جاءت ألف الضمير فتحت التاء ، لالتقاء / الساكنين(٢) إذ ما قبل الألف لا يكون ساكنا ، فرد الألف [التي] (٣) كان حذفها لالتقاء الساكنين ، وان كانت الحركة عارضة . والثاني يدل عليه قول بعضهم (لَحَمَر) وذلك أن أصله : (الأَحْمَر) ثم نقلت حركة الهمزة إلى لام التعريف فبقي (الْحَمَر) فحذفت همزة الوصل لأجل تحرك اللام ، ولو كانت الحركة المنقولة من الهمزة غير معتد بها لم يجر ذلك .

(١) الشاعر : امرؤ القيس ، وهذا صدر بيت وعجزه :

..... كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّيْمُ

وهو في ديوانه ص ١٦٤ ، مجالس العلماء ص ٨٦ والمذكر والمؤنث لابن الانباري ج١/٢٥٥ ص ٤٨٤ ، وشرح المفصل ج٩/٢٨ ، واللسان/ متن ، وشرح شواهد شرح الشافية ص ١٥٦ .

والشاهد فيه قوله خطاتا ، والعلماء فيه مذهبان أحدهما ذكره الشارح ، وهو مذهب الكسائي ، ورجحه ابن جني .

والثاني أن يكون أراد خطاتان فحذف النون

وانظر المذكر والمؤنث لابن الانباري ج١/٢٥٥-٢٥٦ ، وسر الصناعة ص ٤٨٤-٤٨٥ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب

(٣) في أ " الذي "

وقوله : (أو كان ياء لازما تحريكها) يريد نحو (حَيَّيْ) أما إدغامه فلاجتماع
المثلين ، فيسكن الأول ، ويدغم في الثاني . وأما فكه ، فلأنهم رأوا أن ذلك يفضي
إلى ضم الياء في المضارع ، وذلك مرفوض .

وقوله : (أو ولي المثلان فاء أفتعال ، أو أفعِلَال ، أو فروعهما) (١) يريد :
نحو : (اَقْتَتَلَ اَقْتِتَالًا) و (اَحْوَاوَى (٢) اَحْوَوَاءَ) فالأول قال ابن السراج :
" وأما اَقْتَتَلُوا فليس بملحق ، والعرب تختلف في الإدغام وتركه ، فمنهم من يجريه
مَجْرَى المنفصلين فلا يدغم ، كما لا يدغم في : اسم موسى ، وإنما فعل به ذلك لأن
التاء الأولى دخلت لمعنى ، فمن كره الإدغام كره أن يزيل البناء الذي دخلت له
فيزول المعنى ، وأيضا فالتاء غير لازمة بخلاف راء (اَحْمَرَّت) اللازمة ، لأنه يجوز
أن يقع [بعد تاء] (٤) افتعل كل حرف من حروف المعجم ، ومنهم من أدغم لما
كان الحرفان في كلمة ، ومضى على القياس ، وكسر القاف للقاء الساكنين ، فقال :
قَتَلُوا " (٥) وقال آخرون : (قَتَلُوا) بفتح القاف ، ألقوا عليها حركة التاء /
وتمديق ذلك قراءة من قرأ (إِلَّا مَنْ خَطَّفَ الْخَطْفَةَ) (٦) بفتح الخاء وكسرها ،

أ/٢٦

(١) في ب "فروعها"

(٢) في ب "احواو نحو"

(٣) في الأصول : فمن أبى الإدغام كره .

(٤) في النسختين : بين افتعل " والمثبت من الأصول

(٥) الأصول ج٣/٤٠٨ - ٤٠٩ ، وانظر الكتاب ج٤/٤٠٣

(٦) من الآية ١٠ من سورة الصافات . وانظر معاني القرآن للزجاج ج٤/٢٩٩ ، واملاء ما من
به الرحمن ص ٢٣ ، وتفسير القرطبي ج١٥/٦٧

على ما ذكرنا . وقال السيرافي : " الإدغام في (اقْتَتَلَ) على وجهين (قَتَّل)
بفتح القاف وكسرهما ، وأما المضارع فعلى أربعة أوجه : (يَقْتُل) بفتح الياء
والقاف ، و (يِقْتُل) بكسرهما ، و (يَقْتُل) بفتح الياء وكسر القاف ، و (يَقْتُل)
بتسكين القاف ، فمن فتح القاف ألقى عليها حركة التاء [ومن كسرهما لم يلق عليها
حركة التاء] (١) ، بل حركها لالتقاء الساكنين ، وكانت كسرة لاتباع ، والإسكان
مع الإدغام ضعيف ، وأكثر الناس ينكرونه . وقيل في اسم الفاعل منه مع الإدغام
(مُقْتَلِينَ) بضم الميم وكسر القاف ، ومنهم من يضمها ، فيقول : (مُقْتَلِينَ)
فيتبع ، ومنهم من يكسرهما إتباعا للميم كسرة القاف ، ومصدره على الإظهار
(اقْتَتَالَ) وعلى الإدغام (قَتَّل) حذفت همزة الوصل استتغاء بحركة القاف
المنقولة إليها من التاء المدغمة ، وإن شئت قلت : إن كسرة القاف لالتقاء
الساكنين . والثاني قولك : (اَحْوَاوِي) وأمله : (اَحْوَاوَو) ، فقلبوا الواو
الثانية المتطرفة ألفا ، فإن قيل : فهلا أدغموا ؟

فالجواب : [ما قال] (٢) أبو القاسم الزمخشري ، وهو : أن الإدغام كان يصيرهم
إلى ما رفضوه من تحريك الواو بالضم ، نحو : (يَغْزُو) و (يَسْرُو) لو (٣) قالوا .
(اَحْوَاوَو يَحْوَاوَو) (٤) وقال الخوارزمي : فيه نظر ، لأن رفع الواو في (يَغْزُو) مستثقل

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ

(٢) عبارة يقتضيها السياق ليست في الأصل

(٣) في أ " ولو "

(٤) المفصل ص ٣٩٣

بخلاف (يَحَوَّاءُ) لكونه مشددا / وإن شئت فاعتبره با ليا ء وتقول في مصدره حَوَّيَاءٌ
 وأصله : (اَحْوَوَاءُ) فالياء منقلبة عن ألف (اَحْوَاوَى) ثم تقلب الواو ياءاً ،
 لاجتماعهما على الوصف المشروط ويدغم . فإن قيل : فقد منع سيوييه من
 قلب الواو ياءً في (سُوَيْر) (١) ، لأن الواو بدل من ألف (سَايِر) فيلزم مثله -
 ههنا - لأن الواو التي قبلها بدل من ألف (اَحْوَاوَى) ؟

فالجواب : أن (سُوَيْر) : فعل ضم أوله للدلالة على ما لم يسم فاعله ،
 والمصدر ليس كذلك ، لأنه قد تلحقه زيادات حروف على حروف الفعل ، كقولك :
 (كَسَّرْتَهُ تَكْسِيراً) فلما لحق المصدر التغيير لم تعتبر ألف (اَحْوَاوَى) في
 مصدره ، والفعل المبني للمفعول لا يغير إلا في حركاته دون الحروف ، ومن قال :
 (اشْهَبَاب) قال : (اَحْوَوَاءُ) ثم إن شئت تركته مظهراً ، وإن شئت أدغمت ،
 فقلت حَوَّاء .

[و] (٢) قوله : (وفروعهما) يريد : فروع (اَفْتِعال) و (اَفْعِلَال) كاسم
 الفاعل ، والفعل الماضي والمضارع .

وقوله : (أو كان أولهما بدل غير مدة دون لزوم) يعني نحو : (رُيَّيَا)
 تخفيف (رُيَّيَا) فأولهما بدل من الهمزة ، وهو غير مدة ، لكونه عيّن

(١) الكتاب ج٤/٤٠٩

(٢) ساقطة من أ

الكلمة غير زائد ، وليس البدل فيه بلازم ، وجائز فيه الإدغام والفك وقد تقدم تعليله .

وقوله : (أو كانا واوي (قَوَّوَان) اعلم أن سيبويه قال : في فَعْلَان من (قويت)

(قَوَّوَان) (١) وقال المبرد هذا غلط من سيبويه يجب إن لم يدغم أن يقول : (قَوَّيَان) / ٧٧

فتكسر الواو الأولى ، لتقلب الثانية ياءً ، هربا من اجتماع واوين ، الأولى مضمومة ،

والثانية متحركة ، وذكر أنه قول أبي عمر الجرمي - قال : والوجه - عندي - إدغامه

ليسلم من اجتماعهما ، والكسر ربما حصل فيه الباس (فَعْلَان) (بَفَعْلَان) فإن قيل :

فمع الإدغام يقع اللبس - أيضا - ؟

فالجواب : أنه لو كان (فَعْلَان) - بكسر العين - لقليل : (قَوَّيَان) وامتنع

الإدغام - حينئذ - لاختلاف الحرفين ، فلما أدغم ولم يقل ذلك دل على أنه (فَعْلَان)

بضم العين لا غير ، فعند سيبويه يجوز الإظهار محافظة على البناء ، والإدغام ،

لأن المثليين - في كلمة واحدة (٢) - فاعرفه .

في أ :

..... (٣) ثاني عشر شوال سنة ٨٧٨

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما أبدا .

(١) الكتاب ج٤/٤٠٩

(٢) نقله من المنصف ج٢/٢٨٢

(٣) كلمة غير واضحة

في ب :

تم الكتاب بعون الله وحسن توفيقه على يد أضعف عباده الراجي
غفران ربه (١) ابن عبدالعزيز المرداني ، غفر الله له ولوالديه ولجميع
المسلمين • في نهار الأربعاء تاسع عشر ربيع الأول (٢) عشر وسبعمائة •
والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمي ، وعلى آله وصحابه الطيبين
الطاهرين وسلم تسليما كثيرا •

(١) اسم غير واضح

(٢) عبارة غير واضحة •

الفهارس

- ١ - فهرس الآيات .
- ٢ - فهرس الشعر .
- ٣ - فهرس الأعلام .
- ٤ - مصادر البحث ومراجعته .
- ٥ - فهرس الدراسة .
- ٦ - فهرس موضوعات الكتاب .

الشواهد القرآنية

المفحة	رقم الآية	اسم السورة
٢٩	٢٩	الحاقة
٣٢	٤٠	النساء .
٣٥	٢٣	الأنبياء .
٤٧	١٥١	الأشعاش .
٥٨	١	عم
٨١	٢٠	الأعراف .
٩٨	٩	التوبة .
١٥٢	٩	سبا .
١٦٦	١٦	البقرة .
١٨٥	٢٨	النساء .
١٨٥	١٢	المف .
١٩٣	٧٣	الأنبياء .
١٩٦	٣	الإخلاص .
٢٠٩	—	الفااحة .
٢١١	٥٤	المائدة .
٢١١	٢٣٣	البقرة .
٢١٣	١٠	المافات .

شواهد الشعر :

- فى ليلة من جمادى ذات أندية لا يبصر الكلب من ظلماتها الطنبا
(البسيط) ص ١٧٤
- فإن أهجه يضجر كما قَجَرَ بازل
من الأدم دبَّرت مفتناه وغاريبه
(الطويل) ص ١٩
(الرجز) ص ٦٧
- أمهتى غندف والياس أبى .
هل ينجينى حلف سختيت .
(الرجز) ص ٧٠
- دعائى من نجد فإن سنينسه
لعين بنا شيبًا وشيبنا مـردا
(الطويل) ص ٥٢
(الرجز) ص ٢٢ ، ٧١
- وما كل مبتاع ولو تَلَف صفقه
براجع ما قد فاته بـمـرداد
(الطويل) ص ٢٠
- ولأنت تفرى ما خلقت وبغى القوم يخلقن ثم لا يفرى .
(الكامل) ص ١٥٠
(الرجز) ص ٨٩
- وكحل العينين بالعموار
وقد راينى قولها ياهناء
ويحك الحقت شرا بشـمـر
(المتقارب) ص ٦٠
- لها متنتان خطانا كما
أكب على ساعدية النمـمـر
(المتقارب) ص ٢١٢
- علَّ الهوى من بعيد أن يقربه
أمَّ النجوم ومر القوم بالعيـسـر
(البسيط) ص ٢٢
- جزيت ابن أورى بالمدينة قرضه
وقلت لشفاع المدينة أوجـسـف
(الطويل) ص ١٥١

يا ابتاعك أو عساكا (الرجز) ص ٢٣ .

إنا قتلنا بقتلنا سراتكم
أهل اللواء فيما يكثر القيل .
(البيط) ص ٥٧

تبين لي أن القماء ذلة
وأن أعزاء الرجال طياله .
(الطويل) ص ١٥

أرمز من تحت وأضحى من عليه .
(رجيز) ص ٥٩

ولست بآتيه ولا أستطيعه
ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل .
(الطويل) ص ٣٠

عن كيف بالوصل لكم أم كيف لي ؟
(الوجيز) ص ٤٧

وقالوا : ترايى فقلت : عدتكم
أبى من تراب خلقه الله آدمما
(الطويل) ص ١٩
(الرجز) ص ٢٠٢

الله نجاك بكفى مسلمت
(الرجز) ص ٥٥

من بعد ما وبعد ما وبعدت .
(الرجز) ص ٥٥

سارت نفوس القوم عند الغلسمت .
(الرجز) ص ٥٥

حبب الزور الذى لا يبرى
منه إلا صفحة أو لمام .
(المديد) ص ١١٨

ألا طرقتنا مية ابنة منذر
فما أرق النيام إلا سلامها
(الطويل) ص ١٦٠

- يا حبيذا قرينتى رعموم وحبذا منطلقها الرخيم
(الرجز) ص ١٥١
- أعرف منها الأنثى والعينانا (الرجز) ص ٥٢
- علاما قام يشتمنى لثيم كخنزير تمرغ فى ديسان
(الوائىر) ص ٥٧
- وماليات ككما يؤثفئ (السريع) ص ٢٠٢
- وقد علمت عرسى مليكة أننى أنا الليث معديا عليه وعاديا
(الطويل) ص ١٥٨

فهرس الاعلام :

وهو مرتب حسب شهرة العلم ، ومن كانت شهرته بابن أو بأبسى
 فلان - مثلا - جعلت الترتيب حسب الحرف الاول من اسم الابوين أو الاب
 والبيت ابن كذا كما الفيت : ال التعريفية .

- ابن الحاجب : ٨٢ ، ١٣١ ، ٢٠٣ •
- خارجة : ٨٤ ، ٨٥ •
- ابن الخشاب : ٦٠ •
- خطام الحريح : ٤٦ •
- الخليل : ٣٧ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ٩٨ •
- ١٣٩ ، ١٥٣ ، ٢٠٨ •
- الخوارزمي : ٩١ ، ١٨١ ، ١٩٦ ، ٢٠٤ ، ٢١٤ •
- ابن دريد : ٢٠٣ •
- ابن الدهان : ٩٩ •
- رؤبة : ٧٠ •
- الزجاج : ٨٥ ، ١٣٣ ، ١٦٥ •
- الزعفراني : ١٣ ، ١٥ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٧٠ ، ١١٨ ، ١٧٢ •
- الزمخشري : ٨٥ ، ١٦٤ ، ١٢٤ •
- السخاوي : ١٧٦ •
- ابن السراج : ١٧ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٩١ ، ١١١ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ٢٠٣ ، ٢١٣ •
- سعد بن أحمد :
- المفريسي : ١٣ •
- سيبويه : ١٢ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٩٩ ، ١٠٤ •
- ١١١ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٥٩ ، ١٧٢ ، ١٧٨ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٩١ •
- ١٩٢ ، ١٠٨ ، ٢١٥ ، ٢١٦ •
- السيرفي : ٨١ ، ١١٢ ، ٢١٤ •
- ابن الشجري : ٩٥ •
- الأخفش : ٨ ، ١١ ، ٢٥ ، ٧١ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٢٠ •
- ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٨٨ ، ١٩١ •
- ابو الاسود :
- الدؤلي : ٨ •

- ٨٧ : الاصمعي
 • ٧٣ : الاصمعياني
 ابوبكر بن
 • ٤٧ : الانباري
 ابو البقاء = ابن يعيش
 ابو الحسن = الاخفش
 ابو سعيد = الميرقي
 ابو العباس = المبرد
 ابو القاسم = الزجاج
 ابو الفتح = ابن جني

 • ٦٤ : ابن برة
 • ١١٧ ، ٤٦ : البستي
 • ٦٧ : ثعلبى
 • ٢١٦ ، ٦٠ : الجرمي
 • ١٦ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٥ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٦٧ ، ٧٧ ،
 ٨١ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١١ ،
 ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٤١ ، ١٤٣ ،
 ١٥٩ ، ١٥٣ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٤
 • ١٦٥ : صاحب المحاج
 • ١٣١ ، ١٣٩ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٦٢ ، ١٧٥ :
 عبيد القاهر
 الجرجاني : ١٨ ، ٧٦ ، ١٠٩ ، ١١٤ ، ١٢٦ ، ١٤٩ ، ١٦٦

 • ٦٤ : ابو عبيدة
 • ١١٧ : ابن عمفور

أبو علي الفارسي : ١٢ ، ٢١ ، ٤٦ ، ٥٩ ، ٧٩ ، ٨٦ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٤ ، ١٤٨ ،

• ١٥٢ ، ١٦٢ ، ١٦٥ ، ١٧٣ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ •

الفراء : ٣ ، ١١ ، ١٣ ، ٢٥ ، ٥٢ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦١ •

• ٥٨ : ابن كثير

• ٥٧ : الكميت

• ٨ : الليث

• ١٧ ، ١٩ ، ١٠٤ ، ١١٠ ، ١٧٣ ، ٢١٦ • المرادي

• ٨٥ : نافع

• ٦٢ : الواسطي

• ٨ ، ١١ ، ٤٠ ، ٤١ • ابن يعين

• ٣٨ ، ١٣٩ • يونس

مصادر البحث ومراجعته

- ١ - أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض
منعمة أبي سعيد السيرافى .
تحقيق الدكتور : محمد إبراهيم البنا .
دار الاعتصام ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- ٢ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان .
تحقيق الدكتور : مصطفى أحمد النماص .
الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م
مطبعة النسر الذهبى .
- ٣ - اشارة التعيين لعبد المجيد بن عبد الباقي اليماني .
تحقيق الدكتور : عبد المجيد دياب .
شركة الطباعة العربية السعودية : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
- ٤ - الاشياء والنظائر فى النحو للسيوطى
تحقيق الدكتور : عبد الله نبهان .
مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ٥ - أشعار الشعراء الستة الجاهلين اختيار الاعلم الشنتمرى .
تحقيق لجنة احياء التراث العربى بدار الآفاق الجديدة .
بيروت الطبعة الثالثة : ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
- ٦ - الاصول فى النحو لابن السراج .
تحقيق الدكتور : عبد الحسين الفتلى .
مؤسسة الرسالة ، بيروت : ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- ٧ - الاعلام لخير الدين الزركلى .
بيروت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
- ٨ - الاقناع فى القراءات السبع ، تأليف ابن البائش .
تحقيق الدكتور : عبد المجيد قطامش .
دار الفكر دمشق الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ

- ٩ - كتاب الامالى تأليف أبى على اسماعيل بن القاسم القالى البغدادى .
دار الكتاب العربى بيروت .
- ١٠ - الامالى الشجرية املاء ضياء الدين بن الشجرى .
دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .
- ١١ - انباء الواء على انباء النحاة للقطس .
تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم .
دار الفكر العربى ومؤسسة الكتاب الثقافية القاهرة - بيروت
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
- ١٢ - أوضح المسالك الى الفية ابن مالك لابن هشام .
تحقيق : محيى الدين عبد الحميد .
دار الجليل ، الطبعة الخامسة بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م
- ١٣ - ايضاح شواهد الايضاح ، تأليف أبى الحسن بن عبد الله القيسى .
تحقيق الدكتور : محمد بن حمود الدعجاني .
دار الغرب الاسلامى ، بيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م
- ١٤ - الايضاح فى علل النحو للزجاجى .
تحقيق الدكتور : مازن المبارك .
دار النقاش بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
- ١٥ - بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى .
تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم .
دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م
- ١٦ - البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة ، تصنيف : مجد الدين محمد
بن يعقوب الخيروز ابادى
تحقيق : محمد الممرى ، منشورات مركز المخطوطات والتراث
الكويت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

- ١٧ - البيان في غريب القرآن ، تأليف أبي البركات بن الأثير .
تحقيق الدكتور : طه عبد الحميد طه .
الهيئة المصرية للكتاب ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ١٨ - تاريخ الأدب العربي لكارل ابروكلمان .
تمريب الدكتور : رمضان عبد التواب
الطبعة الثانية دار المعارف .
- ١٩ - تاريخ الخلفاء للسيوطي .
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٢٠ - تاريخ علماء المستنصرية
تأليف الدكتور : ناجي معروف .
مطبعة العاصي بغداد ١٣٨٤ هـ ١٩٦٥ م .
- ٢١ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك .
تحقيق : محمد كامل سرركات
دار الكتاب العربي : ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- ٢٢ - التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، دار الفكر .
- ٢٣ - التعريفات للشيخ علي بن محمد الجرجاني
نشر دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٢٤ - التكملة لأبي علي الفارسي
تحقيق الدكتور : كاظم بحر المرجان ، بغداد ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ٢٥ - تهذيب اصلاح المنطق . منعة الخطيب التبريزي .
تحقيق الدكتور : فخر الدين قباوة
دار الآفاق الجديدة ، بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٢٦ - الجامع لاحكام القرآن للقرطبي

الطبعة الثانية دار الكتب المصرية ١٣٧٣ هـ

٢٧ - جمهرة اللغة لابن دريد

تحقيق : رمزي منير بعلبكي ، الطبعة الاولى بيروت ، ١٩٨٨ م

٢٨ - الجنى الدانى فى حروف المعانى ، صنعة : الحسن بن القاسم المرادى

تحقيق الدكتور : فخر الدين قباوة والاساذ / محمد نديم فاضل

دار الآفاق الجديدة بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

٢٩ - حاشية المبان

على شرح الاثمونى على الفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب

العربية ، غيسى البابى الحلبي .

٣٠ - المحتسب فى تبیین وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها ، تأليف

أبى الفتح عثمان بن جنس .

تحقيق : على النجدى ناصف وآخرين القاهرة ١٣٨٦ هـ .

٣١ - الحوادث الجامعة والتجارب النافعة فى المئة السابعة ، لأبى

المفضل عبد الرزاق بن القسوطى ، مطبعة الفرات بغداد ١٣٥١ هـ .

٣٢ - خزانة الأدب وللباب لسان العرب ، للبغدادى .

تحقيق : عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧١ م .

٣٣ - الخمائى تأليف أبى الفتح عثمان بن جنس .

تحقيق : محمد على النجار ، عالم الكتب بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

٣٤ - درة الحجال فى أسماء الرجال ، تأليف : أبى العباس أحمد بن

محمد المكناسى الشهير بابن القاضى .

تحقيق : محمد الأحمدي أبو النور ، الناشر دار التراث القاهرة

والمكتبة العتيقة تونس .

- ٣٥ - الدليل الثماني والمنهل المافى ، تأليف : جمال الدين أبى
الحاسن يوسف بن عمرى بردى .
تحقيق : فهيم محمد سلتوت ، مركز البحث العلمى واحياء
التراث الاسلامى ، بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة .
- ٣٦ - الدرر اللوامع على جمع الهوامع ، تأليف أحمد بن الأثير
الشنقيطى ، الطبعة الثانية : ١٢١٣ هـ - ١١٧٣ م
دار المعرفة بيروت .
- ٣٧ - الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ، تأليف أحمد بن يوسف
المعروف بالممين الحلبى
الطبعة الاولى : ١٤٠٦ هـ - ١١٨٦ م دار القلم دمشق .
- ٣٨ - ديوان الأخطل التغلبى ، صنعة السكرى .
تحقيق الدكتور : فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق
الجديدة ، الطبعة الثانية : ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م بيروت .
- ٣٩ - ديوان امرى القيس .
تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار المعارف .
- ٤٠ - ديوان جرير بن عطية الخطفى ، شرح محمد بن حبيب .
تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه
دار المعارف الطبعة الثالثة .
- ٤١ - ديوان حسان بن ثابت ضبط وتمحيص عبد الرحمن البرقوقي
دار الاندلس بيروت .

- ٤٢ - ديوان ندى الرمة • غيلا بن عقبة العدوي
تحقيق الدكتور : عبد القدوس أبو صالح •
مؤسسة الايمان • الطبعة الاولى : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م بيروت •
- ٤٣ - ديوان رؤبة ابن العجاج • بعناية وتمحيح وترتيب : وليم بن
الورد البروسي • الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م بيروت •
- ٤٤ - رمذ المبانى فى شرح حروف المعانى للامام أحمد بن عبد النور المالقي
تحقيق الدكتور : أحمد محمد الخراط
دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م •
- ٤٥ - كتاب السبعة فى القراءات ، لابن مجاهد •
تحقيق الدكتور : شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ، دار المعارف
- ٤٦ - سر صناعة الاعراب لأبى الفتح عثمان بن جنى •
تحقيق الدكتور : حسن هندأوى
دار القلم دمشق ، الطبعة الاولى : ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م •
- ٤٧ - سفر السعادة وسفير الافادة ، تأليف علم الدين على بن
محمد السخاوى • تحقيق : محمد أحمد الدالى •
دمشق ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م •
- ٤٨ - السيرة النبوية • لابن هشام •
تحقيق : مصطفى السقا وآخرين •
- ٤٩ - شرح أبنية سيبويه لأبى سعيد السيرافى •
تحقيق الدكتور : حسن شاذلى فرهود •
دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م •

- ٥٠ - شرح أبيات سيبويه لابن الميرافى .
تحقيق الدكتور : محمد على سلطانى .
دار المأمون للتراث ، دمشق : ١٩٧٩ م
- ٥١ - شرح أبيات المغنى للبغدادى ، تحقيق عبد العزيز رباح .
وأحمد بن يوسف دقاق .
الطبعة الأولى ، مطبعة : زيد بن ثابت . دمشق .
- ٥٢ - شرح الفية ابن معط لعبد العزيز بن جمعة .
تحقيق الدكتور : على موسى الشوملى .
الطبعة الأولى مكتبة الخريجي الرياض ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٥٣ - شرح جمل الزجاجى لابن عمفور .
تحقيق الدكتور : صاحب أبو جناح ، بسفداد .
- ٥٤ - شرح شافية ابن الحاجب . تأليف : رضى الدين محمد بن الحسن
الاستراباذى . تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين
دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٥٥ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك .
تحقيق محبس عبد الحميد ، الطبعة الثانية .
- ٥٦ - شرح الكافية الشافية لابن مالك .
تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدى .
دار المأمون للتراث ، الطبعة الاولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٥٧ - : شرح المفصل لموفق الدين يعقوب بن يعقوب الحلبي .
عالم الكتب ، بيروت .

- ٥٨ - شرح الملوكى فى التمرىف لابن يعيش .
تحقيق الدكتور : فخر الدين قباوة
المكتبة العربية ، حلب : ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣ م .
- ٥٩ - شرح شواهد الايضاح ، تأليف عبدالله بن برى المعرى .
تحقيق : عيد مصطفى درويش .
الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية القاهرة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٦٠ - شرح شواهد شرح الشافية لعبد القادر البغدادي .
تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين ، بيروت : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٦١ - شرح شواهد المغنى للسيوطى . وقف على طبعه وعلق حواشيه
أحمد ظافر كوجانى ، لجنة التراث العربى .
- ٦٢ - شرح الشواهد بهامش حاشية المبان على الاثمنى .
دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبي .
- ٦٣ - شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات لابى بكر محمد بن
القاسم الانبارى . تحقيق : عبد السلام هارون ،
دار المعارف ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٦٤ - شفاء العليل فى ايضاح التسهيل ، لأبى عبد الله محمد بن عيسى
السلسلى ، تحقيق الدكتور : الشريف عبد الله على الحسينى
البركاتى . الفيصلية ، مكة المكرمة .
- ٦٥ - صحاح اللغة : تاج اللغة وصحاح العربية ، تأليف : اسماعيل بن
حماد الجوهري . تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار
الطبعة الرابعة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- ٦٦ - ضرائر الشعر لابن عمفور الاشبيلي .
تحقيق : السيد ابراهيم محمد .
دار الاندلس للطبعة الثانية ، بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٦٧ - ضرورة الشعر لأبي سعيد الميرافى
تحقيق الدكتور : رمضان عبد التواب ، بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٦٨ - طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الاندلسي
تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم ، الطبعة الثانية ، دار المعارف .
- ٦٩ - عبث الوليد لأبي العلاء المعري ، نشره السيد : أسعد طرابزونى
الطبعة الثالثة ، الرياض ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٧٠ - الفرق بين الحروف الخمسة : الظاء والفاء والذال والسين والصاد .
تأليف أبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى .
تحقيق : عبد الله الناصير . دار المأمون للتراث دمشق بيروت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م
- ٧١ - كتاب الفميج لأبي العباس ثعلب .
تحقيق الدكتور : عاطف مدكور ، دار المعارف .
- ٧٢ - الفهرست لابن النديم ، الناشر دار المعرفة ، بيروت .
- ٧٣ - القاموس المحيط للفيروز ابادى
الطبعة الاولى ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٧٤ - قواعد المطارحة لابن اياز ، مرمور على ميكروفيلم معهد البحوث
العلمية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة . رقم : ٢٧٤
- ٧٥ - الكامل لأبي العباس المبرد ، تحقيق الدكتور : محمد أحمد الدالى
مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- ٧٦ - الكتاب لسبويه ، تحقيق عبد السلام هارون .
عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع بيروت .
- ٧٧ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للعلامة الممطفي بن عبد
الله القسطنطيني ، المعروف بحاجي خليفة .
المكتبة الفيصلية مكة المكرمة .
- ٧٨ - الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاييل في وجوه التأويل
لابي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري .
مطبعة الحلبي القاهرة ١٣١٢ هـ - ١٩٧٣ م .
- ٧٩ - لسان العرب لابن منظور . طبعة دار صادر بيروت .
- ٨٠ - ليس في كلام العرب لابن خالويه .
تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار . مكة المكرمة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ٨١ - مجالس شعلب . تحقيق عبد السلام هارون .
الطبعة الرابعة ، دار المعارف ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٨٢ - مجالس العلماء للزجاجي
تحقيق : عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية مكتبة الخانجي
القاهرة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٨٣ - مجلة المجمع العلمي بدمشق المجلد ٣ .
- ٨٤ - المحصول في شرح الفصول لابن اياز مصور على ميكروفيلم بمعهد
البحوث العلمية واحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى بمكة
المكرمة رقم : ١١٠٢ .

- ٨٥ - المذكر والمؤنت لابی بكر محمد بن القاسم الانبارى .
تحقيق الدكتور : طارق عبد عون الجنانى ، الطبعة الثانية .
١٤٠٦ هـ - ١٩٧٦ م ، دار الراشد العربى بيروت .
- ٨٦ - مراتب النحويين لابی الطيب اللغوى تحقيق : محمد أبو الفضل
ابراهيم ، دار نهضة مصر للطبع والنشر القاهرة .
- ٨٧ - المسائل البصريا لابی على الفارسى
تحقيق الدكتور : محمد الشاطر محمد أحمد .
القاهرة . الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٨٨ - المسائل العسكرية لأبى على الفارسى ، تحقيق الدكتور : محمد
الشاطر محمد أحمد ، الطبعة الاولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٨٩ - المسائل البغداديات لابی على الفارسى
تحقيق : صلاح الدين عبد الله المنكاوى . مطبعة العانس - بغداد .
- ٩٠ - المسائل الحلبيات لابی على الفارسى .
تحقيق الدكتور : حسن هندأوى .
دار القلم دمشق ، الطبعة الاولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٩١ - المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن عقيل .
تحقيق الدكتور : محمد كامل بركات ، دار المدنى جدة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٩٢ - المعارف لابن قتيبة .
تحقيق الدكتور : ثروت عكاشة ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف .
- ٩٣ - معالم السنن للبيهقى تحقيق : محمد حامد الفقى .
مكتبة المنة المحمدية ، القاهرة .

- ٩٤ - معانى القرآن لأبى الحسن الأخفش .
تحقيق الدكتور : فائز فارس ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ٩٥ - معانى القرآن وأعرابه للزجاج
تحقيق الدكتور : عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب بيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٩٦ - معانى القرآن . تأليف أبى زكريا يحيى بن معين الفراء
عالم الكتب بيروت ١٩٨٠ م
- ٩٧ - كتاب المعانى الكبير فى أبيات المعانى لابن قتيبة .
نشر دار الكتب العلمية بيروت : ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٩٨ - معجم الأبناء لياقوت الحموى . دار الفكر ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٩٩ - معجم الشعراء لابى عبد الله المرزبانى ومعه المؤتلف والمختلف فى
اسماء الشعراء وكناهم وانسابهم وسمف شعركم لآبى القاسم
الحسن بن بشر الأمدى ، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ١٠٠ - معجم شواهد العربية ، تأليف عبد السلام هارون .
نشر مكتبة الخانجى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- ١٠١ - معجم شواهد النحو الشعرية . للدكتور : حنا جميل حداد .
دار العلوم للطباعة والنشر الرياض ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ١٠٢ - معجم المؤلفين : تراجم ممن فى الكتب العربية
تأليف عمر رضا كحالة ، دار احياء التراث العربى ، بيروت .
- ١٠٣ - مفنى اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأمارى
تحقيق الدكتور : مازن المبار وآخري ، دار الفكر الطبعة الثانية .

١٠٤ - المفضل لأبي القاسم جابر الله الزمخشري ، الطبعة الثانية .
دار الجليل ، بيروت .

١٠٥ - المفضليات . اختيار المفضل الضبي .
تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون . بيروت .

١٠٦ - المقتصد لعبد القاهر الجرجاني
- بتحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام
ببغداد ١٩٨٢ م .

١٠٧ - المقتضب لأبي العباس المبرد . تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة
القاهرة : ١٣٩١ هـ .

١٠٨ - المتع في التصريف لابن عصفور الاشبيلي
تحقيق الدكتور : فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة
الطبعة الرابعة بيروت ١٣٩١ هـ - ١٩٧٩ م .

١٠٩ - المنصف لابن جنى .
تحقيق : ابراهيم وعبد الله أمين ، مطبعة البابي الحلبي
الطبعة الاولى ، القاهرة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .

١١٠ - نزومة الالباء في طبقات الأدباء .
لابي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الانباري
تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم دار نهضة مصر للطبع والنشر
القاهرة ، القاهرة .

- ١١١ - نزعة الطرف في علم الصرف للميداني .
دار الآفاق الجديدة بيروت ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ١١٢ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة .
تأليف : محمد الطنطاوي الطبعة الثانية .
١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .
- ١١٣ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين
لابن الأنباري ، تحقيق الشيخ : محيى الدين عبد الحميد .
- ١١٤ - نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب . للشيخ أحمد بن محمد
المقري التلمساني ، حققه ووضع فهارسه : الشيخ
محمد البقاعي . دار الفكر ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ١١٥ - نقاش جريسر والأخطل . تأليف أبي تمام ، بعناية انطون
صالحاني اليسوعي ، المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٦٢ م .
- ١١٦ - النوادر لأبي زيد الأنصاري .
تحقيق : الدكتور محمد عبد القادر أحمد
الطبعة الاولى دار الشروق بيروت ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ١١٧ - هداية العارفين لاسماعيل باشا البغدادي
الغيملية ، مكة المكرمة .
- ١١٨ - الوافي بالوفيات لملاح الدين خليل بن ايبك المفدي .
تحقيق الدكتور : رمضان عبد التواب .

فهرس الدراسة

المفحة

٢	 المقدمة
٥	 الدراسة
٦	 ابن مالك
٧	 شيوخه
٨	 صفاته واخلقه
٨	 مصنفااته
٩	 تلامذه
٩	 وفاته
١٠	 عمر ابن اياز
١١	 الحياة الثقافية
١٣	 المدرسة المستنصرية
١٤	 دائرة اللغة وآدابها
١٦	 ابن اياز
٢٠	 الاختلاف في اسم جده
٢١	 مؤلفاته
٢٤	 مذهبه النحوى
٢٥	 شيوخه
٢٧	 تلامذه
٣٠	 وفاته
٣١	 دراسة الكتاب
٣٢	 شخصيته العلمية

٣٤	 موقفه من ابن مالك
٣٨	 معادله وموقفه من أمحايها
٤٧	 قدرته على المناقشة
٥٦	 التعليل أملة وتعليله
٦١	 مآخذ على الشارح
٦٧	 خاتمة البحث
٧٠	 القسم الثاني : التحقيق
٧١	 اسم الكتاب ونسبته
٧٤	 تعريف بمختصر ابن مالك
٧٦	 وصف النسخة والتحقيق

فهرس الموضوعات

الصفحة

١	أبنية الاسم الثلاثى
١٦	أبنية الاسم الخماسى
١٨	أبنية الأعمال
٢٤	ما خرج عن الأوزان السابقة
٢٦	الأملى والزائد
٣٢	أدلة الزيادة
٣٤	الميزان الصرفى
٣٥	علة اختيار فعل للميزان الصرفى
٣٦	حروف الزيادة ومواقعها
٧٣	إبدال الهمزة من الواو والياء
٩٠	قلب الهمزة العارضة واو أو ياء
٩٤	التقاء الهمزتين
١٠٨	إبدال الياء من الواو فى المصدر والجمع
	إبدال الياء من الألف والواو الساكنة أو المتطرفة
١١٣	أو الواقعة رابعة فماعدا
	إبدال الواو من الألف والياء الساكنة المفردة
١١٦	أو الواقعة لاما لفعل أو قبل زيادة لازمة
١٣٠	حكم الياء والواو والألف الواقعة قبل ياء النسب
١٤٩	إبدال الياء من الألف بعد ياء التثنية
١٥٠	إبدال الياء من الواو المجتمعة مع الياء
١٥٥	إبدال الياء من الواو المتطرفة بعد واوين سكنت ثانيتهما ...
١٥٦	إبدال الياء من الواو الواقعة لام فمحول جمعا

	إبدال الياء من الواو الواقعة لاما لِقُتْلَى
١٦٢	وإبدال الياء من الواو الواقعة لاما لِقَقْلَى
١٦٧	إبدال الألف من الواو والياء
١٧٧	حذف الواو والياء الواقعتين لاميّن
١٨٠	إبدال التاء من الواو والياء الواقعتين فاءً للافتعال
١٨٢	قلب تاء الافتعال ثاءً أو دالا أو طاءً
١٨٦	الإعلال بالنقل وما يتبعه
١٩٥	حذف فاء المثال الواو في المضارع
٢٠٠	حذف همزة أفعل في المضارع
٢٠٣	الإدغام